

فهرست

الجزء الاول

الفصل الاول

نمرة الصحيفة

- | | |
|----|--------------------------------------|
| ١ | الباب الاول — الموظفون وأقلام الكتاب |
| ١٣ | » الثاني — المحضرون |
| ٣٧ | » الثالث — المندوبون |
| ٤١ | » الرابع — كتبة اليومية |

الفصل الثاني

- | | |
|-----|--|
| ٤٢ | الباب الاول — الاعمال الداخلية لقلبي الكتبة والمحضرين |
| ٧٩ | » الثاني — المخازن — ويحتوي على الادوات والمطبوعات
والمشتريات والمقود |
| ٩٦ | » الثالث — البوستة |
| ١٠٨ | » الرابع — الاجاب |
| ١١٤ | » الخامس — الدفترخانه |
| ١٢١ | » السادس — الكشوف |

الفصل الثالث

١٢٤	الباب الاول — الحسابات
٢٠٨	» الثاني — الماهيات
٢٢٥	» الثالث — الانتقال وبدل السفيرة
٢٤٦	» الرابع — التمنّة
٢٥٠	» الخامس — الاجازات
٢٩٩	» السادس — المعاشات
٢١٠	الفضل الرابع — رسوم ومصاريف قضائية
٣٢٠	» الخامس — الخبراء
٣٣٢	» السادس — التحضير
٣٣٨	» السابع — التوكيلات



الأجزاء والأعمدة في المحكمة الأهلية

لواضع

اسماعيل احمد

(طالب اول محكمة بنى مزار الجزئية الاهلية)

الجزء الأول

(حقوق الطبع محفوظة للواضع)

سنة ١٩١٦ م.

(طبع بمطبعة الواعظ بشارع درب الجمايز نمرة ١٥٢)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

وبعد فهذا كتاب صغير في إجراءات المحاكم وأعمالها المدنية فقط راعينا في وضعه وترتيبه فائدة المشتغلين بأعمال المحاكم ليكون لهم دليلاً يهتدون به الى واجباتهم في أعمالهم

وقد دعانا الى ذلك كثرة أعمال المحاكم وإجراءاتها المطولة المعقدة التي يجب على المشتغل بها أن يكون على علم تام بمسائلها ودقائقها

وعهدي بالمحاكم وأن كان قصيراً إلا أنني تمكنت فيه من ممارسة جميع هذه الاعمال واحطت بمعظمها خبراً عدا ما هو خاصاً منها بأعمال المحضرين

وقد علمت بالتجربة أن سبب الخلط الكثير في الأعمال وإهمال السير فيها على حسب ما تضمنه وزارة الحفانية من التعاليم والقواعد للسير على مقتضاها إنما هو من عدم الجري على ما تقتضيه المنشورات اضطراباً لا تقصيراً ولا قصداً لكثرتها كثرة مضطردة ولعدم جمعها في مجلد واحد فضلاً عن عدم وجود بعضها لدي بعض المحاكم لضياحه أو لعدم وصوله اليها إن كانت من المحاكم

المستجدة فإنه لا يوجد تلك المحاكم من هذه اللوائح والمنشورات إلا ما صدر
بعد انشائها

لهذا رأيت من الواجب جمع هذه المنشورات واللوائح في كتاب واحد
تسهيلاً للصعوبات وخدمة لخواص ولوزارة الحفانية والصالح العام غير مبال
بالمشاق الجمة التي صادفتني في جمع شتات هذه اللوائح والمنشورات ولا بالعبء
الثقل الذي أرهقنا من جراء الطبع وغلاء الورق غلاء فاحشاً في سبيل اظهار
هذا الكتاب الذي هو جزء يسير مما جمعناه وعزمنّا على اخراجه للملا وموعداً
بالباقى منه بعد انقشاع أزمة الورق التي يضج القطر منها

قت فجمعت ما صدر من المنشورات وأخذت في جمعها زمناً ليس بالقليل
عانيت فيه تعباً كثيراً ورتبتها ترتيباً بعد أن حذفت المني منها وعدلت ما تعبد
ورأيت أن أزيد عملي سهولة على المراجع والمطلع فلخصتها تلخيصاً يسهل
معه دولك وفهم جزئياتها وكلاتها بحيث لا يحتاج معه المطالع الى الرجوع للأصل
عدا منشورات هامة كان لابد من الرجوع لأصلها فرأيتنا من الأوفق أخذها
محروفاً وأخذنا بعض اللوائح بحروفها كلائحة بدل السفيرة الجديدة
والقومسيونات الطبية الخ.

ورأيتنا اتماماً للفائدة تبويب تلك المنشورات فبونها ورتبتها ترتيباً
وأحلنا كل منشور صدر ملحقاً لمنشور سبقه أو عيلاً عليه أو مذكراً له بأن
ذكرنا التاريخ الذي صدر فيه المنشور بأسفل التلخيص وذلينا بعض المنشورات
المالية بمواد القانون المالي واستمنا للحصول على ما لم نثر عليه من المنشورات
التي قدم المهد بها مجموعة صاحب العزة محمد بك أحمد رئيس قلم التفتيش
بوزارة الحفانية الذي نسدي اليه جميل الشكر وخالص الاحترام وقد صادفنا

تعباً كثيراً في ضبط التواريخ الحقيقية للمنشورات على قدر الامكان وأصبح
المجموع منها لغاية مارس سنة ١٩١٦

وجعلنا هذا كله مجلداً واحداً سميناه الجزء الاول من كتاب الاجراءات
والاعمال وهو مشتمل على سبعة فصول

ولما كانت اجراءات الكاتب والمخبر في قانون المرافعات مجمعة الحل
مقدمة بمض التعقيد وخصوصاً بعض الاجراءات النادر حصولها بالمحاكم
كاجراءات التوزيع بين الدائنين على حسب مراتبهم رأينا أن نسهل أيضاً على
اخواننا عمال المحاكم تلك الصعوبة وشرحنا عمل المخبر بالتوسع نوعاً والكاتب
كذلك شرحاً موجزاً مؤيداً بالنصوص والاحكام وآراء العلماء والشرائح ولم
نعدم آراء فطاحل القانون في حل بعض العقود كسعادة أحمد بك قحه
وسعادة محمد بك حسن قاضي محكمتنا مما نعجز عن اسداء واجب الشكر لهما
وراعينا فيه ما يفيدهما فقط دون غيرها الا قليلاً أطلنا في شرحه ليستفيد منه
أيضاً المتقاضي وانا نرجو أن يمددنا المشتغلون باعمال المخبرين اذا رأوا منا
تقصيراً في شرح أعمالهم لاننا نعرف لهم بالعجز لعدم مزاولتنا لهذه الاعمال
وما حررنا لم يكن الا من نصوص القانون واجتهاداً فقط — ورأينا لصعوبة
اجراءات ايداع المبالغ في خزن المحاكم وصرفها منها ضرورة انعام الفائدة
فشرحنا ذلك شرحاً وافياً وجمعنا ما صدر من الوزارة من المباديء في لائحته
الرسوم القضائية على قدر ما وصل اليه اجتهادنا وجعلنا كل ذلك مجلداً خاصاً
سميناه الجزء الثاني من الكتاب وهو يشتمل على ثلاثة فصول

واقصرنا هنا على ما تقدم من الاسباب الساقطة وأخرجنا هذين الجزئين
بمؤن الله الذي نسأله أن يجعلهما نافعين والحمد لله رب العالمين ،

اسماعيل أحمد

كاتب أول محكمة بني مزار

الجزئية الاهلية

١٢ رجب سنة ١٣٣٤ و ١٤ مايو سنة ١٩١٦

الفصل الاول

الموظفون واقدم الكتاب

الباب الاول

منشور بأن من يعين من الرفوتين أو المتقاعدين في وظيفة
ظهورات يعلن بحقيقة مأموريته ليعلم انها لا تكسبه حقاً في المعاش كما
تقرر من مجلس النظار في ٤ يناير سنة ١٨٨٦

منشور بأن مجلس النظار قرر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٨٦ بعدم
إعطاء الموظفين مكافأة على الأشغال الملاوة التي يؤديها في
الأوقات الخارجة عن المواعيد لانهم تحت تصرف الحكومة دائماً
منشور بأن لا يرفق المستفي إلا اذا قدم استفتاءه كتابة
(راجع المادة ٤٧ قسم ١ (فصل ٢) مستخدمون قانون مالي طبعه مؤقتة)
من المالية

منشور مجلس النظار قضي بمنع موظفي ومستخدمي الحكومة
من تأخير أو زرع أطياف في دائرة مأموريهم ومحاكمة من
يقع منه ذلك

منشور بوجوب اقامة موظفي ومستخدمي الحاكم والنيابات
بمراكز وظائفهم وعدم مبارحتها الا باذن من النظارة
من المالية

منشور الداخلية بوجوب التجري عن يرأم تعيينه في خدمة
١٧ ديسمبر سنة ٨٩

الحكومة اذا كان مديناً أم لا ومن يتضح انه مدين أو متوقع عليه
حجز قضائي فلا يقبل في الخدمة

٧ يونيو سنة ٩٠ منشور ينهي عن اجتماع القضاة وأعضاء النيابة بالمحامين وأرباب
من الحفانية القضايا حفظاً لشرف القضاء

٢٩ نوفمبر سنة ٩٢ منشور لجنة المراقبة بوجوب سكنى قضاة وأعضاء نيابة المحاكم
من الحفانية الكلية في المدينة الموجودة بها المحكمة المينين فيها وضرورة توجه
قضاة المحاكم الجزئية وأعضاء النيابة لحل وظائفهم يومياً حتى في
الايام التي لا تقعد فيها جلسات سواء كانوا ساكنين في محل اقامة
تلك المحكمة أم لا

(راجع المنشورين الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ٩٥ وأول ديسمبر
سنة ٩٦ ومنشور ٢٠ فبراير سنة ١٩١٢)

١٨ مارس سنة ٩٣ منشور يؤيد المنشورات السابقة بشأن عدم مبارحة أحد من
من الحفانية موظفي أو مستخدمي المحاكم مركز وظيفته
(راجع المنشور السابق)

١٣ ديسمبر سنة ٩٣ منشور بأن يهيد مستخدمو النيابة في دفتر استمارة نمرة ١٣
من المالية على حديثهم وكذا مستخدمو المحكمة

١١ فبراير سنة ٩٤ منشور بأن الغرض من قرار مجلس النظار الصادر في أول يونيو
من المالية سنة ٩٣ نمرة . . انه لا يعين أحد في خدمة مؤقتة الا بعد التحقق

من كونه مصرياً ومن حسن سوابقه وأما من يعينون تحت التمرين
فيتبع في شأنهم نص المادة « ٢١ فصل ثالث » من القانون المالي

٢٤ يوليو سنة ٩٤ منشور لجنة المراقبة بقبول عمال تحت التمرين بأقلام الكتاب

بالحاكم وأن يكون قبولهم بإذن من رئيس المحكمة يحفظ بقلم الكتاب الذي يلحق به العامل ولا يكون ذلك إلا بعد التحقق من استقامته واستعداده وأن لا يكون عمره أقل من ١٨ سنة

منشور بتعديل منشور ٣١ أغسطس سنة ٩١ بأن يقيد
موظفو ومستخدمو الحاكم والنيابات بجمرة متسلسلة بحيث أنه اذا
نقل أحدهم لأي جهة فيقيد فيها بجمرة الأصلية وأن تذكر جمرة كل
شخص في المخاطبات التي تحصل بشأنه

منشور الوزارة بأنها حررت لرؤساء المحاكم بعدم نقل أحد من
الكتبة من بلدة لأخرى إلا بعد عرض الأسباب الموجبة للنقل عليها
والتصديق منها على النقل وإنما عند الضرورة في الأحوال الاستثنائية
يمكن إجراء النقل قبل الحصول على التصديق الذي يلزم الحصول
عليه فيما بعد

منشور ملحق للمنشور السابق يقضي بسريان ذلك المنشور
على المحضرين أسوة الكتبة

منشور لجنة المراقبة بوجوب سكنى القضاة وأعضاء النيابة في
المدن التي بها المحكمة إلا اذا وجدت أسباب قوية تدعو لغير ذلك
فيلزم الاستئذان عنها من النظارة مقدماً (راجع المنشورين الصادرين في
٢٩ نوفمبر سنة ٩٢ وأول ديسمبر سنة ٩٦ ومنشور ٢٠ فبراير سنة ٩١٢)

منشور بأن كل موظف يراد فصله من الخدمة لأسباب غير
سوء السلوك ويكون باقيه مدة جزئية لا اكتساب الحق في معاش
أو مكافأة لا يسوغ رفعه إلا اذا كانت المدة الباقية تزيد عن سنة

منشور يؤكد بعمل دوسيهات للمندوبين وكتابة اليوميه
والظهورات أسوة الموجودين تحت التمرين الواجب عمل دوسيهات
للكل منهم ٧ يولييه سنة ٩٦ من النائب العمومي

منشور بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة
١٨٩٦ بتعديل المادة الثانية من القرار الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦
من الحقاية ١٣ اكتوبر سنة ٩٦

بتكليف كل مستخدم في الحكومة بأن يقدم للمصلحة التابع لها في
ميعاد آخره شهر نوفمبر سنة ١٨٩٦ كشفاً شاملاً للعقارات المالك لها
أو المستغل أو المستأجر لها سواء كانت في دائرة وظيفته أو في جهة
أخرى من القطر وعليه أيضاً أن يخطر بها بكل ما يشتريه في المستقبل
من هذا القليل

رئاسة مجلس النظار

ترجمة القرار

بناء على ما طلبته نظارة الاشغال العمومية قرر مجلس النظار
في جلسته المنعقدة في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ (١٦ محرم سنة ١٣١٤)
ما يأتي

المادة الاولى

لا يجوز لموظفي الحكومة و مستخدميهما على الاطلاق أن
يأشروا بأنفسهم أو بواسطة غيرهم الاعمال الآتية بينها وذلك في
الدائرة التي يمارسون فيها وظيفتهم أو التي يمتد اليها نفوذهم
الاداري وهي

أولاً — أن يشتركوا أو أن يكون لهم صالح ما في الاعمال

أو المقاولات التي تكون مراقبتها موكولة لعهدهم
ثانياً — أن يدخلوا في المزادات أو أن يشتروا بأي طريقة
كانت الاطيان أو العقارات التي تطرحها الحكومة أو السلطة
القضائية في المزاد في دائرة وظائفهم
ثالثاً — أن يستأجروا أو يزرعوا أطيان الغير الكائنة في دائرة
وظائفهم

المادة الثانية

يجب على كل موظف أو مستخدم في الحكومة أن يقدم
للمصلحة التابع لها في ظرف ثلاثة أشهر كشفاً ببيان العقارات التي
يكون مستغلاً أو مالكا أو مستأجراً لها. ويجب عليه أيضاً أن يخطر
مصلحته بكل ما يشتريه في المستقبل مما يكون في دائرة وظيفته
تعدلت بقرار آخر صادر به المنشور الآتي بعد

المادة الثالثة

الموظفون أو المستخدمون بالمصالح الاميرية الذين يخالفون
حكم هذا المنع أو التنبيه تجري عليهم الاحكام التأديبية المدونة في
الوامر العالية الصادرة في ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨
(وذلك فضلاً عن رفع الدعوى عليهم امام المحاكم اذا اقتضت الحال)
ويكون الحكم بالمقوبات التأديبية طبقاً للطرق والشروط المنصوص
عنها في الاوامر العالية الجاري العمل بمقتضاها

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويرسل بصفة منشور

الى كافة النظارات لكي تبلغه الى سائر المصالح التابعة لها

الاسكندرية في ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٦ (١٧ محرم سنة ١٣١٤

رئاسة مجلس النظار

منشور صادر من رئاسة مجلس النظار للنظارات بتاريخ

٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦

حيث ان بعض مصالح الحكومة استعملت من مجلس النظار

عن كيفية تقديم الكشوفات النصوص عنها بالمادة الثانية من قراره

الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ بمنع موظفي ومستخدمي الحكومة

من شراء أو استئجار أطيان في دائرة توظيفهم فقد تداول المجلس

في ذلك مجلسه المتعقد يوم السبت ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣١٤

٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وقرر تعديل المادة المذكورة بالكيفية الآتية

(يكون الكشف الذي يجب على كل موظف أو مستخدم في

الحكومة ان يقدمه للمصلحة التابع لها شاملا للعقارات التي يكون مستغلا

أومالكا أو مستأجراً لها سواء كانت في دائرة توظيفه أو في جهة أخرى

من جهات القطر ويجب عليه أيضاً أن يخطر مصلحته بكل ما يشتريه

في المستقبل سواء كان في دائرة توظيفه أو في غيرها من جهات القطر

منشور يؤيد المنشورين الصادرين في ٢٩ نوفمبر سنة ٩٢

أول ديسمبر سنة ٩٦

و ٢٧ يونيه سنة ٩٥ ويؤكد على القضاة وادعاء النيابة بالسكنى في

من الحاقية

المدينة التي بها مركز المحكمة الميعون فيها ومن يخالف يعزل

واذا استحال على القاضى أو العضو وجود سكن يليق به في

تلك المدينة فيجب عليه ان يحضر طلباً باعقائه من الإقامة فيها مع

ذكر الاسباب كي تعين النظارة لسكنامجة أخرى قريبة من الجهة التي طلب اعفائه من السكنى فيها (راجع منشورات ٢٩ نوفمبر سنة ٩٣ و ٢٧ يونيو سنة ٩٥ وأول ديسمبر سنة ٩٦ و ٢٠ فبراير سنة ١٩١٣)

منشور بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢١ يناير سنة ٩٧ ٢٨ مارس سنة ٩٧
يؤكد بعدم صرف مكافأة للموظفين على أشغال يؤدونها في أوقات غير عادية من المالية

منشور يحض على اتباع المنشورات القاضية بوجوب وجود ١٦ أكتوبر سنة ٩٧
موظفي القضاء في الجلسات بالملايس الرسمية متشحين بالوسامات من النائب العمومي
منشور بصرف النظر عن كل طلب يقدم من مرفوقتي الحكومة
بطلب صور الاعلانات السابق اعطاؤها لهم عند رفقهم بدعوى قهدها ٤ يونيو سنة ٩٨
وان لا يلتفت لاي طلب من هذا القبيل منعا لما عساه ان يحصل من التلاعب فيها من المالية

منشور يؤكد على المحاكم استيفاء الاجراءات الابتدائية ٢٨ ماي سنة ٩٩
المختصة بطلبات تعيين أو ترقى مستخدمها بمعنى ان طلب الترقى يكون من الحاقنة
مشتملا على ذكر الاسباب التي عليها طلب الترقى والاجراءات التي توقفت على المطلوب ترقية والمناسبة التي بناء عليها يقدم عن غيره من
المشاركين له في درجته وطلب التعيين يكون مرفقا به شهادة حسن السبر الدالة على مصرية جنس المطلوب تعيينه وعدم سبق صدور
ما يمنع استخدامه وعدم سبق استخدامه ميزيا ولا برانيا ان كان ممن لم يسبق لهم الخدمة والاوراق المختصة بسوابق خدماته ان كان من

المرفوتين الجائز اعادة استخدامهم ومن لم يسبق استخدامه يبين
السبب الذي يخوله الدخول في الخدمة

١٢ نوفمبر سنة ٩٩ من الحاقية منشور بعدم جواز حضور محام للمرافعة عن التهم امام مجالس التأديب لان هذه المجالس ليست قضائية . أما اذا أراد التهم أن

يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من أن يستعين في تحريره بمن يريد منشور يؤيد المنشور الصادر في ابريل سنة ١٨٩٠ القاضي

٢ مايو سنة ٩٠١ من النائب العمومي باستلقات أنظار قضاة المحاكم الى الارتداء بالستر الاسلامي بـالجلسات بحيث اذا أراد أحد القضاة ان يلبس بطو لسبب انحراف

في صحته أو برودة فليكن ذا لون أسود مع وضع الوسام فوقه وأن لا يقبل في المحل المخصص جلوس أحد في جانب القضاة خلاف

القضاة وأعضاء النيابة ومفتشي لجنة المرافعة الا كبار موظفي الحكومة وذوي الوجاهة والاعتبار الذين يمكن دعوتهم بصفة خصوصية

١٢ مارس سنة ٩٠١ منشور بناء على قرار اللجنة السالفة الصادر في ١١ فبراير سنة ٩٠١ بمرة ٢٢ بأن المستخدمين الذين تحكم عليهم مجالس التأديب

بتنزيلهم درجة يعتبرون كأنهم معينون في الدرجة التي أنزلوا اليها من تاريخ تنزيلهم فلا يرقون ولا تعطى لهم علاوات إلا اذا مضت

المدة التي تلزم قانوناً للترقية أو لاستحقاق العلاوة لو كانوا عينوا وازرقوا للدرجة التي أنزلوا اليها

٢٨ مايو سنة ٩٠١ منشور يؤكد بحضور الكتبة بالمحكمة في المواعيد المحددة وحضور الميعنين منهم للنووية بعد الظهر

٩٠٢ اول يناير سنة منشور من المالية بأنه لا يقبل شهادة جنسية عن مرشح

مصري للخدمة بالحكومة ما لم تكن على الأقل بامضاء موظفين اثنين ماهية كل منها عشرة جنيهات شهرياً فما فوق وبصدق من الرئيس صاحب الشأن على صحة الامضات ومقدار الماهية مع التنبيه مؤكداً على المستخدمين بعدم إعطاء شهادات من هذا القبيل إلا بعد التحقيق من جنسية المرشح

٢٢ يونيو سنة ٩٠٣ من الحفانية منشور بناء على قرار مجلس النظار بالحجر على موظفي الحكومة ومستخدميها في التداخل في جميع الاكتابات لأي مشروع بصفة رؤساء أو أعضاء في اللجان التي تقوم بجمع أموال بطريق الهبة أو التبرع لعمل خيري أو عمومي

٢٧ مارس سنة ٩٠٤ من المالية منشور يؤكد بعدم ذكر سبب الرفت في إعلانات الرفت التي تحررها المصالح للرفوتين إلا إذا كان السبب هو الاستغناء أو الغاء الوظيفة أو عديم اللياقة للخدمة طياً أما إذا كان الرفت بسبب غير الأسباب المذكورة فلا يحجر اعلان الرفت إلا بعد طلب رأي المالية فيه

أول مايو سنة ٩٠٤ من الحفانية منشور يؤكد على كتاب المحاكم والنيابة بعدم قبول انتدابهم بصفة آل خبرة من المحكمة الموظفين فيها ويلزمهم بالتنازل عن كل انتداب من هذا القبيل

٥ أبريل سنة ٩٠٥ من الحفانية منشور يؤكد على كل محكمة بأن تتخذ كل الوسائل لاختلاء طرف الكتاب الذين يتعاون منها لغيرها في بحر ثمانية أيام من تاريخ وصول قرار النقل لها ليتسنى وصوله للمحكمة المنقول اليها ووصول من خلفه الى محكمته في يوم واحد فلا يتعطل العمل بالمحكمتين

- ٢٣ ابريل سنة ٩٠٥ منشور بأن اللجنة المالية قررت في ١١ مارس سنة ٩٠٥ أنه اذا
من الحاقية
تشئت وظيفة من وظائف الدرجات العالية بقصد كفاة موظف
قديم في الخدمة بالنظر لاستحقاقه الشخصي وكان نوع الاشغال
يستدعي وجود وظيفة ذات ماهية أقل أو درجة أدنى من درجتها
فبعد انفصال الموظف القديم يصير تنزيل ماهية أو درجة هذه الوظيفة
الى الحد المناسب لمقتضاها
- ٧ ابريل سنة ٩٠٦ منشور بأن مجلس النظار قرر في جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٠٦
من الحاقية
يمنع موظفي ومستخدمي الحكومة من الاشغال عند الافراد أو الشركات
أو لمصالح خصوصية بغير اذن يصدر لهم بذلك من ناظر الديوان
التابعين اليه ومن يخالف ذلك يحاكم تأديباً
- ١٠ يناير سنة ٩٠٧ منشور بتكليف من يريد التعمين في خدمة الحكومة بأن يقدم
من الحاقية
شهادة رسمية تدل على سبق اقتراعه للعسكرية من عدمه اعتباراً من
أول سنة ١٩٠٧ حتى اذا وجد الطالب مقترعاً تطلب المصلحة من نظارة
الحرية التصديق على استخدامه قبل قبوله في الخدمة
(راجع المنشور الاتي ومنشور ٣ يولييه سنة ١٩٠٧)
- ١٣ فبراير سنة ٩٠٧ منشور ملحق للسابق بأن شهادة القرعة تكون من شيخي
من الحاقية
الحارة والقسم مصدقاً عليها من المأمور اذا كانت تخص بأهالي المحافظات
ومن عمدة البلد وأحد المشايخ بتصديق مأمور المركز اذا كانت بمن
هم من الاقاليم راجع المنشور الاتي
- ٣ يولييه سنة ٩٠٧ منشور ملحق لمنشور ١٠ يناير سنة ٩٠٧ بأنه يجب على طالب
من المالية
الاستخدام أن يرفق بطلبه الاستمارة ١٦٩ ع ح المختصة بالقرعة

المسكزية بعد ملء خاناتها والمصلحة ترسل هذه الاستمارة لنظارة الحريه وتعين الطالب في الوظيفة بغير انتظار لما يرد لها عن الاستمارة من نظارة الحريه فاذا وافقت الحريه المصلحة على جواز تعيين الطالب فيها واذا لم توافق يصير رفته من وظيفته بعد صرف استحقاقه

(راجع المنشورين السابقين)

منشور وارد بالقانون ١٢ مرة الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٩ هـ يولييه سنة ١٠٠٩ من الخفانية
الذي من مقتضاه الترخيص لرئيس النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الاهلية بحضور مجلس التأديب المخصوص بدلا من النائب العمومي في حالة غيابه أو حصول مانع له

منشور بشأن وجوب حضور المحامين أمام الحاكم عموماً بالبنش الذي اقرته محكمة الاستئناف المركب من الكشمير الاسود وبه اشارات منه ينتهي طرفاه بقطعة من القرة البيضاء وفي وسط الوسام هلال ونجمة واحدة

منشور المالية بعدم جواز اعطاء شهادات الميلاد الموجودة في الملفاة الشخصية للموظفين والمستخدمين لمن يطالبها منهم ولا صورة منها مطابقة للأصل لانها جزءاً متمماً لملف خدمة الشخص طبقاً لنص المادة ٣٨ من الباب الثاني فصل أول قانون مالي سواء كان في الخدمة أو بعد الانفصال منها ويجب عند الاقتضاء أن تخبر جهة الاختصاص للحصول على صورة منها

منشور بأن البنك الاهلي مستعد لاعطاء سلفة مؤقتة للموظفين ٣٠ سبتمبر سنة ١١١٠

الذين لهم باقي حساب جارٍ بالبنك المصري وربما كذلك يكون
البنوك الأخرى

٢٠ فبراير سنة ٩١٢
من الحفانيه

منشور بذكر المنشورين الصادرين بتاريخ أول يونيو
سنة ٩٠ و ٢٩ نوفمبر سنة ٩٣ القاضيين بضرورة سكنى
حضرات القضاة بمراكز وظائفهم وبفس المدينة التي بها المحكمه
إن لم يكن هناك أسباب قوية تدعو لمخالفة ذلك بشرط التصريح
من الوزارة بعد بيان الأسباب ويقتضي زيادة على ذلك أنه كلما حضر
قاضي لمصر أيا كان السبب وجب عليه إخطار الوزارة بواسطة رئاسه
المحكمه وكما حضر رئيس محكمه أو وكيلها لمصر وجب عليه هذا
الإخطار فضلاً عن وجوب مروره على الوزارة قبل عودته لمقر وظيفته
منشور بلفت جميع موظفي ومستخدمي المحاكم والنيابات لضرورة
مراعاة العمل بمقتضى أحكام الأمر العالي الرقيم ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٥
المندرج بالقانون المالي ص ٤٨ من الباب الثاني فضل ثاني قسم
الاجازات طبعه عربي (القاضي بإقامتهم في مقر وظائفهم لأن
الوزارة لاتسمح مطلقاً في أن يقيم الموظفون خارج دائرة محاكمهم الا
في الاحوال التي تصرح بها للضرورة الشديدة

١١ يولي سنة ٩١٢
من الحفانيه

١٥ ديسمبر سنة ٩١٢
من الحفانيه

منشور باتباع الخطة الآتية في تحرير اعلانات الرفت اذا كان
الرفت لسبب غير الاسباب الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ فصل
ثاني قانون مالي وهي

أولاً يجوز دائماً ذكر سبب الرفت في اعلانات رفت
المستخدمين الداخليين في هيئة العمال

ثانياً يجوز أيضاً ذكر سبب الرقت في اعلانات المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال الا في حالة حصول الرقت لعدم الكفاءة أو سوء السلوك قبيهاًين الحالين يقصر في اعلان الرقت على ذكر القرار الذي رقت بموجبه وبتاريخ انتهاء خدمته ويقضي أيضاً بأنه لا يجوز أن يعاد للخدمة أي مستخدم مؤقت أو خارج عن هيئة المال سبق له خدمته في مصالح الحكومة ولم يذكر سبب رفته في اعلان الرقت وشهادة خلو الطرف قبل أن تؤخذ الاستعلامات عنه من المصلحة أو الادارة التي انفصل منها

منشور يحتم على القضاة الجزئين أن يقيموا في الجهة التي فيها المحكمة مع موالات رؤساء وأعضاء محاكم الاخطاط بالنصائح والارشادات

منشور بأن لا يؤذن بقبول أحد بصفة تلميذ بالمحاكم والنيابات الا اذا كان حائزاً شهادة الكفاءة على الاقل

الباب الثاني

المحضرون

منشور يقضي بالتنبيه على كافة محضري المحاكم بالامتناع عن اعلان الاوراق الخاصة بأعمال ادارية ورفع الامر لقاضي الامور الوقفية طبقاً للعادة الرابعة من قانون المرافعات ليأمرهم بما يجب عمله منشور يكلف المحضرين بأن لا يستصحبوا أحداً من رجال

٢٧ اغسطس
سنة ٨٨
من الحفانية

٢٩ نوفمبر سنة ٨٨

البوليس حال التنفيذ بالحجز الا في الاحوال الضرورية التي تستدعي
اجراء التنفيذ بالقوة عند حصول مقاومة

١٣ سبتمبر سنة ٨٩

منشور يؤيد المنشورين السابقين بشأن عدم استصحاب رجال
البوليس عند التنفيذ الا عند حصول مقاومه للمحضرين ويزيد عليها
أنه في الاحوال العادية يستحضر المحضرون شهوداً ممن لا يأخذون
تموينات كشايخ الحواري والبلدان

٢٣ ديسمبر سنة ٨٩

من النائب العمومي

منشور بأن يحاسب المحضرون والندوبون في الشهر مرتين
أو مرة واحدة بحيث أن من يتأخر منهم شهراً عن طلب ما يستحقه
فلا يصرف له شيئاً

٤ ابريل سنة ٩١

من الحاقية

منشور يقضي بالتنبيه على المحضرين بأنه لا يجوز توقيع الحجز
على الاموال الميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية طبقاً
للمادة التاسعة من القانون المدني

٢٤ ديسمبر سنة ٩١

من الحاقية

منشور يفيد جواز تسيط المحاكم الابتدائية في الاعلانات
التي تعمل على أيدي المحضرين أمام محكمة الاستئناف لما في ذلك
من تسهيل الأعمال مع عدم مخالفة القانونية

٢٢ نوفمبر سنة ٩٢

من النائب العمومي

منشور يكلف بالتمحضري المحاكم ونوابهم بالمحاكم الجزئية
بتنفيذ الأعمال ومراجعتها أول بأول لأنهم هم المسؤولون عن كل
تأخير يحدث فيها

٢٧ من

من الحاقية

منشور لجنة المراقبة بالتنبيه على المحضرين بعدم الانتقال من
مراكزهم لاعلان أوراق في مراكز يوجد بها محضرون ومحاكم
أخرى وأن يباثروا بارسال هذه الأوراق الى محضري المحاكم

أو المأموريات المراد إعلانها في دائرتها الا في أحوال استثنائية
تستدعي السرعة بشرط أن يكون ذلك داخلًا في دائرة اختصاص
المحكمة الكلية المعنيين فيها

منشور لجنة المراقبة يقضي بتشغيل المحضرين شغلاً كافياً على
قدر طاقتهم وأن لا يشتغل المندوبون الا فيما يزيد عن طاقته المحضرين
وأن يكون عمل المندوبين قاصراً على اعلان أوراق التكليف بالحضور
راجع منشور ٥ يولييه سنة ٩٤ و منشور ١١ يونيه سنة ٩٠٣ المدرج
بباب المندوبين

منشور لجنة المراقبة بشأن التنبيه على المحضرين والكتابة بأن
لا يجحدوا مواعيد لحضور الإخصام أبعد من ثمانية أيام خلاف
مسافة الطريق من يوم تقديم الطلب وهذا بدون اخلال بحق الطالب
في تحديد اليوم الذي يشاؤه لحضور خصمه متى عينه بنفسه في الاعلان
ويستلقت نظر القضاة عند وجود قضايا بكثرة في الجلسات بسبب
السير على الطريقة المذكورة الى تحديد جلسات غير اعتيادية طبقاً
للمادة الخامسة من لائحة الاجراءات الداخلية

منشور بأنه يجب أن يراعى في صرف مصاريف نواب المحضرين
أنهم لم يقطعوا خط سيرهم بغير سبب وأنهم لم يعودوا الا بعد اتمام
جميع الاعمال التي في خط سير واحد فاذا فعلوا غير ذلك لا يصرف
لهم شيء

منشور يؤيد منشور ٣٠ نوفمبر سنة ٩٣ بشأن عدم تشغيل مندوبي
المحضرين الا في الاعلانات

٥ يولية سنة ٩٤
من النائب العمومي

١٣ مارس سنة ٩٥ منشور يؤكد على المحضرين عند اعلان الاوراق والاحكام
من النائب العموي باستيفاء الاعلانات وعمل التحريرات والبحث الدقيق لمعرفة محل
المطلوب اعلانه لا أن يرتكنوا على مجرد القول بعدم وجوده ولا
معرفة محله ومتى علموا بأنه ترك محله الاصلي وانتقل لجهة أخرى
فليهم أن يفتوها لإعلانه فيها

١٨ مارس سنة ٩٥ منشور بأن ماورد في المادة ١٧٦ من التعليمات الحساية ينهي
المحضرين عن اعلان أوراق في غير دائرتهم ماهو الا مراعاة تخفيف
المصاريف وحينئذ فلا مانع من اعلان الاوراق التي تتكون في محل
أقرب اليهم من المأموريات التابع اليها وأن يكون الصرف
للمندوبين والمحضرين مرتين في كل شهر كما رأيت المالية تعديلا
للمادة ٣٧٥ من تلك التعليمات

٢١ أغسطس سنة ٩٥ منشور ينهي المحضرين عن تعيين جراس من الخفر النواطين
بأمر الضبط حتى لا يلهمهم ذلك عن وظائفهم

٨ يونيو سنة ٩٦ منشور يقضي بأنه اذا كلف المحضرون بأمورية تستدعي
الطواف في عدة جهات لا تبعد كل منها عن مراكزهم مسافة عشرة
كيلو مترات ذهاباً ومثلها إياباً فتضم المسافات على بعضها ومتى
بلغ مجموعها القدر المذكور فتعطي عنها بدل سفرية ولو كانوا أدوها
في يوم واحد

٧ يولييه سنة ٩٦ منشور بمنع الباشمحضرين ونوابهم من ترك مراكزهم والقيام
من الحقاية بالتنفيذ أو الاعلان الا عند الضرورة لاعلان أو تنفيذ أوراق في
نفس الجهة الكائنة بها المحكمة أو في الاستعجال لتنفيذ أمر مهم

جداً في الخارج عند غياب المحضرين شرطاً أن لا يكونه الا بتصریحات خصوصية من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي وترفق هذه التصريحات بكشوفة الصرف (راجع المنشور الاتي ومنشور ٢٢ يونيه سنة ٩٨)

منشور باتباع المنشور السابق القاضي بعدم قيام الباشمحضرين ونوابهم من مراكزهم الا عند شدة الضرورة لاعلان أو تنفيذ ورقة مهمة مستعجلة جداً في حالة غياب جميع المحضرين وبموجب تصريحات خصوصية من القاضي أو رئيس المحكمة (راجع منشور ٢٢ يونيه سنة ٩٨)

منشور يقضي بأن قلم محضري كل محكمة ملزم باعلان وتنفيذ الاوراق والاحكام والاوامر على من يكون محله في دائرته بمجرد طلب ذلك منه بمعرفة صاحب الشأن بصرف النظر عن المحكمة الصادر منها الحكم أو الامر بغير أن يتوقف على توسط تلك المحكمة

منشور يؤيد المنشورين الصادرين في ٧ يولييه سنة ١٨٩٦ و١٣ يناير سنة ١٨٩٧ ويؤكد على الباشمحضرين ونوابهم بعدم ترك مراكزهم الا في الاحوال الميئنة في المنشورين وبموجب تصريح بالكتابة ويكلف النيابة بأن لاتصرف شيئاً لمن قام منهم بخلاف ذلك وتخير النائب العمومي عنهم

منشور قلم التفتيش يؤكد على أقلام المحضرين بأن لايعينوا أشخاصاً أجانب بصفة حراس على المنقولات المحجوزة تنفيذاً للرسوم من الحاقبة

والمصارف المستحقة للخرينة بل يمينوا الحارس من نفس المحجور عليهم أو من أعضاء عائلتهم المقيمين معهم حتى لا يكون ثم خوف من طلب الحارس أجره من الخزينة ويؤكد على أقلام الكتبة بأنهم في حالة رفع دعوى استرداد لتلك المنقولات يبادرون للتحري عن صحة الدعوى من عدمها ويتحصلون على الاستعلامات التي تمكن قسم القضايا من المرافعة ويخطرونه بها انما في حالة ما اذا كانت الجلسة قريبة فترسل الاوراق للقسم وينتدي قلم الكتاب فوراً في الحصول على الاستعلامات اللازمة ويبعثها اليه بغير انتظار لطلبها

٨ نوفمبر سنة ٩٨

من الحاقية

منشور لجنة المراقبة يفت أنظار القضاة الجزئين للتأكد على نواب باشم حضري عما كهم بأن يتركوا للاخصام الحرية في أن يبنوا في ورقة التكليف بالحضور اليوم والساعة المقضى حضور أخصامهم فيها ولا يعرضوا لتحديد مواعيد الحضور بمقرهم طبقاً لمطوق المادة (٣٥) مرافعات المعدلة بالامر العالي الصادر في ٣١ أغسطس سنة ٩٢ ومنشور اللجنة الصادرة في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٣ منشور لجنة المراقبة بأنه مع تركه الحرية للخصوم في تحديد الجلسات يفت نظر حضرات رؤساء المحاكم الى مراقبة منع تحديد مواعيد بعيدة جداً لنظر الاستئنافات المرفوعة من الاخصام رغبة منهم في إيقاف التقيد أو تأخيرها لما في هذا الامر من الضرر لصالح المحكوم لهم فضلاً عن الصعوبة في حصول الخزينة على الرسوم المستحقة عندما يلتمس المحكوم لهم معافاتهم من باقي الرسوم ويقدمون بعد معافاتهم طلب تمجيل وتحديد ميعاد قريب للفصل في

٤ ابريل سنة ٩٩

من الحاقية

الاستئناف المرفوع وللحكم بتأييد الاحكام المستأنفة

٣١ يناير سنة ١٩٠١ من الحقاينة
منشور لجنة المراقبة يلتفت رؤساء المحاكم الى ضرورة التنبيه
على المحضرين بعدم الامتناع عن توقيع الحجز على ما للمدين لدى
الغير بحجة لزوم حصول الدائن على تصريح من القاضي الجزئي أو من
قاضي الامور الوقتية لان المادة ٤١٠ مرافعات لا توجب هذا
التصريح الا في حالة عدم وجود سند يد الدائن أو كان السند الذي
بيده غير خال عن النزاع

١١ يونيو سنة ١٩٠٣ ١٩ ديسمبر
منشور بأن تحسب أجر المحضرين والمندوبين على اعلان
الاوراق بالطريقة الآتية

سنة ١٩٠٤
كل ورقة تعلن بمصر واسكندرية وبور سعيد والسويس يحسب
للمندوب من أجلها عشرة مليات مهما تعددت الصور والمحضر يأخذ
عنها خمسة مليات اذا كانت المسافة بين مركز المحكمة ومحل الاعلان
كيلو متراً فأكثر فان قلت عن ذلك لا يعطى له شيء
أما في البلاد والبنادر الموجودة بها كما في مطي للمندوبين والمحضرين
خمس مليات بدل مليونين بمزاولة القاعدة المتقدمة فيما يخص بالمحضرين
وتعتبر جميع الاوراق التي تعلن بالسجن كأنها ورقة واحدة ولا
يحسب عليها الا أجرة اعلان واحد

واذا قام المندوب أو المحضر لأمرية خارج البندر يستحق عليها
بدل سفرية وكان في خط سيره أوراق يقضي اعلانها فلا يقدر له شيء عنها
ويراعي عدم تكليف المندوبين باعلانات في البندر الا في حالة
عدم وجود محضرين

منشور يكلف المحضرين بتقديم كشوفات شهرية لمحاكمهم
بالاعمال المدنية التي أودها في الشهر حسب الاورنيك الذي عملته
الوزارة من ذلك واذا لاحظ القاضي الجزئي شيئاً في الكشف يجازر
عنه رئيس المحكمة ليتخذ ما يراه نحو المحضر

٢٦ أبريل سنة ٩٠٨
من الحفانية

منشور يؤكد على اقلام المحضرين بأن لا يتوسطوا في ارسال
اعلانات بيع المتقولات المحجوز عليها للجرائد بل ان أصحاب الشأن
هم المكلفون بنشر الاعلانات المذكورة ولهم الحرية في أن يطوها
لاي جريدة من الجرائد المقررة للنشر

٢٦ منه

منشور بأن يعطى المندوبون والمحضرون الذين يكافون بالاعلان
في جهة قايد باي ثلاثين ملياً على الورقة الاولى التي يعلنونها في تلك
الجهة وأما بقية الاوراق فتقدر الاتعاب عليها على مقتضى الطريقة
المتبعة - وهذا المبلغ يعطى لو كانت الورقة تعلن وحدها

٢٥ مايو سنة ٩٠٨
من النائب العمومي

منشور بأن يعهد الى قلم المحضرين تقدير المسافات التي يراد
معرفة الفعل فيما اذا كان الانتقال يستحق أن يؤخذ عليه بدل سفرية
أولا يستحق ويكون ذلك التقدير بواسطة عمل مقاس على الخريجة
العمدة لذلك ولا عبء بالمسافات المذكورة في جدول البلاد لانها
قرينة واذا كان الموظف الذي انتقل اتخذ طريقاً غير مستقيم فعليه
أن يمينه في كشف المصاريف بقدر الامكان ويأخذ على نفسه
مسئولية الصرف

٢٥ يونية سنة ٩٠٨
من الحفانية

منشور بأن محاسب أجرة ركائب المندوبين والمحضرين في كل
القطر باعتبار ستة مليات عن كل كيلو متر ولا يصرف لكل محضر

٢١ مايو سنة ٩٠٦
من الحفانية

أو مندوب أكثر من ٢٥ قرشاً في اليوم طبقاً للمادة ٤٣٨ فصل ٦ قسم ٥ قانون مالي طبعة سنة ١٨٩٦

١٦ نوفمبر سنة ٩٠٣ منشور بأنه اذا استحق المحضرون المتدبون امام المحاكم المختلطة لرفع الاشكالات التي تقدم من الاجانب مصارف في عمل ذلك فليهم ان يمرروا كشوفاً مستوفاة بما يستحقونه من المصارف وبديل السفرية ويقدموها الى باشمخضري المحكمة المختلطة ويطلبوا منهم أن يرسلوا لهم تلك المصارف يتحاول على البوستة

١١ فبراير سنة ٩٠٩ منشور يؤكد على المخضرين بأن يمتنعوا عن قبول أية ورقة مهما كانت يطلب منهم اعلانها للذات القضيعة الخديوية بأي صفة كانت حيث، انه حكم بعدم جواز اعلان الحضرة القضيعة الخديوية امام المحاكم

٢١ ابريل سنة ٩٠٨ منشور يقضي بأنه نظراً لأهمية الاعمال المدنية الجاري تنفيذها بمعرفة مخضري المحاكم الاهلية وما تحتاجه من العناية والتدقيق في مراقبة سير المخضرين بكيفية تجعل حضرات رؤساء المحاكم على بينة من الاجراءات التي يعملونها في الاعمال التي تنهده اليهم - رأيت تكليف هؤلاء المخضرين بأن يقدموا بياناً عنها بكشوف محرر شهرياً على حسب النموذج (الموضوع لذلك) في المحكمة الكلية لحضرة رئيس المحكمة وفي المحاكم الجزئية لحضرات قضاتها الذين يبلغون رئاسة المحكمة ما يجدونه من الملاحظات على اعمال المخضرين للتصرف فيها

منشور يقضي باعلان ديوان الاوقاف والمأموريات التابعة له ١٣ مارس سنة ٩١٠

في الساعات المحدودة للعمل أسوة بمصالح الحكومة
منشور يقضي على المحضرين بمراعاة أخطار جهة الصحة عند ما
يكون مطلوباً منهم تنفيذ الحكم الصادر بأزالة المخلفات التي لها علاقة
بنزح المراحض قبل التنفيذ باليوم المحدله ويثبت ذلك في محضر
التنفيذ

٢ نوفمبر سنة ١٩١٠
من الحقاينة

منشور يقضي بعدم تسليم النقود التي يحصلها المحضرون تنفيذاً
لاحكام مدنية لكتبة المحامين الذين ليس يدهم توكيلات خاصة
باستلام النقود بل يجب ايداعها حالا في الخزينة ولا تسلم لهؤلاء
الكتبة أو غيرهم الا اذا قدموا توكيلات تبين لهم استلام النقود
من فوي الشأن

٢٦ يولييه سنة ١٩١١
من الحقاينة

منشور يقضي بارسال الاوراق المراد اعلانها لساكر ورجال
الجيش المصري بخطاب بعنوان (مساعداد جواتات جنرال الجيش
المصري عزتو افندم)

١١ مارس سنة ١٩١١
من الحقاينة

التعليمات الآتية الصادرة من الحقاينة في خصوص تنفيذ أحكام
النفقات الصادرة من المحاكم الشرعية على حسب الجاري العمل
على مقتضاها أمامانسخ فلم يذكر ...

٣١ يولييه سنة ١٩١١
من الحقاينة

أولاً — على أقلام محضري المحاكم الاهلية متى طلب منهم
(تنفيذ أحكام النفقات الشرعية) القيام بتنفيذ أحكام النفقات الصادرة
من المحاكم الشرعية والعمل مؤقتاً في تنفيذها بعد تقديمها اليهم
مباشرة بما هو مدون بلائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة
بتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ و ٢١ صفر سنة ١٣٣٥ مع مراعاة ما هو

منصوص عليه بلائحة اجراءات المحكمة الشرعية (القانون نمرة ٣١
سنة ١٩١٠)

ثانياً — تحصر وظيفة المحضرين في تنفيذ أحكام النفقات
في مباشرة جميع الاعمال التي كان يقوم بها معاون الادارة طبقاً
للائحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية المذكورة آتياً

ثالثاً — لا رسم على اجراءات المحضرين في هذه الاعمال
رابعاً — تقدم طلبات تنفيذ أحكام النفقات والحجوزات الناشئة
عنها الى قلم المحضرين على الاستمارات المخصصة لذلك وموجودة
الآن بمجرات الادارة وعلى قلم المحضرين ان يطلب ما يلزمه منها من
المركز الذي يشتغل في دائرته

خامساً — يجب على المحضرين ان يقيموا بمرکزهم الذي يمينون
فيه ولا تقبل الوزارة منهم أي عذر في عدم الاقامة بها ، راجع
المنشورات الآتية بعده بالتابع لغاية الثالث ومنشور ٢٩ يناير
سنة ١٩١٢ ومنشوري ١٨ مايو و ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٥

تعليمات ملحقه للتعليمات السابقة

٤ أكتوبر سنة ١٩١١

من الحفانية

أولاً — الاحكام المكلف المحضرون بتنفيذها بمقتضى التعليمات
يدخل فيها أيضاً الاحكام الصادرة باجرة الحضانة والرضاعة والمسكن
ومؤخر الصداق والجهاز

ثانياً — ينفذ المحضر باتساب الحماية بالاحكام الصادرة في
الواد السابق ذكرها بنفس الطرق وإنما يأخذ عليها الرسم المنصوص
عليه بلائحة المحاكم الشرعية

ثالثاً - اذا امتنع المحكوم عليه عن الدفع بقي حالة طلب الجلس
يعمل المحضر محضر بذلك ويحيل الاوراق على المحكمة وبذلك تنتهي
مأمورية المحضر في هذا الموضوع

رابعاً - يشرع المحضر في التنفيذ بلا حاجة لامر النذب المنوه
عنه في الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من لائحة التنفيذ اذ المحضر
مندوب لهذا العمل من قبل الوزارة

خامساً - اذا حصلت المعارضة وقت التنفيذ فعلى المحضر عملاً
بنص المادة (٢٩٦) من لائحة الاجراءات ان يدينها في محضره بعد
تحصيل رسومها طبقاً لاحكام لائحة الرسوم الشرعية وأن لا يوقف
التنفيذ الا في الاحوال التي يجوز فيها المعارضة او التي لا توقف فيها
المعارضة التنفيذ ثم يرد الاوراق الى المحكمة فوراً

سادساً - يحصل المحضرون رسم البيع طبقاً لاحكام المادة
السادسة من لائحة التغير باعتبار المائة (١) من الثمن المتحصل
ويوردونه لحساب المحاكم الاهلية مع مراعاة ان كسور الجنية
تعتبر كسوراً

سابعاً - في حالة بيع المتقولات لا حاجة للنشر والتعليق
بل يكفي بالميعاد المحدد للحجز طبقاً للائحة وانما على المحضر في يوم
توقيع الحجز أن يعلق صورة من محضره على باب المدين وأخرى
على باب العمدة أو القسم في المحافظات

ثامناً - بعد توقيع الحجز على المتقولات وتحديد يوم
البيع لا تسلم الاوراق للطالب بل تبقى بقلم المحضرين حتى يتم البيع

وعندئذ ان لم يحضر الطالب فترسل لتسليمها اليه بالطرق الادارية
وأما محاضر حجز العقار فترسل لجهة الادارة عقب توقيع الحجز
تاسعاً—دعوى الاسترداد لا توقف البيع الا اذا أعلنت قانوناً
للمحضر المباشر للتنفيذ واذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف
أو كانت مصارف الحراسة لا تناسب بينها وبين قيمة الأشياء يجوز
بيعها بناء على طلب الدائن أو المدين أو المسترد وتحت مسؤولية
من يطالب إلا ان الثمن يودع بالخزينة على ذمة من يحكم له (راجع
المنشور الآتي و منشور ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ و ١٨ مايو و ٢٢ أغسطس
سنة ١٩١٥)

منشور ملحق للتعليمات التي صدرت بشأن تنفيذ أحكام النفقات
الشرعية في ٤ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١ ويقضي بأن يقوم المحضرون
أيضاً بتنفيذ أحكام مقدم الصداق وألعاب الخبراء واذا كان التنفيذ
ضد شخص غير مسلم وحصلت منه معارضة في التنفيذ أيا كان نوعها
وأهميتها يجب رفع الامر للنظارة بواسطة المحكمة المختصة وانتظار
ما تصدر به التعليمات الخاصة بالتنفيذ المذكور أما بيع العقار وحجز
مال المدين لدى الغير فذلك باق الآن من اختصاص جهة الادارة
(راجع المنشور الآتي و منشور ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ و ٨ مايو و ٢٣ أغسطس
سنة ١٩١٥)

منشور بأن الاجراءات التي تتخذ ضد الكفيل الذي يقدمه
المحكوم عليه بالحبس طبقاً للمادة ٢٤٢ من لائحة اجراءات الحاكم
الشرعية في حالة امتناع المحكوم عليه عن دفع النفقة هي تنفيذ حكم

النفقة على أموال الكفيل متى كانت الكفالة صادرة منه أمام
موظف رسمي

(راجع التعليقات السابقة والتي قبلها)

٢٧ فبراير سنة ٩١٢
من الحاقانية

منشور بأن الواجب اتباعه في اجراءات الحجز على المنقولات
أو العقارات تنفيذاً لأحكام شرعية هي لأتمة اجراءات تنفيذ الاحكام
الشرعية الصادرة في ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ لا اجراءات قانون المرافعات
واذا أوقفت اجراءات الحجز بسبب رفع دعوى استرداد فبعد
القفل فيها بالشطب أو الرفض يحدد يوم للبيع من جديد عملاً بنص
المادة ٣ منها ان كانت الاشياء المحجوزة من المنقولات اما ان كانت
من العقارات فتعاد الاجراءات المنصوص عليها في مادتي ١١ و ١٢
من اللائحة المذكورة

٣ مارس
سنة ٩١٢
من الحاقانية

منشور بأنه في حالة تعرض أحد الاجانب لتنفيذ الحكم الصادر
بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يجب على المحضر
بعد ان يثبت هذا التعرض في محضره أن يحيل كلا من المحكوم
عليه والمحكوم له على أقرب جلسة بالمحكمة الجزئية الشرعية
الكائن بدأرتها محل التنفيذ للنظر في حبس المدين

وعلى المحكمة أن تهصل في مسألة الحبس بوجه السرعة وتحكم
بحبس المحكوم عليه متى توفرت الشروط المقررة في المادة ٣٤٣
من اللائحة

واذا ثبت من التحريات أن المحكوم عليه انما لجأ الى ذلك
الاجنبى بقصد تعطيل التنفيذ فللمحكمة أن تستعمل الشدة في حكمها

ضمن الحدود المقررة في المادة المذكورة

١٩ مارس سنة ١٩٢٢ من الحقانية منشور بأنه في حالة وجود رهن على العقار المطلوب نزع ملكيته تنفيذاً للحكم شرعي تكون الحاكم القضائية هي المختصة بذلك مهما كانت قيمة الرهن ويعتبر الحكم الشرعي في هذه الحالة سنداً واجب التنفيذ وأساساً للسير في إجراءات نزع الملكية أمام تلك المحاكم بغير حاجة الى إعادة النظر في الدعوى أمامها أو لوضع صيغة التنفيذ منها على الحكم المذكور.

٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ من الحقانية منشور نصه — اجازت المادة ٤٦٤ مرافعات تأخير بيع المجوهرات وغيرها من الاشياء المقدرة قيمتها لليوم التالي عند عدم وجود مزايدين لشراؤها بالثمن المقومة به وحينئذ يصير بيعها لمن يرسي عليه المزاد ولو بثمان أقل مما قومت به وأجازت أيضاً تأخير بيع الاشياء التي لم تقدر قيمتها اذا لم يوجد مزايدون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المحجوزة في نظير مطلوبه بالقيمة التي قدرها خبير واحد يعينه المحضر المكلف بالبيع ويكفي بمقتضى المادة المذكورة باعلان استمرار البيع أو تأخيره اخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره

واذا فُطلب طالب البيع تأجيله لاجل ما طلب غير قانوني . ويجب على المحضر بمجرد حصول هذا الطلب ايقاف البيع وعندما يريد الطالب الرجوع اليه يلزمه تجديد اليوم ودفع أمانة للرسوم المقررة التي تستحق على إجراءات اللصق وغيره المهيئة في القانون على الاوراق التي يصاد تحريرها

٢٣ مايو سنة ٩١٢ من الحقاية منشور بتكليف ذوي الشأن الذين يريدون اعلان أشخاص مقيمين في البلاد الاجنبية أن لا يتركوا شيئاً من البيانات التي تكمل توصيل أوراقهم للمطلوب اعلانه بها وأن يقدموا مع كل اعلان ترجمة له بلغة البلد المراد الاعلان فيها حتى يسهل فهم المقصود منه وتوصيله في الوقت المناسب

١٦ أكتوبر سنة ٩١٢ من الحقاية منشور بوجوب تطبيق نصوص لأئحة تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية في كل ما يتعلق بتنفيذ تلك الاحكام ويكون تحصيل الرسوم بمقتضاها لا بمقتضى لأئحة رسومها وقد نصت المادتان ٦ و ١٧ منها على الرسوم الواجب تحصيلها عند بيع المنقولات أو المقارات ويكون تحصيل الرسوم بنسبة ثمن المبيع وان قل حده الأدنى عن عشرة قروش

٢٩ يناير سنة ٩١٢ من الحقاية منشور ملحق للتعليمات الصادرة بشأن تنفيذ أحكام النفقات الشرعية بتاريخ ٣١ يوليو و ٢٦ أغسطس و ٤ و ١٠ أكتوبر سنة ٩١١ رأت النظارة أن يكلف المحضرون بالتنفيذ بالتماب الحماية كلها بما فيها الاتعاب المتعلقة بالاحكام الصادرة في مواد الطاعة وتسليم الولد وبيع العقار وحجز ما للمدين لدى الغير وأحكام الجبس راجع منشوري ١٨ مايو و ٢٢ أغسطس سنة ١٩١٥

١١ فبراير سنة ١٣ من الحقاية منشور بأن يكون تقديم أوراق التنفيذ الخاصة بأحكام شرعية لأقلام المحضرين بموجب حافظة تحرر من نسختين يوقع على احدها بامضاء مقدمها ومحفظ بقلم المحضرين وعلى الثانية بامضاء نائب

الباشمحضر وتسلم لمقدم الاوراق الذي يجب عليه ردها عند استرداد
الاوراق التي قمت لقلم المحضرين كما هي الحال في ايداع المستندات
باقلام الكتاب كما رأيت النظارة

١٤ ابريل

سنة ١١٣

من الحقانية

منشور بناء على طلب الداخلية وبموافقة المالية والحقانية ان
يكون تنفيذ تسوير كافة الاراضي القضاء التي يحكم فيها بتحديد ميعاد
للتسوير ولم يقيم مالك الارض بتسويرها وتباشر الادارة التسوير
على مصاريف المخالف بالكيفية الآتية

١ تنفيذ الاحكام الصادرة بتسوير الاراضي القضاء يكون بمعرفة
المحضرين باتحادهم مع مندوبين من جهة الادارة

٢ تصرف مصاريف التسوير من خزائن الحاكم نظير تحصيلها
من المحكوم عليهم بالطرق القضائية كالمتبع في تنفيذ الاحكام
القاضية بالازالة (١)

٣ على المحضرين عند مباشرتهم التنفيذ ان يخطروا جهة الادارة
باليوم الذي جدد للتنفيذ لتعين مندوبها وتخطر المحكمة به

٤ على أعضاء النيابة مراعاة طلب الحكم بالزام المحكوم عليهم
بمصاريف التسوير وعلى حضرات القضاة مراعاة الحكم بتلك
المصاريف في الاحكام القاضية بالتسوير حتى يتسنى تحصيلها من المحكوم
عليهم عند امتناعهم عن القيام بالتسوير بانفسهم

(١) نرى أن يكون الصرف على حساب منصرف مما يتحصل

معبلا . ويقتد المنصرف في دفتر الملمعي طلباً حتى متى تحصل يرد
الخزينة (متحصل مما صرف معبلا)

منشور الحاقية بالموافقة على رأي النائب العمومي بشأن
احتساب الاجور المستخقة للمحضرين بالجهات التي تفرها المياه في
زمن الفيضان بحسب المسافات التي قطعها الفلايك باعتبار أجرة
الكيلو ١٢ مليم

١٩ أغسطس
سنة ٩١٣
من الحاقية

منشور يقضي بأن تكون مقاسات المسافات على الخريطة من
متوسط كل بلد وأخرى

١٩ منه
من الحاقية

منشور يقضي بأن لا يوقع المحضرون الحجز على عقار
للحصول على النفقات الشرعية الا بمقدار ما يفي بها أو يزيد عليها
قليلا وعليهم ان يستوفوا جميع الاجراءات المقررة في لائحة التنفيذ
وفي استمارة محضر الحجز الخاصة بذلك

٢٣ ستمبر
سنة ٩١٣
من الحاقية

منشور باتباع التعليمات الآتية

٨ يونه سنة ٩١٣
من الحاقية

وهي .

أولاً يقتصر عمل محضري كل محكمة جزئية على دائرة محكمته
سواء كان العمل خاصاً بها أو بمحكمة أخرى مادام اجراؤه مطلوباً
يلد تابع لدائرة المحكمة المقيم بها المحضر

ثانياً لا تحال بلاد محكمة على قلم محضري محكمة أخرى الا
بتصريح من النظارة وبعد بيان الاسباب الداعية لذلك

ثالثاً لا ينتقل محضر محكمة لاجراء أعمال خاصة بالتنفيذ أو
الاعلان ببلاد خارجة عن دائرة محكمته الا عند الضرورة القصوى
وبأمر كتابي من القاضي الجزئي يحصل عليه نائب الباشمحضر عند
شروعه في توزيع العمل

رابعاً تقسم دائرة كل محكمة جزئية الى منطقتين أو أكثر
بحسب نطاقها ويعمل لكل منطقة خط سير ثابت المسافات يشمل
جميع بلاد المنطقة وبيان المسافات الواقعة بين كل بلد وأخرى
خامساً ترسل هذه الخطوط قبل السير على مقتضاها للنظارة
لمراجعتها والتصديق عليها

سادساً بعد الاقرار عليها توزع الاعمال على المحضرين والمندوبين
كل منهم فيما يخصه بحسب هذه المناطق ومحاسبون على أجورهم
بمقتضى المسافات الميمنة بخطوط السير المقررة فيها

منشور يقضي بأن فضيلة مفتي النظارة أفتى بأن الاحكام
الشرعية التي تقدم للمحضرين للتنفيذ بغير ما هو محكوم فيها من بدل
الكسوة ولم ينص فيها على التججيل واجبة التنفيذ شرعاً ولولم ينص
بها على التججيل لان هذا من لوازم الحكم كما تقضي به النصوص
الشرعية

منشور يقضي باتباع القواعد الآتية في تنفيذ الاحكام الصادرة
في مواد الاحوال الشخصية من المحاكم الشرعية ببلاد الدولة العلية
التي يطلب تنفيذها بالقطر المصري وهي

أولاً عند تقديم حكم من هذا القبيل لاي جهة من الجهات يرسل
به الى نظارة الحفانية للتحري عما اذا كان ذلك الحكم واجب التنفيذ
ومصدقاً عليه من الفتوى خاتمه أولاً

ثانياً بعد التحقق من ذلك تحيل النظارة الحكم على المحكمة التي

١٤ فبراير سنة ١٩١٤
من الحفانية

١٥ مارس
سنة ١٩١٤
من الحفانية

في دائرتها محل التنفيذ لوضع الصينة التنفيذية عليه ثم شرع في تنفيذه
(بمعرفة الجهة المختصة)

١٥ مارس سنة ١٩١٤
من الحفانية

منشور بالتصريح لقلم المحضرين باعادة اعلان الاشخاص الذين
تطلب نظارة الاوقاف اعلانهم ويتضح عند الاعلان انتقالهم من
الجهة المينة بالطلب لجهة أخرى ينها شيخ البلد أو شيخ الحارة باعتبار
أن الاوقاف طلب اعادة الاعلان ويخصم الرسم المستحق عقب
عودة المحضر من الامانة التي يدفعها دائما الاوقاف مقدماً مع مراعاة
ما يأتي

أولاً اذا تبين أن الشخص المطلوب اعلانه مقيم بجهة داخلية
في خط سير المحضر فعليه مباشرة اعادة الاعلان في الجهة المذكورة
أثناء مباشرة نفس المأمورية الا اذا كانت الجهة بخط سير آخر فينثذ
تسلم للمحضر القائم اليه في الحال عقب رد الورقة لقلم المحضرين
ثانياً اذا كانت الجهة المقيم فيها الشخص المراد اعلانه تابعة لمحكمة
أخرى فيرسل اليها الاعلان لاعادة اعلانه بواسطة محضريها مع مراعاة
منشور النظارة المؤرخ ٢٧ نوفمبر سنة ٩٢

١٥ مارس سنة ١٩١٤
من الحفانية

منشور النظارة بشأن أعمال أقلام المحضرين يقتضي باتباع
القواعد الآتية :

أولاً تحفظ لقلم محضري المحكمة جميع خطوط السير التي
صدقت عليها النظارة عملاً بالمنشور الصادر في ٨ يونيه سنة ١٩١٣
ثم تسخ صورتها ويسلم لكل محضر أو مندوب صورة خاصة يحفظها

بطرفه للجري على مقتضاها

ثانياً يتخصص محافظ بقدر عدد المناطق يحفظ فيها الباشمخضر
الاوراق الولدة اليه سواء كان لاعلانها أو تنفيذها ومحافظ أخرى
لحفظ الاوراق التي انتهى عملها ومقتضى ردها لاربابها ويكون
حفظ هذه الاوراق بحسب ترتيب ورودها

ثالثاً متى اجتمعت أوراق تكفي لقيام المحضر أو المسندوب
للمأمورية باحدى المناطق تسلم اليه بعد توقيعه بالاستلام بغير حاجة
لتحرير خط سير على الاستمارة نمرة ١٦٦ وعليه مباشرة القيام بالعمل
المطلوب بحسب ترتيب البلاد الواضحة في خط السير ما لم تكن
هناك أوراق تستدعي السرعة كتاريخ جلسة أو بيع قريب جداً وما
شا كل ذلك بحيث لا يدرك اذا روعي الترتيب حينئذ يذهب الى
الجهة المطلوب تنفيذ ذلك فيها ثم بعد ذلك يتبع تنفيذ المأمورية
بالكيفية السابقة

رابعاً يكتب ببيان أعمال المحضر والبلاد التي انتقل اليها في كشف
مصاريف الانتقال وبذل النفقة استمارة نمرة ١٦٤ بشرط احتساب
المسافات طبقاً لخط السير المصدق عليه من النظارة
خامساً يراعى ألا يكون تغيب المحضرين في مأمورياتهم أكثر
من الزمن اللازم لتنفيذ المأمورية خصوصاً وقد زويع في وضع
خطوط السير أن لا يستغرق أداء العمل فيها زمناً طويلاً لا رغبة في
سرعة انجاز الاعمال

سادساً يجب على المحضر بمجرد عودته من المأمورية أن يرد كل

(أعمال شهر سنة ١٩١)

تففيذ	اعلانات	عدد الاوراق التي وردت في بحر الشهر	جمله
تففيذ	اعلانات	عدد الاوراق المتأخره من الشهر الماضي	عدد الاوراق المتأخره بالتكم تحت التوزيع اكثر من ثلاثة ايام
تففيذ	اعلانات	عدد الاوراق التي مضى على تسليمها للمحضر اكثر من أسبوع ولم ينفذها	

(كيفية التوزيع)

الورق الاعلانات المسماة لكل محضر او مندوب	اوراق التنفيذ المسماة لكل محضر	محاضر تأجيل البيوع	محاضر عدم وجود	محاضر ايقاف التنفيذ	محاضر التعرض من الاجانب	البقي بالقلم بغير تسليم	عدد الايام والليالي التي سافرها كل حامل	اسم المحضر او المندوب
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	١
								٢

ملحوظات — تذكر هنا الملاحظات التي رآها نائب الباشا محضر عند المراجعة واذا تكررت المحاضر المقيدة بالخانات نمرة ٣ و ٤ و ٥ فيجب عرض الاسباب حتما على القاضي أو رئيس المحكمة ثامناً يجب على الباشا محضر أو نائبه مراجعة جميع محاضر عدم الوجود وتأجيل البيوع وإيقاف التنفيذ والتعرض الواقع من الاجانب والتأشير على أصل كل محضر بالاطلاع حتى اذا وجد قصيراً أو اهمالاً أو مخالفة للقانون وجب عليه أن يعرض الامر في الحال على رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي

ولهذه الاسباب توجه النظارة فطر حضرات القضاة الجزئيين و رؤساء المحاكم الكلية للعناية بهذه الاحوال ومراقبة أعمال المحضرين والاطلاع على أعمالهم شهرياً حتى يتحقق الغرض الذي يرجوه النظارة وهو حسن ادارة الاعمال وانجازها في أسرع وقت

١٨ مايو سنة ١٩١١

من الحفانية

منشور ملحق للمنشورات الصادرة بتاريخ ٣١ يولييه و ٢٦ اغسطس و ٤ و ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١ و ٢٩ يناير سنة ١٩١٣ ويقضي بأن يقوم المحضرون بصفة عامة بتنفيذ جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية بالزام المحكوم عليهم بدفع مبالغ وذلك كاحكام النفقات وأجرة الحضانة والرضاعه وأجرة المسكن ومؤخر الصداق والجهاز وغير ذلك مما يمكن تنفيذه على أموال المحكوم عليه

أما الاحكام التي يطلب تنفيذها على الاشخاص كاحكام الطاعة والحبس والحضانة وما ماثلها فتبقي من اختصاص جهة الادارة وإذا اشتبه قلم المحضرين فيما اذا كان التنفيذ من اختصاصه أو من اختصاص الادارة فعليه أن يرفع الامر لوزارة الحفانية (الادارة الشرعية) لابتداء رأيها في ذلك

ملحوظه حمز مالمدين لدي الغير لازال باقيا من اختصاص جهة الادارة كتاب الوزارة رقم ١٩ يولييه سنة ١٩١٥) والمنشور الآتي

٢٢ اغسطس

سنة ١٩١٥

من الحفانية

منشور ملحق بالمنشور السابق ويقضي بان اجراءات التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدائن لدي الغير قاذأ للحكم شرعي لازال باقية لجهات الادارة

٢٥ نوفمبر

سنة ١٩١٥

من الحفانية

منشور بأن المدعي الذي يطلب تقرير نفقة ويحكم له ابتداءً ثم يستأنف المدعي عليه هذا الحكم وتقضي محكمة الاستئناف بالسير في الدعوى من جديد فلجأ المدعي اضراً إلى تخصيصه إلى ما تخوله

الشريعة له من ترك دعواه اذا أراد وذلك اما بتأخيره عن الحضور أو بطلب شطب القضية فنشطب ويبقى حكم النفقة الابتدائي واجب التنفيذ حتي يحكم برفعه

وبما أن ترك المدعي لدعواه يتضمن بلا شك الاعراض عن الحكم الابتدائي وعليه فان ذلك يمنع من تنفيذ ذلك الحكم فلي من يناط به التنفيذ أن يراعي أن هذه الاحكام بمقتضي حكم الشطب الذي يصدر في الاستئناف ممنوع تنفيذها

الباب الثالث

المندوبون

منشور الوزارة يقضي بأن لا يصرف للمندوبين أكثر من ٢ يونه سنة ٨٧ العشرة قروش بدل السفرية المقررة لهم يومياً من الحقاينة

منشور بأن يحاسب المحضرون والمندوبون في الشهر مرتين ٢٣ ديسمبر سنة ٨٩ أو مرة واحدة بحيث أن من يتأخر منهم شهراً عن طلب ما يستحقه من النائب العمومي فلا يصرف له شيئاً

منشور الوزارة بأنها نشرت الى الحاكم الابتدائية بأن تتخذ رؤساؤها مع رؤساء نيابتها لانتقاء واتخاب العدد اللازم لكل محكمة من مندوبي المحضرين ١٦ يناير سنة ٩٠ من الحقاينة

منشور بناء على كتاب الوزارة بأن المنشور السابق صدوره ٢٦ يناير سنة ٩٢ باعتبار بدل السفرية بحسب الليالي لا يسري على المندوبين بل يستمر من النائب العمومي

الصرف لهم باعتبار عشرة قروش عن كل يوم بصفة بدل سفره لاهم
غير موظفين

٢ فبراير سنة ٩٢ منشور يؤيد منشور ١٦ يناير سنة ١٨٩٠ الصادر بشأن تكليف
رؤساء المحاكم بالاتحاد مع رؤساء النيابة في انتقاء مندوبي المحضرين
من الحفانية وتعيينهم وتحديد عددهم

٣٠ نوفمبر سنة ٩٢ منشور لجنة المراقبة يقضي بتشغيل المحضرين شغلا كافياً على
قدر طاقتهم وأن لا يشتغل المندوبون الا فيما يزيد عن طاقة المحضرين
من الحفانية وأن يكون عمل المندوبين قاصراً على اعلان أوراق التكليف بالحضور

منشور لجنة المراقبة بأنه يجب أن يراعى في صرف مصاريف
نواب المحضرين أنهم لم يقطعوا خط سيرهم بغير سبب وانهم لم يعودوا
الا بعد اتمام الاعمال التي في خط سير واحد فاذا فعلوا غير ذلك
لا يصرف لهم شيء

٥ يولية سنة ٩٤ منشور يؤيد منشور ٣٠ نوفمبر سنة ٩٢ في شأن عدم تشغيل
مندوبي المحضرين الا في الاعلانات من النائب العمومي

٧ يولية سنة ٩٦ منشور بعمل دوسيات للمندوبين وكتبة اليومية والظهورات
اسوة الموجودين تحت التمرين الواجب عمل دوسيات لكل منهم من النائب العمومي

٢٧ يونيو سنة ٩٨ منشور باعطاء المندوبين أجرة على عملهم في أيام الجمع اسوة
كتبة اليومية اذا سافروا أو رجعوا فيها من بلاد تبعد عن مركز من الحفانية

المحكمة بمقدار المسافات المحددة لبدل السفرية أو اذا كانوا من
القاضي كتابة بالاعلان في ذلك اليوم بشرط أن تكون الاوراق
المكلفون بها اعلانات بسيطة وزائفة عن طاقة المحضرين وليست في
خط سير محضر قائم

٥٦ ديسمبر سنة ٩٩
من الحفانية

منشور باتباع التعليمات الآتية بشأن مندوبي محضري المحاكم

الاهلية وهي

أولا كافة الجزآت التي تتوقع عليهم تكون بأمر رئيس المحكمة أو قاضي المحكمة الجزئية التابعين لها على حسب الاحوال
ثانياً المبالغ التي يؤمر باستقطاعها من المصاريف المستحقة للمندوبين بصفة جزاء لا يجوز استنزالها من الكشوفة التي يهدمونها بل انه يجب عند صرف ما يستحقونه بمقتضى الاذن الذي يصدر بالصرف أن يحجز المبلغ المستقطع عيناً من أصل المبلغ المقرر صرفه ويصير توريده في الحال للخرينة بالحفاظة اللازمة ويضاف لنوع الايرادات الأخرى ثم يتأثر على اذن الصرف بيان المبلغ المستقطع وتاريخ ونمرة وروده للخرينة

ثالثاً يتخذ دفتر مخصوص لكل محكمة كلفة وجزئية لقيد أسماء المندوبين به وتواريخ تعيينهم أو نقلهم أو فصلهم والجزآت التي تتوقع عليهم والملاحظات التي تتعلق بهم بالبيانات الكافية

١١ يوليو سنة ٩٠٣

منشور الوزارة بأن احتساب أجر المحضرين والمندوبين على

١٩ ديسمبر ٩٠٤

اعلان الاوراق بالطريقة الآتية

من الحفانية

كل ورقة تعلن بمصر واسكندرية وبور سعيد والسويس بحسب للمندوب من أجلها عشرة مليات مهما تعددت الصور والمخضر يأخذ منها خمسة مليات اذا كانت المسافه بين مركز المحكمة ومحل الاعلان كيلو مترافاً اكثر فان قلت عن ذلك لا يعطى له شيء

أما في البلاد والبنادر الأخرى الموجود بها محاكم فيعطى للمندوبين

والمحضرين خمسة مليات بدل مليمين بمراعاة القاعدة المتقدمة فيما يختص بالمحضرين

وتعتبر جميع الاوراق التي تعلن بالسجن كأنها ورقة واحدة ولا يحسب عليها الا اجرة اعلان واحد

واذا قام المندوب أو المحضر للمأمورية خارج البندر يستحق عليها بدل السفرية وكان في خط سيره أوراق يقتضي اعلانها فلا يقدر له شيء عنها

ويراعي عدم تكليف المندوبين باعلانات في البندر الا في حالة عدم وجود محضرين

٢١ مايو سنة ١٠٦٠ منشور الوزارة بان يحسب أجرة ركائب المندوبين والمحضرين من الحقاية

في كل القطر باعتبار ستة مليات عن كل كيلو متر ولا يعرف لكل محضر أو مندوب أكثر من ٢٥ قرشاً في اليوم طبقاً للمادة ٤٣٨ فصل ٦ قسم ٥ قانون مالى طبعة سنة ١٨٩٦

٢٥ مايو سنة ١٠٨٠ منشور بأن يعطى المندوبون والمحضرون الذين يكلفون بالاعلان في جهة قايد باي ثلاثين ملياً على الورقة الاولى التي يعلنونها من النائب العمومي في تلك الجهة وأما بقية الاوراق فتقدر الاتساب عليها على الطريقة المتبعة.

وهذا المبلغ يعطى لو كانت الورقة ستعان وحدها ٥ شتمبر سنة ١١١ منشور الوزارة يجعل ساعات عمل مندوبي المحضرين في شهر رمضان ثمانية ساعات من الحقاية

٢٩ يناير سنة ١١٤ منشور يقضي بالتنبيه على المندوبين بضرورة استبقاء ذكر حضور

الشاهدين المنصوص عنهما في المادة ١١ من قانون المرافعات في الاصل
والصورة كما تقتضي المادة ١٣ من القانون المذكور لان اهما ذلك مبطل
للاعلان

الباب الرابع

كتبة اليومية

منشور يقضي بعدم تشغيل كتبة اليومية في أعمال تتعلق بإدارة
النقود
٢٧ سبتمبر سنة ٨٩
من الحفانية

منشور بأن يكون صرف أجور كتبة اليومية عن الايام التي يشتغلونها
ولو كانت أيام جمع بشرط أن لا يتجاوز المقدار المصرح به شهرياً
(راجع منشور ٨ ديسمبر سنة ٩٦)

منشور يؤكد بعمل دوسيهات للمندوبين وكتبة اليومية
والظهورات أسوة بالوجودين تحت التمرين الواجب عمل دوسيهات لكل
منهم طبقاً للمنشورين الصادرين في ٢٦ يونيه و ٢٤ يوليه سنة ١٨٩٤

منشور يقضي بأنه لاجل عدم تجاوز ما يصرف لكتبة اليومية
عما هو مقرر لهم لا يصير تشغيلهم في أيام الجمع والمواسم حتى لا تكون
المصحة مضطرة لصرف أجور تلك الايام (طبقاً لمنشور ٢ يونيه

سنة ٩٦) واذا وجدت أعمال متأخرة فيكلف جميع العمال بنجازها في
غير تلك الايام (راجع منشور ٢٧ يونيه سنة ٩٨ المدرج باب المندوبين)
منشور بأن لا يعين أحد كاتباً باليومية أو ظهورات الا بعد

الكشف عنه من قلم السوابق رسمياً علاوة على شهادتي الجنسية
وحسن السير
١٥ ديسمبر
سنة ٩٠٩
من الحفانية

الفصل الثاني

الاعمال الداخلية لقلبي الكتبة والمحضرين

الباب الاول

٢٤ يولييه سنة ٨٨ من النائب العمومي
منشور بوجوب وضع الصيغة التنفيذية من أقلام كتاب
المحاكم الاهلية على أصول العقود الرسمية التي تحرر بين أشخاص
من رعايا الحكومة المحلية أمام المأمور المختص بذلك في المحاكم
المختلطة لان تلك السندات واجبة التنفيذ والمحاكم الاهلية هي المختصة
بالنظر في المنازعات التي تنشأ عنها

١٦ أكتوبر سنة ٨٩ من الخفانية
منشور بوجوب اقامة موظفي ومستخدمي المحاكم والنيابات
بمراكز وظائفهم وعدم مبارحتها الا باذن من النظارة

٢٠ ديسمبر سنة ٨٩ من الخفانية
منشور بضرورة وجود صور المنشورات المتعلقة بأقلام
الكتاب وبأقلام الحسابات بالمحاكم بطرف باشكاتب المحكمة ورتبة
بدوسيه مخصوص للاطلاع عليها عند الحاجة والاجراء بموجبها

١٢ ديسمبر سنة ٩٢ من الخفانية
منشور لجنة المراقبة بوجوب قبول المعارضة والاستئناف بأقلام
الكتاب وعدم الامتناع عن ذلك بحجة فوات المواعيد القانونية
اذ الفصل في ذلك من خصائص المحكمة

٣١ يناير سنة ٩٣ من المالية
منشور بأن يسلم الرفوت كل ما في عهده بكشف محرر من
نسختين يأخذ على احدها وصلاً من المستلم والثانية تحفظ بمقره واذا
لم يكن بطرفه شيء فيتوضح ذلك بكشفه ومن يرفق لغيابه أو
لوفاته ومن يتعذر عليه الحضور للتسليم فينتدب موظف مع الكاتب

المقتضى التسليم اليه لفتح أدواجه ودواليه واستلام ما فيها بحضر
توقان عليه ويحفظ بملف المرفوت وفي الحالتين يستلم من الاقلام
عن خلو طرفه ومأرباب العهد من صيارف وما أشبه فتستمر معاملتهم
حسب القانون المالي

راجع المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ فصل ٢ قسم لائحة عمومية
قانون مالي طبعه موقته

منشور يكلف اقلام الكتاب المدنية والجزئية بان يشتوا في
دقتر تسليم الصور تاريخ طلب صور الاحكام والاوراق التي تطلب
منهم في تاريخ الطلب في تاريخ التسليم

منشور بجواز استخدام المستغنى من الخدمة مالم يكن للاستغناء
أسباب خفية توجب عدم استحقاقه للعودة في الخدمة وعلى رؤساء
المصالح ان يتأكدوا من ذلك كما تقرر من مجلس النظار في أول
يونيه سنة ١٨٩٣

منشور بأن مجلس النظار قرر في ١٧ أغسطس سنة ٩٣ بمجلس
يوم ٣١ يناير من كل سنة آخر ميعاد للعرض من المصالح للنظارة التابعة
لها عن العلاوات المطلوب منها للاستخدامين بحيث لا تعطي علاوات
لم تكن واردة في كشوفه تعديلات فبراير على الأكثر

راجع المادة ٣٨ قسم ٢ مستخدمون قانون مالي طبعه موقته

منشور لجنة المراقبة يكلف اقلام الكتبة باختيار قلم النائب
العمومي بالاحكام التي تصدر من المحاكم المدنية بالاعاد أوراق مقدمه
من الحفانية

مستنداً في الدعوى أو بإبطالها من تلقاء نفسها وتسليم الأوراق المذكورة
للنيابة لأجراء شؤونها فيها

٢ يناير سنة ٩٤ منشور لجنة المراقبة يلتفت نظر القضاة وأعضاء النيابة إلى أن
من الحقاية

يتشعروا بالرسامات القضائية أثناء الجلسات بما فيها جلسات التحقيق
والجلسات التي تعقدتها المحاكم الجزئية خارجاً عن مركزها الأصلي
٨ يونيو سنة ٩٤ منشور يكلف المأمورات الجزئية بأن تقبل ممن يرغبون

استئناف أحكامهم أمام محكمه استئناف مصر طلبات الاستئناف
المرفوع منهم لإعلانها متى كان المقتضي إعلانهم مقيمين في دائرتها
وبعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها يصير إعلانها

١٩ يولي سنة ٩٤ منشور يقضي بأن يرفع الباشكاتب ورؤساء الأقسام في المحاكم
من الحقاية الجزئية إلى رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في آخر كل شهر تقارير
نتيجة تفتيشهم على أقلام الكتبة والمحضرين

راجع منشور ٢٠ مايو سنة ٩٠٨

٢٤ أكتوبر منشور بتعديل منشور ١٥ يولي سنة ٩٤ فيما يتعلق بالمستجدين
سنة ٩٤ المنقولين من جهة لاخرى حيث قضى بأن لا يؤخذ منهم اقرارات
من المالية باستلام الاشغال أو تركها إنما يلزم ان تحظر الجهة المنقولين اليها
بتاريخ اخلائهم من الاشغال لكي تلاحظ انهم لم يتأخروا عن
الحضور اليها الا مسافة الطريق

راجع الماده ١٣٣ فصل ٢ قسم ١ قانون مالي طبعه موقتة والمنشور
المعدل المدرج بباب الماهيات

١٢ ديسمبر سنة ٩٤ منشور بأن جميع كتبة النيابة وكذلك كتبة المحكمة الغير

مأخوذ عليهم ضمانات لا يتدخلون في قبول أي مبلغ يرد في الخزينة وليس لهم أن يتوسطوا في أخذه وتوريده وانه عند ورود مبلغ بصفة صلح في مخالفة أو مضبوط في واقعة جنائية فما على النيابة الا أن تؤثر بتوريده وكاتب التحصيل أو الصراف هو الذي يستلمه من صاحبه

وان كل مبلغ يجري تحصيله بمعرفة المحضرين تنفيذاً لاحكام مدينة ولا يجدون من يستلمه فعلى الباشمحضرين ونوابهم أن يودعوه بالخزينة

منشور بعدم تسليم أو تبليغ الافراد أوراقاً تمس صالح الحكومة كما حصل من الحرية في اعطاء شهادة دالة على أن أحد الموطنين مستخدم بامهية ١٥ جنبها مع أن الحقيقة سبعة ونصف

منشور بالتاكيد على اقلام الكتبة بأن يقبلوا توسطهم في اعلان وتنفيذ الاحكام على مقتضى المادة ٣٧٦ من التعليمات مثل باقى الاوراق القضائية

منشور تفسيراً للمادة ٣٧٨ من التعليمات الحسائية بأن طلبات الحضور التي يطلبها المندوبون لازوم لاطلاع الباشكاتب عليها ولا لمراجعتها أما أوراق المحضرين التي تكون علا لتحصيل نفود كالبروتستات ومحاضر عرض الدين والحجز واعلان الاحكام والاوامر وتنفيذها فهذه يلزم مراجعتها بالتطبيق للمادة المذكورة وباعدا ذلك من أوراق قسم المحضرين يكتفي بمجرد الاطلاع عليها لمعرفة ما اذا كان تحصل فيها مبالغ بطريقة غير اعتيادية ام لا واذا لم

٢٢ ابريل سنة ٩٥
من الحفانية

٢٧ يولييه سنة ٩٥
من الحفانية

٥ أغسطس سنة ٩٥
من المالية

يجد فيها شيئا من ذلك فيوقع عليها دليلا على اطلاعه عليها لاعلى مراجعتها

منشور بأن المستخدم الذي يوقف يعلن بذلك رسمياً حتى اذا حكم مجلس التأديب برفقه يعتبر لغاية تاريخ إيقافه الا اذا قرر المجلس غير ذلك أما في حالة عدم إيقافه فرفقه يكون لغاية تاريخ إعلانه بحكم مجلس التأديب بعد التصديق عليه (راجع المادة ١١١ فصل ٢ قسم ١ قانون مالى طبقه موقتة)

منشور بالناء الصادر والوارد بين النيابة وأقلام الكتبة في الاحوال الآتية :

• مسائل الصرف والحسابات والطوابع — وارفاق الاوراق —
وضمانات الموظفين والاستكشافات من الدفترخانة وأقلام الكتبة
وطلب قضايا للاطلاع أو لارتباطها بقضايا أخرى أو طلب أوراق
أو صور . ومسائل الرسوم . والشكوي التي تقدم من أرباب
القضايا وتقصير العمال . وتكليف المحضرين بالاعلان أو التنفيذ
وأما التعليمات فيستمر تبليغها رسمياً

منشور بأنه اذا وتم حجز تحت يد بأشكاتب المحكمة على الاجرة المستحقة لاصحاب المحلات المستأجرة على ذمة المحاكم من أحد الدائنين فالاولى في هذه الحالة ايداع المبلغ المستحق للمدين بخزينة المحكمة وعلى الاخضام حسم النزاع فيما بينهم بدون تدخل المحجوز لديه .

منشور بناء على قرار لجنة المراقبة يؤكد بامتناب كتبة

٨ أكتوبر سنة ٩٥
من المالية

٢٣ أغسطس
سنة ٩٦
من النائب العموى

٢٤ ديسمبر سنة ٩٦
من الحاقية

٢٧ ابريل سنة ٩٧

الجلسات من ذوي الكفاءة التامة والسرعة في الكتابة وعلى حضرات رؤساء الجلسات وقت الاستشهاد أن يطموهم الوقت الكافي لقيده الشهادة بالجبر وبدون شطب ولا تحشير ان أمكن وتبلى على الشاهد وتمضى منه ومن الرئيس والكاتب وكذلك التحشير والشطب وان لم يكن للشاهد ختم أولا يعرف الكتابة او امتنع فيذكر ذلك مع بيان سبب الامتناع

منشور قلم التفقيش يؤكد بتنفيذ التعليمات التي تصدر منها عما
١٣ أكتوبر سنة ٩٧ من الحفانية
تجده مفتشو اقليم الحاكم ومراعاة انجازها في المواعيد التي تحددها
منشور يكلف اقليم كتاب الحاكم والنيابات بالعمل على
١٢ يونيو سنة ٩٨ من الحفانية
مقتضى التعليمات التي وضعها لسير الاعمال فيها وهي
نحن ناظر الحفانية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من القومسيون المشكل
للنظر في اعمال اقليم كتاب الحاكم الاهلية والنيابات وعملها
قررنا ما هو آت
القسم المدني

١ يكون تقدير رسوم القضايا بمعرفة كتاب الحاكم وتقدير
رسوم باقى الاوراق بمعرفة المحضرين وتراجع بمعرفة الباشكاتب في
الحاكم الكلية والكتاب الاول في الحاكم الجزئية
٢ بعد دفع الرسوم وقبل تسليم الاوراق الى المحضرين يجب
تقديمها الى الباشكاتب ليراجع الرسوم ويقيده الايصال في دفتر
المراجعة الموجود تحت يده

- ٣ يلقي من الجدول العمومي بيان التّأجيلات
٤ لا يوضع على الدوسيه سوى نمرة القضية واسم أول خصم
متبوعاً بلفظة (ومن معه) مع بيان الاوراق المشتمل عليها الدوسيه
وبيان التّأجيلات
٥ لقيت

انظر منشور ٩ مارس سنة ٩٩ الاتي بعد

- ٦ يجب أن قيد القضايا في الجدول قبل الجلسة باربع وعشرين
ساعة على الاقل ثم الرول الممد للطبع على البلوظه ويطبع منه العدد
اللازم ويقتصر فيه على بيان نمرة القضية واسماء الخصوم ووكلائهم
ونوع القضية وعدد التّأجيلات ويزاد في رول القضايا المستأقّة اسم
القاضي الذي حكم فيها ابتداءً وتجمع الرولات بالترتيب وتجلد في
نهاية السنة

- ٧ يجب ان تكون محاضر الجلسات قاصرة على اثبات حضور
او غيبة الخصوم ووكلائهم وطلبائهم او المستندات المقدمة منهم
واعترافاتهم والقرارات والاحكام التي تصدر وشهادة الشهود وما
يقضي القانون باثباته ولا يذكر فيها من المرافعات بعد ذلك الا
ما تقرر المحكمه اثباته من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم
٨ تسجيل الاحكام يكون بطبعا في دفتر كويا بحسب
تواريخها

- ٩ يلقي دفتر المعارضات في تقرير الرسوم ويستبدل بخاتين في
الرول العمومي احدهما تخصص لبيان تاريخ المعارضة والاخرى

للقرار الصادر بشأن ذلك

١٠. تلقى الدفاتر الآتية بيانها :

أولاً . دفتر قيد الشهادات ويكتفي بتسليمها بموجب إيصال

يعطى على الدفتر الممد لذلك

ثانياً . دفتر منشورات لجنة المراقبة القضائية ويكتفي بجمعها في

مجلد سفرى كباقي المنشورات

(أقلام النيابة)

في القسم الجنائي

ملحوظة - هذا القسم خاص بالنيابة

(أقلام المحاكم)

في القسم الجنائي

ملحوظة - هذا القسم خاص بالنيابة أيضاً

(أقلام المحضرين)

١٧. على الباشمخضر عند طلب الاعلان أو التنفيذ أن يتحقق

من دفع الرسوم المستحقة

١٨ أن يكون التنفيذ في دفاتر الباشمخضر بخطه بدون أن

يوجد كاتب معه

١٩. الأوراق التي تنفذ في مركز المحكمة لا تدخل في كشوفه

خط السير

٢٠. لا يقيد في دفتر الباشمخضر من أحكام المخالفات غير الاحكام

التي تملن أو تنفذ بمعرفة المحضرين. أما طلبات التكليف بالحضور

فيكتفي بقيدها في سركي يعد لذلك يكون قاصراً على ذكر غمرة
تتابع وغمرة القضية المراد الاعلان فيها وامضاء المستلم
(قواعد عمومية)

٢١ اذا اقتضى الحال عمل جملة صور من أية ورقة كانت فكتب
صورة واحدة بالجبر المعد للطبع على (البالوظة) ويطلع منها العدد
اللازم

٢٢ يجب أن لا تحتوي السراكي الخاصة بتسليم القضايا الا على
غمرة القضية واسم المدعي والمدعى عليه وعدد الاوراق وامضاء المستلم

٢٣ تستعمل مطبوعات كالمثال المرفق بهذا بدل الافادات
المكررة لغرض واحد كالتى تحرر في قضايا المعافاة والتي يحرزها
قلم المحضرين بطلب التنفيذ من الجهات الاخرى وما شا كل ذلك

٢٤ تبطل المكاتبات الجارية الآن في داخلية المحاكم بين الرئاسة
والباشكاتب وبين الباشكاتب والمحضرين أو النيابة ويستعاض عنها
بالتأشيرات التي يوقعها كل موظف بحسب اختصاصاته على الورقة

المتعلقة بالامر المراد

١٣ يونيه سنة ٩٨
من الحفانية

منشور يؤيد منشور ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٧ القاضي بتكليف
كتاب الجلسات بكتابة محاضر الجلسات بالمداد حيث انها أصبحت
قاصرة على اثبات حضور الاخصام وطلباتهم والمستندات والاعترافات
والاحكام وشهادة الشهود ولا يذكر فيها من المرافعة الا ما تقرر
الحكمة لزوم اثباته أو يطلب الاخصام اثباته حسب المئين في المادة
« ٧ » من التعليمات التي وضعت لسير أقلام الكتبة

منشور يكلف المصالح القيمة في محلات مملوكة للحكومة
وموجود بها أدوات صحية كطلمبات وقزانات ومواسير وغير ذلك
بالحرص على بقائها في حالة جيدة بحيث اذا احتاجت الى تصليح
فنظارة الاشغال لا تجزبه الا اذا دفعت المصلحة القيمة في المحل قيمة
التكاليف اللازمة لذلك اذ ان تصليح تلك الادوات من قبيل
التصليحات التي يلزم بها المستأجرون أو الشاغلون للمباني
منشور بلزوم وضع عبارة (خدمة الحكومة المصرية) على
التلغرافات التي ترسل على حساب الحكومة بواسطة شركة
التلغرافات الشرقية

منشور يقضي بالناء ما نص بالمادة الخامسة من لائحة التأجيلات
من حيثية ايضاح التأجيلات من جلسة لآخرى بدقتر (الاجندة)
والرجوع الى الخطة التي كانت متبعة من قبل حيث تحقق لجنا ب
المستشار أثناء التنفيذ ان الطريقة المنصوص عنها في تلك المادة لم
تأت بفائدة

منشور بأن الغرض من المادة (٢٠) من التعليمات الصادرة في
٢ يونيه سنة ١٨٩٨ يان قيد طلبات الحضور في السراكي المنوه عنها
بتلك المادة امام الاحكام فيستمر قيدها بدقتر الباشمخضر هو ان
العمل بالطريقة المذكورة يكون في محاكم مخالقات مصر واسكندرية
دون غيرها

منشور للجنة المراجعة القضائية يؤكد على المحاكم الاهلية الكلية
بإعادة القضايا الجزئية المستأنفة للمحاكم الجزئية عقب الفصل فيها اذ

٢٦ ديسمبر

سنة ٩٨

من وزارة الاشغال

٢٧ فبراير سنة ٩٩

من المالية

٩ مارس سنة ٩٩

من الحفانية

٢٠ منه

من الحفانية

٤ ابريل سنة ٩٩

من الحفانية

لا يباحث لأبقائها بها بعد ذلك

١٢ نوفمبر سنة ٩٩

من الحفانية

منشور الوزارة لعدم جواز حضور محام للمرافعة عن التهم أمام مجالس التأديب لأن هذه المجالس ليست قضائية أما إذا أراد التهم أن يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من أن يستعين في تحريره بمن يريد

٥٥ ديسمبر سنة ٩٩

من المالية

منشور يؤكد على مصالح الحكومة بأن تذكر في مكاتباتها الرسمية الجهات التي تحرر فيها وان يوضح على ظروف المكاتبات المذكورة اسم المدينة أو البلدة المرسل إليها وزيادة على العنوان الاصل الذي توضح على هذه الظروف

١٩ يناير سنة ٩٠٠

من الحفانية

منشور بأن الداخلية أكدت على المديرية والمحافظات باتباع المنشور الصادر في سنة ١٨٩٢ الذي يحض جهة الادارة على أن لا تهمل انجاز طلبات المحاكم ويشير بأنه لو حصل تأخير من أى جهة فتخير النظارة عنه

٩ مارس

سنة ٩٠٢

من الحفانية

منشور لجنة المراقبة القضائية يلتفت أنظار رؤساء المحاكم الى ضرورة التنبيه على الكتاب الموظفين بالجدول العمومية المدنية بالتأشير في الخانة المخصصة للتأجيل بجميع التأجيلات التي تحصل في القضية عقب الجلسة

٢٨ مايو سنة ٩٠١

من الحفانية

منشور يؤكد بحضور الكتبة بالمحاكم في المواعيد المحددة وحضور المعينين منهم للتوجيه بعد الظهر

٢٣ يونيو سنة ٩٠١

من الحفانية

منشور يؤكد بمراعاة ما يأتي في التعليمات والتغييرات التي يراد عملها في المحلات المملوكة للحكومة والمقيمة فيها المحاكم

أولاً . في أول أغسطس من كل سنة يقدم للنظارة كشف عن
البنيات والعمارات المراد تجديد بعضها بالسكليات أو الجزئيات
ثانياً . عند مرور المفتش المخصوص المنتدب من نظارة الاشغال
للمائة غلات المحاكم وتفقد حالتها تعرض عليه التفتيات والتغييرات
والإضافات البسيطة ليراهما عيناً مع تقديم كشف عنها انما اذا كانت
ذات شأن فبعد الاتحاق مع المفتش الموماً اليه تعرض على النظارة
للمصادقة عليها

ثالثاً . التصليحات البسيطة الوقية الناشئة عن تلفيات ولم تكن
في الحسابان يحرر عنها مباشرة للمفتش الموماً اليه حتى بعد معاينتها
بنفسه أو بمعرفة من ينتدبه يخبر نظارة الاشغال بشأنها
ويؤكد على الخدمة السائرة المخصصين بالمحافظة على شبايك
وأبواب المحلات المذكورة خصوصاً وقت ازدحام أبواب القضايا
راجع المنشور الآتي ومنشور ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٤

منشور ملحق للمنشور السابق بين ان مفتشي نظارة الاشغال المنوه
عندهم بالمنشور الاول وهم باشمفتش مدن ومباني بحري مختص بالقاهرة
وضواحيها ومديريات الغرية والمنوفية والقليوبية - باشمفتش مدن
ومباني قلي مختص بالجيزة والقيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط
وجرجا وقتا . مفتش مباني الشرقية مختص بالشرقية والدقهلية والقنال
ودمياط . مفتش مباني الغرب مختص بالاسكندرية والبحيرة

ولخصراتهم التصديق على العمارات التي لا يزيد عن مائتي جنيه
وهذا لا يمنع من اخطار الحفانية بالتصليحات المهمة أو التغييرات

١٠٦ مارس سنة ١٩٠٢
من الحفانية

والإضافات من أي نوع من الأنواع المنصوص عنها بالمنشور الأول
ويشير بالخبرة مع التفطيش فيما يلزم إجراؤه

٢٤ يونيو سنة ٩٠٢ من الحاقانية منشور ملحق بالمنشور السابق ومعدل للفقرة الثانية من منشور
٢٢ يونيو سنة ٩٠١ يقضي بأن التصليحات المهمة تعرض على مفتش

نظارة الاشغال عند مروره السنوي ليبيدي ما يراه

أما التغييرات والإضافات التي تازم للبناء من كل نوع فيعمل
عنها كشف على حدته يختم من الرئيس أو المفتش ويرسل بواسطة
الاخير الى الاشغال وهي ترسله الى الحاقانية لابتداء ملحوظاتها أما
الكشف المختص بالبنائات والممارات المراد استجدادها المتوّه عنها
بالفقرة الاولى فيقدم سنوياً الى النظارة في الميعاد المحدد له واذا لم يحضر
المفتش لغاية ٣ سبتمبر ويكون هناك ما يستوجب استدعاء فلترؤساء
اخطار النظارة لاجل استقانات نظارة الاشغال لضرورة توجهه

٢٤ يونيو سنة ٩٠٢ من الحاقانية منشور يلتفت انظار المحاكم والنيابة بأنه بعد عمل أي

رسم عن عمارة مزعم بناؤها وتهديده بواسطة نظارة الاشغال واعتماده
لا يجوز عمل تغييرات فيه أو اضافة شيء عليه وفي حال ما اذا طلب
أحد فروع نظارة الاشغال ابتداء آراهم فيما اشتملت عليه فلمهم
ابتداؤها انما يجب أخذ رأي الحاقانية اذ رأوا عمل تعديل في التصليحات

٢٩ يونيو سنة ٩٠٢ من الحاقانية منشور يؤكد على أقلام الكتاب بتسليم قلم قضايا المالية صور
الاحكام والمحاضر والاوراق التي يطلبها خصوصاً تقارير آل الخبرة

في أسرع وقت ممكن حتى تيسر له دراستها محافظة على مصالح
الحكومة

منشور يؤكد على المحاكم بعدم ارسال الاعلانات القضائية
الخاصة بالافراد المقيمين في السودان الي حكومة تلك الجهة بل يلزم
توسط النظارة في ارسالها طبقاً للاتفاق السوداني المصري المبلغ لها
في ١٤ يوليه سنة ١٩٠٢ (الظر منشور ١٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٢)

منشور ملحق لمنشور ٢٣ يريه سنة ٩٠١ يؤكد تقديم كشف
العمارات للنظارة في أول مايو من كل سنة بدلا من أول أغسطس
وتوضيح قيمة البيانات والايضاحات الكافية بشأن الشيء اللازم
استجداده ان كان حديثاً أو سبق طلبه ولم يعمل

منشور يؤكد على المصالح المقيمة بمحلات ملك الحكومة ان
تتمنع الرش بجانب حيطانها وأن تترك مسافة مترين بين البناء وبين
الجنيئة وتقرش هذه المسافة رملاً أو حصاً على سمك ٥ سنتي ولا
ترش بالماء ويمكن زرع النباتات التي تتسلق المباني أو الاسوار وما
يوجد من المزروعات ملاصقاً للبناء بنقل الطين الذي كان مزروعاً
فيه الى نقطة تبعد عن البناء بالمسافة المذكورة ويوضع بدل الطين
رمل أو حصاً وذلك لمنع تقطع أحجار البناء

منشور نظارة الاشغال يؤكد على المصالح المقيمة في محلات
ملك الحكومة اذا أرادت اخلاءها أن تحظر مصلحة المباني بذلك
قبل الاخلاء لكي يتيسر لهذه المصلحة تسليم المحل المراد اخلاؤه
لنظارة المالية طبقاً للوائح المعمول بها

١٢ مارس سنة ٩٠٥

من الحفانية

منشور لجنة المراقبة يكلف كتاب الجلسات الاستثنائية بأن يقدموا الرئيس المحكمة قبل الجلسة يوم كشفاً بالقضايا التي كان بها قاضي من قضاة الجلسة الاستثنائية سبق له نظرها ابتدائياً ليتخذ التدابير اللازمة لاتداب غيره في الجلسة الاستثنائية حتى لا يحصل تأجيل قضايا بسبب ذلك

١٨ فبراير سنة ٩٠٥

من الحفانية

منشور لجنة المراقبة يؤكد على المحاكم بأنها لا تعقد جلساتها في أيام الاعياد الاهلية العمومية وهي عيد الفطر أربعة أيام وعيد الاضحى خمسة أيام ويوم مولد النبي ويوم عيد جلوس الحضرة الخديوية ويوم شم النسيم وما عدا هذه الايام يلزم للمحاكم الخارجية عن مدينة مصر أن تعقد جلساتها فيها كايام الكسوة وفتح الخليج لانه لا يحتفل بها في هذه الايام الا في القاهرة فقط

١٣ مايو سنة ٩٠٦

من الحفانية

منشور يقضي بأن تجابر المطبعة الاهلية عن الاعلانات التي يراد نشرها بالجريدة الرسمية لاقلم المطبوعات بالداخلية لانه لاعلاقة لهذا القلم بالمطبعة المذكورة في هذا الشأن

٤ ابريل سنة ٩٠٧

من الحفانية

منشور يلقت المحاكم الى ضرورة ترتيب عملها في زمن الاجازات بما يضمن مصلحة القضاة والمتقاضين

١٩ يونيو سنة ٩٠٧

منشور بأن الحفانية قسمت ادارتها الى اربع ادارات

أولاً - ادارة المحاكم المختطة

ثانياً - الادارة القضائية للمحاكم الاهلية وبها لجنة المراقبة القضائية وتهتس أقلام المحاكم وقلم الاحصاء ثالثاً - ادارة المحاكم الشرعية وبها أعمال المجالس الحسينية والمأذونين

رابعا - ادارة المستخدمين والمحاسبة وبها قلم المباني وقلم مخبرات السودان فيلزم أن يوضح على الظروف اسم الادارة التي تختص بها في نظارة الحفانية

٢٩ أكتوبر
سنة ٩٠٧
من المالية
منشور بأنه تقرر أولا أن ترسل المصلحة للمطبعة الاميرية ما يلزم درجه بالجريدتين الرسميتين في مساء اليوم السابق ليوم صدورهما على الاكثر واذا وصل الى المطبعة بعد هذا الميعاد فيدرج في العدد الثاني ثانيا اذا تحتم النشر فوراً بعد فوات الميعاد فتلزم المصلحة بالمصارف الاضافية التي يستدعيها ذلك النشر ثالثا كل ما يطبع بصفة اضافية تكون مصارف طبعه على حساب المصالح التي تطلبه ومحاسنها عليه المالية

راجع منشور ٩ يونية سنة ٩٠٨ بعد الآتي

٢٠ مايو سنة ٩٠٨
من الحفانية
منشور يؤكد على المحاكم بملاحظة العمال بمداومة الاشراف عليهم من الرئيس وحضرات القضاة الجزئين والباشكتاب والكتاب الاول ورؤساء الاقلام حتي لا يترتب على اهمال النظام والتساعح في جلوس بعض الافراد أو كتبة المحامين في غرف العمال بحجة قضاء مصلحة وفي ترك بعضهم يطلعون على القضايا بلا مراعاة وفي تأخير تقديم الاحكام والمحاضر لختما زمناً طويلاً وتأخير طبع بعض الاحكام جملة أسابيع وعدم العناية بترتيب القضايا وأوراقها ما يترتب عليه ضرر لسير الاعمال

٢٣ مايو سنة ٩٠٨
من الحفانية
منشور لجنة المراقبة بأنه اذا تأجلت أي قضية بإعلان اداري الى جلسة ثانية ولم يحضر فيها الخصوم يجب تأجيل القضية الى جلسة

أخرى ويعلن قلم الكتاب على يد محضر طرفي الخصوم للحضور فيها وان كان لهم وكلاء فيخطرون بافادات ادارية . واذا حضر خصم وغاب الآخر فيكلف الحاضر منها باعلان خصمه الغائب للحضور في الجلسة الجديدة على يد محضر الا اذا قبل وكلاء الغائبين ذلك كتابة .

راجع منشور ١٤ فبراير سنة ٩١٠

٩ يونيو سنة ٩٠٨ من المالية
منشور بأن كل نسخة تطلب من الجرائد الرسمية زيادة عن المقرر محتسب عليها ٦ مليم اذا كانت من السنة الحالية وعشرة مليم اذا كانت من السنة الماضية وخمسون ملما من جميع السنين السابقة بحيث انه بمجرد ارسال الاعداد المطلوبة تضيف المالية بناء على طلب المطبعة ثمن تلك الاعداد على حساب المصلحة صاحبة الشأن ويؤكد بأنه عند ارسال أي اعلان لنشره في الجرائد الرسمية يجب أن يبين عدد المرات التي ينشر فيها ذلك الاعلان ،

٥ ابريل سنة ٩٠٩ من الخفانية
منشور يقضى بأن الدعاوي التي يدفع عليها صاحب الشأن ثلاثة أرباع الرسوم في المحكمة القريبة لحل اقامته وترسل بواسطة المحكمة الى المحكمة المختصة لتيدها في الجدول العمومي وتقدمها للجلسة على المحكمة المرسله لها عند وصولها أن تقيدها بالجدول العمومي في الحال وتقدمها للجلسة معها كان الزمن الباقي على انعقاد الجلسة ولا تؤخر قيدها بحجة أن وصولها اليها لم يكن قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة بناء على ما جاء في الوجه السادس من التعليمات الصادرة

في ٢ يونيو سنة ١٨٩٨

١٥ مايو سنة ٩٠٩ من الحفانية
 • منشور بأن النظارة قررت أنه اذا شوهد من الآن نقص سبق التنبيه عليه فضلا عن معاقبة كل من له يد في هذا الاهمال تحفظ النظارة للكتاب الموكل اليهم العمل الواقع فيه النقص مذكرة غير حسنة يؤشر بها أمام أسمائهم وتحمل محل الاعتبار في الترقيات وعلاوة الرواتب لانه لوحظ أن المحاكم بقي مأسير باصلاحه من أوجه النقص في الاعمال على حاله من غير تحسين ولا ظهور الجد في تلافيه

١٧ مايو سنة ٩٠٩ من الحفانية
 • منشور يقضى بوجوب تقديم القضايا الموقوفة التي مضي على ايقافها ثلاثة سنوات فأكثر الى الجلسات بعد اعلان الخصوم فيها بناء على طلب باشكتاب المحاكم الكلية والكتبة الاول في المحاكم الجزئية وارسال كشف شهري لها بما ينجز على هذا الوجه من تلك القضايا

أول نوفمبر سنة ٩٠٩ من الحفانية
 • منشور بأن القضايا الموقوفة الخاصة لاحكام تعريفى الرسوم السابقتين والتمريفة الحالية تقدم للجلسات على حسب المنشور السابق وفي اليوم المعين لها يطلب الكتاب من الاخصام ايداع المبلغ المطلوب سواء كان تكملة أمانة أو رسوم نسبية فان أودعوه نظرت الدعوى والا استبعدت من الجدول واعتبرت في عداد القضايا المهيمة وتأمر بذلك في الجدول وما يستحق من الرسوم لقلى الكتاب والمحضرين على الاعمال التي تتخذ لذلك تمديد طلباً ثم تحصل وتورد للخرينة

١٠ أغسطس سنة ٩٠٩ من الحفانية
 • يلقت كتاب الحفانية بعدم مشترى أشياء الا بعد الاستئذان منها عنها قبل المشتري

٢ أكتوبر

سنة ٩٠٩

من الحفانية

٢ منه

من الحفانية

٦ أكتوبر

سنة ٩٠٩

من المالية

منشور يحتم على قلبي الكتبة والمحضرين بعدم مباشرة أي عمل في دفتر قبل تنيره ووضع علامة أحد القضاة على كل صحيفة منه كما يقضي بذلك القانون

منشور بوجوب ذكر تاريخ طلب الصورة في الخانة المعدة لذلك في دفتر تسليم الصور

منشور بأن مجلس النظار صدق مجلسه المنعقدة في ١٣ سبتمبر سنة ٩٠٩ على تعديل عنوانات المصالح وفروعها التي كانت توضع على الظروف التي كانت تستعملها واستبدالها بعنوان عمومي يصلح لكافة مصالح الحكومة حتى يتسنى للمطبعة الاميرية طبع جميع الظروف التي تلزم للمصالح مدة سنة

١٤ فبراير سنة ٩١٠

من الحفانية

منشور يذكر المحاكم بالمنشور الصادر في ٢٠ مارس سنة ٩٠٨ ويلفت المحاكم الى التشديد على العمال بدقة الالفاظ ويؤكد على الباشكتاب والكتاب الاول بملاحظة الاعمال وتتبعها ويطلب من رؤساء المحاكم والقضاة الجزئين مداومة الاشراف بالذات عليها كما اقتضاه المنشور المذكور

راجع منشور ٢٠ مايو سنة ٩٠٨

١٧ ابريل سنة ٩١٠

من الحفانية

منشور يؤكد على مستخمي المحاكم بتقديم ما لديهم من الشكاوى على بعضهم البعض لحضرات رؤسائهم ولا يرفعونها مباشرة للنظارة وان ظهر فيها ما يهين النظارة معرفته بعد تحقيقها ببلغة الرؤساء المذكورون اليها بواسطة الرئاسة

اول مايو سنة ٩١٠

منشور يقضى بعدم قبول تلامذة بأقلام الكتاب الا من

حائزي الشهادات الدراسية التي تخول حاملها حق الدخول في سلك
مستعلمي الحكومة

٢٢ مايو سنة ١٩٠٠ منشور يقضى بمراجعة عدم تأخير ارسال الحوالات للجرائد
مع الاعلانات المطلوب نشرها المدة القاضية بسقوطها
من الحقانية

٢ يونيو سنة ١٩١٠ منشور يقضى بسرعة ارسال اوراق القضايا المدنية المستأنفة
للمحاكم التكميلية حتى لا تتأجل القضايا بسبب عدم ورودها
من الحقانية
راجع منشور ٢٠ يناير سنة ١٩١٤

١٢ منه منشور بشأن التأكيذ على الكتبة والمحضرين بالسكنى في
من الحقانية الجهات التي يؤدون أعمالهم فيها وافادة النظارة ممن يخالف ذلك
للتنظر في أمره

١٢ منه منشور الخارجية بشأن كتابة كل الاسماء الاجنبية في
من الحقانية المكاتبات التي ترسل اليها باللغة الافرنكية سواء كانت أسماء
أشخاص أو أسماء بلاد

٢ اكتوبر سنة ١٩١٠ منشور باستعمال دفتر القسيمة (استمارة نمرة ٨ حرف ١ محاكم)
من الحقانية باقلام كتاب المحاكم حتى اذا قدمت طلبات عن طلب أوراق
لتقديمها مستنداً في القضايا سواء كانت في التحضير أو امام المحاكم
فيعطى للطلاب ايصال بالطلب المقدم منه مع ذكر بقية الايضاحات
المبينة بالدقة المذكور كما يجب أن يوثق في هذه الايصالات عند
تسليمه الاوراق بتاريخ اعطاء المستندات اليه

١١ مارس سنة ١٩١١ منشور يقضى بارسال الاوراق المراد اعلانها لساكني ورجال
من الحقانية الجيش المصري بخطاب بعنوان (مساعد أجوفات جنرال

الجيش المصري عزتوا فندم

١٤ مارس سنة ٩١١

مستشار خديوي

منشور مستشار خديوي الحكومة باتباع ما يأتي
أولاً . عند طلب شهادات قلم الرهونات لرفع دعاوى نزع
الملكية بناء على طلب أقلام الكتبة يجب ان يتوضح ليس فقط
اسم المدين بل اسم أبيه أيضاً واسم جده ان أمكن ونقطة العقارات
المرغوب سحب شهادة عنها

ثانياً . يتعين على أقلام الكتبة توضيح كتابة اسماء الاجانب
اصحاب الديون المسجلة المراد اعلانهم بالاحرف الافرنية بخط
يمكن قراءته وان تعذر ذلك يجب ارسال شهادة قلم الرهونات
الاهلية مع اعلان البيع ويجب أن تكون الاعلانات محررة على
أوراق كاملة وليست على أرباع أوراق ويوقع بالبشكاتب أو الكاتب
الاول على أصل الاعلان ويرسل الاعلان للقسم قبل الجلسة بوقت
كاف ليتم الاعلان بصفة قانونية

انظر كتاب قلم القضايا في ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٢

٧ مايو سنة ٩١١

من الحفانية

منشور باتخاذ دفتر مخصوص تقيده فيه القضايا الموقوفة ويؤشر
فيه على الفور بما يتقدم منها للجلوسات مع ترحيل ما يبقى بعد
التقدم في آخر كل سنة الى السنة الثالثة

٢ يولييه سنة ٩١١

من الحفانية

منشور يلتق أقلام الكتبة والمخضرين الى تنبيه أرباب
القضايا وقت تقديم الاعلانات لتقدير الرسم عليها الى وجوب تعيين
محل سكن الطالين تميناً وافياً طبقاً للمادة الثالثة فقرة ثانية من قانون
المرافعات ولا يقتصر على اتخاذ مكتب المحامي محلاً مختاراً له حتى

لا يكون هناك صعوبات في معرفة مقرهم اذا مست الحاجة لاتخاذ اجراءات ضدهم أو لاعلانهم

٢٦ يوليو سنة ١١١٢ من الحفانية منشور يقضي بعدم تسليم النقود التي يحصلها المحضرون تنفيذاً لاحكام مدنية لكسبة المحامين الذين ليس يدهم توكيلات خاصة باستلام النقود بل يجب ايداعها حالا في الخزينة ولا تسلم لهؤلاء الكسبة أو غيرهم الا اذا قدموا توكيلات تبيح لهم استلام النقود من ذوي الشأن

٢٣ يناير سنة ١١١٢ من الحفانية منشور يذكر المنشور الرقم ١٤ فبراير سنة ١١١١ ويقضي بوجوب اتخاذ دفتر المنوه عنه في المنشور المذكور وتقيده فيه جميع الانتقال التي تأمر بها المحكمة مدنية كانت أو جنائية مركزية أو جزئية أو كلية وفي حالة ما اذا كان الانتقال مأموراً به في قضية جنائية فعلى كاتب جلستها ان يقدم مذكرة كتابية شاملة للبيانات اللازمة للكاتب المكلف باتخاذ دفتر الانتقال في القلم المدني ليقيد بها وفي على الكاتب المذكور حفظ هذه المذكرات مرتبة بحسب تواريخها

٣٠ يناير سنة ١١١٢ من الحفانية منشور يقضى بأن ديوان الاوقاف قد انشأ له قسم قضايا ابتداء من سنة ١١١٢ وسيعين له محامين بصفة موظفين في كل مأورية وانما عند وجود موانع تعيق المحامي من الانتقال في جميع قضاياها وخصوصاً الجزئية منها لتعدد المحاكم الجزئية واراد انا بة بعض موظفيه عنه للحضور في القضايا الجزئية رأيت النظارة أن لا مانع من قبول من يتقدم عنه بالصفة المتقدمة انما يجب أن يكون تعيينهم بمكاتبات

رسمية تحفظ بالمحاكم الكلية وتشر للمحاكم الجزئية والمركزية منشوري قضي على كتاب الجلسات بضرورة تقديم قضايا البيوع على سواها من قضايا الجلسة حتى لا يتعطل نظرها ولا تؤجل لصيق الوقت وليمكن نظرها بحضور العدد الكثير من المتقاضين الذين ربما يرغبون في مشترى العقار المطلوب يبعه وذلك بالنظر لمصلحة الدائن

٢٠ فبراير سنة ٩١٢
من الحفانيه

خطاب قلم قضايا الحكومة يقضى بالقات أقلام كتاب المحاكم باتباع القواعد الآتية بخصوص دعاوي نزع ملكية المقارات المرهونة لاجانب ومنظورة أمام المحاكم الاهلية (لوقاية الحكومة مما قد يرفع عليها من دعاوي الضمان)

٢٤ أغسطس
سنة ٩١٢
من قلم القضايا

أولا أن يطلبوا من طالب البيع في كل قضية تقديم شهادة بالرهون المسجلة على العقار المطلوب يبعه وهي الشهادة التي أوجبت المادة ٥٥٦ مرافعات أهل تقديمها

ثانياً عليهم اجراء الاعلان المنصوص عليه بالمادة ٥٦٢ من القانون المذكور الى كل من أرباب الديون المسجلة الواردة أسماؤهم في الشهادة المذكورة

ثالثاً عليهم أن يودعوا بملف دعوى البيع كل ما يجره أرباب الديون المسجلة (خصوصاً الاجانب منهم) من الاعلانات والمعارضات الى أقلام الكتاب . انظر منشور مستشار الحكومة ١٤ مارس سنة ٩١١

منشور بأن النظارة رأت أن يكون الإحصاء من أول نوفمبر لغاية أكتوبر من كل سنة فيكون القيد في الجداول العمومية بالمحاكم

٢٣ أكتوبر سنة ٩١٢
من الحفانيه

وعماكم الاخطا ط بنمرة جديدة من أول نوفمبر سنة

منشور يذكر المنشور الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٩٨ ويقضي
بعدم احالة أي عمل من أعمال التحصيل أو غيره مما يتعلق بحركة
التقود على غير من يوثق بهم من الكتاب الاصيلين الذين أدوا
الضمانة اللازمة طبقاً للمادة ٣٩ من لأئحة الاجراءات الداخلية للمحاكم
ولا يجب مطلقاً أن يوكل لكتاب اليومية اعمال التحصيل لانهم
ممنوعون من ذلك بمنأى باتاً ولا يجوز تكليفهم الا بتسييس الاوراق
والمساعدة في الاعمال التي لاعلاقة لها بحركة التقود

وبما أن الباشكتاب والكتبة الاول مسئولون عن نظام العمل
الكتابي بأقلام الكتاب وتوزيعه على العمال ومراعاة تكليف كل
عامل بالعمل الذي يناسبه ومراقبة سير الاعمال على طريقة منتظمة
فيجب عليهم أن يعرضوا في أول كل عام قضائي على حضرات رؤساء
المحاكم كشفاً بتوزيع العمل على العمال ليصدق عليه ويسري العمل
بمقتضاه فاذا رغب الحال الى تغيير وجب أن يعرضه باشكتاب المحكمة
ليصدق عليه الرئيس

ويذكر المحاكم بالمنشور الصادر في ٧ مايو سنة ٩١١ ويكلف
الباشكتاب بإرسال التقارير التي قضى بها المنشور المذكور

منشور يقضي بانه في حالة ما يتطلب المشتري لمقار متروك
ملكته قضائياً صورة الحكم الواجبة التنفيذ الرجوع الى الشروط
المقررة للبيع طبقاً لما هو وارد بالمادة ٨٨٨ مرافعات فان نصت تلك
الشروط على ضرورة ايداع الثمن أو تقسيم ما يبدل على عدم معارضة

الدائمين المسجلة ديونهم قبل تسليم الصورة التنفيذية وجب على قلم الكتاب الامتناع عن تسليمها حتي يقوم المشتري باستيفاء هذه الشروط لما كانت العقود والسندات العرفية كثيرة التداول وكان اثبات تاريخها من المسائل الهامة التي تتأيد بها الثقة بتلك الاوراق وكانت أقلام المحاكم المختلطة هي القاءة الى الآن وجدها باثبات تاريخ تلك المحررات على كثرتها وبعد المسافات بينها وبين ذوي الشأن من الافراد - رأت النظارة أن تسهل على الكافة هذا العمل وتقرب المسافات بينهم وبين المأمورين الذين يباشرونه
قررت ما يأتي

٢٥ ديسمبر

سنة ٩١٢

من المحفانية

- ١ - ينشأ في كل محكمة كلية أو جزئية أهلية دفتر خاص لاثبات التاريخ
- ٢ - يقوم بعملية اثبات التاريخ في كل محكمة عامل مخصوص يختاره رئيس المحكمة الكلية ويصدق على اختياره منا
- ٣ - قبل أقلام الكتاب جميع الاوراق العرفية التي يقدمها أربابها أيا كانوا لاثبات تاريخها
- ٤ - بمجرد تقديم الورقة يحصل الرسم المستحق عليها طبقاً لنص المادة ١٣ من لائحة الرسوم امام المحاكم الاهلية
- ٥ - توضع بعد ذلك على الورقة المقدمة صيغة التاريخ الثابت بالطابع المخصوص المعد لذلك وتبلى البيانات الواضحة به ويمضي من العامل المختص بامضاء واضحة
- ٦ - قيد الاوراق فوراً بعد ذلك وفي نفس اليوم الذي أثبت

فيه التاريخ بالدقة الخالص بنبر سلسلة وبحسب ترتيب تقديمها
٧ — يجب أن يكون التاريخ الثابت هو تاريخ نفس اليوم الذي
قدمت فيه الورقة لقلم الكتاب وأن تكون النمر متتابعة حسب
قيدها في الدفتر

٨ — يكتفي لبيان نوع الورقة ان يذكر عقد رهن او بيع او
اجارة أو سند دين او غير ذلك

٩ — توضع الاوراق المقدمة لاثبات تاريخها بحفظه خاصة
وما ثبت تاريخه منها وتستوفي التأشير باللائمة عنه بالدقة يوضع
بحفظه أخرى بترتيب نمره بمراعاة ان تكون أوراق كل أسبوع
ثم كل شهر على حدها لسهولة سحبها وتسليمها لمقدمها بمجرد الطلب
١٠ — يوقع مقدم الورقة بمحتمة أو امضائه على استلامها في خانة
الملاحظات

١١ — على باشكتاب المحاكم وكتابتها الاول ان يراجعوا في
نهاية كل يوم أعمال الكاتب المختص باثبات التاريخ وان يؤشروا
بامضائهم على الدفتر بعدم وجود أوراق باقية بنبر اثبات تاريخها
أو بما يكون باقياً وسبب التأخير

١٢ — كل مخالفة تظهر يجب ابلاغها لرئيس المحكمة أو قاضيا
الجزئي ليتخذ بشأنها ما يلزم وتحظر النظارة (الادارة القضائية)
واقضى النشر لاتباعه والعمل بموجبه

ناظر الحفانية

(امضا)

تحريراً في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢

١١ يناير سنة ٩١٣ منشور بخصوص الاعياد والمواسم العامة والخاصة التي تعطل
من مجلس النظار فيها دواوين ومصالح الحكومة وهي

اسم العيد أو الموسم	تواريخ العطلة	نوع العيد	أيام العطلة
١ — مواعيد العطلة بالتاريخ المحري			
رأس السنة الهجرية	أول محرم	عمومي	١
احتفال عودة المحمل	محرم أو صفر	محلي للسويس والقاهرة	١
المولد النبوي	١٢ ربيع الاول	عمومي	١
ميلاد الجناب الخديوي	غرة جمادى الثانية	عمومي	١
عيد الفطر	من يوم آخر رمضان الى ٣ شوال	عمومي	٤
احتفال نقل الكسوة	شهر شوال	للقاهرة	١
طلعة المحمل	ذو القعدة	محلي للقاهرة والاسكندرية	١
عيد الاضحى	من ٩ الى ١٣ ذي الحجة	عمومي	٥
٢ — مواعيد العطلة بالتاريخ الميلادي			
عيد جلوس الخديوي	٨ يناير	عمومي	١
شم النسيم	١ أبريل أو مايو	عمومي	١
وفاء النيل	شهر أغسطس	محلي للقاهرة	١

١٣ يناير سنة ٩١٣ منشور تفتيش أقلام المحاكم الأهلية باتباع التعليمات الآتية في
نماذج الأحكام والدفاتر التي وضعها النظار وطبعتها تخفيفاً لأعمال وهي
من المقانية

الدفاتر

- ١ — يشرع في العمل بالدفاتر الجديدة من أول سنة ١٩١٣ طبقاً للتعليمات المدونة بالصحيفة الأولى من كل دفتر
- ٢ — تقيد الأوراق المقدمة لقلم محضري إحدى المحاكم لإعلانها أو تنفيذها بواسطة قلم محضري محكمة أخرى بالدفتر الخاص الذي طبع لهذا الغرض بغير حاجة لقيدها بدفتر الباشمخضر الذي يقتصر القيد فيه حينئذ

١ — على الأوراق التي يقوم بإجراء مقتضاها نفس قلم محضري المحكمة وذلك لسهولة رد الأوراق لأصحابها بدعوتها من المحكمة التي أعلنتها

- ٣ — تقيد الأوراق الواردة من محكمة أخرى لتنفيذ مقتضاها بدفتر الباشمخضر حتى بذلك يسهل حصر واحصاء عمل كل محكمة على حدة

المطبوعات

- ٤ — لكتابة الأحكام على النماذج المطبوعة يقتضي أن تملأ نسختان من كل حكم بالخبر الأسود المتاد بمعرفة كاتب الجلسة وبعد التوقيع عليهما من رئيس المحكمة ومنه طبقاً لنص القانون توضع إحداها بدوسيه القضية وتحفظ الأخرى بالمحافظ الخاصة بصيانة الأحكام

- ٥ — إذا طلبت صورة من الأحكام المذكورة فتملاً نسخة أخرى من النماذج المطبوعة وتسلم لطلبها في الحال

٦ — يستمر طبع الاحكام الاخرى بدفتر الكوييا المعد لطبعها
بالكيفية المتبعة الآن

٧ — يجب على كاتب الجلسة ان يبين يومية الجلسة عدد القضايا
المحكوم فيها في كل جلسة وعدد ما طبع منها بدفتر الكوييا وما
حفظ بالمحفظة حصراً لعدد كل نوع

٨ — في نهاية السنة تجلد الاحكام المحفوظة بالمحفظة المخصوصة
بحسب ترتيب تواريخها بمجلد خاص وتحفظ في دفتر الكوييا الخاصة
بالسنة عينها

٩ — توضع قوائم قضايا كل جلسة مع بعضها في غلاف خاص
وتقدم لرئيس الدائرة أو للقاضي على حسب الاحوال فاذا انتهت
الجلسة ترفق قائمة كل قضية مع قضيتها

١٠ — توضع في أعلى الزاوية اليسرى من دوسيه كل قضية مقدمة
للجلسة بالقلم الرصاص الملون نمرتها يومية الجلسة

١١ — بما ان قائمة القضية معدة لكتابة القرارات والاحكام
الصادرة في الدعوى فيلاحظ أن لا يؤثر فيها بملاحظات أخرى
خارجة عن ذلك حتى لا تكون عرضة لاطلاع أرباب القضايا
عليها وهي مرفقة بالقضية

تنبت النظارة ان اجراءات نزع ملكية عقارات المدينين تعطل
خصوصاً بسبب عدم استيفاء ما هو مدون في المواد ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣
من قانون المرافعات في الوقت المناسب فتمنعاً لذلك في المستقبل نرجو
من حضر تكم تبليغ التعليمات الآتية الى قاضي اليوع بالمحكمة والى

٢٣ فبراير سنة ١١٣٠
من الحاقية

قضاة المحاكم الجزئية مع تكليفهم أن يتأكدوا بأنفسهم من مراعاة
أقلام الكتاب لها

أولاً — يجب نشر اعلانات بيع العقارات بالجراند بحيث
تكون المدة بين النشر وجلسة البيع عشرين يوماً كاملة وبغير احتساب
يوم النشر ولا يوم الجلسة فعلى المحكمة اذن ارسال الاعلانات
قبل تلك الجلسة بثلاثين يوماً تقريباً اذا أمكن ذلك

ثانياً — على كاتب المحكمة أن يطلب من ادارة الجريدة عند
ارساله لها اعلاناً للنشر أن تقوم بنشره في أقرب وقت ممكن وعلى
كل حال قبل يوم مسخى يعينه لها في جوابه وعليه كذلك أن يطلب
منها ايضالاً عن حوالة البوستة التي يرسلها اليها وأن يخبرها بأنه اذا
تأخرت في نشر الاعلان استردت الاجرة التي دفعت لها

ثالثاً — على كاتب المحكمة أن يطلع قبل كل جلسة من جلسات
اليوم بأربعة وعشرين يوماً على أوراق قضايا اليوم المحد لها هذه
الجلسة ليتبين ان كانت الاجراءات المنصوص عليها في مواد ٥٦١
و٥٦٢ و٥٦٣ من قانون المرافعات حصل استيفاؤها تماماً أم لا
وفي حالة عدم استيفاؤها عليه أن يتخذ كل ما يمكن من الوسائل
كارسال تفرافات الى الجريدة المتأخرة في النشر او اخبار المحضر
بالاعلانات التي لم تبلغ لاصحابها

رابعاً — اذا أهملت ادارة جريدة نشر اعلان في الوقت المناسب
وجب على كاتب المحكمة ان يستعيد فوراً أجر النشر التي دفعت
لها ويخطر نظارة الحفانية بهذا الاهمال

١٥ مارس سنة ٩١٣
من النائب العمومي
منشور بتكليف أقلام الكتاب المدنية بالحكم باخطار النيابة
كل قضية مدنية يصدر فيها حكم يستخلص منه ان هناك مراعاة
لتطبيق القانون مرة ١٢ سنة ١٩١٢

١٥ ابريل سنة ٩١٣
من الحفانية
منشور بوجوب ابلاغ القواعد المذكورة بالمنشور الصادر من
النظارة في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٣ لجميع الجرائد المقررة لنشر الاعلانات
تكون على هيئة منها

ويقضى أيضاً على أقلام الكتاب بأن تحدد في الخطابات التي
ترسل بها الاعلانات للجرائد الاجل الذي يحصل فيه النشر حتى
اذا ما انحطت بعد ذلك وبعد وقوفها على التعليمات المتقدم ذكرها
استردت منها أجرة النشر واخطرت النظارة في الحال حسب تعليمات
المنشور السالف الذكر وامتنعت عن ارسال الاعلانات اليها مطلقاً
حتى ينظر في أمرها

١٦ أغسطس
سنة ٩١٣
من الحفانية
منشور بأن المحافظ المرسلة مع المنشور الصادر بتاريخ ١١ يناير
سنة ١٩١٢ الغرض منها حفظ الاحكام بها بصفة مؤقتة لادامة
ووجوب تجليد الاحكام سنوياً بحسب تواريخها—واذارات المحكمة
داعياً لتجليد الاحكام قبل نهاية السنة بجاز لها تجليدها كل ثلاثة شهور
وبذلك تبقى المحافظ المذكورة صالحة دائماً لحفظ الاحكام بصفة
مؤقتة

١٢ سبتمبر
سنة ٩١٣
من الحفانية
منشور بعدم ارسال اعلانات بيع عقارية للنشر بمجرد المقطع
لانها تطلب أجراً أزيد من المقرر للنشر بالجرائد الأخرى

منشور يلفت المحاكم بأنه اذا دعت الحال الى طلب أوراق من
حكومة السودان فيكون طلبها بواسطة نظارة الحفانية ويبلغ الامر
اليها بواسطة القاضي الجزئي من رئاسة المحكمة الجزئية لا طلبها
مباشرة

منشور يحتم على القضاة الجزئيين أن يقيموا في الجهة التي فيها
المحكمة مع موالاة رؤساء وأعضاء محاكم الاخطاط بالنصائح
والارشادات

منشور للملحق الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ نمرة ١٣٢٨٨
يقضي بأن يزداد في الوجه الخامس بعد عبارة « أن يكون بيد النائب
توكيل رسمي » العبارة الآتية « أن يكون التوكيل الاصيل والمحفوظ
بقلم كتاب المحكمة يبيع للوكيل الاصيل أن ينيب غيره عنه في المرافعة
وفي هذه الحال يصح الاكتفاء بما يقدمه النائب دلالة على ذلك

منشور ملحق لمنشور ٩ فبراير سنة ١٩١١ يلفت المحاكم الى عدم
تأجيل القضايا الى جلسات وائمة في ايام الاعياد المينة في منشوري
٨ فبراير سنة ١٩٠٦ و ٧ يولييه سنة ٩٠٩ وانه عند ما تقرر المحكمة
تأجيل القضية ادارياً فعلى قلم الكتاب اعلان الخصوم باليوم المحدد
للجلسة حال صدور الامر بالتأجيل أو في غضون الاجل المضروب
اذا لم تسمح الظروف باجراء ذلك في الحال

منشور بأنه اذا أراد شخص الحصول على صور أوراق من
محكمة بعيدة عن محل اقامته فله أن يوسط في ذلك المحكمة المقيمة
في دائرتها ويسدد لها الرسوم المستحقة على الصور

١٧ يناير سنة ٩١٤

من النائب العمومي
لنيابة مصر

منشور النائب العمومي يقضي بأن صور الاحكام التنفيذية ليست من ضمن صور الاوراق التي يصح توسط المحاكم التي يقيم بدائلها طلب الصور في الحصول عليها من المحاكم البعيدة عن محل اقامته المنصوص عليها في المادة ٩٨٢ من تعليمات سعادة النائب العمومي العامة (منشور ٨ مالى سنة ١٩١٠) بل ان الصور التنفيذية يلزم ان تسلم لاطالبيها حتى اذا ضاعت وأرادوا الحصول على صور غيرها يمكن الزامهم برسوم دعاويهم التي يرفعونها من أجل ذلك راجع منشور ٢٥ ابريل سنة ١٩١٠

٢١ يناير سنة ٩١٤

من الحفانية

منشور يقضي بالقات أقلام الكتاب الى انه اذا طلب قلم قضايا نظارة الاشغال أو أحد أقلام قضايا النظارات الاخرى صورة من ورقة في قضية يجب أن تسلم اليه في المدة القانونية على الاكثر (ثمانية أيام) وتحصيل نسخها بمعرفة أقلام الكتاب كسائر الصور التي تسلم لارباب القضايا . وهذا بالطبع لا يمنع من الاستمرار على تلبية الرسوم المختصة بها طلباً على صاحب الشأن من أقلام القضايا انظر منشور ١٦ يولييه سنة ٩١٤ الآتي

٢٠ يناير سنة ٩١٤

من الحفانية

منشور يدكر منشور ٢ يولييه سنة ١٩١٠ الخالص بضرورة اتخاذ ما يلزم من التدابير لايصال اوراق القضايا المدنية الجزئية المستأنفة الى المحاكم الكلية المختصة نظر الاستئنافات قبل الجلسة المحددة لتحضيرها حتى لا تتأجل القضايا امام التحضير بسبب ذلك

١٣ مايو سنة ٩٠٤

من الحفانية

منشور النظارة بالتنبيه على جميع كتاب الجلسات المدنية والجنائية بالمحاكم الجزئية والكلية ومحاكم الجنائيات بان يجعلوا في

عهدتهم دفاتر قيد امضاءات المحامين الذين تحت التمرين ويقدموها لكل من يطلبها منهم لوضع امضاءه بها ويجب على الكاتب ان يؤشر عند انتهاء كل جلسة ببيان عدد امضاءات الموقعين في الجلسة المذكورة طبقاً لما هو مبين بذيل كل صحيفة

١٦ يوليو سنة ١٩١٤ منشور الحاقية ملحق للمنشور الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩١٤
من الحاقية يلتفت أنظار أقلام الكتاب الى ضرورة مراعاة نص القانون في تسليم صور الاحكام من وجوب تسليمها في المدة القانونية (على الاكثر ثمانية ايام مادة ١٠٧، ارافعات) ويجب نسخها بمعرفة اقسام النكاتب ويرجو من رؤساء وباشكاتب المحاكم مراقبة أنصار ذلك بغاية الدقة

٢٥ يوليو سنة ١٩١٤ منشور الحاقية بأن بعض اقسام المحضرين يوقع اشارات على احكام تقدم له لتنفيذها بما يفيد امتناعه بسبب قابليتها للاستئناف وبالنظر لان هذه التأشيرات قد ترفع بسببها دعاوي تعويض ففعل عمل المحاكم عدم التأشير بمثل ذلك على أحكام ولا على محاضر ولا على أي ورقة من هذا القبيل

٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ منشور النظارة يلتفت أقلام الكتاب الى اثبات عدد التأجيلات في الخانة المدة لتلك بدقته الاجتدة

٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ منشور بأنه يجب على اقسام الكتاب مراعاة توسيط الجهة الرئيسية لمصلحة عموم البوستان في طلب التصريح منها أو التنبيه بتجهيز دفاتر أو طرود أو ما أشبه ذلك لإطلاع القضاء عليها

٤ فبراير سنة ١٩١٥ منشور المالية بأنه كلما رأت المصالح من الضروري ان يتم

بالدفاع عن موظفيها ومستخدميها بناء على رأي قلم قضاياها من
الوجهة القضائية - يجب عليها قبل أن تعين محامياً خصوصياً أن تعرض
على وزارة المالية الأسباب التي تقترح من أجلها تحمل الخزينة
مصرفات الدعوى وإن تال موازنة الوزارة بهذا الشأن مع بيان قيمة
هذه المصاريف بوجه التقريب على قدر ما يمكن حسبما قدرها قلم القضايا
لوحظ أن أقلام الكتاب تهاون في تكليف ذوي الشأن
بتقديم كشف بالرهون المسجلة في أحوال توزيع ثمن العقار المنزوع
ملكيته توزيعاً مبنياً على حسب درجات الدائنين ظناً بأنه يمكن
الاكتفاء بالشهادات المقدمة أثناء إجراءات نزع الملكية طبقاً لنص
المادة ٥٥٦ مرافعات

٤ مايو سنة ٩١٥
من المحققة

وبما أنه قد يمضي زمن بين تقديم الشهادات المذكورة وبين
إيقاع البيع قد ترتب فيه حقوق لنودي ديون مسجلة ويشترب في
توزيع الثمن في حالة الاتحاق الودي أن يقع التراخي من جميع أرباب
الديون المسجلة والمدين كما يجب أن تحصر أسماؤهم جميعاً في حالة
إجرائه بمعرفة القاضي ولا يتأني ذلك إلا بتقديم كشف رسمي جديد
يبين التسجيلات الواقعة إلى يوم البيع ولهذا قضت المادة ٦٣١
مرافعات بأنه يجب أن يرفق بمحضر التوزيع كشف بالرهون المسجلة
فعليه تتقضى من الآن تكليف ذوي الشأن بتقديم كشف جديد
بجميع التسجيلات الواقعة على العقار المنزوع ملكيته إلى يوم بيعه
كلما طلب توزيع الثمن على حسب درجات الدائنين بالطريق الودي
أو القضائي

٣٠ أغسطس

سنة ٩١٥

منشور الوزارة نصه

ضماناً لحسن سير الاعمال بالمحاكم الاهلية ترى الوزارة اتباع التعليمات الآتية

١ - تفتيش كاتب أول المحكمة الجزئية محكمته مرة في كل شهر ومحاكم الاخطاط التابعة لمحكمته مرة في كل ثلاثة شهور (طبقاً لمنشور الوزارة الرقم ١٧ يناير سنة ١٩١٥) ويقدم لحضرة قاضي محكمته كل شهر تقريراً بما يراه من التقصيرات وما يشير به من الاصلاح وحضرة قاضي المحكمة يبلغ ذلك الى حضرة رئيس المحكمة الكلية مع ابداء ملاحظته عليه وما يتخذ فيما تقيض الضرورة بالتسجيل فيه

ب - يفتش باشكاتب المحكمة الكلية محكمته مرة في كل شهر وكذلك المحكمة الجزئية الموجودة في مركز المحكمة الكلية ويقدم لحضرة رئيس المحكمة تقريراً بما يراه من التقصيرات مشفوعاً بملخص تقارير كتاب أول المحاكم الجزئية كل محكمة على حدةها ليأمر بما يراه لاصلاح الخطأ وما يمنع من تكرار وقوعه في المستقبل ج - تحفظ جميع تقارير الكتاب الاول بترتيب ورودها بطرف

الباشكاتب للرجوع لها عند اللزوم

د - يرسل حضرة رئيس المحكمة الى الوزارة « الادارة القضائية » كل ثلاثة شهور نسخة من تقرير حضرة الباشكاتب والملخص المذكورين بالفقرة الثانية (ب) مؤشراً عليهما بما صار اتخذه عن كل مخالفة

وهذا لا يمنع الحاكم الجزئية من أن ترسل للوزارة فوراً صور
تقاريرها التضمنة شبهة اختلاس أو تزوير عقب العثور على شيء من
ذلك كما هو جار عليه العمل الآن

ومما للاختلاسات والتلاعب في بعض العمليات المالية بالحاكم
الاهلية ترى الوزارة أن يتبع كتيبة محاكم الاخطاط والكتاب
الاول بالحاكم الجزئية وباشكاتب الحاكم الكلية التعليمات الآتية
أولاً الرسوم التي تستحق الرد لحصول الصلح أمام محكمة
الخط يجب صرفها لاربابها عقب الصلح حتي يتيسر التصديق على
الصرف من رئيس محكمة الخط أو أحد أعضائها بالتوقيع من الرئيس
أو العضو على ظهر القسيمة بجانب الايصال الذي يحمره على طالب
المبلغ

ثانياً اذا وردت رسوم من محكمة على ذمة قضية مرفوعة في
محكمة أخرى فيجب على باشكاتب المحكمة الكلية أو كاتب أول
المحكمة الجزئية الحاصل التوريد فيها أن يضع ختم المحكمة بصورة
واضحة وضوحاً تاماً على التأشير الحاصل على العريضة اثباتاً لورود
الرسوم المذكورة وعلى الباشكاتب أو كاتب أول المحكمة المرفوعة
أمامها الدعوى أن لا يقبل الاوراق الا اذا تأكد من أن الختم هو
ختم المحكمة حقيقة

٢٣ ديسمبر

سنة ٩١٥

من الحفانية

منشور الوزارة بان المراجعة التي أوجبتها المادة ٤٤١ قاتون مالى
(طبعة قديمة) على كتاب أول الحاكم من جهة مراجعة الاوراق التي
أعلنت أو نفذت بمعرفة المحضرين للتحقق من أن المبالغ التي دفعت

للمحضر بسبب التنفيذ تسلمت لاربابها أو أودعت الخزينة - لازمة
لمصلحة الخزينة وأصحاب الشأن فيقتضي اجراءؤها

الباب الثاني

المخازن

تحتوي على

الادوات والمطبوعات والمشتريات والعقود

منشور بأن مجلس النظار قرر منع المصالح من تشغيل مطبوعات
في غير المطبعة الاميرية ولو صرفت شيئاً من ذلك لا يقبل في
الاستقبال
٢٢ مارس سنة ٨٨ من المالية

منشور يؤكد بمراجعة التعليمات الحسائية الخاصة بمجرد المويليات
في كل سنة وبارسال كشوفة الجرد واستمارات المستجد والمنصرف
للمالية في المواعيد المقررة بالتعليمات
٣٣ فبراير سنة ٩٠ من المالية

منشور بارسال الاشياء التي تضبط في القضايا الجنائية ومضى
عليها ثلاث سنوات ولم تطلبها أربابها الى المالية لبيعها بمقرقها حيث
انها صارت ملكاً للحكومة (راجع الماده ٢١ من قانون تحقيق الخنايات
ومنشور ١٣٠ أكتوبر سنة ٩٢)

منشور بأن يحدد اجمالاً الصنف المستديم في دفاتر استمارة نمرة
١١٨ مع بيان الزيادة والجزء السنويين أمام كل صنف ويستخرج
من ذلك الأجمالي الحساب السنوي الجاري تقديمه للمالية باستمارة
١٢١ بعد الجرد
١٣ سبتمبر سنة ٩١ من المالية

١٠ ديسمبر سنة ٩١٠
من المالية
منشور بأن ترسل المحاكم حساباً واحداً من كل ثلاثة شهور
باجمالي كل صنف مستديم مع ارسال الحساب السنوي من واقع
استمارة نمرة ١١٨ كنشور ١٣ ستمبر سنة ٩١٠ السالف ذكره بعد
عمل الجرد وان يبين فيه أرباب العم

١٣ ستمبر سنة ٩٢
من المالية
منشور بأن يلاحظ أمين التوريدات عند تحرير الطلبات بيان
مقدار الاصناف الباقية صنفاً صنفاً كالبندين ١٣ من التعليمات الحسائية
والا فمخرن عموم التوريدات يرفض كل طلب باقى اليه خالياً من
هذا البيان

٢٠ أكتوبر
سنة ٩٢
من الحفانية
منشور بأن الاصناف والمصوغات الموجودة بغير لزوم ترسل
لخازن المالية مع الاشياء المضبوطة بمعرفة الهيئة القضائية ويكون
مضى عليها الثلاث السنوات بغير ان تحصل المطالبة بها انما لا ترسل
المحاكم المستعيدة سوى الاشياء ذات القيمة وتبقى بها اصناف الحديد
الخردة والخشب والانسياء الدنيئة لكيلا تكلف الحكومة
بمصارفها

٢٣ مارس سنة ٩٣
من النائب العمومي
منشور بوجوب حفظ الاشياء المضبوطة في القضايا الجنائية
بطرف الصراف أو من ينوم مقامه داخل ملف محتوم عليه بالشمع
الاحمر ويكتب عليه لمدة قيده بالدقتر المثل ذلك ونمرة القضية المتعلقة
بها تلك الاشياء مع ملاحظة ايضاح ما يتم في كل قضية في خانة
ملحوظات الدقتر المذكور وعلى أعضاء النيابة الجزئية ملاحظة
استيفاء الاعمال المذكورة حسب ما جاء في المادتين ١٤١ و ١٤٥
من التعليمات الحسائية

منشور بأنه في آخر شهر ديسمبر يستخرج من دفتر استمارة نمرة ١١٨ كشف عن الباقي من الصنف المستديم كل عهدة على حدة منها ويمطى للمأمور المكلف بالجرد لمضاهاته على حقيقة الموجود ثم يحجر كشافا من استمارة نمرة ١٢١ ويقدمه مع محضر يحجره في الوقت ذاته على استمارة نمرة ١٢٢ بما يظهر من الزيادة والعجز وعندما تتكامل كشوفة الجرد يصير مراجعتها على الدقة استمارة نمرة ١١٨ وتوضع في ملفات خصوصية تعمل سنويا لكل عهدة وتحفظ هذه الملفات لمدة خمس سنين ويرسل للمالية كشفان مع استمارة نمرة ١٢١ و ١٢٢ لمراجعتها وحفظ الأولى بها واعادة الثانية للمصلحة لتسوية الزيادة والعجز في دفاتها

منشوران بالخض على عدم مشتري أدوات كتابية ولا ورق أبيض من الخارج طبقاً لاحكام القانون المالي وأن يطلب كل مايلزم من مخزن التوريدات بالمالية

منشور معدل المنشور ٢٧ ديسمبر سنة ٩٦ بأن يكون قبول المصاغات بمخزن المحاكم بعد اثبات حقيقتها نوعاً وعدداً وجنساً وقياساً ووزناً وثمنا بمعرفة جاشنجي المصاغات بالمديرية ويحجر بذلك محضر يخفي عليه منه ومن عضو النيابة والصراف وفي الجهات التي ليس فيها جاشنجي تتدب النيابة خيراً من أجل ذلك . أما المجوهرات فيكون تعيينها وتوضيح جنسها وأوصافها بمعرفة واحد من أهل الخبرة تعينه النيابة وفي الجهة التي يوجد فيها جاشنجي يشترط مع أهل الخبرة المذكور وأتاب الخير المذكور تقرر بمعرفة النيابة

وتصرف اليه من الخزينة لحساب (المنصرف مجبلاً) في القضايا التي
لا أمانة فيها والا فتخصم من الامانة

١٠ مايو سنة ٩٧
من المالية

منشور يؤكد على الجهات بأنه عند ما يرد اليها ورق وأدوات
كتابة من مخزن عموم التوريدات فعليها أن تتأكد أولاً مما اذا
كان وزن الطرد والصناديق مطابقاً للوارد في بوليصة الشحن أم لا.
واذا كانت سليمة أم لا وأن يكون فتحها بحضور أمين التوريدات
ورئيس المصلحة أو من ينوب عنه ويحرر محضر بما يظهر يعفى منها
الاثنين بحيث اذا تخلفت احدى الصالح عن ملاحظة ذلك فالمالية
لا تنتظر فيما يحدث من العجز

٢٣ ابريل سنة ٩٨
من الخفانية

منشور معدل للمنشور ٢ مارس سنة ٩٧ حيث قضى بأن الاشياء
الثمينة التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش لا لزوم لاثبات حقيقتها بواسطة
أهل الخبرة ويكتفى بعرضها بمعرفة البوليس على أحد الصياغ ليحرر
كشف بأوصافها ووزنها وعددها وثمنها ويعوجه يصير ايداعها
الخزينة

أول يونيه سنة ٩٨
من المالية

منشور بأن يكون طلبات المطبوعات التي تقدم للمطبعة
الاميرية من استمارة نمرة ٨٣ حسابات ومراجعة نص المادة ١١٣ من
الفصل الثالث من القانون المالى

١٢ يولية سنة ٩٨

منشور بأن مجلس النظار قرر تعديل قراره الصادر في ١٩
أبريل سنة ١٨٨٨ بأن لا ينشر في المستقبل في الجريدتين الرسميتين
سوي نتيجة الزادات (أى اسم الشخص الراسي عليه المزاوم مقدار
العمل) متى كانت الاعمال لا تهم الافراد أما الكوثرات التي تهم

الافراد مثل اعطاء امتيازات ترامواي أو سكة حديد أو انارة جبة
فيستمر درجها بالكامل بالجريدتين الرسميتين

منشور يؤكد على النيابات والمحاكم باتباع أحكام المادة ٢٥ من
٩٨ نوفمبر سنة ٩٨ من الحقانية
فصل ٧ من القانون المالي وتقديم كشف للنظارة بالادوات التي
تستهلك مصحوبا بتقرير دال على مدة استعمالها وأسباب تلفها وأثمانها
الاصلية وكشف آخر بالاصناف الموجودة بنسب لزوم وبمعرفة
النظارة تحت في تلك الاصناف لتصرح بما تراه نحوها

منشور يؤكد على مصالح الحكومة بعدم طلب أدوات كتابية
١٣ اغسطس
من مخزن عموم التوريدات بالمالية تحت الحساب ويحتم على أمين
٩٩ سنة
توريدات كل مصلحة أن يرسل طلبات تلك الادوات اللازمة
من المالية
لمدة ثلاثة شهور الى المخزن المذكور في المواعيد المقررة لذلك وان
كل طلب عن صرف أدوات تحت الحساب ولم يحرر على استمارة
نمرة ١١١ مكررة يكون مرفوضا

منشور بناء على الاتفاق الذي حصل مع المالية يؤكد بوضع
١٩ ديسمبر سنة ٩٩ من الحقانية
الاشياء المضبوطة في القضايا عند ارسالها للمالية في صناديق محكمة
العلق تحت مسؤولية المستخدم الذي يهدهه الاشياء المذكورة بعد
ان تحرر الحوافظ اللازمة عنها بالبيانات الوافية من عدد ووزن وصف
ثم يحتم على الصناديق بالجمع الاحمر وتسليم للسكة الحديد والبوليصة
التي تعطي عنها ترسل مع الحوافظ للمالية بافادة واضح فيها البيانات
المذكورة حتى اذا ظهر بمخزن المالية أن وزنها مضاه لما في البوليصه
ولكن وجد بها عجز عن الحوافظ المحررة بيانا فيكون الهدهه هو

المسؤول عن ذلك العجز

منشور المالية يؤكد على المضالـح باجراء الجرد السنوي على
الاصناف الجارية بالاستعمال عهدة المستخدمين اعتبارا من أول يناير
من كل سنة ولاجل ذلك يلزم اتباع ما يأتي :

أولا يحجر كشف بيان الاصناف الباقية بالدفاتر استمارة نمرة ١١٨
عهدة وي عين مندوبون للجرد بموجبها كالمعتاد سنويا حتى انه في بحر
شهر يناير تقدم للمالية استمارتا ١٢١ و ١٢٢

ثانيا . تؤخذ الضمانات اللازمة على الخزنجية وأرباب العهد حسب
نص المادة ٣ فصل ٧ من القانون المالي

ثالثا في يوم ٣١ تختم أبواب المخازن ويحجر كشف بالباقي لغاية
السنة وفي اول يناير يتبدأ في جرد الاصناف كل عهدة على
حسبها

رابعا عند انتهاء الجرد يخصم الأصناف المجرودة بمقتضى الاستمارة
نمرة ١١٣ مقابلة اضافتها في أول يناير بمقتضى الاستمارة نمرة ١١٢

منشور المالية يقضي باضافة الاصناف الجارية مشتراها بحسابات
اليومية بالكيفية الآتية حسب حالة كل منها

أولا كل مبلغ يخصم بالمصروفات فان كان صرفه في ائتمان
مشتروات فقبل الصرف تعطى شهادة من كاتب عملية بحسابات
اليومية بما يقيد اضافة الاصناف بحسابات المخزن أو الصنف المستديم
بإيضاح تاريخ ذلك القيد

ثانيا عند ما يصدر اذن استمارة نمرة ١١٣ لصرف شي من المخزن

٢٣ ديسمبر سنة ٩٩
من المالية

٢٣ يونيو سنة ٩٠٠
من المالية

يجب على الكاتب أن يستخرج منهما يكون وارداً فيه من الاصناف
المستديمة لأجل قيده بمقتضى اذن من رئيس المصلحة عهدة المستلم
في دفتر (استمارة نمرة ١١٨)

ثالثا اذا وردت أصناف من جهة أخرى بدون ثمن يخطر قلم
الحسابات عنها ليقيدها أولا فأولا بحساب الوجه عهدة المستلم ولو
كانت على سبيل الاستمارة حتى عند اعادتها تخضع لحساب العهدة
المذكور

رابعا اذا حصل التباس فيما يلزم قيده وما لا يلزم قيده عهدة
فيتحرر لادارة عموم الحسابات بالمالية بتفصيلات الحالة وهي تصدر
التعاجات بما يجب اتباعه

٦ مارس سنة ١٠٠٣ من الحفانية منشور بناء على مكتبة من المالية بعدم صرف إيمان المشتروات
قبل توريدها من المتعهدين بذلك وانه اذا تجارأت احدي المحاكم
على صرف ثمن شيء قبل الحصول عليه من الآن فصاعدا فالمالية
تضطر لعدم قبول احتساب الثمن من المصروفات

١٧ فبراير سنة ١٠٠٤ من الحفانية منشور يؤكد بأن القروضات وباقي الاصناف المستديمة
الغير مستعملة لا لزوم لبقائها بطرف القراشين بل ان ما يستغني عنها
منها في بحر السنة بسبب تجديد بدلها أو لعدم لزوم استعمالها يصير
ارتجاع القديم لوقته الى المخزن ويتوضح قدر الامكان أوصاف
ومقاسات المرتجمات ومدة استعمالها وان كان الاستهلاك بأسباب
شخصية أو بسبب الاستعمال حتى لا يبقى سوي القروضات
والاصناف الجارية في الاستعمال

- منشور يكلف المصالح بأن لاتضع في قوائم الشروط والعقود
التي تمررها مع المقاولين المكلفين بعمل شيء أو استحضاره للمصلحة
الاغرامات مناسبة يمكن توقيعها في حالة الاخلال بالشروط على
المقاول بدون حصول ضرر جسيم للمقاولين المذكورين
- منشور بأنه تقرر وجوب استعمال استمارة حرف ٢ في طلب أشغال
طباعة وحرف ٢ لاعادة المسودات عند ما يلزم للمصالح أشغال طباعة
أو تجليد من المطبعة الاهلية وان الحصول على هذه الاستمارات
يكون بطلبها من المطبعة المذكورة مباشرة
- منشور بارسال كل طلب طبع ورق ومظاريف لوزارة المالية
مرقفا بالاستمارة نمرة ١١١ مكررة على نسختين مينا فيها معرفة الجهة
صاحبة الشأن « بجزء نمرة الصنف » مقادير الورق والمظاريف حتى
بعد اضافة ثمنها لحساب الجهة المذكورة ترسل المقادير للمطبعة الاهلية
وبنهو طبع الورق والمظاريف المذكورة ترسل من المطبعة مباشرة
طلبها
- منشور بتكليف أمين التوريدات بنزع الماركة الموجودة على
زجاجات الخبر بعد نهاية الخبر الموجود فيها
- منشور بشأن توسيع مكتب بيع المطبوعات الكائن بسراي
التحف الجيولوجي بحديقة نظارة الاشغال
- ونظارة المالية تمرض فيه للمبيع مطبوعات نظارات الحكومة
ومصالحها الاخرى التي تطبعها لذلك
- منشور بوضع الاحكام الآتية عند عمل استثناء من القاعدة
- ٣٠ أبريل سنة ٩٠٧ من المالية
- ٢٥ أكتوبر سنة ٩٠٩ من المالية
- ٢٩ مارس سنة ٩١٠ من المالية
- ٢٨ أبريل سنة ٩١٠ من المالية
- ١١ يونيو سنة ٩١٠ من المالية
- ٨ نوفمبر سنة ٩١٠

الواردة في المادة ١٠ فصل ثامن قانون مالى طبعة سنة ١٨٩٦
التي نصها :

(مصرح بوجه عام لاي مصلحة شراء أدوات مخصوصة
لا توجد بمخزن التوريدات) بأنه لايجوز للمصالح أن تلجئ
لطريقة الشراء الا في الاحوال الاستثنائية وعند ما يكون الشراء
منها لحد معين وعند ما تكون الادوات من غير النوع اللازم توريده
اليها بطريقة مستمرة . ويمكن في هذه الحال التصريح للمصلحة
بمشتري الادوات اللازمة لها من الخارج في بحر السنة التي ظهر فيها
الاحتياج اليها لأول مرة بشرط أن لايزيد مجموع ثمنها في السنة
عن خمسة جنيهات فاذا زاد واحتاجت المصلحة فيطلب تصريح
المالية

ويؤكد المنشور على المصالح والنظارات بارسال كشف في آخر
كل سنة بالادوات المخصوصة الضرورية التي لا توجد في المخزن
المذكور وبيان المقادير اللازمة منها للتظرف فيما اذا كان من اللازم
ايجادها ضمن الادوات التي يوردها حسب المتاد (أنظر منشور
٢٥ اغسطس سنة ١٩١٣)

٢٧ نوفمبر سنة ٩١١ من المالية
منشور يقضي بضرورة التوضيح في الكوثرات المعقودة
بشأن توريد أصناف أو القيام بأعمال ان التأمين قد دفع وأن يبين
فيها قيمة ذلك التأمين والخزينة التي أودع فيها وتاريخ الابداع
١٤ مايو سنة ٩١٤ من المالية
منشور يقضي بأن المالية رأت ان المشتريات بين المصالح وبعضها
كأن أن تم بالممارسة منها بلغت قيمتها غير أنه يجب على المصلحة التي

تورد أن تعد الى المناقصة كمقتضى المادة ٧٥ من لأئحة المخازن اذا كانت في حاجة الى استبدال الاصناف الموردة بغيرها وكانت قيمة هذه الاصناف تزيد عن مائة جنيه

منشور المالية يكلف المصالح باجراء الملاحظات الدقيقة فيما يخص بتوزيع واستعمال الادوات الكتابية وأن تكون الادوات الآتي ذكرها كاصناف دائمة طبقاً لاحكام لأئحة المخازن وهى :

آلات طبع فلو سجراف سبنتات فولسكاب

مقصات » سنديره

مقطع ورق من عظم تقالات

دوي مساطر أبوس مربعة ومسطحة

مماسح أقلام محافظ جلد بقل وبدون قفل

مقاشط نشافات جدد (بمبون بوفار)

مقالم مطابع كويا

مماسك للورق احقاق ماء لمطبعة الكويا

وكل صنف أصبح غير لائق للعمل يعاد لمخزن لتوريدات المصلحة قبل أن يجرى صرف البدل اما اذا كسر أو فقد فعلى العامل دفع ثمنه لخزينة المصلحة في مقابل قيدها التمن بحساب ايراداتها (راجع منشور ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ نمرة ١٠ الملحق لهذا)

منشور بأن ثمن ما يصرف من الأجندات الى النظارات والمصالح سيخصم من الاعتماد المقرر للادوات الكتابية الخاصة بها وستعتبر المالية المصاريف التى دوجت في الانتمارة ١١١ مكررة (حرف ب)

٢٥ أكتوبر

سنة ١٩١٢

من المالية

اول يونية سنة ٩١٢

نمرة ١

من المالية

التي أرسلت للمصالح لملء الخانة نمرة ١ منها كقاعدة للسنوات التالية
 ما لم يخطر مخزن عموم التوريدات في ٢٠ ابريل من كل سنة على
 الاكثر عن التعديل المطلوب اجراؤه في العدد السابق تقديره

منشور بشأن اعفاء مقدمي العطاءات للمزايدات العمومية
 من تقديم عطا آهم على ورق تمه كما قرر مجلس النظار في جلسته
 المنعقدة في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٢

منشور المالية بأن الاحكام الواردة في المادة ١٣٤ فصل ٣ قانون
 مالي قد قدمت بموجب احكام (لائحة المخازن الجديدة) واستيعض
 عن حكم المادة المذكورة بالمادة ٢١ بند ٩ قرقه ٢ منها
 وفيما يخص توقيع الغرامات بسبب التأخير في تسليم الاصناف
 يتبع بشأنه المباديء العمومية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من لائحة
 المخازن

منشور المالية يلتصق المصالح الى انها لاحظت لدى مراجعة
 محاضر الجرد (استمارة نمرة ١٢١ حسابات) التي رد لها في ١٥ فبراير
 من كل سنة ان بعض المصالح تدرج في الخانة الاخيرة من هذه
 الاستمارة التي عنوانها (عملية القيمة التي بالمهدة) قيمة الاصناف
 الموجودة فعلا لدى الجرد أي قيمة الاصناف التي بالمهدة مضافا اليها
 قيمة الزيادة ومخصوصا منها قيمة المعز حالة ان هذه الخانة مخصصة
 فقط لقيمة الاصناف التي بالمهدة حسب دفتر شطب المخزن استمارة
 نمرة ١١٥

منشور ملحق بالمنشور نمرة ٩٢ الزقيم ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٢
 ٢٥ مايو سنة ١٩١٣ نمرة ١٠ من المالية

بشأن قيد الادوات الكتابية الآتية المستثناة من المنشور السابق
ضمن حسابات الصنف المستديم الذي تقدم عنه الى نظارة المالية
الكشوف سنوياً ولا يمكن صرف خلافا عملاً بالمادة ٢١ من القسم
الثالث عشر من لأئحة المخازن الا بعد ترجيع الادوات السابق
صرفها أو اثبات فقدتها بطريقة مرضية أو توريد قيمتها وهي
آلات طبع فيلوسجراف مقصات

محافظ جلد بقل أو بدون قفل مطابع كويية

احقاق ماء لمطبعة الكويية

٢٥ سبتمبر سنة ٩١٣

نمرة ٢٣ من المالية

منشور المالية يقضي بأنه بناء على طلب الفقرة الثانية من المادة
٢٠ من القسم الاول من لأئحة المخازن (شروط عمومية للعطاءات
و المناقصات) قدرأت الاكتفاء بأن تقدم الشركات والمخلات
التجارية اليها صورة رسمية واحدة من عقد الشركة بدلا من تقديم
صورة عند كل عطاء أو مناقصة وهي تعلن المصالح بذلك وقطع على
الشركات المذكورة أن تذكر في عطاآتها بعد تقديم هذه الصورة
ان عقود الشركة التي أرسلت صورها الى نظارة المالية لم يطرأ
عليها تغيير

٣٠ منه

نمرة ٢٤ من المالية

منشور المالية بوجوب اعطاء الايصال ممن يستلم صنفاً طبقاً
للمادة ٩٨ من القسم الخامس من لأئحة المخازن على نفس القاتورة
التي يقدمها المورد وذلك بوضع امضائه مع تاريخ الاستلام تحت
كلمتي (استلمت الاصناف) ويجب اجتناباً لتكرار صرف نسخة
الفواتير المحررة على صورتين أو ثلاثة ختمها حال وصولها وقبل

اجراء أى عمل بالختم المنقوش (غير قابل للدفع) بالطريقة الآتية
أولا الصورة الاصلية

ثانياً د الثانية (غير قابلة للدفع)

ثالثاً د الثالثة (غير قابلة للدفع)

منشور المالية يلتفت نظارات الحكومة ومصالحها الى أحكام ٢٥ أغسطس

المادة ٨ من التعليمات المالية نمرة ١ الصادرة في أول مارس سنة ١٩١٠
التي تقضي بعدم تكليف المطابع الخصوصية بتوريد المطبوعات
اللازمة لها بدون ترخيص خصوصي من مجلس النظار

منشور المالية يقضي بأنه عند ما تحصل النظارات والمصالح
على الترخيص الخصوصي المنوّه عنه في المادة ٨ من التعليمات المالية
نمرة ١ الصادرة في أول مارس سنة ١٩١٠ بشأن تكليف المطابع
الخصوصية بطبع المطبوعات اللازمة لها يجب ان تخبر المطبعة الاميرية
لكي تتوسط في الاتفاق مع المطابع الخصوصية على تكاليف
المطبوعات التي يمكنها ان تقوم بها بنفسها

راجع منشور ٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ مالي

١٧ فبراير سنة ١٩١٤
من المالية

منشور المالية بالتنبيه على امناء التوريدات يبدل العناية اللازمة
لصيانة الادوات ومراقبة استلامها وحفظها وتوزيعها

٢١ منه نمرة

١٣ من المالية

منشور يقضي بعدم صرف مبالغ قبل انتهاء التمهيد وان يكون
الصرف مؤيداً بالمستندات طبقاً للمنشور ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ نمرة

١٢ ماي سنة ١٩١٤

١٩ والتعليمات المالية نمرة ٤ في أول يولية سنة ١٩١١

منشور المالية بأن دقّر العهدة نمرة ١١٨ المنصوص عليه في نمرة ١٦ مالي

(لائحة المخازن) لقيد الصنف المستديم يمكن استعماله من سنة الى

سنة حتى ينتهي بدلا من استبداله بغيره في كل سنة

منشور يلفت الحاكم والنيابات لضرورة اعادة اشعارات التصدير

(استمارة م م ١١) التي ترسل مع طرود المطبوعات موقعا عليها

بالاستلام بعد مضي خمسة أيام على الاكثر من تاريخ وصولها لانها

مستند المطبعة على وصول المطبوعات

٢٨ مايو سنة ٩١٤

من المالية

منشور المالية بأن المطبعة لا تصرف في المستقبل ملفات الوقائع

ولا المطبوعات كاعداد ناقصة من الوقائع ومجموعات القوانين

والقرارات والمنشورات أو المجموعة الرسمية للمحاكم بصفة الزامية

بل من قيل خدمة تؤديها فقط بشرط ان الطلب لا يتأخر عن سنة

أو سنتين بالأكثر من تاريخ طبعها

وقد عازمت المالية على أن تودع بالدفترخانة المصرية بعض

نسخ من مجموعات الوقائع والمطبوعات المتقدمة للرجوع اليها

عند الحاجة

٢٤ يونيو سنة ٩١٤

من المالية

منشور المالية بأنه ايماء الى المنشور نمرة ٣ الصادر في ٢٠ يناير

سنة ٩١٤ بخصوص تكليف المطابع الخصوصية بمطبوعات الحكومة

تفيد أنها قررت اتباع الطريقة الآتية فيما يتعلق بالمطبوعات المطلوب

تشغيلها في المطابع الخصوصية

أولا كل طلب باشغال مطبعة يجب ارساله الى المطبعة الاميرية

وهي اذا لم يتيسر لها القيام بالعمل المطلوب تمهد به الى احدى المطابع

الخصوصية ان لم تر مانعا لذلك ويجب عليها الحصول على موافقة

٢ ديسمبر

سنة ٩١٤

من المالية

وزارة المالية بهذا الشأن

ثانياً اذا طلبت احدى المصالح لسبب من الاسباب من وزارة المالية مباشرة الترخيص بتكليف المطابع الخصوصية بعمل بعض اشغال مطبعة فان هذه الوزارة تبلغ قرارها الى المطبعة الاميرية التي ينبغي عليها حينئذ أن تعمل بمقتضاه

ثالثاً عند ما يعول على تكليف المطابع الخصوصية باشغال مطبعة فانه يكون من شأن المطبعة الاميرية أن تختار المطابع التي يمكن تكليفها بهذه الاشغال وأن تقرر المسائل الثانوية المتعلقة بها من تحديد الاجرة وغير ذلك

رابعاً مصاريف الاشغال المطبعة التي تعمل في غير المطبعة الاميرية يجب احتسابها على ميزانية المصلحة صاحبة الشأن لا على ميزانية المطبعة الاميرية

منشور المالية ملحق للمنشور السابق بأنها قررت ان المطبوعات وأعمال التجليد اللازمة لجميع مصالح الحكومة حتى التي يهد بها الى المطابع الخصوصية تحسب مصاريفها على ميزانية المطبعة الاميرية وعلى ذلك فلا يدرج أي اعتماد لمصاريف الطبع في تقديرات ميزانية سائر المصالح الاميرية.

أما المصالح الخارجة عن الميزانية فان هذه المصالح تستمر كما في الماضي على دفع مصاريف مطبوعاتها الى المطبعة الاميرية سواء قامت المطبعة بنفسها بهذه الاعمال أو عهدت فيها الى المطابع الخصوصية

منشور الخزانة ملحق للمنشور الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٩١٤

١٢ يناير سنة ٩١٥
من المالية
نمرة ٤١

٤ فبراير سنة ٩١٥

يقضى بالتثنيه بدم تجليد أكثر من نسخة واحدة من الكتب
والمجموعات الرسمية ومجموعات القوانين والقرارات والمنشورات
سواء بالمحكمة الكلية أو الجزئية التابعة لها

أما الوقائع المصرية فلا يجوز تجليد إلا نسخة واحدة منها عن
كل سنة للمحكمة الكلية فقط ولا داعي لتجليدها للمحاكم الجزئية
اكفاء بمجموعات القوانين والقرارات والمنشورات الموجودة بها
وكذا للمحاكم أن تجلد أحكام الشطب وإبطال المرافعة
والأحكام الغيائية والأحكام المدنية التي ترسل قضاياها للدفترخانة
منشور المالية بأن مخزن عموم التوريدات سيقوم بتوريد آلات
الكتابة ودوايب المحفوظات وأدوات النظافة والأدوات المتنوعة
إلى المصالح ويخصم ثمنها من الاعتمادات المتوقعة بوزارة المالية
للتوريدات العمومية

٤ فبراير سنة ٩١٥
من المالية

وهذا بيان الأدوات الواردة في المنشور المذكور

لوازم لماكينات « روينو »

أجندات « موضح بيانها باستمارة مطبوعة »

أدوات نظافة « » « » « »

موازين للتقديية وفرازات

علب من ورق مقوي أو من معدن

محافظ متنوعة من ورق مقوي (أشكال مخصوصة على حسب

الطلب)

دوايب للمحفوظات (موضح بيانها باستمارة مطبوعة)

دوسيات (أشكال مخصوصة على حسب الطلب)
 مساقات ورق لما كينيات الكتابة
 حبر للختمات من أجناس مختلفة
 ظروف من أشكال مخصوصة (على حسب الطلب)
 أتيكت بصمغ أو بدون صمغ
 قطع كاوتشوك لدفاتر الكويية
 ماكينات كتابة (موضح يانها باستمارة مطبوعة)
 دفاتر « ماتيفولده » تستعمل بواسطة ورق الكربون
 ورق رسم (أصناف أخرى غير الموجودة بالمخزن)
 رصاص ختم الجوالات
 جيوب من ورق مقوي لحفظ الاوراق
 سراكي ودفاتر بفهارس أو بدون فهارس
 شرائط لما كينيات الكتابة (ماركات أخرى غير باركات
 الشرائط الموجودة بالمخزن)

زكائب

محافظ جلد (أجناس مخصوصة على حسب الطلب)
 أختام من معدن أو من كاوتشوك

منشور بالمحافظة على اعداد الجريدة الرسمية وسائر المجموعات
 التي تتولى المطبعة الاميرية توزيعها بحيث لا يرسل ما يلزم تجليده منها
 اليها الا كاملاً
 منشور بأن الاستمارتين نمرة ١١٩ و ١٢٠ حسابات للوارد ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٥

ذكرهما في المادة ٧٠ من القسم الثالث من لأئحة المخازن اللتين تحرر عليهما الكشوف النصف للاصناف المستديعة المضافة والمخصوصة قد عدلتا، وجعلتا استمارة واحدة تحت غمرة ١١٩ حسابات صرف واستعمال وشراء الادوات الكتابية يتبع في صرف واستعمال وشراء الادوات الكتابية منشور المالية غمرة ١ المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٩ ومنشورها غمرة ١ - ١١ - ٤ المؤرخ يناير سنة ١٩١١ ومنشورها المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩١١ المدرجة كلها بالتعليمات العامة للنيابات من صحيفة ٢١٢ الى ٢١٥

الباب الثالث

البوستة

منشور من المالية يقضي بأن المراسلات الموضي عليها هي الأوراق المهمة التي لا يتيسر الاستعاضة عنها اذا فقدت وهذه يلزم ان تحرر حافظة عنها من نسختين تحفظ احدهما بمكتب البوسطة والثانية لتعلاج لجنة الارسلات

٦ أكتوبر
سنة ٩٥
من المالية

٧ ابريل سنة ٩٨ منشور يؤكد بوضع الاوراق التي لا يمكن استمواضها عند ١٨ فبراير سنة ٩١٢ فقدما داخل مظاريف موصى عليها ٢٧ يونيو سنة ٩٨ منشور بالنظر لتضرر البوسطة من تصدير جملة طرود يمكن نقلها بواسطة السكة الحديدية مثل أدوات الكتابة قررت بأن ليس للمحاكم الأهلية أن ترسل بطريق البوسطة الا طرداً واحداً في اليوم

من المالية

للجهة الواحدة المرسلة اليها بحيث أن جملة الطرود التي يمكن ارسالها في الشهر الواحد لكل جهة على حدتها تكون عشرة طرود فقط منشور يؤكده على المصالح بوضع المراسلات الادارية داخل ظروف مناسبة لها من جهة الكمية والحجم لان وضع المراسلات في ظروف يزيد حجمها كثيراً عما بداخله يترتب عليه تميزها من ضبط الدوابة عليها عند عملها ربطاً ولها بالدوابة بمعرفة مصلحة البوستة قبل وضعها في الاكياس المدة لتفسيرها راجع منشور ١٤ اكتوبر سنة ٩٩

٤ سبتمبر سنة ٩٩ من المالية منشور يمنع ارسال مكاتبات بطريق البوستة الا اذا كان بين الجهتين المختصة بهما المكاتبات مسافة بعيدة تستوجب توسط البوسطة في توصيل المكاتبات المذكورة . أما المصالح الموجودة بمكان واحد أو بمكانين قريبين من بعضهما فتوصيل المكاتبات بينهما يكون بواسطة السعاة المستخدمين بهما

١٤ اكتوبر سنة ٩٩ من الخفانية منشور يؤيد منشور ١٢ يونيو سنة ٩٢ ويؤكد على الحاكم بضرورة وضع المكاتبات داخل مظارف مناسبة لها في الكمية والحجم منعاً لتشكي مصلحة البوستة من ذلك

٥ ديسمبر سنة ٩٩ من المالية منشور يؤكده على مصالح الحكومة بأن تذكر الجهة التي تنحرف فيها وان يوضح على ظروف المكاتبات المذكورة اسم المدينة أو البلدة المرسلة اليه زيادة على العنوان

٤ مايو سنة ٩٠١ من المالية منشور يقضى بأن يكتب على الظروف المرسلة من مصالح الحكومة الى الافراد اسم أو ختم المصلحة الصادرة منها الرسالة حتى

إذا لم يتيسر توصيلها الى المرسل اليه يسهل اعادتها للمصلحة المذكورة
منشور بأن ملفات الاوراق والقضايا وغيرها التي ترسل بالبوستة
لا يلزم أن يزيد الملف منها عن اثنين كيلو جرام وإذا زاد الملف عن
ذلك فيرسل بصفة طرد مادامت زنته لا تتجاوز الخمسة كيلو جرام أما
إذا زادت عن ذلك فيرسل بصفة طرد بضاعة بالسكة الحديد

٢ أغسطس

سنة ٩٠٣

من المالية

منشور يؤكد بعدم تصدير مراسلات بالبوستة داخل مظاريف
سبق استعمالها منعاً لتضرر مصلحة البوستة من ذلك

٢٠ أغسطس

سنة ٩٠٦

منشور يؤكد بأن يكون رسم التخليص على أوراق الاشغال
بداخل القطر من بلدة لاخرى مليمين عن كل خمسين جراماً أو
كسورها لغاية ألفي جرام

٣١ يناير سنة ٩٠٧

من المالية

منشور ملحق للسابق يقضي بأن الاوراق المهمة يجوز تصديرها
داخل ظروف مغلقة والتخليص عليها باعتبارها أوراق أشغال فقط
يتأثر على الظرف بعبارة «أوراق أشغال» ويمضي عليها من الموظف
(راجع منشور ١٠ مارس سنة ٩١٠)

١٣ فبراير

سنة ٩٠٧

من المالية

منشور ملحق لمنشوري ٣١ يناير و ١٣ فبراير سنة ٩٠٧
بأن أوراق الاشغال هي كلفة الملفات والمستندات التي ليست من
نوع المكاتبات الوقتية التي ترسل في غلاف كملحق بالخطاب أما
إذا وضع الخطاب مع المالحقات في ملف واحد فيكون التخليص
عليه باعتبار أنه خطاب لا ورقة أشغال

٤ مارس سنة ٩٠٧

من المالية

منشور ملحق لمنشور ١٣ فبراير سنة ٩٠٧ يؤكد بعدم وضع

١٠ مارس سنة ٩٠٨

المكاتبات مع مرفقاتها في ظرف واحد لاجل التخليص عليه بالبوستة بصفة أوراق أشغال بل يجب وضع المكاتبات في ظرف على حدة والتخليص عليها بصفة خطابات ووضع مرفقاتها في ظرف آخر على حدة والتخليص عليها بصفة « أوراق أشغال »

٩ يونيو سنة ٩٠٩ من الحفانية
على كتاب الحفانية أن يثبتوا على الرسائل الرسمية التي يرسم محكمة
اسكندرية الشرعية « بوسة رأس التين » ليتسنى ورود المراسلات
رأساً من جهة التصدير الى مكتب البوستة الفرعي برأس التين
٢١ ابريل
سنة ٩١٠
منشور بشأن وجوب ذكر البيانات الكافية في المكاتبات
حتى يمكن معرفة مصدر المكاتبة ويسهل الرد عليها

٢٣ منه
من المالية
منشور بوجوب ختم المظاريف التي يراد ترحيلها بطريق
البوستة بختم الجهة الصادرة منها ليسهل على مصلحة البوستة اعادة
اليها عند عدم امكان اوسالها لسبب ما

١٣ يونيو سنة ٩١١ من الازهر
منشور مجلس الازهر الاعلى بأنه قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ
٤ يونيو سنة ٩١١ أن مخبرة المصالح فيما يخص بالشؤون العامة
المتعلقة بالمعاهد العلمية الدينية الاسلامية يكون بعنوان رئاسة مجلس
الازهر الاعلى « قلم السكرتارية »

٢٦ اغسطس
سنة ١٩١٢ من المالية
منشور يذكر منشور ٢٣ ابريل سنة ٩١٠ القاضي على المصالح
بختم المظاريف التي تصدر منها بختمها ويطلب العمل به تماماً
ولفت أنظار النظارات والمصالح الى كتابة عنوانات الافراد
على المكاتبات التي يرسمهم بكيفية تمكن مصلحة البوستة من
تصديرها بدون تأخير

منشور بشأن تصدير كافة الاوراق والطرود التي برسم نظارة	١٨ ابريل سنة ٩١١
المالية الى مكتب بوسنة الدواوين بمصر	من المالية
منشور المالية بانها قررت ابتداء من أول ابريل سنة ٩١٤	٣٩ مارس
اعفاء المصالح الاميرية من محاسبة البوسنة على الرسوم المستحقة	سنة ٩١٤
على مراسلاتها .	من المالية

لا تحت

اعفاء مراسلات الحكومة والطرود والحوالات والصر

المادة الاولى

جميع مراسلات الحكومة العادية والمسجلة المتبادلة في القطر
المصري كالخطابات والمطبوعات والجرائد والمخطوطات والعينات
وكذلك الطرود والحوالات والخطابات المؤمن عليها والصر تعفى
من رسوم البوسنة بالشروط الآتية .

الخطابات والمطبوعات والمخطوطات والعينات

(ا) لا يلصق عليها طوابع بوسنة

(ب) يجب أن تكون المظاريف والملفات المشتملة على هذه

الانواع مطبوعة أو مختومة باسم « الحكومة

الخدوية »

(ج) كل أنواع هذه المراسلات تختم قبل ارسالها من قلم

التصدير في المصلحة تختم البوسنة القولاذي الخاص

بالمصلحة وذلك على ظهر الملف في الزاوية العليا من الجهة

اليسرى مع ترك الجهة اليمنى خالية لوضع ختم البوستة
ذى التاريخ

ويكرن هذا الختم في عهدة موظف مسئول

الخطابات وغيرها التي ترسل داخل مظروف مقفل بقلم التصدير
لا تختم بالختم القولاذى الا متى كان موقفاً على المظروف بامضاء أو
بختم موظف معتمد ويكون الامضاء أو الختم في الزاوية السفلى من
الجهة اليسرى من المظروف ويجب أن يكون لدى قلم التصدير في
في كل مصلحة ضور من امضاءات أو أختام الموظفين المرخص لهم
بارسال مراسلات متفقا من الرسوم بهذه الكيفية

الخطابات وغيرها التي ترسل للخارج وللإسودان يجب أن
تلقى عليها الطوايع اللازمة بحسب وزنها أسوة بما يرسل من الافراد
ولهذا الغرض تبقى كمية من طوايع البوستة الاميرية محفوظة لدى
الموظف المسئول في قلم التصدير ويمكن الحصول على هذه الطوايع
من مصلحة عموم البوستة بطلب من المصلحة

تراقب مصلحة عموم البوستة صرف هذه الطوايع كما كان
جارياً في نظارة المالية

المادة الثانية

اذا تمذر على موظف بسبب وجوده بعيداً عن مركز المصلحة
أن يختم مكاتبه الرسمية بختم قلم التصدير قبل تسليمها لمكتب
البوستة يجب اتباع الطريقة الآتية

(١) جميع الخطابات الخ. التي يرسم القطر المصري الرسالة الى
احدى المصالح الاميرية أو الى موظف في الحكومة بنوان

وظيفته الرسمية وليس باسمه الخاص يجب أن تكون داخل
مظاريف مكتوب عليها « الحكومة الخديوية » وموقع
عليها بامضاء المرسل أو بمجتمعه قبل تسليمها لمكتب البوستان
(ب) جميع الخطابات الاميرية الخ. المصدرة برسم الخارج
أو السودان أو برسم أحد الموظفين في القطر المصري
باسمه الخاص يجب أن تلتصق عليها الطوابع اللازمة
للتخليص عليها ويمكن الموظف الذي صرف شيئاً من
هذا القليل أن يسترده من المصلحة

المادة الثالثة

إذا كان الخطاب غير مستوف رسم التخليص وألزم الموظف
بدفع الاجرة المستحقة عليه ثم اتضح أن هذا الخطاب يختص بأشغال
المصلحة فيمكن للموظف أن يسترد من سلفة المصلحة المستديرة
القيمة التي دفعها وذلك بتقديم المظروف موقفاً عليه منه ومؤشراً
فوق امضائه بكلمة « رسي » ولا يخفى أن هذه الطريقة تتبع فقط
عند ما يكون الخطاب معنوناً باسم الموظف شخصياً أما إذا ذكرت
وظيفته فقط على المظروف فيمكن تسليمه اليه بدون شيء من هذه
الاجراءات

المادة الرابعة

لا يطلب مكتب البوستان حافظة عن المراسلات العادية كما أنه
لا يعطى ايصالات مطلقاً عن مثل هذه المراسلات التي يجوز القاؤها
في صندوق البريد أو تسليمها الى موظف البوستان

المادة الخامسة

قبل ارسال المراسلات المسجلة الى مكتب البوستة يجب على
قلم التصدير في المصلحة أن يقيدها بالتنصیل في حافظة تحرر منها
نسختان تحفظ الواحدة في مكتب البوستة وتعاد الثانية الى قلم التصدير
موقعا عليها بامضاء كاتب البوستة الذي استلم المراسلات ومختومة
بختم مكتب البوستة ذي التاريخ

ولا يدخل في المراسلات المسجلة الا الخطابات ذات الاهمية
الخصوصية والاوراق التي لا يمكن استبدالها اذا فقدت

المادة السادسة

الوزن المحدد للعينات والمطبوعات وغيرها يكون قس الوزن
المحدد لما يرسله الافراد من هذه الاصناف واذا تجاوزت الوزن
المحدد فانها ترسل بصفة طرود

المادة السابعة

تصدر « الجريدة الرسمية » دون أن يوضع على غلافها امضاء
أو ختم من قلم تصدير المصلحة

المادة الثامنة

المراسلات التي يرسلها الافراد الى نظارات الحكومة
ومصلحتها تسلم بدون استيفاء الاجرة حتى اذ لم يكن مخلصا عليها

الطرود

المادة التاسعة

يجب حزم الطرود المادية حزما جيدا وإرفاقها بحافظة تؤخذ
الطرود المادية

بجاناً من مكتب البوستة وتختم الحافظة والطرء بالختم الفولاذي من
قلم تصدير المصلحة

المادة العاشرة

الاجراءات اللازمة اتخاذها فيما يختص بتصدير طرود الحكومة
المؤمن عليها هي نفس الاجراءات المتبعة لتصدير الطرود من الافراد
وهي مينة تحت عنوان « أحكام عمومية »

الطرود المؤمن عليها

المادة الحادية عشرة

الطرود التي تصدر للخارج أو للسودان سواء كانت عادية أو
مؤمناً عليها يجب التخليص عليها بالطوائع الاميرية ذات القيمة
الحالات المالية

الطرود المصدرة

للخارج وللسودان

المادة الثانية عشرة

المبالغ التي لا تتجاوز المائة جنيه يمكن ارسالها حوالاً ويجب أن
يحرر عن كل حواله حافظة تؤخذ بجاناً من مكتب البوستة ويوقع
عليها الموظف المعتمد وتختم بالختم الفولاذي من قلم تصدير المصلحة

حوالات داخلية

المادة الثالثة عشرة

تصدر حوالات النقود بمعرفة موظفي مكتب البوستة طبقاً
للايضاحات المينة بالحوافظ وتسلم الحوالات الى اصحابها ليرسلوها
بمرفقهم الى الاشخاص المحولة اليهم

المادة الرابعة عشرة

الاحكام الموضوعه بخصوص حوالات النفود المرسلة من
الافراد تسري أيضاً على الحولات التي ترسلها مصالح الحكومة

الحوالات المصدرة

للخارج وللسودان

المادة الخامسة عشرة

حوالات النقود المصدرة للخارج وللسودان يجب أن ترسل
مجاناً وأما ما يخص البلاد الأجنبية من الرسم الواجب تحصيله على
هذه الحوالات فتكون تسويته بمعرفة مصلحة عموم البوستة
وفي دليل البريد البيان اللازم بشأن أقصى المبالغ التي يمكن
ارسالها حوالات للخارج

الصر

المادة السادسة عشرة

الاجراءات اللازم اتخاذها فيما يخص بتصدير صر الحكومة
هي نفس الاجراءات المتبعة في تصدير الصر من الافراد وهي مبنية
تحت عنوان « أحكام عمومية » .

المادة السابعة عشرة

تجهيز الصر يجب أن يكون بالطريقة المبنية بعد :
(أ) توضع النقود داخل أكياس تيل مصنوعة على شكل الاكياس
التي ترسل من الافراد .

(ب) توضع الاكياس داخل صناديق خشب على طراز مخصوص
توردها نظارة المالية الى مصالح الحكومة وهذه الصناديق مطوقة
بأحزمة من حديد ولها اقفال ويجب فوق ذلك أن تختم زوايا الصندوق
بالشمع الاحمر .

المادة الثامنة عشرة

عند ما يصدر الصيارف أوراقاً مالية مع متحصلاتهم لا توضع

تلك الاوراق ضمن الصر بل يجب ارسالها على حدة كخطابات مؤمن عليها على انه يمكن وضع الاوراق المالية داخل صناديق الصر التي تصدرها المراكز بشرط أن يوضح عددها وقيمتها على الحافظة بالتفصيل .

ويمكن نقل الصر المصدر بمعرفة مصالح الحكومة في عربات البوستة اذا سمحت الاحوال الا انه يجب أن يسافر معها الصراف وفي هذه الحالة يكون الصر تحت مسئولية شخصياً ولا تطبق على هذه الارساليات اجراءات البوستة

ويجب على الصيارف ان يحصلوا على ترخيص من المصلحة التي تصدر النقود وعلى تذكرة سفر السكة الحديدية في الدرجة الثانية ويركب الصيارف في عربة البوستة اذا كان القطار من القطارات التي تقبل نقوداً .

يلزم استلام الصر المرسل بمعرفة مصالح الحكومة من مكاتب البوستة في يوم وصولها .

لا يقبل مكتب البوستة أكثر من ثلاث صرر من الصراف أو أربعة صناديق من المركز في اليوم ولا يجب أن يتجاوز وزن الصرة عشرين كيلو جراماً ولا يتجاوز وزن الصندوق أربعين كيلو جراماً .

الخطابات المؤمن عليها

المادة التاسعة عشرة

الخطابات الداخلية
المؤمن عليها

الاجراءات اللازم اتخاذها بشأن الخطابات الاميرية المؤمن عليها هي نفس الاجراءات المتبعة بشأن خطابات الافراد التي من

هذا النوع وهى مينة في « الاحكام العمومية »

المادة العشرون

الخطابات المؤمن عليها المرسله للخارج أو للسودان يجب
التخليص عليها بطوابع أميزية ذات قيمة
أحكام عمومية

الخطابات المؤمن
عليها للخارج
والسودان

١ - الطرود المؤمن عليها والخطابات المؤمن عليها والصر
يجب أن تكون محتومة تماماً بالجمع بختم خصوصي من الموظف
الذي يرسلها وتوضع على الحافظة بالخبر والجمع بصمة الختم نفسه
المبصوم على الارسالية واذا كانت بصمة الجمع الموضوعه على الارسالية
تختلف عن ختم الموظف المرسل أو ختم المصلحة المرسله يجب
ان يذكر في الحافظة الاسم المبصوم على الختم مذيلاً بامضاء
الموظف المعتمد

٢ - الحواظت تؤخذ مجاناً من مكتب البوستة ويجب أن
يوضع عليها وعلى غلافات الطرود والخطابات المؤمن عليها بصمة
ختم المصلحة القولاذي علاوة على الايضاحات الاعتيادية .

٣ - الاجراءات المختصة بختم المظارف وعدد الاختام ومدة
بثائها بالبوستة وتسليمها الخ . وكذلك مقدار الوزن والتأمين لداخلية
القطر وخارجه عن أنواع الارساليات المذكورة أعلاه تسرى
عليها أحكام المراسلات المرسله من الافراد .

٤ - المراسلات والطرود والحوالات والصر والخطابات
المؤمن عليها يجب أن يكون تسليمها لمكاتب البوستة في وقت

مناسب حتى يضمن ارسالها في أول بريد حسب المواعيد المعينة في كل مكتب بومته .

٥ - كل المراسلات المتبادلة بين مصالح الحكومة الكائنة في بلدة واحدة لا ترسل بطريق البومته الا اذا كان بعد المسافة بين المصلحة المرسله والمصلحة المرسل اليها يسوغ ذلك

٢٠ أبريل سنة ٩١٥ .
من الحقاينة .
منشور بعدم تصدير المراسلات في ظروف مستعجلة لما في ذلك من الضرر

٦ مايو سنة ١٩١٥
من الحقاينة
منشور بعدم استعمال غلافات مشبكة بدبايس في تصدير المراسلات

الباب الرابع

الاجانب

٢٤ أغسطس
سنة ٨٥
من الحقاينة
منشور يقضي بأن القناصل والويس قناصل ومأموري الاشغال والتراجمه واليساقيّة المعروفين رسمياً لدى الحكومة بهذه الصفة ليسوا تحت الاحكام المحلية ماداموا معروفين في تلك الوظائف

١١ مارس سنة ٨٩
من الحقاينة
منشور باستعمال الدقة في التحريرات الخاصة بالانتماء قبل الحكم من المحاكم الاهلية في الدعوى

٨ نوفمبر سنة ٩٠
من الحقاينة
منشور بأن الرعايا الايرانيين ياملون كالاغانب في دعاويهم الحقوقية والتجارية

٢٢ أكتوبر سنة ٩٦
منشور بناء على مآرائه الخارجية بمعاملة أهالي مراكش

المستوطنين بالقطر المصري أسوة رعايا الحكومة بلا استثناء وان
الوكلاء الذين يعينون من قبل دولة الغرب الاقصى لرؤية أشغال
أهالي تلك الدولة ليسوا مثل وكلاء ومأموري الدول الاجنبيين ولا
يتدخلون الا فيما يتعلق بتسوية التركات والتصديق على أوراق السفريات
وللمحاكم الاهلية حق النظر في قضاياهم ولا يمنح من ذلك مجرد نظر
بعض قضاياهم بالمحاكم المختلطة

٦ أغسطس سنة ٩٨ من الحاقية منشور بأنه اذا توقع حجز تنفيذي من وطني وتلاه حجز تحفظي
من أجنبي يجب على محضري المحاكم الاهلية أن يستمروا في التنفيذ لغاية
البيع وبعدئذ يمت بثن البيع إلى المحاكم المختلطة

١١ مايو سنة ٩٩ من الحاقية منشور بأن الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة قررت
قبول انتداب بعض محضري المحاكم الاهلية بصفة مأمورين قضائين
لديها ليتيسر لهم عند حصول منازعة من أحد الاجانب في تنفيذ حكم
صادر من المحكمة الاهلية أن يحضروا فوراً قاضي المحكمة المختلطة
المعين للمواد المستعجلة لسرعة نظره في أسباب تدخل الاجنبي حتى
اذا ظهر أن تدخله لم يقصد به سوى الاضرار بحقوق الغير فيفصل
فيه القاضي المشار اليه بشرط أن يحلف المحضرون اليمين ويتحصل كل
منهم على أمر انتداب يكون بيده عند مباشرته اجراءات قانونية ضد
أحد الاجانب وعليهم أن يذكروا الامر في اعلاناتهم وأن يكون
في يدهم

٢٣ ديسمبر سنة ٩٩ منشور ملحق لمنشور ١١ مايو سنة ٩٩ يؤكد بمراجعة التلخيصات
من الحاقية الآتية

أولاً - إذا حصل اشكال من شخص يدعى الالتئام لدولة
أجنبية في تنفيذ حكم صادر من المحاكم الاهلية فيقبل منه ذلك بمجرد
قوله ولو كان شفاهايا لان الدولة الاجنبية والمحاكم المختلطة لا تقبل أن
يكون المحضر حكماً في مسائل الجنسية التي تقضى الامور المستعجلة
الفصل فيها

ثانياً - يرفع الاشكال لقاضي الامور المستعجلة بالمحاكم المختلطة
والمحضر الذي يتولى اعلان تكليف الاخصام بالحضور يصبح كاحد
محضري تلك المحاكم ويتبع المقروض عليهم كما أن احتساب الرسوم
وكيفية تحصيلها يكون بمقتضى تعريفه رسوم المحاكم المذكورة
أي أن المحضر لا يحصل وقت الاعلان سوى الرسوم المستحقة عليه
طبقاً للمادة (٤٠) من التعليمات الحسائية للمحاكم المختلطة أما ايداع
الرسوم الاحتمالية فلا يكون الا وقت قيد القضية بالرول طبقاً
للمادة ٢ وما بعدها من التعريفه ويؤخذ من طالب (١) التنفيذ لانه
هو الذي ويثبت بها لخزينة المحاكم المختلطة وكذلك الحال بالنسبة
لباتي أوراق القضية التي لا تكون من الاوراق الواجب تسليمها
للتالب حسب المادة ١٢ من تعليمات المحضرين و١٢٤ من التعليمات
الحسائية

ثالثاً - الاحكام الموقوف تنفيذها بسبب تعرض شخص يدعى

(١) تمثل ذلك بنشور ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ وأصبح المعارضون هم
المكلفون بإيداع الامانة

الانتهاء لدولة أجنبية يتبع في شأنها القاعدة الجديدة ولو كان التعرض سابقاً على تقريرها

رابعاً - يعلن الاجنبي المتعرض بالحضور لأول جلسة يصير انعقادها (بمراجعة المواعيد المقررة قانوناً للحضور) أمام قاضي الامور المستعجلة لا الى أول جلسة تنعقد بالمحكمة

خامساً - اذا توجه المحضر لحل الاجنبي ولم يجده فيتبع ما جاء بالمادة ٩ من القانون المختلط الموافقة للمادة ٧ من القانون الاهلي وهي تسليم الصورة للمحافظة أو المديرية أو لشيخ البلد

سادساً - يكون احتساب مصاريف انتقال المحضر التي تهدر بمعرفة المحاكم المختلطة على حسب ترقية رسومها

١٧ يونيو سنة ١٩٠٢ منشور بناء على مكتابة من المختلط يؤكد على كتاب ومحضري المحاكم باستعمال الدقة في اعلانات طلب الشفعة والاحكام بحيث يتوضح فيها كافة البيانات المتعلقة بموقع المقار المشفوع فيه وحقيقة شخصية أصحاب الشأن مع ذكر اسم الأب بحد الامكان ليتيسر تسجيل أسماهم في فهرسات المختلط

١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ منشور يكلف المحضرين المتدين أمام المحاكم المختلطة لرفع الاشكالات التي تقدم من الاجانب بتحرير كشوفات مستوفاة بما يستحقون من مصاريف الانتقال وبديل السفريّة وقدمونها الى باشمحضري المحاكم المختلطة وطلبون منهم في آن واحد أن يرسلوا اليهم تلك المصاريف بتحاويل على البوسطة منعا للصعوبة التي يقاسونها وخصوصاً

في حالة عدم معرفتهم بأشخاص يوكلونهم في الصرف من خزانة
الحكومة المختلطة

٣١ أكتوبر
سنة ١٠٥
من الحاقية

منشور بأنه اذا طلب أشخاص من الاجانب في قضايا فلا
تكلفهم المحاكم بتقديم شهادات صادرة من دوائر الحكومة المحلية
ثبتت تبعيتهم لدول أجنبية لان الحكومة لا يتسنى لها اعطاء هذه
الشهادات وانما تكلفهم بتقديم الشهادات المعطاة لهم من قنسلاتهم
مصدقاً عليها من الحكومة المحلية التي لاتصادق عليها بالطبع الا اذا
كانت تبعية أصحابها أو حمايتهم الاجنبية حقيقية

٢٠ يونيو سنة ١٠٩
من الحاقية

منشور ملحق للمنشور السابق وبأقت المحاكم الى مراعاة
ما جاء به بقاية الدقة

١٦ ديسمبر سنة ١٠٩
من الحاقية

منشور ملحق للمنشورين الرقمين ٢٠ يونيو سنة ١٠٩ و ٣١
أكتوبر سنة ١٠٥ يقضي بأن الخارجية أصدرت تعليماتها لجهات
الحكومة المحلية بأنها لاتصادق على أعضاء موظفي القنسلات الموقعة
على شهادات الرعوية الا اذا كانت متحققة من صحة ما اشتملت عليه
من أن أربابها حقيقة من الاجانب وفي حالة الشك توقف المصادقة
وتحجر الخارجية عنه

١٣ مارس
سنة ١٠٣
من الحاقية

منشور بأن البلغاريين القاطنين بالقطر المصري خاضعون لقوانين
ومحاکم الحكومة المحلية وليس لدولة روسيا

اول أغسطس
سنة ١٩١٠
من الحاقية

منشور بشأن كتابة أسماء الاشخاص الاجانب أو بلادهم
وجهاً امامتهم ومحل ميلادهم باللغة الافرنكية في المكاتب الخاصة
بالاستعلامات التي تطلب بشأنهم من الخارجية

٢٧ ديسمبر

سنة ١٩١٠

من الحقانية

منشور يقضي بأنه اذا عارض خصم في تبعية آخر لدولة أجنبية
فالحاكم لا قبل من مستندات الطعون في تبعية الا ما كان مصدقا
عليه من دوائر الحكومة المحلية واذا اقتضى الحال تمديد له ميعادا للحصول
على هذا التصديق

١١ مارس سنة ١٩١٢

من الحقانية

منشور بشأن اعتبار أهالي الجبل الاسود المقيمين بالقطر
المصري خاضعين للقوانين والمحاكم الاهلية

٢ يونيو سنة ١٩١٢

من الحقانية

منشور بأن البرازيليين أصبحوا بعد الفاء المعاهدة المبرمة بين
تركيا والبرازيل سنة ١٨٥٨ خاضعين لقوانين المحاكم الاهلية وما رفع
من القضايا قبل ذلك يستمر النظر فيه على حسب أحكام المعاهدة
المذكورة أما ما رفع بعد هذا الالتقاء فيقدم للمحاكم الاهلية

٥ اغسطس

سنة ١٩١٢

من الحقانية

منشور باعتبار رعايا حكومة البرازيل متقادين للقوانين المصرية
والمحاكم الاهلية نظر آلا قضاء مدة معاهدة التجارة والملاحة المنقذة
في سنة ١٨٥٨ مع الدولة العلية

٢٥ اغسطس

سنة ١٩١٣

من الحقانية

منشور الحقانية بالموافقة على ماقرره الجمعية العمومية لمحكمة
الاستئناف المختلط وموافقة جناب النائب العمومي للمحكمة المذكورة
أن أصوب طريق لتقدير أجور محضري المحاكم الاهلية المتدينين
لأداء الأعمال المتعلقة بأشكال الاجاب تنحصر في تطبيق الفقرة
٥ من المادة الاخيرة من الاحكام التفسيرية للأتمحة تعريفة الرسوم
أمام المحاكم المختلطة المصدق عليها من الجمعية العمومية في ٢٢ فبراير
سنة ٩١٣ على سبيل القياس وبناء على أحكام الفقرة المذكورة يطلب
هؤلاء المحضرون تقدير أجورهم من رئيس المحكمة الذي يأمر

بتقدير ما يكونون قد صرفوه حقيقة من مضاريف الانتقال وبديل
السفينة طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في العبارة الاخيرة من الفقرة
السادسة من المادة ٣٠ من تعريف الرسوم السالف ذكرها

٢٠ يناير سنة ٩١٤

من النائب العمومي

منشور بأن الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة قررت
بأنه في حالة حصول معارضة من الاجانب في تنفيذ الاحكام الاهلية
أو الشرعية يجب على المحضرين الاهلين أن يكلفوا المعارضين بإيداع
المبلغ المنوّه عنه في الفقرة الاولى من المادة ٢٠ من تعريف الرسوم
بالحاكم المختلطة حتى اذا لم يودعوا هذا المبلغ يحصل السير في التنفيذ
وتصرف النظر عن معارضتهم

٥ يوليوس سنة ٩١٥

من المالية

منشور المالية بأنها رأّت بالنظر لافناء المكافأة التي كانت
كانت تعطى لمستخلمي الحاكم المختلطة عن ايراداتها القضائية —
اضافة رسوم الاحكام الصادرة في مواد الشفعة بالحاكم المختلطة بإيرادات
الحاكم الاهلية

الباب الخامس

الدقرخانة

منشور يؤكد على الحاكم والنيابات بأن تين على الصناديق
التي توضع فيها المحفوظات وترسل للدقرخانة المصرية اسم الجهة
المرسلة منها ونمرة الارسال حتى اذا أحتيج الى استخراج الصندوق
من بين الرسائل الأخرى يسهل معرفته

١٤ أغسطس

سنة ٩٠٠

من الحفانية

- ٩ مايو سنة ٩٠٦ منشور باعتبار قضايا تأديب المحامين من جهة حفظ بمتابعة قضايا
من الحفانية الجنح المنصوص عنها في المادتين ١٥ و ١٦ من لأئحة الدفترخانة
- ٢٧ يونيسنة ٩٠٦ منشور يؤكد على المحاكم والنيابات بأن تطلب حوافظ تسليم
من الحفانية المحفوظات استمارة نمرة ١٢ من مراقبة المحاسبة العمومية بالمالية مباشرة
لا من الدفترخانة المصرية
- ١٧ مارس سنة ١٩٠٧ مدير مخازن خفر السواحل بالاسكندرية بالترساة (لابنوان مدير
من المالية المصلحة المذكورة
- ١ نوفمبر سنة ٩٠٩ منشور بمراجعة الدقة في استيفاء كل البيانات اللازمة للرسائل
من الحفانية المتقضى ارسالها للدفترخانة المصرية حسب لأئحة الدفترخانات
الجديدة ويؤكد على الباشكتاب والكتاب الاول بمراقبتهم بحيث
لو ظهر بعد ذلك اهمال من أحد يكونون جميعاً مسؤولين أمام
النظارة عنه
- ٢٧ ديسمبر سنة ٩٠٩ منشور بأن المستندات المتوّه عنها في المادة ١٧ من لأئحة
من الحفانية الدفترخانات هي فقط المستندات التي لا يستغنى اربابها عنها كاللحجج
الشرعية والعقود والدفاتر وما شا كل ذلك . أما المستندات البسيطة
فتبقى في القضايا المتعلقة بها
- ١٨ سبتمبر سنة ٩١١ منشور الحفانية بأنها طبعت دفاتر شاملة للبيانات المقررة في
من الحفانية المادة ٥٥ من لأئحة الدفترخانات لاستعمالها في تسليم القضايا والاوراق
من الدفترخانة - أما القضايا التي تطلب من جهات بسيد عن المحكمة

فلى كاتب الدفترخانة أن يضع المكاتبة الواردة محل الاوراق المطلوبة حتى تعاد لملها

٨ فبراير سنة ٩١٣ من المالية منشور بارسال الخطابات المرفق معها (بوالص) تصدير المحفوظات بعنوان (مدير مخازن خفر السواحل باسكندرية)

١٦ مارس سنة ٩١٣ من الحفانية منشور بقرار وزارة الحفانية بشأن تعديل مدة حفظ مستندات الارادات والمصروفات الواردة بالجدول نمرة ٣ تحت نمرة ٣٥

سلسلة ومستندات الامانات والودائع من ايراد وصرف الواردة في الجدول نمرة ٢ تحت نمرة ١٥ سلسلة كما يأتى:

تكون مدة حفظ مستندات الصرف بما فيها مستندات صرف الامانات والودائع لمدة خمس سنين في دفترخانة المحكمة والى مالا نهاية في الدفترخانة المصرية

٢٠ سبتمبر سنة ٩١٣ من الحفانية منشور يقضى بان لا يرسل الى الدفترخانة المصرية شىء من المحفوظات الا بعد رعاية الدقة التامة في استيفاء جميع البيانات التى

قضت بها احكام لائحة الدفترخانات وعلى كتاب الدفترخانات ان لا يقبلوا بها شيئاً من الاوراق والدفاتر والقضايا الا بعد استيفاء جميع البيانات اللازمة بحسب احكام اللائحة المذكورة

١٦ ديسمبر سنة ٩١٣ من الحفانية منشور الحفانية نصه لاحظت الدفترخانة المصرية أن بعض المحاكم ترسل اليها

القضايا المقرر حفظها بها بدون استخراج المستندات والاحكام القطعية طبقاً لنص البقرتين الاولى والثانية من المادة ١٧ من لائحة دفترخانات المحاكم الاهلية

وبعضها يرسل المحفوظات في آخر لحظة من الموعد المحدد
بلائحة الدفترخانات لارسالها وذلك موجب لارتباك الدفترخانة
حيث تحمل مواعيد استلام محفوظات المصالح الاخرى
وان البعض الآخر يرسل اليها الحواظ ناقصة كثير آمن البيانات
اللازمة أو خالية من التوقيع عليها من الكاتب المجر لها ومن كاتب
أول المحكمة أو بغير فرز كل نوع على حدة بحافظه قائمة بنفسها
ميناً في نهايتها بمجموع هذا النوع

وانه لم يعمل بهذه الحواظ مجموعة عامة تشمل على مجموع
مفردات كل نوع وارسلت للنظارة نموذجاً لعمل المجموعة المذكورة
وبما أن الاهمال في استخراج المستندات والاحكام القطعية
والتقصير في ذكر البيانات اللازمة أو التوقيع على الحواظ مخالف
لاحكام لأئحة دفترخانات المحاكم الاهلية وعمل المجموعة واجب
طبقاً لنص المادة السابعة عشرة من لأئحة الدفترخانة المصرية ونصها
« ترسل المحفوظات داخل صناديق بتسلسل وانتظام بحسب ماهو
وارد بالحواظ التي تسلمت بها بدفترخانة المصلحة ثم تربط بالصناديق
بالدوابة وتختتم بالرصاص وتوضع بنمرة متسلسلة على كل صندوق
وتبين هذة النمرة في الحافظة أو الحواظ المختصة بها الموجودة في
ذلك الصندوق وأن يكون لكل نوع حافظة قائمة بنفسها ميناً بنهايتها
مجموع هذا النوع ومن هذه الحواظ تعمل مجموعة تشمل على
مجموع مفردات كل نوع فيقتضي من الآن عمل المجموعة المذكورة
طبقاً للنموذج المرفق طيه وأن تستوفي الحواظ ولا ترسل القضايا

الابد سحب المستندات والاحكام القطعية بحيث لا يبعث برسالة
للدفترخانة المصرية الا بعد استيفاء جميع الاجراءات التي قضت بها
لائحة الدفترخانات والمنشورات الصادرة من النظارة بشأنها
وأن يكون ارسال المحفوظات في أوائل المواعيد المقررة لكل
محكمة بلائحة الدفترخانات تلافيا لما ينشأ عن ذلك من تعطيل الاعمال
أو اضطرار الدفترخانة المصرية لاعادة الرسائل اذا ارسلت في آخر
وقت



(مجموعة عامة)

بالدقرخانة والاوراق المرسله للدقرخانة المصرية من محكمة بمكاتبها الرقيمة

دفتر		قضايا			م	م	النوع	الصندوق	الموافق
عدد ورقة	عدد ورقة	من النمرة	حافظ	عدد			من النمرة	عدد	

فقط الدفاتر عدد وأوراقها عدد والقضايا عدد وأوراقها عدد وجملة ذلك عدد

تجرياتي سنة ١٩١١ و سنة ١٣٣ هذا المجموع بين بالرقم والكتابة
 كاتب الدقرخانة كاتب أول المحكمة

٢٩ ديسمبر

سنة ١١٣

من الحقانية

منشور الوزارة بأنه لوحظ أن المحاكم تتساهل في اخلاء طرف عمال الدفترخانات عند نقلهم منها الى محكمة أو عمل آخر فيترتب على ذلك أن يلاقي العامل الجديد صعوبات جمة في تنظيم الدفترخانه أو اسنيفاء الاجراءات الناقصة أو البحث عن القضايا المطلوبة كما انه قد ترتب على ذلك في بعض الاحيان تأخير اخلاء طرف العمال المحالين على المعاش زمناً طويلاً أوقف فيه صرف ماهياتهم حتى يستجمعوا القضايا والاوراق المدشوة ويسلموا ما بعهدهم وطبعاً لم يسبب ذلك الا عن اهمالهم في ترتيب أعمالهم بينما كانوا قائمين بها ولما كان ذلك مضراً بمصلحة العمل والعمال وداعياً لاهمال القواعد المنصوص عليها في لائحة الدفترخانات وبهم النظارة المحافظة على نظامها بالدقة والناية التامة

وبما أن المادة الثالثة من اللائحة نصت على جعل الدفترخانه تحت ملاحظة رؤساء المحاكم والنيابة . فالنظارة توجه أنظار حضراتهم للقيام بهذه الملاحظة في الطلبات وأن يقوم بها قضاء المحاكم الجزئية في محاكمهم ويجب تمهيد العمال من وقت لآخر حتى لا يتوانوا في اتمام عملهم وان يرشدوهم الى ما يحتاجون اليه من الايضاح لقهم نصوص اللائحة

ولهذه المناسبة تلقت النظارة حضرات رؤساء المحاكم الى مراعاة عدم نقل عمال الدفترخانات الا لاسباب قوية جداً وأن لا يكون النقل بعد زمن قصير ولا يبرح العامل مكانه قبل اتمام التسليم والاستلام بحضور يوقع عليه العامل المنقول والعمال الجديدو باشكاتب

أو رئيس القلم الجنائي ويحفظ بطرف الباشكاتب أو كاتب أول المحكمة

الباب السادس

الكشوف

٧ أبريل سنة ٩٨

من الحفانية

منشور مبني على قرار لجنة المراقبة يلتفت أنظار رؤساء الجلسات لذكر الساعة التي فيها الجلسة والتي ترفع فيها في نفس الرول لاجل مراجعة الكشوف الاسبوعية المعتاد ارسالها للجنة عن ساعات افتتاح الجلسات طبقاً لقرارها الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٨ اذا اقتضى الحال

١٠ سبتمبر سنة ٩٨

من الحفانية

منشور يؤكد على العمال المكلفين بتحرير كشوف الجلسات في المحكمة الكلية والمحاكم الجزئية التابعة لها بان يراعوا ذكر سبب فتح الجلسة متأخرة عن موعدها أمامها في خانة الملاحظات

١٣ ديسمبر سنة ٩٨

من الحفانية

منشور يؤكد على العمال بالاهتمام الكلي في ضبط الكشوف التي ترسل للنظارة ومراجعتها قبل ارسالها مراجعة دقيقة حتى لا يقع فيها خطأ يحتاج في اصلاحه الى اضاءة الزمن ويحتم اخطار النظارة عن أسباب تأخير ارسال الكشوف اليها الى ما بعد الميعاد ويؤكد بنوع خاص بارسال كشوف شهر ديسمبر في اليوم الثاني من شهر يناير ليتمكن قلم الاحصاء من انجاز الاحصاء السنوي قبل نهاية الشهر المذكور

١٧ مايو سنة ٩٩

منشور بارسال كشف في أول كل شهر الى النظارة بعدد الاحكام

التي حررها كل قاض بالمحكمة الكلية في القضايا المدنية الابتدائية والاستئنافية والتقارير التي حررها في الجنح والمخالفات المستأنفة

٧ مايو سنة ٩١١
من الحفانية

منشور بأن درج انتدابات الخبراء والاعتاب التي تهدر لهم في قضايا الجنح والمخالفات في الكشوف الشهرية الجاري تقديمها للنظارة حسب التعليمات والنماذج الصادرة عن هذا الخصوص

٥٢ ديسمبر سنة ٩١٢
من الحفانية

منشور يذكر المنشور الرقم ٢٢ يونية سنة ١٩١٢ نمرة ٥٩٠٠ الخاص بإرسال كشوف شهرية عن الانتقالات التي يقررها القضاة كل قاض على حدة ويقضي بأنه في حالة عدم وجود انتقالات تفاد بذلك النظارة أيضاً

٢٢ يناير سنة ٩١٣
من الحفانية

منشور بإعادة لفت المحاكم الى وجوب السرعة في تقديم كشوف الانتقالات القضائية وانتدابات الخبراء واتعابهم بحيث تكون موجودة بالنظارة في الاسبوع الاول من الشهر التالي للشهر المحررة عنه على الاكثر وتحريرها يجب أن يكون طبقاً للنماذج الموجودة لها

أول مايو سنة ٩١٣
من الحفانية

منشور بأنه قد أنشئت بالحفانية ادارة للاحصاء والمباني اختصاصها جميع الاعمال المتعلقة بالاحصاء والمباني والاييجارات الخاصة بالنظارة وفروعها فيقتضى ارسال الكشوف الآتية التي كانت ترسل ضمن كشوف الادارة القضائية الى الادارة الجديدة في مواعيدها المحددة وهي

المحاكم الكلية

الكشف المدني الكلي نمرة ٥١ لغاية اليوم الثالث من كل شهر

الكشف المدني المستأنف نمرة ٥٢ لغاية اليوم الثالث من كل شهر
الحاكم الجزئية

الكشف المدني نمرة ٥٠ لغاية اليوم الثالث من كل شهر
محاكم الاخطاء

الكشف المدني نمرة ٣١ بواسطة المحكمة الجزئية عملاً بمنشور ١٣ مارس
سنة ١٩١٣ لغاية اليوم الثالث من كل شهر

كشف المخالفات نمرة ٣٢ بواسطة المحكمة الجزئية عملاً بمنشور ٣ مارس
سنة ١٩١٣ لغاية اليوم الثالث من كل شهر

محاكم الواحات

الكشف المدني نمرة ٥٠ الاسبوع الاول من شهر نوفمبر من كل سنة
كشف قضايا الجرح والمخالفات

كشف العقوبات المحكوم الاسبوع الاول من

بها في مواد الجرح والمخالفات شهر نوفمبر من كل سنة

كشف الواحات الداخلة والخارجة تابعان لمحكمة أسبوت

كشف الواحات البحرية تابعة لمحكمة بني سويف

منشور يقضي بالاهتمام الكلي في ضبط كشوف الاحصاء
وارسالها في مواعيدها المحددة بعد مراجعتها المراجعة التامة

من الحفانية

منشور بارسال الكشوف الخاصة بإدارة الاحصاء والمباني

١٦ أكتوبر

داخل مطروف خاص بعنوانها وكذا الكشوف الخاصة بالإدارة

سنة ١٩١٥

القضائية وهذا يلزم الكشوف المدنية

من الحفانية

المحكمة الكلية

كشف مدني كلي نمرة ٥١

» مستأنف نمرة ٥٢

المحكمة الجزئية

كشف مدني جزئي نمرة ٥٠

» » خط » ٣١

» » مخالفات » ٣٢

الفصل الثالث

الحسابات

الباب الاول

- ١٧ ابريل سنة ٨٦ منشور الحاقانية بأنه جميع أذونات الصرف يلزم أن تكون من
من الحاقانية النياية طبقاً للمادة ٧٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
- ٧ ديسمبر سنة ٨٦ منشور يقضي بأن يلزم أن كل مبلغ يصرف بعد ٣١ ديسمبر
من المالية يحسب من ميزانية السنة الجديدة طبقاً لنصوص أحكام الامر
العالي الصادر بتاريخ ٢٧ يونه سنة ١٨٨٣ التي لا يمكن الخروج عنهما
في أي حال من الاحوال راجع منشوري ١٥ فبراير سنة ٩٠٦ و ٣٠ يونية
سنة ١٩٠٧
- ١٦ منه منشور بخصوص لزوم صرف المبالغ اللازم احتسابها ضمن
من المالية ميزانية السنة في نفس تلك السنة لانه غير ممكن اجراء صرفها في
سنة بعدها راجع منشوري ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦ و ٣٠ يونه سنة ١٩٠٧

منشور بأن تكون عمليات الايراد والصرف بالجنيه والمليم فقط أما كسور المليم فيصرف النظر عنها في صرف المطلوب من الحكومة وكذلك في تحصيل مالها راجع منشور ٢٧ فبراير سنة ٨٧ الآتي بعد الملحق لهذا والمادة ٢١ فصل ٤ قسم ١ الجزئية قانون مالي طبعه موقعة منشور يقضي على الصيارف بدقة الائتات في فرز مايرد لهم من النقود على اختلاف أنواعها وان كل ما يظهر زائفاً يجري كسره في الحال مع صرف النظر عن أية معارضة ويسلم لصاحبه مع التبليغ عن ذلك لها كمة المتسبب واذا وجدت عملة زائفة من طرفه فيكونون مسؤولين عنها راجع المادتين ١٨ و ٣٨ فصل ٤ قسم ١ الجزئية قانون مالي طبعه مؤقته

منشور ملحق للمنشور الرقم ٥ يناير سنة ٨٧ يقضي بأن لا تقيد كسور المليم في الحسابات بل يفتح لها خاانة في دفتر الصيارف وتجمع في آخر الشهر وتضاف للايرادات السائرة وأن وجد في ذلك المجموع كسور فتدرج في الخاانة المذكورة في الشهر التالي راجع المادة ٢١ فصل ٤ قسم ١ الجزئية قانون مالي طبعه مؤقته

منشور الحاقية بأن يقدم لها شهرياً كشف بتوقيعات المستخدمين حسب الاستمارة التي وضعها لذلك مرفقاً به صور أخوانها الانتهائية وفي حالة عدم وجود حوادث تتعلق بالمستخدمين يقتضى اخطارها بذلك

منشور يقضي بمراعاة نصوص التعليمات الحسائية فيما يختص بمجرد المقررات بالذمة التامة

٥ يناير سنة ٨٧
من المالية

١٩ فبراير سنة ٨٧
من المالية

٢٧ فبراير سنة ٨٧
من المالية

٢ مايو سنة ٨٨
من الحاقية

١٩ يولي سنة ٨٨
من الحاقية

منشور بأن مجلس النظر قرر بتاريخ ٢ ابريل سنة ١٨٨٨ بان
المصاريف التي تصرف على القضايا المدفوع عنها أمانة مثل أجره
شهود واتعاب آل خبرة تخصم عند الصرف من الامانة المخصصة
لذلك

٢٢ اغسطس
سنة ٨٨
من الحاقية

واذا اقتضى الحال صرف شيء معجلا عن القضايا المقبولة مجاناً
والقضايا الجنائية التي لم تحصل عنها أمانة فيجري توريده في باب
(مصاريف منصرفه معجلا في القضايا المدنية والجنائية) وكل ما يحصل
منها يضاف الى باب (متحصل من منصرف معجلا) وعند قفل
حسابات السنة يصير تسوية الفرق بين المنصرف والمتحصل من
هذا القليل بمعرفة المالية راجع منشوري ٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ و ٦
ديسمبر سنة ٩٨

منشور بأن لا يرسل الحاكم للمالية الاستمارات الشهرية بالامانات
المتحصلة والمنصرفة وعلى مقتش الاقلام مراجعتها وتقديم شهادات
اليها عن كل محكمة بمقدار تلك الامانات

١٧ سبتمبر سنة ٨٨
من الحاقية

منشور يقضي بمجرد الخزينة مرتين في كل شهر وقتئش
دفتر الحسابات خصوصاً والتحقق من انتظامها والبحث في تحصيلات
الرسوم راجع منشوري ١٨ نوفمبر سنة ٩٨ و ٢٧ ابريل سنة ٩٠٢ والمادتين
٣٨٠ و ٣٩٦ من التعليمات الحساية

٥ يناير سنة ٨٩
من المالية

منشور بأن مبلغ التأمين الذي يؤخذ من المتعدين بصفة ضمانية
لوفاء تعهداتهم لا يكون فيه كسور جنيه بحيث اذا كان فيه كسور
اقل من نصف الجنيه أهمل واذا زادت فيصير تكميلها

١٤ فبراير سنة ٨٩
من المالية

- منشور يؤيد منشور ٥ يناير سنة ٨٩ بشأن مراجعة الحسابات
وجرد الخزائن واجراء التفتيشات اللازمة ويقضي بوجوب مراعاة
التعليمات الحساية وارسال تقرير يشتمل على بيان الدوسيات التي
صار نظرها للتأكد من تطبيق تلك التعليمات
- ٦ أغسطس سنة ٩٠
من المالية
- منشور بأن تفتح خانة للمتحصل من المنصرف بغير حق
بدقتر الايرادات وخانة للمنصرف من المتحصل بغير حق بدقتر
المصروفات وفي نهاية كل شهر تستبعد قيمة ما يتحصل أو ما يصرف
من هذا القليل بدقتر الايرادات والمصروفات من الانواع المستحق
الخصم فيها وان لم يوجد بحسابات الشهر ما يكفي لذلك فما يبقى
تخطر به المالية لتسويته بمعرفتها واخبار الجهات عنه لخصمه بدقترها
كما جاء في المنشور الرقم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٨
راجع المادة ٣٩٠ من التعليمات الحساية
- ١٠ أغسطس سنة ٩٠
من المالية
- منشور المالية بأنه يجب أن يوقع على استمارات الصرف من
صاحبها
- ٩١ أول يناير سنة ٩١
من المالية
- منشور بالاعتناء بانتخاب من يندبون (من غير الصيارف
المأخوذ عليهم ضمانات) لاستيلاء قود للمايات والسلفه وأن يكونوا
من الموثوق بهم لحفظ النقود الميرية
- ٢٨ يناير سنة ٩١
من المالية
- منشور بالاكتفاء بوضع امضاء الباشكاتب في دقتر الامانات
ذات القيمة بصرف الامانة عن يده بدلا عن امضاء صاحب الامانة
في الخانة المعدة لذلك
- ١٨ ابريل سنة ٩١
- منشور بالتأشير في دفاتر الاستحقاقات بالاجكام التأديبية

وارسال صورها وما صدر عنها من النظارة مع كشف التوقيعات
الشهري المعتاد ارسله اليها

٢٩ ابريل سنة ٩١ من المالية
منشور بأن لازوم لجعل دفاتر الامانات زوجاً وفرداً بل
يكفى بدقتر واحد وعلى كاتب التحصيل أن يسلم في صباح كل
يوم الى كاتب الحسابات دفتر الامانات المذكور لتوريد الامانات
بدقتر الاجالى حتى يمكن تشطيتها بدفاتر مفردات الامانات من
واقعه أى من واقع دفتر الاجالى المذكور

١٤ مايو سنة ٩١ من الحقانية
منشور بارسال نقود المحاكم الجسسية لخزائن المديريات
والحافظات يومياً واستلامها في الصباح تحت حراسة رجال البوليس
أما نقود المحاكم الجزئية الغير موجودة بمراكز المديريات فيحافظ
عليها مأمور المركز ومعاون البوليس بقدراً ما يمكن كما رآه قسم الضبط
ووافقه عليه الداخلية راجع المنشورات الرقمية ١٥ أغسطس سنة ١٠٩١
و٢٣ يونيه و٣٦ يوليه و٢٧ أغسطس سنة ١٩١٤ و٣١ يوليه ١٩٠٧

١٣ يونيه سنة ٩١ من الحقانية
منشور بايضاح درجات المستخدمين في كشوف الاستحقاقات
المعتاد تقديمها للمالية

٢٢ منه من المالية
منشور يؤكد على الصيارف بمسح الموازين في كل يوم مسحاً
جيداً

٢٥ منه من المالية
منشور بعدم قبول النقود التي يظهر جلياً أنها منشوشة مع
التسهيل الكلي في قبول العملة الذهب المصرية راجع منشور ١٨
اكتوبر سنة ٩١

٢ يوليه سنة ٩١ منشور لحق بالتعليمات الحسائية الصادرة في شهر مارس سنة ٩١

موضح فيه كيفية قيد الإيرادات وتسوية الامانات وتحصيل النقود
وصرفها ومراجعة الاعمال وقد تضمن أن الرسوم الجائز ردها لأربابها
هى التي تحصلت بدون حق سهواً أو غلطاً وكذلك رسوم الاوراق
التي يستغنى أصحابها عن اعلانها أو تنفيذها

راجع فصل ٤ قسم ٤ أعمال حساب قانون مالى طبعه مؤقته والمواد
١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ فصل ٣ قسم ٤ من القانون المذكور أيضاً وكذلك راجع
التعليمات الحساية

منشور بتعديل منشور ١٤ مايو سنة ٩١ بكيفية أن الودائع
التي لاداعي لوجودها تبقى بمخزن المديرية ولا تسترد في صباح
كل يوم مع باقي النقود

١٥ اغسطس

سنة ٩١

من الحفانية

١٥ سبتمبر سنة ٩١

من المالية

منشور بأن تقدم المأموريات الجزئية حساباتها الشهرية عن
ايراداتها ومصرفاتها للمحكم الكلية في الميعاد المحدد لذلك
(ثالث يوم من الشهر على الاكثر) لقيدها بدفاترها لاجل حصر
ايرادات ومصرفات المحكمة وفروعها وتقييم حساب واحد عنه
للمالية .

وأما مستندات صرف الماهيات جميعها فترسله المحكمة الكلية
بافادات خصوصية في المواعيد المقررة (خلال العشرة أيام الثانية من
الشهر)

راجع المادة ٣٩٣ من التعليمات الحساية والمادة ١٣ فصل ٤ قسم ٥
قانون مالى طبعه مؤقته

١٢ اكتوبر سنة ٩١

منشور بأن لا يصرف من أي محكمة مصروفات متعلقة بنيرانها

- من المحاكم راجع منشور ١٢ مارس سنة ٩١
 منشور بمعاينة من يتأخر عن قبول الجنيه المصري ما لم يكن
 زائفاً وتأيد المنشور الرقم ٢٥ يونيه سنة ٩١
 منشور بأنه يجب على المستخدم أن يأخذ عن انتقاله في مأمورية
 أو لأجل تشريفات تذاكر ذهاب وإياب أو تذاكر حمامات
 بحسب الظروف
 منشور بأن تطلب استمارة عملية حسابات الوجه من نمرة ١١١
 لنمرة ١٢٢ في استمارة نمرة ٨٧
 منشور بأن ما يصرف من الجنيهات في خصائص المحاكم سواء
 كان للشهود أو للمطبوعات أو نحوها وما يتحصل لحسابها سيجري
 تسويته بمعرفتها وتخطر المحاكم بمقاديره لتورده بدفاتر الإيرادات
 والمصروفات وعمل الخصم والاضافة تحت اجمالي الشهر الذي حصلت
 فيه التسوية ولذلك يلزم فتح خانة بالدفاتر المذكورة على يياض بعد
 تكوين الشهر
 منشور بجعل حسابات خصوصية للماء وريات الجزئية الخارجة
 عن مركز المحكمة الكلية أو التي في البلدة الموجودة بها المحكمة
 منشور بجعل حسابات خصوصية للمحاكم الجزئية الكائنة
 بنفس مركز المحاكم الكلية من أول مارس سنة ٩٣ والسير في هذه
 الحسابات طبقاً للتعليمات كالمتبع يباقي المحاكم الجزئية
 منشور بأنه اذا لزم لمحكمة جزئية أشياء فطلبها من المحكمة
 الكلية لمداركتها أولى من انتقال أحد موظفيها وتكبّد الخزينة
- ١٨ أكتوبر سنة ٩١
 من المالية
 ١٨ أكتوبر سنة ٩١
 من المالية
 ٤ فبراير سنة ٩٢
 من المالية
 ٩ مارس سنة ٩٢
 من المالية
 ٢٤ ديسمبر سنة ٩٢
 ٩ مارس سنة ٩٣
 من المالية
 ١٠ أغسطس
 سنة ٩٣

مصاريف لا اقتضاء لها

منشور بأن كل أمانة يرد لها تكملة في غير سنتها تنقل في ٧ نوفمبر سنة ٩٣
الموضع المقيدة فيه التكملة ويتأثر بذلك في الدفاتر من الخفائية

منشور بتعديل المنشور المؤرخ ٢٨ ستمبر سنة ٩٣ بأن تكون ٢٨ يناير سنة ٩٤
الرسوم على أربعة أنواع فقط من المالية

أولاً مقرر وتشتمل على رسوم أصل الاوراق والقيد بالجدول
والتنفرغ للعمل ومصاريف الانتقال وبدل السفرية ولا حاجة لبيان
هذه الانواع على هامش الاوراق

ثانياً غرامات

ثالثاً عوائد نسبية

رابعاً متحصل من المنصرف مجلد

وهذا الاخير يشمل ما يصرف لآل الخبرة والشهود في قضايا
المعافين من الرسوم والقضايا الجنائية الغير موجود فيها أمانة من المدعى
المدني وما يتحصل وما يسوي من تلك المصاريف احتساباً بمن تأمين
الافراج المدفوع من التهم يورد بدقتر كاتب التحصيل بمقتضى تقدير
على هامش الاوراق أو حافظة نسوية

أما ما يصرف للموظفين من مصاريف انتقال وبدل سفرية
على ذمة القضايا فيخصم من نوع المنصرف مجلد

منشور بفتح خاتمه بشطوبات محكمة الاستئناف يورد فيها ١٢ مارس سنة ٩٤
ما يصرف في خصائص المحاكم الابتدائية وايضاح اجماله في الحساب
الشهري لتلك المحكمة بعد حسابات التسوية . وارسال مستنداته من المالية

للمالية في كل مدة لتسويته بمقرها في حساب كل محكمة وهذا تعديل

المنشور الرقم ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩١

٥ مايو سنة ٩٥ منشور بارفاق كشف الخطة الذي يرسل من النظارة مع تصريح
من الحاقية الاجازات بكشوفات الاستحقاق المعتاد تقديمها للمالية

١٨ أكتوبر سنة ٩٥ منشور بعدم صرف ثمن مشتريات وأجر مشالات الا بعد
من الحاقية التحقق من ورود الاشياء المطلوب صرف ثمنها أو أجرة مشالها
وتسليمها للعهد

٩ نوفمبر سنة ٩٥ منشور بتقديم الحساب الشهري للمالية في اليوم السابع على
من الحاقية الاكثر

٥ ابريل سنة ٩٦ منشور بأن المصالح التي تطلب من الاشغال نسخاً من الخوط
من الحاقية علاوة عما يرسل لها يلزمها أن تدفع ثمنها

١٤ يونيو سنة ٩٦ منشور بأن الغرامات التي يحكم بها العد والتي يقضي بها عليهم
من المالية هم والمشايخ يصير توريدها في خزنة الجهات لاجل أن يخصم

منها ما يصرف لهم من مصارف الانتقال كما وافقت عليه الحاقية
٢٣ يولية سنة ٩٦ منشور ينهي عن صرف أجر تلفرافات شخصية لاعلاقة لها
من الحاقية

أول ديسمبر سنة ٩٦ بالمنسوحة وأن يذكر مضمون التلفراف على ظهر ايصاله
منشور يؤكد على الصيارف بعدم التوقيع على اضافة أي مبلغ
من المالية في عهدتهم الا بعد جمع المفردات والتحقق من أن النقدية التي تسلمت

لهم موازية بالتام للمبلغ الوارد بالاضافة
منشور بان للنائب بكل نيابة جزئية في مديرية أن يصرف
نفسه ما يستحقه من أجر الانتقالات وان يصدق بالصرف على

٢ مارس سنة ٩٧ منشور بان للنائب بكل نيابة جزئية في مديرية أن يصرف
من الحاقية نفسه ما يستحقه من أجر الانتقالات وان يصدق بالصرف على

طلبات أعضاء النيابة التابعين اليه كما لرئيس النيابة بالتطبيق للمادة ٣٩٢ من التعليمات الحسائية

٥ أبريل سنة ٩٧ هـ منشور بأن الامانات المودعة ضماناً افراج التي تنتهي قضاياها
من الحقاينة ويمضي عليها ثلاث سنين بغير أن تطلب إربابها ردّها تضاف للإيرادات
المتنوعة بالطريقة المقررة في المادة (٣٨٦) من التعليمات الحسائية

١٤ يونيو سنة ٩٧ هـ منشور بعدم جواز اضافة مصاريف انتقال هيئة المحكمة لعقد
من الحقاينة جلسات ومصاريف انتقال أعضاء النيابة للمرافعة على المصروفات
القضائية بل يلزم خصصها من المصروفات الادارية

٢ أكتوبر سنة ٩٧ هـ منشور بأن يكون جرد الخزينة بقتة ويجب على مندوب الجرد
من المالية خلق باب الخزينة وانتم عليه بالشمع الأحمر ويطلب كشفاً من قلم
الحسابات يباقي النقدية لثاية اليوم الماضي ومفردات المبالغ التي
وردت الخزينة يوم الجرد وبما يكون باقياً تحت يد الصراف من
استمارات ارساليات النقود ومن كشوفة الماهيات والاذونات
المخصومة قيمتها بالحسابات ولم يتم صرفها والودائع وغيرها ثم يأخذ
من الصراف الاذونات ويستخرج منها الباقي بدون صرف وما
صرف حتى يتسنى له معرفة مقدار النقدية الموجودة وبعدئذ يجري
جرّد الخزينة واذا وجد نقوداً موضوعة في أكياس فينتخب بعضها ويد
مافيه من النقود وبقاياها يصير جرده بالوزن ثم يجرّد الودائع وما يظهر
من الجرد يكتبه بيومية الخزينة ويوقع عليه هو والصراف وان كان
الجرّد هو آخر جرد حصل في الشهر فليح أن يحرر محضراً بتفصيل
ماحصل ويوقع عليه منه ومن الصراف (راجع المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)

فصل ٤ قسم ١ الخزينة قانون مالي طبعه مؤقتة

منشور بتسديد ما تحصل من رسوم المحاكم الشرعية ضمن
رسوم المحاكم الاهلية للمدريات أو المحافظات لتوريد بها لارادات
المحاكم الشرعية الا محكمة مصر الكبرى فان سداد مالها يكون
لادارة الخزينة العمومية

٣٠ منه سنة ٩٧
من الخزانة

منشور بعدم جواز احالة أي موظف أو مستخدم على المعاش
بسبب مرض أو عاهة أصيب بها في أثناء خدمته الا بناء على شهادة
تعطى من القومسيون الطبي في القاهرة دالة على انه أصبح غير قادر
على الخدمة

١٨ مايو سنة ٩٨
من المالية

راجع المادة ٢٦٨ فصل ٢ قسم ٤ قانون مالي طبعه مؤقتة
منشور بمجوز صرف بواتي الامانات للوكلاء ولو كانت
الايصالات الموضحة في المادة ٣٣٥ من التعليمات الحسائية فاقده متى
تحققت شخصية المودعين

٢٣ منه
من المالية

منشور من المالية باتباع ما يأتي
أولاً - القيت بمنشوري ٢٨ يولييه سنة ٩١٥ و ١٩ يناير

٣٠ نوفمبر سنة ٩٨
من المالية

سنة ١٩١٦

ثانياً - ماهيات الموظفين المتدينين من محاكم في محاكم أخرى
تصرف هذه المحاكم وتخصم بحساباتها وتخطر المحاكم المقيمة عليها
الماهيات المذكورة بما يفيد الصرف للتأشير على سجل الاستحقاق بذلك
راجع منشوري ٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ المدرج في باب الماهيات
ومنشوري ١٥ يناير سنة ٩١٤ بهذا الباب

ثالثاً - المصروفات الادارية مثل أجرة كتبة اليومية والمعالين
المخصصين لقرز وتسليم أوراق ودفاتر المحاكم بالدقرخانة المصرية
الجاري صرفها من محكمة مصر وأجرة حزم وتوضيب الطرود
الجاري صرفها من خزينة محكمة الاستئناف يصير صرفها بالخصم على
أنواعها بجهات صرفها بدون خصم شيء على المحاكم الاخرى بل ان
كل مبلغ يصرف في خصائص محكمة يخطر عنمن الجهة التي صرفته
لملومية ما صرف في خصائصها

١٨ ديسمبر سنة ٩٨ من الحقاينة منشور بمراجعة خصم مصارف انتقال كتبة المحاكم للتصديق
على الامضآت وأجر النشر بالجرائد في القضايا المعافي أربابها من
الرسوم لنوع (منصرف مما تحصل معجلاً) لا لانواع المصروفات
القضائية

٣١ ديسمبر سنة ٩٨ من المالية منشور بالتصريح بإنشاء دفاتر جديدة من ابتداء سنة ٩٩ بالمحاكم
لقيد المستخدمين الداخلين هيئة العمال بالنمر المسلسلة التي وضعتها
لهم نظارة الحقاينة ويؤكد باستعمال الاختصار الكلى في التأشير
التي تتوقع على الاسماء بحيث أن كل تأشير لا يزيد عن سطر واحد
مع الاعتناء في حفظ الدفاتر لاستمرارها مدة العشر سنوات المقررة لها
منشور يؤكد بوضع نمر القضايا بدفاتر الامانات حال قيدها
به والتأشير من كاتب أول المحكمة على حواظ التسوية ومن كاتب
الجلسات على الدفاتر المذكورة مرتين أخر تسوية تحصل عن كل
قضية بما يفيد عدم استحقاق شيء لقم الكتاب بخلاف الرسم
المسوي وذلك لسهولة الاهتداء على القضايا التي بها أمانات ومعرفة

١٧ منه من الحقاينة

ماتم فيها وعدم ضياع شيء من حقوق الخزينة

٢٣ مايو سنة ٩٩

من الحقانية

منشور من الحقانية بعد الاتفاق مع المالية بأن النقود التي تضبط في القضايا الجنائية وترد للنيابة من البوليس والمبالغ التي يدفعها أرباب الادعاوي على ذمة الرسوم المستحقة عليها اذا حصل اشتباه فيها بأنها زائفة يصير وضعها داخل حرز مخصوص يختم عليه بالشمع الاحمر ويحرر محضر بالكيفية المنصوص عنها في المادة ١٩ فصل ٤ قسم ١٠ من القانون المالى ويرسل الخرز للمالية لاعدام ما بداخله فاذا تبين لها بعد الفحص أنه من العملة المقبولة تجري توريده بخزنتها لحساب المحكمة المختصة به وبموجب الاشعار الذى يعطى لها منها عن ذلك يضاف المبلغ بمحسابات المحكمة المذكورة

٢٥ يولييه سنة ٩٩

من الحقانية

منشور يؤكد على المحاكم بأن ما يتحصل نقدياً من أجر السكة الحديد عن ضباط وعساكر البوليس الذين يحضرون لتأديبه الشهادات باستمارات يضاف لايرادات المحاكم لانه لم يخرج عن كونه جزءاً آمن التمويض الذي يقدر للشهود الجاري اضافته للايرادات وعليه فلا يصح قيد ما يتحصل من الاجرة المذكورة لحساب المصلحة التابعين لها أولئك الشهود في دفتر الحساب الجاري

٢ سبتمبر سنة ٩٩

منشور بأن لا يكلف غير الصراف أو من يقوم مقامه باستلام قيمة الحوالات الواردة للنيابة أو المحكمة بطريق البوستة بشرط أن يكون مع من يتوجه منهما المكاتب البوستة دفتر قيد الحوالات لقيد قيمتها فيه قبل تسليمها لهم وبغير ذلك لا تصرف لهم الحوالة كما تنبه من مصلحة عموم البوستة على فروعها

- ١٨ يناير سنة ٩٠٠ من المالية منشور بأن المصارف القضائية من ابتداء سنة ١٩٠٠ تقسم لنوعين الاول مصارف انتقال وبدل سفريه ويدخل فيه أجر الركائب والفلانك والثاني مصارف أخرى مثل أجر تلفرات ومصارف ثريه
- ٢ أبريل سنة ٩٠٠ من الخفانية منشور يؤكـد بعدم صرف مصارف قضائية اتعاب الاطباء وبدل سفريه للمأمورين الذين يحضرون بصفة شهود في الدعاوي الجنائية واتعاب اهل الخبرة في قضايا المعاقة أو أجر سكة حديد للمحضرين والمندوبين والحجاب وغيرهم الا اذا كان التقدير منطبقاً على الاوامر واللوائح ومستندات الصرف مستوفية وبغير ذلك لا يصح الصرف الا بتصريح خصوصي من النظارة وانه بخلاف هذه القاعدة لا يتم خصم شيء بالحسابات ويؤكد على الباشكتاب والكتاب الاول وعمال الحسابات خصوصاً في مراعاته وذلك حسب اتفاقها مع المالية
- ١٤ مايو سنة ٩٠٠ من المالية منشور بأن مجلس النظار وافق في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ على تعديل قراره الصادر في ٢٦ يوليـه سنة ١٨٩٧ وصرح للاوقاف بأن يقدم طلباته لمصالح الحكومة الادارية على ورق عادة على شرط أن يستمر في دفع رسوم الصور التي يطلبها مع ثمن ورق التمتعة المحررة عليها
- ٩ مايو سنة ٩٠٠ من المالية منشور بأنه اذا تراءى لاي جهة رفض طلبات أشخاص سدّدوا للخزينة رسوم صور أوراق كانوا يريدون أخذها فلا لزوم للنكر أسباب الرفض في استمارة الصرف بل يذكر في اذونات صرف

الرسوم المذكورة أنها من السابق دفعها امانة على أخذ صور أوراق
لم تصرح باعطائها

راجع المادة ١٥٧ فصل ٣ قسم ٤ مصاريف متنوعة قانون مالى
طبعه مؤقتة

٧ أبريل سنة ٩٠٢ منشور بجواز رد الشهادات الدراسية واعلانات الرقت لمن
من المالية يرفتون انما يلزم التأشير عليها بسبق استخدامه بالعبارة الآتية -
مستخرج من ملف خدمته بالجهة القلانية ويحتم عليها بحتم المصلحة

راجع المادة ١٤١ فصل ٢ قسم ١ قانون مالى

٢٧ أبريل سنة ٩٠٢ منشور يؤكد باتباع المادة ٢٣ فصل ٤ من القانون المالى والمنشور

الصادر بتاريخ ٥ يناير سنة ٨٩ القاضين بمجرد الخزينة كل شهر مرتين

١٦ يونيو سنة ٩٠٣ منشور بأن البالغ التى تستحق للمصالح من المحاكم لا تصرف

من المالية اليها قديمة بل يلزم مخبرة المالية لتسويتها بمعرفها لحساب المصالح

المطلوبة لها البالغ ونخطر تلك المصالح بذلك

٢٣ يونيو سنة ٩٠٤ منشور يقضى بعدم ابقاء مبالغ مخزائن المحاكم الجزئية ترد عن

من الحقانية عشرين جنيهاً مصرياً

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٤ منشور يكلف أقلام الكتبة بانه اذا حكم بفرامة ومصاريف

بالتخصيص على متهمين في قضية واحدة ودفعوها يعطى لكل منهم

قسمة بمقدار ما دفعه اذا طلبوا ذلك فان لم يطلبوا تعطى لهم قسمة

واحدة بالبالغ التى دفعوها ويبين في القسمة « الجوانية » أسماء

الدافعين اما اذا كان الحكم بالتضامن فتعطى قسمة واحدة بالبالغ

التي تدفع ويندكر في القسمة « الجوانية » أسماء دافعيها

منشور يقضي باعتبار النقود التي من فيه ١٠ و ٢٠ قرشاً من قيمة متى
كان وزنها وحجمها مختلفان عن القطع المماثلة لها من النقود التي تصدرها
الحكومة وتطبيق المادة ١٩ فصل رابع قسم أول من القانون المالي
عليها

راجع المادة ١١ فصل ٤ قسم ١ الخزينة قانون مالي طبعه مؤتمته
منشور الحفانية بأنها اتفقت مع المالية على تحديد مبلغ ٢٠٠٠
جنيه للودائع والامانات التي يراد صرفها شهرياً من المحاكم الكلية
و ٦٠٠ جنيه من المحكمة الجزئية وطلب ذلك من المحافظات والمديريات
بغير استئذان من المالية اما اذا كان اللازم صرفه شهرياً من ذلك
أكثر من هذه القيمة فمع الطلب من المحافظات والمديريات صرف
ذلك يتحرر من المحاكم مباشرة للمالية بطلب التصريح بالصرف ولو
تلفرافياً

منشور يقضي بأن يكون الصرف والخصم والقيود بحسابات
كل محكمة في اعتبارات المنصرف مجبلاً والمصاريف القضائية
بالكيفية الآتية

أولاً - ما يصرف من المنصرف مجبلاً يستمر توريد قيمته
في الحسابات في باب المصروفات تحت العنوان المفتوح لها وما
يتمحصل منها ترد قيمته في الحسابات في باب الايرادات تحت العنوان
المفتوح لها

ثانياً - يصير توريد ما يصرف من المصروفات القضائية في
الباب المخصص لها بالحسابات وكل ما صرف بعد توريده في نوعه

٢٤ منه
من المالية

٣٠ منه
من الحفانية

٢٨ يناير سنة ٩٠٥
من الحفانية

يخصم به على نظارة المالية لتسويه بمعرفتها من الاعتماد المقرر بالميزانية
ثالثاً - كافة مستندات المنصرف مجبلاً والمصروفات القضائية
تخفظ بالحكمة لمراجعتها بمعرفة المفتشين

راجع منشور ١٢ فبراير سنة ٩٠٥ الآتي

٦ مارس سنة ٩٠٥ من الحفانية
منشور بأن مصروفات كتاب محاكم المراكز تصرف لهم من
المحاكم الاهلية ويحتسب ما كان منها قضائياً من المصروفات
القضائية وما كان ادارياً يحتسب من المقرر لمصاريف الانتقال وبديل
السفرية وان ياملوا في هذا البديل بمثابة كتاب المحاكم الاهلية لا
كتاب الادارة

٣٠ مارس سنة ٩٠٥ من المالية
منشور يؤكد بأن يكون تحرر استمارات النقل بالسكة الحديد
استمارة نمرة ١٨ ع خ بالجبر أو بالقلم الرصاص الكوييا أما اذا
حررت استمارة بالقلم الرصاص العادي فان مصلحة السكة الحديد
ترفض قبولها

١٣ أبريل سنة ٩٠٥ من الحفانية
منشور بأن مجلس النظر قرر في جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥
ابطال صرف كل مرتب ممنوح الى موظف أو مستخدم في الحكومة
الى صاحبه من التاريخ الذي يرقى فيه الى درجة أعلى من درجته
الا بتصريح استثنائي عن كل ترقية

راجع منشور ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧

١٢ يونيو سنة ٩٠٥ من الحفانية
منشور يقضي باضافة الكفالات التي تستحق الاضافة
للإيرادات للنوع المقرر لا نوع إيرادات اخرى كما وافقت المالية
على ذلك

منشور بأنه اذا استمرت احدى جلسات المحكمة الى ما بعد
٣١ يولي سنة ٩٠٥ من الحاقية
اتقال الخزينة فيصرف منها للصرف بالمحكمة الكلية خمسة عشر
جنيها وللكتاب الاول بالمحكمة الجزئية عشرة جنيهات بايصال عادي
على ذمة صرف التعويضات التي تقدرها المحكمة

وعلى كل منهما ان يصرف للشهود ما يقدر له بموجب أذونات
الصرف التي يحررها كاتب الحسابات ويكون صرف التعويض على
يد أحد أعضاء النيابة ويصدق على استمارة الصرف

وفي صباح اليوم التالي يسلم كل منهما الاستمارات التي صرف
قيمتها لكاتب الحسابات مصحوبة بمستندات الصرف ويرد للخزينة
ما بقي لديه من النقود ويسترد الايصال الذي أعطاه وعلى كاتب
الحسابات أن يقيّد ما صرف في حسابات يومه ويؤشر على استمارات
الصرف بتاريخ اليوم الذي قيدت فيه بالحسابات

منشور يقضي بعدم كتابة مصاريف انتقال موظفي المحاكم
٧ نوفمبر سنة ٩٠٥ من الحاقية
في القضايا على هامش اوراقها لان هذه المصاريف تكون على الحكومة
لا على الاخصام وجاء خصصها من المصروفات القضائية طبقاً للمادة
٤٣٣ فصل ٩ من القانون المالي ومراجعتها بعمرة المفتشين من واقع
مستندات الصرف

منشور بأن مجلس النظار قرر بجلسته ١٣ يناير سنة ٩٠٦ التصريح
١٥ فبراير سنة ٩٠٦ من المالية
بصفة عمومية مستديمة للمصالح بان تعطي من تلقاء نفسها ما يبقى
بغير استعمال في آخر السنة من الاعتمادات المخصوصة والاعتمادات
الماخوذة من الاجتياطي العمومي واستعمال ذلك في السنة التالية

وانه اذا انتهت الاعمال التي يكون فتح من أجلها اعتماد لم ينفذ طلبه بلزم المصلحة ان تخطر المالية لتلني الباقي من الاعتماد المذكور وعليه يجب تلبية الباقي من الاعتمادات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ على سنة ١٩٠٦ أما الباقي بغير استعمال من الاعتمادات المختصة بالاعمال والمشروعات التي انتهت فعند قفل حساب سنة ١٩٠٥ يرسل بها كشف للمالية لالتقائه

أول أغسطس
سنة ١٩٠٦
من المالية

منشور يقضي بأنه لا يودع لدى الموظفين والمستخدمين التابعين للمالية نقود خلاف النقود الاميرية المقيمة بالدفاتر وأنه اذا كان يوجد بجهة مبالغ لا تخص المالية ومقتضى توزيعها على أفراد معينين أو في وجوه مخصوصة فتفاد المالية عنها للنظر وصدور التعليمات بشأنها منشور يؤكد بتوريد جميع ما يصرف ويتحصل من المصاريف المنصرفة مجالا في الكشف استمارة نمرة ٧٥ ع ح ضمن حسابات النوبة تحت عنوانه وعدم توريد ما ذكر في كشف مجموع الايرادات والمصروفات المذكور ضمن مصروفات وايرادات الميزانية

١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٦
من المالية

منشور يؤكد بعدم اجراء تعديل في استمارات النقل التي يقدمها الموظفون لمصلحة السكة الحديد وانه في حالة ما اذا لزم اجراء تعديل في الاستمارة فيصير ابطالها وتحرير استمارة غيرها ويتأثر على القسيمة الاولى باسباب ابطالها

١٥ يناير سنة ١٩٠٧
من المالية

منشور بأن مجلس النظار قرر في ٧ ابريل سنة ١٩٠٧ يانه اذا كان المرتب الممنوح للموظف علاوة على ماهيته هو لاجل مصاريف السكن وأجر الركائب فلا يبطل عند ترقية المستخدم الى درجة أعلى

٢٥ مايو سنة ١٩٠٧
من الخزانة

من درجته لان هذه المصاريف ليست من المرتبات الصادر بشأنها

قرار مجلس النظار في ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥

راجع منشور ٣ ابريل سنة ١٩٠٥

٣١ يولي سنة ١٩٠٧ من الحاقية
منشور ملحق للمنشور الرقم ٢٣ يونه سنة ٩٠٤ بأنه اذا لم
توجد المحكمة الكلية في ذات البلد الموجودة فيها المحكمة الجزئية
وكانت هذه المحكمة في مركز مديرية أو محافظة فتسلم ايراداتها
لخزينة المديرية أو المحافظة اما المحاكم الجزئية التي في مراكز المحاكم
الكلية والتي في الجهات الخارجة عن مراكز المديريات والمحافظات
يستمر توريد ايراداتها لخزائن المحاكم الكلية وتسليم الايرادات
سواء للمحكمة الكلية أو المديرية أو المحافظة يكون يوم الخميس من
كل أسبوع سواء زادت عن العشرين جنيا أو لم تزد أما ايرادات
محاكم المراكز سواء زادت أيضاً أو نقصت عن العشرة جنيهات
فتسلم للمحاكم الجزئية بمصر واسكندرية وفي الجهات التي بها محاكم
جزئية في يوم الاربع من كل أسبوع وفي باقي الجهات كل خمسة عشر
يوماً للمحاكم الجزئية البعيدة عن مراكز المحاكم المركزية بمراعاة
أن يكون تسليم ايرادات المحاكم المركزية حسب القواعد المنصوص
فيها في التعليمات

٢٢ اغسطس
سنة ١٩٠٧ من الحاقية
منشور من الحاقية بالاتفاق مع المالية بأن الغرامات التي يحكم
بها على مهربي البارود تعتبر من حقوق الاشخاص الذين يضبطون
هذا كالذين يضبطون الجشيش ويجب قيدها أمانات بالدفاتر
تحت طلب الجهة التابع لها الشخص الذي ضبط البارود

ومتى طلبت الجهة الترامات يصير صرفها والتأشير بذلك

منشور يؤكد بحفظ أوراق البنك نوت التي تضبط مع المهيمن
في قضايا في ملفات يختم عليها بالجمع الاحمر وتقيد بحسابات المحكمة
لحين الفصل في موضوع قضايا الاسترداد التي ترفع بشأنها وعدم
اعتبار هذه الاوراق من الايرادات المتحصلة قديمة التي يصير توريدها
الخزينة وتتبع نحو الاوراق المذكورة المادتان ٤١٩ و ٤٢٠ من الفصل
السادس من القانون المالي (الطبعة الثالثة)

٥ اكتوبر سنة ٩٠٧
من المالية

منشور يؤكد على المصالح بمخاطرة المالية عن كل مبلغ يلزم
تخصيلة أو صرفه خارج القطر لحساب المصلحة لتتخذ المالية ما يلزم
نحوها بمعرفتها

٤ ابريل سنة ٩٠٧
من المالية

منشور من المالية بأنها قررت بخصوص ثمن الاعمال التي
تجريها مصلحة لحساب مصلحة أخرى كما يأتي

٢٨ منه
من المالية

أولاً - اذا حصل تسليم الاعمال في خلال السنة التي تقدم فيها
الاذن فيخصم الثمن من حساب المصلحة صاحبة الطلب ويضاف لحساب
المصلحة التي أجرت تنفيذه والمبالغ التي صرفت في الاعمال تخصم
من مصروفات المصلحة الاخيرة ويضاف المكسب ان وجد لبلاب
الايرادات

ثانياً - اذا تسلمت الاعمال في السنة التالية لتقديم الطلب فالمنصرف
عليها من المالية لغاية آخر السنة التي تقدم فيها الطلب يحتسب بصفة
دفعة بمقتضى المستندات وتخصم لحساب المصلحة الطالبة ويضاف

لحساب المصلحة التي تفتت الطلب ليخضم بعد ذلك من باب
المصروفات وعند التسليم يخضم باقي الثمن بمقتضى المستندات من
حساب المصلحة الطالبة ويضاف لحساب المصلحة المنفذة التي تخصم
ما صرفته من باب المصروفات وتضم المكسب في باب الإيرادات
أما ما تجر به مصالح الحكومة للأفراد فإذا لم يكن لدى المصلحة
ما تحتاجه من المالية لشراء الأدوات ودفع الأجور للمال التي تستلزمها
الأعمال فيجب عليها أن تطلب اعتماداً إضافياً بالمبالغ اللازمة لهذا الغرض
منشور بأن المحاكم المختلطة سترسل في كل شهر كشفاً للمالية
بالمبالغ المستحقة لها طرف المحاكم الأهلية نظير رسوم تسجيل في
قضايا الشفعة والمالية تبليغه لكل محكمة لاجل مراجعتها وإعادة المالية
لتسويتها لحساب المختلط وأن تجري قبول المبالغ التي ترد للأهالي من
هذا القليل ضمن أمانات الودائع ويخصص لها جزء على حدة في
دفتر مفردات الودائع

راجع منشور ٥ يولييه سنة ٩١٥

منشور بوضع قاعدة تمكن الباشكاتب وعمال الحسابات
بالمحاكم الكلية من اكتشاف ما يحدث من بعض كتبه المحاكم
الجزئية الذين يصرفون لا قسمهم من خزينة المحكمة المعهودة اليهم
النقود المستحقة الارسال للمحكمة الكلية ثم يؤخرون لارسالها ويظهر
فيما بعد أنهم تلاعبوا بالإيرادات واختلسوا بعض مبالغ منها
ولملافة ذلك تقرر ما يأتي

أولاً - كل اذن يصدر بصرف أي مبلغ لعمال المحاكم

١٣ يونيو سنة ٩٠٨
من الخفانية

١١ نوفمبر سنة ٩٠٨
من الخفانية

الجزئية بقصد تصديره بالبوسطة أو تسليمه مباشرة لخزينة المحكمة الكلية يتأثر بتاريخه ونعته على الحافظة استمارة نمرة ٣٧ المحرر بتوريد المبلغ بخزينة المحكمة الكلية وفي حالة ما اذا كان المبلغ تصدر بالبوسطة يتأثر على الحافظة ايضاً بتاريخ ونمرة الحوالة والبوليصة المتصدر بها ويكون توقيع التأشيرات بخط وعلامة الكاتب الاول وكاتب الحسابات

ثانياً — على الباشكاتب وكاتب الحسابات بالمحكمة الكلية عند ورود الحافظة والحوالة أو البوليصة أن يراجعا تواريخ الصرف والتصدير ونمرة الحوالة أو البوليصة واذا تبين لهما أي اختلاف يستلزمان عنه في الحال واذا ظهر حصول تأخير في تصدير المبلغ بعد صرفه أو نحو ذلك يبلغ الباشكاتب الامر لرئيس المحكمة ليتخذ الاجراءات اللازمة مع العامل المتسبب في ذلك

منشور بأن مصلحة السكة الحديد قررت بناء على طلب المالية اعطاء التجار الذين يصدرون بضائع لحساب الحكومة شهادات من استمارة نمرة ٤٥ شديدة بالشهادات التي تعطى للموظفين عند سفرهم هم وعائلاتهم أو شحن غفشيهم وعثم على هؤلاء التجار بأن يرفقوا هذه الشهادات بكشف المصاريف التي يقونها

٢٩ ديسمبر
سنة ١٠٨
من المالية

منشور يفيد أن شركة الملاحة والتجارة المسماة (كبانى روس) قررت تنزيل ٣٠ في المائة من أصل أجرة السفر لموظفي ومستخمي

٢٥ يناير سنة ١٠٩
غير رسمي
من الخفانية

الحكومة وضباط الجيش ولهذه الشركة فرع بمصر بشارع الناح
بملك زكي باشا

١٣ مارس سنة ٩٠٩ منشور ملحق للمنشور الصادر من المالية في ٢٨ فبراير سنة
من المالية ٩٠٨ بشأن ارسال طلبات المكافآت عن الاعمال الغير عادية اليها
قبل البدء في الاعمال اللازم اعطاء المكافأة عنها وأن لا يعرض لها
أي طلب كان يتعلق بهذا الخصوص متى كانت الاعمال المتقضى
اجراؤها داخلة ضمن وظائف المسندم العادية

٢٧ يناير سنة ٩١٠ منشور يقضى باتباع المادة ٤٤٩ من القانون المالى القديم فيما
من المالية يختص بتاريخ اضافة الامانات وبواقفها للايرادات فانه يكون في
الميعاد المقرر في المادة ١٠٨ من الفصل الرابع قانون مالى طبع بمؤقته
وهو ٣١ ديسمبر من كل سنة

٢٩ مارس سنة ٩١٠ منشور يقضى بأرسال كل طلب طبع ورق ومظاريف لنظارة
من المالية مرفقاً بالاستمارة نمرة ١١١ مكررة على نسختين مينا فيها بمعرفة
الجهة صاحبة الشأن (بجزء نمرة الصنف) مقادير الورق والمظاريف
حتى بعد اضافة ثمنها لحساب الجهة المذكورة ترسل المقادير للطبعة
الاهلية بنحو طبع الورق والمظاريف ترسل من المطبعة مباشرة لجهة
طلبها

٣١ مايو سنة ٩١٠ نظراً للمزايا العظيمة التي تنشأ من توريد الشيكات المسحوبة
من المالية على البنوك وأذونات الصرف الصادرة على خزن الحكومة في
الحسابات وقت اصدارها وقبل صرف قيمتها سواء كان من جهة
سرعة اجراء العمليات الحسابية وصحة الخصم أو من جهة تلافي

التأخير في نشر حسابات الحكومة الشهرية قدرأت نظارة المالية اتباع هذه الطريقة في جميع المصالح الاميرية ابتداء من أول يوليو

سنة ١٩١٠

واتباع هذه الطريقة يدعو الى فتح حسابين : حساب (الحوالات) وحساب (الشيكات) فبناء عليه متى تمت مراجعة المستندات الخاصة بصرف مبلغ ما على حسب أحكام القانون وأصبح هذا المبلغ صالحاً للصرف وجب خصم كامل قيمته في الحال على المصروفات العادية أو الخصوصية أو على الاحتياطي العمومي أو على حسابات التسوية حسبما يقتضيه الحال مقابل سداد الاستقطاعات مثل رسم التبعة وما يحجز نظير ضمانه وغير ذلك الى أنواعها وتعليه صافي المقتضى صرفه في حساب (الحوالات) أو (الشيكات) حسبما تكون المصلحة حررت اذناً بصرف المبلغ على خزيتها أو شيكاً على أحد البنوك وبعد صرف الاذن تخضع قيمته على حساب « الحوالات » بالسداد لحساب الخزينة التي أجرت الصرف . أما فيما يخص الشيكات فترسل نظارة المالية للمصالح التي أصدرتها حوافظ يومية بالشيكات المنصرفة لحساب هذه المصالح وعند ما تسلم المصالح الحوافظ المذكورة تخضع قيمتها على حساب « الشيكات » المفتوح بدفاتها بالسداد لحساب نظارة المالية وحيث أنه بموجب هذه الاحكام لم يعد لزوم لدقتر اعتمادات الميزانية المسوكة في المصالح التي تصرف مصروفاتها بنفسها فيقتضي ابطاله :

والباقي في حساب « الحوالات » يكون دائماً موازياً لقيمة

أذونات الصرف التي صدرت ولم تصرف بعد كما أن الباقي في حساب « الشيكات » يكون موازياً لقيمة « الشيكات » التي سحبت ولم تصرف بعد.

إذا حولت مصلحة ما صرف مبلغ على مصلحة أخرى يجب على المصلحة التي سحبت الحوالة أن تخضع في الحال بقيمة ذلك المبلغ على المصروفات العادية أو الخصوصية أو على الاختياطي العمومي أو على حسابات التسوية وأن تليه في حسابات « الحوالات »

أما المصلحة التي تصرف المبلغ فتسدد بعد الصرف المبلغ المنصرف إلى حساب خزيتها بالتخصم على المصلحة التي حصل الصرف لحسابها وذلك بواسطة حساب « المنصرف بمعرفة الجهات » بدون دخل في ذلك لحساب « الحوالات » وعلى المصلحة التي حصل الصرف لحسابها عند استلام حافظة الخصم أن تخضع بالمبلغ على حساب « الحوالات » وتسدده إلى حساب المصلحة التي أجرت الصرف وذلك بواسطة حساب « المنصرف بمعرفة الجهات »

عندما تدعو الحال إلى صرف مبلغ بمعرفة مصلحة لحساب مصلحة أخرى فوراً تخضع المصلحة المباشرة للصرف بقيمة المبلغ المقتضى صرفه على حساب المصلحة المنصرف لحسابها وتليه بدفاتها في حساب « الحوالات » أو حساب « الشيكات » وتبين بحافظة الخصم نوع الصرف ونمرة اذن الصرف أو الشيك الخاص به وترفق مع هذه الحافظة المستندات المختصة بالصرف بما فيها الإيصال المعطى من صاحب الحق باستلامه الشيك. وبعد الصرف تخضع بقيمة اذن

الصرف او الشيك على حساب « الحوالات » أو « الشيكات » بالسداد الي حساب الخزينة أو نظارة المالية حسب الحال وترسل اذن الصرف مع ايصال الاستلام الى المصلحة التي حصل الصرف لحسابها . ومن المعلوم انه اذا حصل الصرف قبل ان ترسل حافظة الخصم الى المصلحة المختصة فيرفق اذن الصرف والايفال مع هذه الحافظة

وفيا يختص بالماهيات والمعاشات فينظر منشور ٢١ يولييه سنة ١٩١٠ الملحق لهذا

لا يجوز مطلقاً سحب شيك على أحد البنوك ولا اصدار اذن صرف على احدى خزن الحكومة بعد يوم ٣١ ديسمبر من سنة ما بالخصم على ميزانية هذه السنة ولا يسرى هذا الحكم على شيكات التسوية التي من طبيعتها لا تدعو الى توسط حساب البنوك ولا حساب النقود بل تستعمل لتسوية الخدمات التي تكون أختها مصلحة لمصلحة أخرى ولذلك فيمكن اصدار شيكات التسوية بعد يوم ٣١ ديسمبر من سنة ما وتوريدها في حسابات السنة المذكورة اذا كانت حسابات هذه السنة لم تزل مفتوحة وذلك على شرط أن تكون الخدمات المراد تسويتها بواسطة تلك الشيكات قد تأدت في خلال السنة المذكورة

لا يجوز قطعياً تقديم تاريخ الشيكات بمعنى ان يعطى لها تاريخ سابق لتاريخ يوم اصدارها بقصد الخصم على ميزانية سنة مضت بمبالغ صدر الاذن بصرفها بعد انتهاء تلك السنة

وللسير بمقتضى الطريقة الموضحة أعلاه قد أنشأت نظارة المالية
دفترين « استمارة نمرة ٥٤ و ٥٦ » لحساب « الحوالات » ولحساب
« الشيكات » وأدخلت تعديلات وتحسينات في بعض الاستمارات
المطبوعة المستعملة الآن وأهم هذه الاستمارات استمارة طلب
صرف المصروفات المتنوعة نمرة ٥٠ فعلى حسب الطبعة الجديدة قطع
هذه الاستمارة من دفتر قسيمة منمر بنمر متسلسلة وهي مقسمة الى
أقسام مخصصة للطالب والمصلحة المطلوب الصرف لحسابها والمصلحة
التي تصدر اذن الصرف فيكتب كل منهم الايضاحات اللازمة في
القسم المخصص له ومرفق بكل استمارة اعلان منمر بنفس نمرة
الاستمارة يرسل أو يسلم الى صاحب الحق حالما يقدم طلب الصرف
وقبل مراجعة هذا الطلب والقرض من هذا الاعلان اخطار صاحب
الحق عن تاريخ اليوم الذي تصرف فيه الاستمارة وافادته في الوقت
ذاته عما اذا كان الصرف يكون من إحدى خزن الحكومة أو
بشيك على احد البنوك . وعلى ظهر الاعلان توجد صورة الخالصة
التي يجب ان يطيبها صاحب الحق أو وكيله عند وصول استمارة
الصرف الى قلم الحسابات تقيد في دفتر أعد لذلك « استمارة نمرة ٥٥ »
وبه يمكن معرفة ما تم في استمارة الصرف ثم يقطع الاعلان من
استمارة الصرف ويرسل الى صاحب الحق بعد كتابة الايضاحات
اللازمة فيه

فالمصالح التي تصدر ادونات صرف مصروفاتها على خزنتها
تجوز هذه الاعلانات وتسلمها بنفسها الى أصحاب الحقوق اذا كانوا

حاضرين أو ترسلها لهم اذا كانوا غائبين وكذلك الحال فيما يخص بالمصالح التي تحول الصرف على خزن مصالح أخرى
أما المصالح المسوكة حساباتها في نظارة المالية وترسل بواسطة سعاتها الى هذه النظارة استمارات الصرف مشفوعة بالمستندات ولا يجوز في أي حال من الاحوال تسليمها الى أصحاب الحقوق. ونظارة المالية تحرر الاعلانات وترسلها الى المصالح صاحبة الشأن لتوضيلها الى اصحابها وعند وصول الاعلانات الى المصالح المذكورة تؤثر على قسائم استمارات الصرف المختصة بها هذه الاعلانات بتاريخ ارسال الاعلانات الى اصحاب الحقوق

وإذا اتضح لدى المراجعة انه لا يمكن لسبب من الاسباب صرف الاستمارة في التاريخ المحدد يرسل اعلان ثان لصاحب الحق بالطريقة المبينة ادلاه وهذا الاعلان يقطع من دفتر قسيمة أنشيء لهذا الغرض «استمارة نمرة ٥٠ مكررة»

وبعد اصدار اذن الصرف ترسل استمارات الصرف الى الخزينة لصرفها بدلا من تسليمها الى اصحاب الحقوق كما كان متبعاً في الماضي

ويطلب من صاحب الحق التوقيع على استمارة الصرف اذا كان مقتضياً صرفها من احدى خزن الحكومة وذلك ليتمكن الصراف عند الصرف من مراجعة توقيع صاحب الحق على المخالصة فكل استمارة صرف لا يكون موقفاً عليها من الطالب تصرف بشيك على أحد البنوك

يجب على أصحاب الشأن لأجل استلام قيمة أذونات الصرف أن يحضروا الى الخزينة ومعهم اعلان الصرف المنوه عنه أعلاه .
فاذا حضر صاحب الحق بنفسه يجب على الصراف أن يطلب منه التوقيع على المخالصة بحضوره وأن يضاهي هذا التوقيع على التوقيع الموجود تحت عنوان طالب الصرف باستمارة الصرف التي تحت يده سواء كان التوقيع باللغة العربية أو بلغة أجنبية . أما اذا اتدب صاحب الحق شخصاً آخر لاستلام قيمة اذن الصرف عوضاً عنه فيجب عليه أن يوقع على صورة التوكيل المخصصة لهذا الغرض بالمخالصة وأن يوقع عليها أيضاً الشخص المندوب الذي عليه أن يوقع على المخالصة بحضور الصراف ويجب على الصراف أن يضاهي توقيعات صاحب الحق ومندوبه على استمارة الصرف والتوكيل والمخالصة

وقد تمدلت أيضاً حافظة توريد النقود (استمارة نمرة ٣٧)

فهذه الحافظة منمرة بنمرة متسلسلة اسوة باستمارة صرف المصروفات المتنوعة وتقطع مثلها من دفتر قسيمة وهي تشتمل على قسمين القسم الاول يكتب بمعرفة دافع النقدية والمصلحة صاحبة الشأن والقسم الاسفل الذي يعطى عليه ايصال الصراف يرسل الى قلم الحسابات لاستماضته بايصال نهائي يعطى الى دافع النقدية . ولا يجوز في أى جال من الاحوال تسليم وصل الصراف لدافع النقدية أما الوصل النهائي فيقطع من دفتر قسيمة بنمر بنمر متسلسلة (استمارة نمرة ٣٧ مكررة)

تعليمات عمومية لاستعمال الشيكات

(١) جميع الشيكات يجب أن تكون ممضاة من موظفين أو مستخدمين مصرح لها بامضاءها

(ب) دفاتر الشيكات يجب أن تحفظ في محل مقفول بمفتاح لذي أحد الموظفين أو المستخدمين المصرح لها بامضاءها

(ج) يجب أن تحرر الشيكات باعتناء فتكون الكتابة والارقام جلية واضحة . ومما يقتضي الالتفات اليه بضفة خصوصية هو عدم استعمال حبر باهت أو من جنس رديء وعدم ترك محلات فارغة يمكن اضافة حروف أو أرقام فيها

(د) يجب على الموظف أو المستخدم الذي يمضي الشيك أن لا يوقع عليه مالم يكن أمامه الفاتورة المطلوب صرفها بذلك الشيك وعليها التأشير بالرجعة بعد أن يتحقق من مطابقة القيمة الواردة بالكتابة وبالرقم في الشيك لقيمة الفاتورة بعد مراجعتها

(هـ) يجب أن يوضح على قسيمة الشيك علامة الشخصين اللذين أمضياه

(و) يسلم الشيك الى صاحب الشأن أو الى مندوبه المصرح له باستلامه فيعطى المستلم ايصالا على اعلان الصرف الموجود معه وفي حالة عدم حضور صاحب الشأن أو مندوبه يرسل الشيك الى صاحب الشأن بموجب مسجل يطلب منه فيه أن يوقع على اعلان الصرف باستلامه الشيك وأن يرسل الاعلان الى المصلحة التي صدر منها ذلك الشيك ويجب في كلتا الحالتين وضع نمرة الشيك على الايصال

(ز) في آخر كل يوم ترسل الى البنك حافظة بالشيكات التي سحبت عليه وذلك على الاستمارة المخصصة لهذا الغرض واذا لزم الحال ترسل تلك الحافظة مرتين في اليوم .

الحاقاً للمنشور الصادر من نظارة المالية في ٣١ مايو سنة ٩١٠ ٢١ يوليوسنة ٩١٠ من المالية

بوضع طريقة توريد الشيكات المسحوبة على البنوك وأذونات الصرف الصادرة على خزن الحكومة في الحسابات وقت اصدارها وقبل صرف قيمتها فالمالية قررت الناء الاحكام الواردة به المتعلقة بالماهيات والمعاشات واستبدالها بالاحكام الآتية فيما يخص بالماهيات بموجب التمييز بين ما يصرف منها في ذات المدينة التي يصرفها اذن الصرف وبين ما يصرف بشيكات على البنوك أو تحاويل على خزن خلاف البنوك والخزن الكائنة في الجهة التي صدرت منها الشيكات والتحاويل فالشيكات والاذونات التي تصرف في ذات المدينة التي يصدر منها الاذن بصرفها يصير تحريرها وتوريدها بالحسابات في اليوم الاول من الشهر التالى للشهر المستحقة عنه الماهيات ويمكن تحرير كشوفات الماهيات والكشوفات الاخرى المتعلقة بصرف الماهيات في الايام الاخيرة من الشهر السابق

أما الماهيات التي تصرف في جهات خلاف الجهة التي يصدر منها الاذن بصرفها فالشيكات والتحاويل المتعلقة بها يصير اصدارها في الايام الاخيرة من الشهر المستحقة عنه تلك الماهيات مؤرخة في ذات اليوم الذي صدرت فيه ومؤشراً عليها هكذا (يصرف في أول الشهر التالى) ويضاف بقيمتها الاصلية على حساب المهد في حسابات هذا

الشهر نفسه وقيمة الاستقطاعات للتمتع والمعاش تسدد لايرادات
نوعها وقيمة ياقى الاستقطاعات يضاف لحسابات التسوية وقيمة
الصافي المتبقى صرفه يمل بحساب الحوالات او الشيكات
وفي العشرة ايام الاولى من الشهر التالى يخصم بقيمة الماهيات
الاصلية على الميزانية بالسداد الى التمدد . وفيما يخص بالمعاشات
فيستمر صرفها مثل ما كان جاريا بدون التفات الى الاحكام الخاصة
بها الواردة في المنشور السابق ذكره

٢٣ يونيو سنة ٩١٠
٥٢٩٨

منشور بشأن تنفيذ الاحكام الصادرة بالفرامة على احدى
مصالح الحكومة بأن تتبع فيها الطريقة الاتية :
اولا — يحظر باسكاتب كل محكمة المصلحة المحكوم عليها

بنص الحكم وأسماء الخصوم ونمرة القضية وتاريخ الحكم
ثانياً — يقيد مبلغ الفرامة في دفتر المدد لقيد الرسوم الملاة
طلباً على الحكومة مع ذكر تاريخ الحكم ونمرة القضية ليتبع في شأنه
القواعد المتبعة بخصوص الرسوم والمبالغ المطلوبة من الحكومة
منشور بعدم جواز اعطاء شهادات الميلاد الموجودة في الملفات
الشخصية للموظفين والمستخدمين ان يطلبها منهم ولا صورة منها
مطابقة للاصل لانها جزء متمم للخدمة الشخص طبقاً لنص المادة
١٣٨ من الباب الثاني فصل اول قانون مالى سواء كان في الخدمة
أو بعد الانفصال منها . ويجب عند الاقتضاء أن تخارجة الاختصاص
للحصول على صورة منها .

١٩ أكتوبر
سنة ٩١٠
من المالية

٩١١ يولي

منشور المالية بأنه بعد صدور قرار مجلس النظار في ٢٧ يولي

سنة ٩١١ بتغير يوم ١٤ يونية سنة ٩٠١ الوارد في الفقرة السابعة من مذكرة المالية المصدق عليها من مجلس النظار في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ واستبداله يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٧ أصبح المستخدمون الحاصلون على الشهادة الابتدائية فقط ودخلوا في خدمة الحكومة قبل أول يناير سنة ٩٠٨ يجوز إعطاؤهم ماهية تزيد عن ١١ جنياً في الشهر أما المستخدمون الحاصلون على تلك الشهادة فقط ودخلوا الخدمة من أول يناير سنة ١٩٠٨ أو يدخلون فيها من الآن فصاعداً فلا يجوز مطلقاً أن تتجاوز ماهيتهم ١١ جنياً في الشهر

منشور يقضي بعدم تسليم النقود التي يحصلها المحضرون تنفيذاً لأحكام مدنية لكتبة المحامين الذين ليس يدهم توكيلات خاصة باستلام النقود بل يجب إيداعها حالاً في الخزنة ولا تسلم لهؤلاء الكتبة أو غيرهم إلا إذا قدموا توكيلات تبين لهم استلام النقود من ذوى الشأن

منشور بتقديم حافظة النقود الواردة والمرسلة على الاستمارة (٤٥ ع ح) كل ١٠ أيام علاوة على الحافظة الواردة في المادتين ١٢٥ و ١٣٠ فصل ٤ قانون مالى طبعة سنة ١٩٠٨ انظر منشور ١٥ نوفمبر سنة ٩١٣

منشور بأن أتعاب المحاماة المستحقة لأقلام قضايا الحكومة بالمحاكم الأهلية التي تحصلها أقلام الكتاب لا يرسل لقسم القضايا بل تدرج في حساب الإيرادات تحت عنوان مخصوص (أتعاب محاماة مستحقة لأقلام قضايا الحكومة) راجع منشور ١٩ ديسمبر سنة ١٩١١

٢٦ يولي سنة ٩١١
من الحاقية

١٠ أبريل سنة ٩١٠
من المالية

٢٨ أغسطس
سنة ٩١١
من الحاقية

٩ أكتوبر

سنة ٩١١

من المالية

منشور المالية بأن كل طلب يقدم لها بخصوص التماس مصارف
الجنائز لمستخدم يتوفي في الخدمة يجب أن يكون مصحوباً بشهادة
تثبت فقره واحتياج عائلته الى المساعدة ويجب أن تعطى هذه الشهادة
من اثنين من مستخدمي الحكومة الداخلين في هيئة العمال أو من
أرباب المعاشات وتكون ماهية أو معاش كل منهما عشرة جنيهات
في الشهر على الأقل ويصدق على توقيعهما رئيس المصلحة أو رئيس
الادارة المختصة به ذلك

١٩ ديسمبر

سنة ٩١١

من الحفانية

منشور ملحق لمنشور ٢٨ أغسطس سنة ٩١١ يفيد بأن المقصود
من عبارة المبالغ المستحقة لأقلام قضايا الحكومة الواردة في صدر
المنشور هي المبالغ المستحقة للأقلام المذكورة عند أقلام الكتاب
ولا تسري القاعدة الواردة به الا على المبالغ التي تقدرها المحاكم
اتعاباً للمحاماة في القضايا المرفوعة من أقلام الكتاب أو عليها

٢٣ نوفمبر سنة ٩١١

من المالية

منشور بشأن التوقيع على التأشيرات والملاحظات والتصحيحات
التي تقع في استمارة الصرف بعلامة أو امضاء صاحبي الحق أو رئيس
المصلحة طبقاً لنص المادتين ١٦٩ و ١٧١ من الفصل الثالث والمادة
٤٠ من الفصل الرابع من قانون المصاحبة المالية راجع منشور
١٥ ديسمبر سنة ٩١٣ عمرة ٢٧

٢٢ منه

من المالية

منشور يلفت نظر نظارات ومصالح الحكومة الى عدم اهمال
وضع التاريخ على أذونات الصرف وايصالات أرباب الحقوق
راجع منشور ٢٥ أكتوبر سنة ٩١٤ مالى

١٨ مارس سنة ٩١٢

منشور يؤكد عدم استلام أوراق البنك نوب ذات المائة

جنه الصادرة من البنك الاهلي المصري بالرمز $\frac{6}{7}$ ويشير بالنصح لقدمها بأن يصرفها من فرع البنك الاهلي المصري بالبلد الذي هو فيه

منشور بأن المالية رأت دفعا لاضرار الطريقة المتبعة من حيث تكليف أشخاص غير الصيارفة والعدادين بتحويل حوالات البوستة للرسلة الى مصالح الحكومة أن ترسل اليها النظارات والمصالح التي ليس لديها خزينة مايرد لها من الآن فصاعداً من حوالات البوستة بعد تحويلها لامر مدير عموم الحسابات المصرية واطارنوى الشأن بورودها حتي تحصلها نظارة المالية بمعرفها وتسدد قيمتها لحساب النظارة أو المصلحة المختصة

ورأت أيضاً اجتناباً بالوقوع غلط في كيفية تسديد قيمة حوالات البوستة يرغب الى النظارات والمصالح أن تبين في الاعلان المختص بإرسال الحوالات الجهة المقضي تسديد القيمة لحسابها

منشور يقضي بأنه عندما ينزع قلم الكتاب ملكية عقارات وفاء للرسوم المستحقة ويرسو مزادها عليه بمبلغ زائد عن الرسوم المستحقة لا يصرف لصاحب الشأن القيمة الزائدة عن الرسوم من خزينة الحاكم بل الواجب أن يحصل ذلك بواسطة المديرية أو المحافظة لانها هي المختصة طبقاً للتعليمات الصادرة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ٩٠٨

١٥٩ يولييه سنة ٩٠٩

١٠ يولييه سنة ٩١٢

من المالية

نمرة ٣٤

منشور من المالية نصه

أولاً قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ٢٥ ابريل سنة ٩١٢ بناء على ما اقترحتة اللجنة المالية ادخال جميع موظفي الحكومة

ومستخدميها ضمن ثلاث فئات وهي

(أ) المستخدمون الدائمون

(ب) « المؤقتون

(ج) الخدمة السائرة والشفالة

ورأى تأجيل النظر الآن في حال الخدمة السائرة والشفالة
أما فئة العمال المؤقتين فتشمل جميع العمال المروفين الآن باسم
ظهورات أو مؤقتين أو تلامذة أو (في بعض المصالح) باسم خدمة
خارجين عن هيئة العمال معينين لأعمال إدارية أو فنية أو مكتبية مماثلة
للأعمال التي يعهد بها عادة إلى المستخدمين الدائمين ولكنهم لم يدرجوا
في ترتيب الدرجات لسبب من الأسباب

ثانياً أن جميع العمال الذين من هذه الفئة الموجودين الآن في
خدمة الحكومة وكذلك الذين يعينون منهم في المستقبل يجب أن
يكون تعيينهم بموجب عقود (كوتراطات) حسب الصورة التالية
(استمارة نمرة ٢١٢ ع ح) ويجب أن لا تتجاوز مدة تعيينهم ثلاث
سنوات

غير أن كل الذين يكونون منهم قد قضوا زمناً طويلاً في خدمة
الحكومة يجوز جعل أجل العقد معهم لمدة أطول إنما يجب أن
لا يتجاوز خمس سنوات

ثالثاً أن الحكم المدون في المادة (٣) من صورة العقد
لا يسرى إلا على الموظفين والمستخدمين المؤقتين المنتخبين في القطر
المصري أما فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين المنتخبين من الخارج

فالنظارات والمصالح بخيرة في عدم درج حكم المادة المذكورة في العقد أو ابقائه فيه مع جعل مدة الاعلان السابق للرفت أكثر من شهر حسب الظروف

رابعاً - كل مصلحة حصلت على الترخيص المالى اللازم يكون لها الحق في تعيين الموظفين والمستخدمين الذين ترغب في استخدامهم لديها بصفة مؤقتة بدون مخافة نظارة المالية في أمر العقد خلاف الترخيص المذكور على شرط أن تستعمل الصورة الخاصة بالتعيين بدون اضافة شروط خصوصية الى الشروط العمومية المدونة فيها أما اذا روي موافقة تعديل الصورة المذكورة باضافة شروط خصوصية اليها فيصبح تصديق نظارة المالية عليها ضرورياً اما بشكل تصديق عام على شرط تتعلق بفترة معينة من المستخدمين واما بشكل تصديق خاص لكل حالة من الاحوال

خامساً - تسري أحكام لائحة الاستخدام المختصة بالمستخدمين

الظهورات على المستخدمين المؤقتين المعيينين بموجب عقد

سادساً - حق امضاء عقود التعيين يكون للنظار دون سواهم

ولم أن يخولوا هذه السلطة لرؤساء المصالح التابعة لنظارتهم

سابعاً - حددت نظارة المالية أول يولييه سنة ١٩١٢ التاريخ

الذي من ابتدائه يجب تعيين المستخدمين الظهورات والمؤقتين والتلامذة الموجودين الآن في الخدمة بموجب عقد (أنظر منشور ٢٧

نوفمبر سنة ١٩١٢ بباب التمتع

منشور المالية يقضي بأن المادة ١٥٤ فصل ٢ مستخدمين قسم ١

٢١ اغسطس

سنة ١٩١٢

من المالية

مرة ٣٤

لأئحة عمومية قانون مالي طبعة مؤقتة فضلا عن أنه لم ينص بها شيء عن المدة التي يقيمها المستخدمون المؤقتون في تسليم مابعدتهم بعد اعلانهم بالرفت فهي لا تنطبق عليهم الا اذا كانت ماهيتهم تصرف من ربط وظيفة خالية لانه في هذه الحالة الاخيرة قطع تكون المصلحة مقيدة بعدد المستخدمين الذين يمكنها تعيينهم

منشور المالية بأنها وضعت بالاتفاق مع مصلحة عموم الصحة شهادة لتوزعها المصالح التي تجري امتحان المترشحين للخدمة في الامتحان للوظائف الخالية عليهم لتحصصهم بواسطة طبيبهم الخصوصي وتقديمها منهم لتلافي دخول مرشحين غير لاثقين للخدمة طبياً بهذه الامتحانات بشرط أن يتوقع الكشف الطبي القانوني عليهم قبل دخولهم في الخدمة ويجب أن يبين في هذه الشهادة عنوان الموظف المقضى ارسالها اليه بعد أن يملأ خاناتها طبيب المترشح الخصوصي وتطلب هذه الشهادة من سكرتارية نظارة المالية (عموم التوردات) منشور باتباع الطريقة الآتية في تحرير اعلانات الرفت اذا كان الرفت لسبب غير الاسباب الواردة في الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ فصل ثاني قانون مالي وهي

أول أكتوبر
سنة ١٩١٢
نمرة ٣٤
من المالية

١٥ ديسمبر
سنة ١٩١٢
من المالية

أولاً - يجوز دائماً ذكر سبب الرفت في اعلانات رفت المستخدمين الداخليين في هيئة المال

ثانياً - يجوز أيضاً ذكر سبب الرفت في اعلانات المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة المال الا في حالة حصول الرفت لعدم الكفاءة أو سوء السلوك ففي هاتين الحالتين يقتصر

في اعلان الرفت على ذكر القرار الذي رقت بموجبه وتاريخ انتهاء خدمته ويقضى أيضاً بأن لا يجوز أن يعاد للخدمة أي مستخدم مؤقت أو خارج عن هيئة المال سبق له خدمة في مصالح الحكومة ولم يذكر سبب رفته في اعلان الرفت وشهادة خلو الطرف قبل أن تؤخذ الاستعلامات عنه من المصلحة أو الادارة التي انفصل منها

منشور المالية تذكر به النيابات والمحاكم الاهلية الى منشورها الصادر في نوفمبر سنة ١٨٩٨ بشأن صرف ماهيات بعض الموظفين المتديين من محاكم لاخرى من ذات المحكمة المتدب فيها المستخدم وخصمها بحساباتها بدون خصمها على المحكمة التقيد فيها الاستحقاق و فقط تحظر المحكمة بما يفيد صرف استحقاق المستخدم منها حتى بمرفقها تؤشر في دفتر الماهيات بصرفه من المحكمة المتدب اليها منشور بأن المالية رأت فيما يخص بالمبالغ التي تحصلها المحاكم الاهلية من قبيل حقات مقتضي صرفها بواسطة محافظة مصر انه عوضاً عن ارسالها قندية الى المحافظة تليها المحاكم بأماناتها ثم تطلب من المحافظة صرفها الى مستحقها بالتخصم على حساب المحكمة الاهلية وعند ورود حافظة التخصم من المحافظة تسوي نظارة المالية المبالغ المنصرفة بالتخصم على أمانات المحاكم في حساب (منصرف بمعرفة جهات)

أما ما تحصله المحاكم الشرعية من هذا القليل . فتورده المحاكم لخزينة المديرية أو المحافظة الكائنة في دائرتها تلك المحاكم والمديرية أو المحافظة تلي هذه المبالغ بأماناتها ثم تحول صرفها بموجب

١٥ يناير سنة ١١٣٩

٣٤ من المالية

٢٤ مارس سنة ١١٣٩

نمرة ٦٤

من المالية

استمارات صرف على محافظة مصر فتخصم المحافظة بقيمة هذه المبالغ
بعد صرفها المستحقها على حساب الجهة المختصة

أول يونيو سنة ١٩١٣

مرة ٢٥

من المالية

منشور المالية يقضي بدقة النظر في أوراق البنكنوت في
الحسين جنبها لتداول أوراق منها مزورة ويمكن معرفتها بالعين
المجردة لعدم انتظام الرسومات البصومة فيها ورداءة احرف الكتابة
المطبوعة عليها وضبط كل ورقة يشبه فيها من تلك الاوراق

أول يونيو سنة ١٩١٣

مرة ٩

من المالية

منشور يقضي بأنه تنفيذاً لقرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٥
ابريل سنة ١٩١٢ قررت نظارة المالية بالاتفاق مع قسم القضايا تعديل
المادة ١٣٤ من الفصل الثاني من قانون المصلحة المالية كما يأتي

« كل مستخدم يجب حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي
يجب ايقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه . وذلك لايمنع الجزاءات
التأديبية التي يمكن توقيعها عليه وتكون ماهيته حقاً للحكومة . في
كل مدة ايقافه ما لم يقرر عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه .
او تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسه
ففي هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه ما لم يقرر
السلطة التابع لها تأديباً خلاف ذلك »

ملحوظة - والمقصود بمباراة « السلطة التابع لها تأديباً » مجلس
التأديب فيما يخص المستخدمين الداخلين في هيئة المال . ورئيس
المصلحة فيما يخص بالخدمة المؤقتة والخارجين عن هيئة

المال

٢٥ يونيو سنة ١٩١٣

مرة ١٢ من المالية

منشور المالية بضرورة تبليغها  جميع أحوال

الاختلاسات والسرقات والحوادث التي يترتب عليها خسارة على
الخزينة حتي في الاحوال التي تكون المصلحة صاحبة الشأن قد
استردت فيها المبالغ المسروقة او المختلسة او المقفودة

١٩ يولي سنة ٩١٣
نمرة ١٩
من المالية
منشور بأن المالية رأت تحويل صرف المبالغ التي تطلب ادارة
قضايا اسكندرية صرفها على محافظة اسكندرية دون سواها لارباب
الحقوق مباشرة على استمارة نمرة ع ح بحيث لا يتم الصرف الا بعد
استيفاء الاجراءات اللازم استيفاؤها بعمرة ادارة قضايا اسكندرية
والتأشير منها بعدم المانع من تنفيذ الصريفات المطلوبة

أما المبالغ التي يطلب ايداعها باحدي المحاكم لثمة الخبر او غيرهم
يحول صرفها على المحافظة المذكورة باسم مندوب قسم القضايا وأحد
عدادي خزينة المحافظة وبمرفقها بصير الايداع بالمحاكم

٢٠ يولي سنة ٩١٣
نمرة ١٤
من المالية
منشور بعدم خصم المصروفات التي تزيد عن المربوط لنوع
من أنواع البند الواحد الوارد في المادة العاشرة فصل أول قانون
مالى على المربوط لنوع آخر من الأنواع الواردة بنص البند لان
المصروفات يجب أن تخصم دائماً على الأنواع الخاصة بها حتى في
حالة فقا المربوط لتلك الأنواع وتؤكد على النظارات والمصالح
أن لا تصرف مبلغاً يترتب على صرفه تجاوز مجموع الاعتماد المقترح
في الميزانية للبند المدرجة فيه هذه الأنواع

٣٠ اغسطس
سنة ٩١٣
نمرة ٢١ من المالية
منشور المالية بأن مجلس النظر قرر بجلسته المنعقدة في ٥ يولي
سنة ١٩١٣ بأن المستخدمين المؤقتين المعينين بموجب عقد لمدة لا تقل
عن سنتين يعاملون اسوة بالمستخدمين الدائمين فيما يخص بانتقال

عائلاتهم واتباعهم وعشهم

أما المستخدمون المؤقتون المعينون لمدة تقل عن سنتين فستمر معاملتهم بمقتضى أحكام الفقرة الثانية من المادة ٢١٥ من الفصل الثاني من قانون المصلحة المالية

١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ منشور بسلم تأخير الاستمارة نمرة ٤٥ ع ح المختصة بالنقود من الحقاية الواردة والمرسلة في كل حدة من المدد الشهرية المتوّه عنها بالمادة ١٣٠ قانون مالى طبقه موقته فصل ٤ قسم ٥

انظر منشور ١٠ ابريل سنة ١٩١٠

١٤ ابريل سنة ١٩١٣ منشور الحقاية بأنها أخذت رأي قسم القضايا في الانذارات التي تعلن لاقلام كتاب المحاكم بعدم صرف مبالغ مودعة على ذمة أربابها ويترتب عليها تعطيل مصالح الناس فلجأها بما يأتي ان الانذارات الجاري اعلانها لاقلام الكتاب بالمعارضة في

صرف المبالغ المودعة الي أربابها تنقسم الى قسمين أولاً منها ما أن تكون حجوزات رسمية على ما للمدين لدى غيره ومعلنة لقلم الكتاب طبقاً للمواد ٤١٠ و ٤١٢ و ٤١٥ مرافعات أهلي أو ٤٧١ و ٤٧٣ و ٤٧٥ مختلط بناء على سند رسمي أو غير رسمي يثبت للحاجز ديناً خالياً من النزاع أو بناء على أمر القاضى وتكون مشتملة على صورة السند أو الامر الصادر بوضع الحجز

ففي هذه الحالة يجب على قلم الكتاب المحجوز تحت يده أن يوقع التأشير اللازم بالحجز وأن لا يتصرف في المبلغ المحجوز الا بعد رفع الحجز وبعد صدور حكم نهائي بشأنه والا كان مسئولاً لدى الحاجز

ثانياً واما ان تكون المعارضة في الصرف بناء على طلب أو
انذار بسيط غير متوفرة فيه شروط حجز ما للمدين لدى الغير
المنصوص عليها في المواد البادي ذكرها

ففي هذه الحالة يرى القسم عدم الاخذ بتلك الانذارات الا
في أحوال استثنائية للغاية لا يمكن حصرها ولكن تعرف من ظروف
الاحوال مثال ذلك (طلب شخص صرف مبلغ مودع بناء على
توكيل من صاحبه وطعن هذا الاخير في صحة التوكيل طالباً عدم
الصرف الى مدعى الوكالة . ولما لم يكن لديه الوقت الكافي لطلب
أمر القاضي اكتفى بانذار قلم الكتاب انذاراً بسيطاً) وعلى كل
حال فلا مانع من استثناء قلم القضايا في تلك الاحوال الاستثنائية
جداً بمعرفة قلم الكتاب

٢٥ أغسطس
سنة ٩١٣
نمرة ١٨ مالى

منشور المالية يلتفت نظارات الحكومة ومصالحها الى أحكام
المادة ٨ من التعليمات المالية نمرة ١ الصادرة في أول مارس سنة ٩١٠
التي تقضي بعدم تكليف المطابع الخصوصية بتوريد المطبوعات اللازمة
لها بدون ترخيص خصوصي من مجلس النظار

٢٥ أغسطس
سنة ٩١٣
من الحاقية

منشور بأن الوزارة توافق على الطريقة الآتية التي تم الاتفاق
عليها من المالية والنيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية والمختلطة وهي
ترسل المبالغ الناتجة من بيع المنقولات والعقارات التي يتعلق
حق لا جانب بها ويلزم ايداعها بخزائن المحاكم المختلطة على ذمة توزيعها
على أصحابها من المحاكم المذكورة بواسطة حساب حركة النقود

وفي هذه الحالة يجب على المحكمة الاهلية ان تخصم المبالغ على حساب الامانات بالسداد لحساب حركة النقود قود واردة ثم تحظر بذلك المحكمة المختطة صاحبة الشأن وترسل لها صورة تحضر الايداع الاصلي وجميع المجوزات التي وقعت على المبالغ وقائمة باسماء الدائنين ومقدار ديونهم والاحكام الصادرة لهم وموضوع دعاويهم وما تم فيها ان كان تمت دعاوي أو أحكام وفي الوقت نفسه تحظر المحكمة الاهلية أيضاً نظارة المالية

وعلى المحكمة المختطة المرسل اليها المبالغ ان تخصم قيمتها على حساب حركة النقود قود مرسله بالسداد لحساب الامانات

منشور المالية بأنها رأت ان كل اعتماد تطلب المصالح فتح يجب فحصه بكل دقة والتثبت من ان الاعتماد لازم حقيقة ويمرر الطلب بجميع الايضاحات التي تساعد على فحصه ونوع فتح الاعتماد

منشور المالية بأنها قررت الفاء صورة اعلان الرفت الخاص بالخدمة الخارجين عن هيئة المال (استمارة نمرة ١٣٥ مكررة ع ح) وصورة شهادة خلو الطرف الخاصة بهؤلاء الخدمة (استمارة نمرة ١٣٦ ع ح) واستبدلها بصورة واحدة (استمارة نمرة ١٣٦ ع ح)

منشور المالية يقضي بأنه منعاً لما عساه أن يحدث من عدم مراعاة الدقة اللازمة في التأشير بدفاتر قيد استحقاقات الموظفين والمستخدمين بصرف ماهيات المتدينين منهم بمعرفة المحاكم المتدينين فيها رأت نظارة المالية مواقعة ادخال طريقة عملية الخصم والاضافة بين المحاكم الاهلية وبعضها ووضع التعليمات الآتية للسير بمقتضاها اعتباراً من

٢٥ أغسطس

سنة ١١٣

نمرة ١٩ مالي

٢٠ سبتمبر سنة ١١٣

نمرة ٢٢ مالي

٢٤ سبتمبر

سنة ١١٣

نمرة ٩ مالي

أول شهر سبتمبر سنة ١٩١٣ في صرف ماهيات موظفي ومستخلمي المحاكم الأهلية والنيابات المتدين لحاكم أخرى ولا ينتظروهم لمراكز وظائفهم قبل أول الشهر

أولاً تحرر المحكمة الكلية المتدب منها الموظف أو المستخدم قبل آخر الشهر استمارة بملهيته عن هذا الشهر وبعد التوقيع عليها من حضرة رئيس النيابة تخضع بقيمتها في دفتر العهد (استمارة نمرة ٣٩) في جهة « منه » « نوع » « عهد تحت التسوية » وتضيف الاستقطاعات (التبعة والاحتياطي وغيرها) لانواعها وتعلي الصافي بحساب الحوالات وترسلها في يوم ٢٥ من ذلك الشهر على الأكثر الى المحكمة الكلية المتدب بها هذا الموظف أو المستخدم لصرف قيمتها اليه في اليوم الاول من الشهر التالي عند تحرير مجموع الحسابات الشهري تدرج فيه المبالغ المتدرجة بدقتر العهد أمام الخانة الموجودة به نوع « عهد تحت التسوية »

ثانياً المحكمة المتدب فيها هذا الموظف أو المستخدم تصرف اليه صافي ماهيته في اليوم الاول من الشهر الثاني من مقتضى الاستمارة التي ترد اليها وتخضع هذا الصافي لشطوباتها على نوع مخصوص يفتح بخط اليد تحت عنوان (منصرف لحساب محاكم أخرى) وعند تحرير مجموع حساب ذلك الشهر تفتح في الحساب أيضاً خانة مخصوصة تحت عنوان (منصرف لحساب محاكم أخرى) وتدرج فيها جملة المبالغ المخصوصة على هذا النوع بالشطوبات وترفق بالحساب كشفاً بأسماء الموظفين والمستخدمين الذين صرفت اليهم

تلك الماهيات وقيمة ما صرف لكل منهم وأسماء المحاكم المتدينين
منها بحيث تكون جملة هذا الكشف مطابقة للمبلغ المدرج بالحساب
في نوع « منصرف لحساب محاكم أخرى » أما الاستثمارات التي
تصرف قيمتها فيجب إرسالها عقب صرفها الى نظارة المالية قلم
المستخدمين بافادة مخصوصة

ثالثاً يجب على المحكمة المنتدب منها الموظفون أو المستخدمون
أن تجري تسوية ماهياتهم المضافة بالمعدة وذلك في بحر العشرة أيام
الاولى من الشهر التالي للشهر الذي استحققت عنه الماهية بكيفية خصم
أصل الماهيات بالكامل على حساب الماهيات بالاقسام المختصة بها
وسدادها لحساب الهدأي توريدها في دفتر العهد (استمارة نمرة ٣٩)
في جهة « له » « نوع » « عهد تحت التسوية »

ثم عند تحرير مجموع الحساب الشهري تدرج فيه المبالغ
المندرجة بدفتر العهد في جهة الايرادات أمام الخانة الموجودة بالحساب
نوع « عهد تحت التسوية »

رابعاً عند ورود مجموع الحساب الشهري والكشف المنوه
عنه في الفقرة الثانية لنظارة المالية تجري هذه النظارة خصم قيمة
صافي الماهيات في حساب المحكمة المنتدب منها بنوع « حساب
الحالات » وتخطر المحكمة المذكورة بذلك ضمن التسوية الشهرية
دفتر العهد المنوه عنه في الفقرتين الاولى والثالثة هو دفتر استمارة
نمرة ٣٩ يسبكه كاتب حسابات كل محكمة يقيد فيه جهة « منه » المبالغ
التي يجب خصمها في خانة « عهد تحت التسوية » الوارد ذكرها في

الفقرة الاولى وفي جهة « له » المبالغ التي يجب سدادها في الخانة المذكورة والمنوه عنها في الفقرة الثالثة
ولسهولة اتباع التعليقات التي توضحت أعلاه مطى نظارة المالية
المثل الاتي .

اتدب أحد حضرات قضاة الدرجة الاولى من محكمة مصر
الكلية أو من محاكمها الجزئية الى محكمة اسكندرية وسيكون بها في
أول شهر أكتوبر سنة ١٩١٣ فتنحرر محكمة مصر الكلية في ٢٥
سبتمبر سنة ١٩١٣ استمارة بماهية حضرته عن شهر سبتمبر سنة ١٩١٣
المذكور البالغ قدره ٤٠ جنيه وبعد التوقيع عليها من حضرة رئيس
النيابة يؤشر في الدفتر (استمارة نمرة ١٣٢) ان ماهية شهر سبتمبر
تحول صرفها اليه من محكمة اسكندرية المتدب فيها وتجري العمليات
الاتية في دفاتر حسابات شهر سبتمبر سنة ١٩١٣ ففي دفتر العهد تدرج
٤٠ جنيه في صحيفة « منه » في نوع « عهد تحت التسوية » وفي
دفاتر الايرادات تدرج ٢ جنيه و ٨٠ مليم قيمة التمنه والاحتياطي
كل نوع مالم يخصه والصافي وقدره ٣٧ جنيه و ٩٢٠ مليم تورده في
دفتر الحوالات وبعد ذلك ترسل الاستمارة لمحكمة الاسكندرية
في ٢٦ منه في أول أكتوبر سنة ١٩١٣ تصرف محكمة اسكندرية
بموجب الاستمارة المحكي عنها مبلغ ٣٧ جنيه و ٩٢٠ مليم لحضرة القاضي
وتورده في دفتر المصروفات بنوع مخصوص يفتح بخط اليد تحت
عنوان « منصرف لحساب محاكم أخرى » وترسل الاستمارة حالاً
بعد الصرف لنظارة المالية .

وعلى محكمة مصر في العشرة أيام الأولى من أكتوبر سنة ١٩١٣ أن تخضع بمبلغ الاربعين جنيه بأكمله على المصروفات قسم ٣ بند مستخدمين داخلين في هيئة المال قضاة وتسدد هذا المبلغ بعينه لحساب العهد أي أنها تورده في دفتر العهد بمجه « له » في خانة « عهد تحت التسوية » راجع منشورى ٢٠ نوفمبر سنة ٩٨ و ١٥ يناير سنة ١٩١٣

منشور يلت نظرارات الحكومة ومصالحها الى احكام المادتين ١٦٩ و ١٧٠ من الفصل الثالث من قانون المصلحة وأحكام المادة ٢ من تعليمات المالية الصادرة في أول يناير سنة ٩١٢. وملاحظة ما يأتي أولا يجب أن يكون المبلغ المقتضى صرفه بموجب استمارات طلب الصرف الصادرة من كل مصلحة موضحاً دائماً بالارقام والكتابة في كل استمارة

ثانياً ان تكون المستندات المؤيدة لطلب الصرف منمرة وأن يكون عددها ميّناً في الاستمارة في الخانة المعدة لذلك ثالثاً ان تكون التأشيرات والملاحظات والتصحيحات على استمارات طلب الصرف وعلى المستندات المؤيدة لها مذيّلة بإمضاء أو بعلامة الموظف أو المستخدم أو صاحب الحق حسب الحال راجع منشور ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١١

بالنسبة للصعوبات التي تصادف عند الكشف من الدفاتر الحساية عن الامانات والودائع المطلوب توقيع الحجز عليها تحت يد أقلام الكتاب نلخو اعلانات الحجز من بيان تاريخ الايداع ونمرة أو عند

١٥ ديسمبر

سنة ٩١٣

نمرة ٢٧ من المالية

١٦ ديسمبر سنة ٩١٣

من الحاقية.

الكشف من دفاتر التسجيل لتعدها رأت النظارة انشاء فهارس
لتسهيل البحث في الدفاتر المذكورة ولهذا يقتضى مراعاة التعليمات الالية
في اتخاذ الفهارس المشار اليها

أولاً يكون القيد في الفهرس بترتيب الحروف الهجائية الاسماء
ولذلك يجب أن يكتب بالخط الثلث على أوراق الكرتون ذات
اللسان الحروف الهجائية بالترتيب من ابتدا حرف الالف الى
حرف الياء

ثانياً يكون ترتيب الاسماء بحسب اشتراكها في الحروف بمراعاة
تقدم الحرف الاول فالثاني فالثالث وهكذا بحيث تكون جميع الاسماء
المشتركة في كلمة « محمد » مثلاً مع بعضها و « محمود » مع بعضها
وهكذا وان اتحد شخصان في الاسم فيترتب اللقب بحسب الحروف
الهجائية أيضاً بحيث يقدم الشخص المسمى « محمد ابراهيم » على
المسمى « محمديومي » وهكذا

ثالثاً اذا رؤي أن الاوراق المخصصة لاحد الحروف الهجائية
انتهت وجب اضافة أوراق أخرى من الاوراق المحفوظة عند الكاتب
الاول في نفس الحرف بحيث تكون جميع الاسماء المشتركة في حرف
واحد مع بعضها

رابعاً اذا ضاقت محفظة بالاسماء المكتوبة فيها ينقل جانب من
الحروف الى محفظة أخرى فتكون المحفظة الاولى من حرف
« الف » الى حرف « هاء » مثلاً والمحفظة الثانية من حرف « ص »
الى حرف « ي »

خامساً الاسم الذي يكتب في فهرس التسجيل هو اسم صاحب
العقار الواقع عليه التسجيل وفي خانة محل العقار يذكر المركز أو
القسم التابع له العقار الواقع عليه التسجيل وان كان العقار في مدينة
ذكر اسم الشارع والحارة في خانة بلدة العقار

سادساً يجب بمجرد وصول الفهرس مراجعة دفاتر الحسابات
ودفاتر التسجيل ونقل جميع البيانات اللازم نقلها لهذه الفهارس
والتأشير فيها من الآن باللازم

سابعاً لا يترتب على انشاء هذه الفهارس الفناء أى دفتر آخر من
الدفاتر الجاري العمل بها والواجب الاستمرار على اتخاذها كما هي
الحال الآن (راجع منشور أول ابريل سنة ١٩٠٤)

منشور بارسال المبالغ التي تودع في المحاكم الجزئية لحساب
نظارة الاوقاف الى المحاكم الآتية

٢٢ فبراير سنة ١٩١٤
من الحفانية

اسكندرية الكلية . دمنهور . طنطا . المنصورة . الزقازيق .
الجيزة . بنها . بني سويف . المنيا . أسيوط . قنا . بالتطبيق للمنشورين
الصادرين في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠١ «أمانات»

منشور المالية بموافقة الحفانية بالتصريح للمحاكم الأهلية بأن
تصرف اعتباراً من أول ابريل سنة ١٩١٤ تحت مسئولية الباشكاتب
والكتاب الأول شخصياً وبدون استئذان من المالية الامانات وبوإتي
الامانات التي أضيفت للإيرادات والإيرادات المتحصلة بنفير حق
مهما كانت قيمتها وحتى في حالة فقد علوم الخبر الخاصة بها على شرط
ان يتخذ باشكاتب المحاكم الكلية وكتاب أول المحاكم الجزئية جميع

١٥ فبراير سنة ١٩١٤
من المالية

الوسائل الدقيقة للتحقق مما يأتي

(١) ان المبالغ المطلوب صرفها مستحقة لاصحابها طبقاً لثبوتية الرسوم

(٢) انه لم تصدر أحكام تمييزية في القضايا المطلوب صرف نصف رسومها لانتهائها بالصالح

(٣) إنه غير مستحق للمحكمة رسوم أو غيرها على طالب الصرف

(٤) انه لم يسبق صرف المبالغ المطلوب ردها

(٥) الطالب هو صاحب الحق أو وكيله

(٦) انه في حالة فقد علم الخبر يؤخذ تعهد على صاحب الحق بانه لو ظهر العلم خبر فيما بعد يكون لاغياً ولا يعمل به

وان مفتشي نظارة الحفانية سيجرون مراجعة مستندات مصروفات تلك المبالغ على أوراق القضايا ودفاتر الحسابات الخاصة بها وترسل محكمة الاستئناف والمحاكم الاهلية للمالية في شهر ابريل وشهر اكتوبر من كل سنة مالية كشفاً بالمبالغ التي تزيد قيمة كل منها عن ٥ جنيه المنصرفة في الستة شهور الماضية من الايرادات المتحصلة ويشكر امام كل مبلغ جميع الايضاحات المختصة به

وتؤكد الحفانية على العمال المختصين بتنفيذ هذا المنشور ان يتخذوا الحيلة التامة والدقة في الصرف تلافياً لما يقع عليهم من المسؤولية اذا هم قصروا في شيء

منشور بأنه لإيجوز الجزر على خزينة نظارة الاوقاف بعد أن
أصبحت هذه النظارة من نظارات الحكومة
٢٣ فبراير سنة ١٩١٤ من الحفانية

وهذا المنع لا يؤثر في حقوق الدائنين الذين يدهم سندات على مستحقي الاوقاف الخصوصية التي تديرها النظارة المذكورة إذ لم ان يطلبوا منها بصفتها مديرة لتلك الاوقاف ان تحجز الريع تحت يدها وبذلك تتمتع عن دفع تلك الاموال الى المدينين ويحصلون هم عليها

أول ابريل سنة ١٩١٤
من الحاقية

منشور بأن الغرض من انشاء فهرست الحجز هو تسهيل البحث لقلم الكتاب عند ما يطلب توقيع الحجز على مبلغ مودع بخزينة المحكمة ولهذا يقتضي أن لا تدرج به سوى الامانات والودائع التي تكون في العادة محلا للحجز عليها كالكفالات وأمان الاشياء المبيعة وهكذا أما الامانات التي لم تكن محلا للحجز عليها كالمبالغ التي يحصلها قلم الكتاب امانة تحت تسويته الرسوم خصوصاً اذا كانت زهيدة فهذه لادامي لدرجها بالهرست .

٢ مارس سنة ١٩١٣
نمرة ٦ من المالية

منشور المالية ملحق لمنشورها الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٣ نمرة ٢١ بأنها قررت ان المستخدم المعين بموجب عقد لمدة سنة ويجدد تعيينه لمثل هذه المدة بعقود متوالية يعامل في السنة الاولى بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٥ من الفصل الثاني من قانون المصلحة المالية . ولكن عند ما يجدد معه العقد فيبقى في وظيفته لسنة ثانية . فانه يعامل حينئذ معاملة المستخدمين الداعين فيما يخص بانتقال عهده وعائلته

وكذلك المستخدم الخارج عن هيئة العمال المرخص بانتقاله بمقتضى المادة ٢١٤ من الفصل الثاني من القانون المالي اذا عين دون

انقطاع بالخدمة بصفة مستخدم مؤقت بموجب عقد لمدة سنة . فانه
يعامل معاملة المستخدمين الدائمين فيما يخص بانتقال عائلته وعرضه .
على شرط أن يكون قد قضي سنة على الأقل في الخدمة بصفة
مستخدم خارج عن هيئته المال.

١٥ مارس سنة ١٩١٤ منشور الحاقية بتكليف أقلام الكتاب باتباع القواعد الآتية
من الحاقية في تسوية الرسوم والمصاريف التي تستحق على نظارة الاوقاف
ومجلس بلدي اسكندرية

أولاً تكليف مجلس بلدي اسكندرية بأن يدفع مقدماً مبلغاً
بصفة أمانة مستديعة تهي بالرسوم التي تستحق عادة عليه في بحر الشهر
التالى لدفعها أسوة بنظارة الاوقاف

ثانياً قيد جميع الرسوم والمصاريف التي تستحق على مجلس بلدي
اسكندرية وعلى نظارة الاوقاف في دفتر قيد الرسوم الملاءة طلباً
على أبوابها أورنيك نمرة ٩ محاكم وذلك بمراجعة أن يكون لكل
جهة منها حساب خاص بنمرة تابع مستقلة

ثالثاً يقيد الرسم المستحق على القضايا أو الاوراق في الدفتر
المشار اليه قبل الشروع في اجراء أي عمل فيها ثم يؤشر على أصل
وصور الاوراق التي قيد رسمها بالدفتر بالمباراة الآتية (تعطي طلباً
بحساب المجلس البلدي أو نظارة الاوقاف) وبعد ذلك يذكر تاريخ
ونمرة القيد بالدفتر ويوقع على هذا التأشير كل من العامل المختص
بمسك هذا الدفتر والباشكاتب وكاتب أول المحكمة وهكذا يجري
العمل كلما استحق رسم على أي جهة منها

رابعاً في نهاية كل شهر يقل الحساب وتجمع الرسوم التي استحققت في بحر الشهر وتخصم دفعة واحدة من أمانة الاوقاف أو المجلس البلدي ويطلب في الحال الفرق اللازم لتكملة الامانة من الجهة المختصة التي يقتضي أن يبلغ لها مفردات الرسوم والمصارف التي استحققت على الاستمارة المرفق صورتها طيه والتي يجب أن تكون مطابقة للبيانات الواردة بدقتر الرسوم المعلاة طلباً

خامساً اذا لوحظ ان الامانة أو شكت تنفذ قبل نهاية الشهر فيجب أن يطلب تكملتها في الحال من الجهة المختصة

سادساً فيما يتعلق بنظارة الاوقاف يبين في الكشف اسم الوقف الذي تتعلق به الاوراق المقدمة لقلم الكتاب بحسب البيان الذي أوضحته نظارة الاوقاف

كشف شهري لحساب المبل طلبا على ...

رقم الورقة	اسم ولقب المصنوع	نمرة	بيان الاوراق		قيمة الرسوم			
			نوع الورقة	التاريخ	مليم	جنيه	مليم	مقرر حنيه

٢٨ أبريل سنة ١٩١٤ منشور المالية بالتنبيه على المحاكم بإرسال المصاميع الشهرية اليها في يوم ٧ من الشهر طبقاً للمادة ١٣٠ فصل ٤ قانون مالي أما اذا كان يوجد سبب عند المحكمة يمنع إرسال المجموع الشهري في الميعاد من المالية نمرة ٢٧

المحدد فترسل كشفاً يبين إيراداتها وإيرادات المحاكم التابعة لها بوجه التقريب في اليوم السابع على الأكثر

منشور بما رآته اللجنة المالية تسييراً للمادة ١٣ من التعليمات المالية نمرة ٢ الصادرة في أول يونية سنة ١٩١٠ بان الاقرار بابقاء الموظف أو المستخدم في الخدمة بعد بلوغه السن المحدد يجب ان يكون مؤيداً بكون احواله ذلك الموظف أو المستخدم الى المعاش مما يضر بسير الاعمال

ويكون ذلك فيما اذا كان الموظف مكلفاً بعمل خصوصي لا يحسن ان يهد به الى غيره أو بمفاوضة صعبة يستطيع أن ينهيها أحسن من سواء وكذلك عندما يكون المستخدمون حديثي السن وغير مدربين على العمل فتستدعي الحالة مدة من الزمن لتدريب خلف كفؤ للقيام بالعمل وفي كل هذه الاحوال ينبغي تعيين الوقت اللازم لانجاز العمل الخصوصي أو انتهاء المفاوضة أو تدريب الخلف وعلى كل لا يجوز النظر الى فائدة الموظف أو المستخدم الخصوصية بطلب ابقائه في الخدمة الى ما بعد بلوغ السن

منشور المالية بشأن رسوم صور شهادات الميلاد التي تستخرج بناء على طلب نظارات الحكومة ومصالحها لطلب مجالس المديرية أو المجالس البلدية والمحلية يقضي بأنه فيما يخص نظارات الحكومة ومصالحها يجب التمييز بين المرشحين لخدمة الحكومة والموظفين والمستخدمين الموجودين في الخدمة فالمرشحون يجب عليهم أن يسددوا تلك الرسوم لانه يحتم عليهم ان يقدموا الشهادات اللازمة

١٨ مايو سنة ١٩١٤

نمرة ١٩

من المالية

٢٢ يونيو سنة ١٩١٤

نمرة ٢٢

من المالية

مع طلب الاستخدام . أما الموظفون والمستخدمون الذين في الخدمة
فان البحث عن عمرهم يمكن أن يعد بمثابة مسألة ادارية اذا كانت هي
المصلحة نفسها تطلب ذلك فيصح انه يجوز للمصالح البحث عن عمر
هؤلاء الموظفين بغير الزامهم بدفع الرسوم المذكورة

أما فيما يخص مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية
فاللجنة المالية ترى انه لا يجوز اعفاؤها من الرسوم

١٩ يونيو سنة ٩١٤

مرة ٢٤

من المالية

منشور المالية بان الطلبات المختصة بتعين مرشحين غير مصريين
بصفة مستخدمين مؤقتين لا تعرض من الآن فصاعدا على موافقة
لجنة انتخاب غير المصريين اذا كانت مدة التعيين أقل من سنة وكانت
الماهية المرتبة للمرشح لا تبلغ ٢٤٠ جنيا مصريا في السنة أما اذا تجدد
العقد الذي أبرم لمدة لا تقل عن السنة مع أحد المرشحين فانه يجب
عرض التجديد على لجنة الانتخاب للموافقة عليه اذا زاد مجموع المدة
عن سنة .

٣١ مايو سنة ٩١٤

من المالية

منشور المالية بموافقة الحاقية بالتنيه على المحاكم بان ترسل
مستندات محاكم الاخطا الخاصة بالماهيات والمصروفات المتنوعة
للمالية مع مستنداتها ومستندات المحاكم الجزئية التابعة لها

١٤ يوليو سنة ٩١٤

من المالية

مرة ٢٠

منشور المالية الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٩١٤ بشأن ما تقرر
منها من الناء الضمانات كما يأتي

أولا ان المستخدمين الذين يسرى عليهم حكم الاستقطاع
للمعاش ويكون في عهدهم قود أو مهات لا يطلب منهم ضمانات
من الآن فصاعدا . أما الضمانات التي سبق تقديمها ولا تزال سارية

المفعول فلا حاجة الى تجديد لها عند نهاية مدتها
ثانياً ان الخزينة والمخازن الخ التي كان يطلب ضمانتها من الذين
تعهد اليهم يجب أن تكون من الآن فصاعداً على قدر الامكان في
عهدة مستخدمين يسرى عليهم حكم الاستقطاع للمعاش
ثالثاً الاحوال التي لا مندوحة فيها على جمل الخزينة أو المخزن
في عهدة مستخدمين لا يسرى عليهم حكم الاستقطاع للمعاش يجب
تحرير كشف يبين أسماء هؤلاء المستخدمين ووظائفهم وما هياتهم
وأعظم قيمة يحتمل أن تكون يوماً ما في عهدهم من قود أو مهمات
وكذلك قيمة الضمانة المقدمة منهم الآن ونوع هذه الضمانة وترسل
هذه الكشف الى نظارة المالية حتى يتسنى لها اتخاذ قرار بشأن ضمانتها
أو تلك المستخدمين

- منشور المالية تفسيراً لما ورد في المنشور السابق عن (ا ب)
المستخدمين الذين لهم الحق في المعاش ويكون في عهدهم مهمات
لا يطلب منهم تقديم ضمانات من الآن فصاعداً) بان المالية قيد لها
تعني بما ذكر ان الاعفاء من تقديم الضمانة يشمل المستخدمين
الذين يسرى عليهم حكم الاستقطاع للمعاش أيا كانت مدة خدمتهم
منشور المالية بأن مجلس النظار قرر في جلسته المنعقدة في ٢٧
ابريل سنة ١٩١٤ استبدال الاحكام المدونة في المادتين ١٤٦ و ١٦٠
من الفصل الثاني من قانون المالية طبعة مؤقتة بالاحكام الآتية
من يرفت من المستخدمين لاي سبب كان أو من عزل منهم
يجب أن يعلن بذلك بواسطة اعلان رفعت قاصر على بيان القرار الذي
- ٥ سبتمبر سنة ١٩١٤
مرة ٣٧
من المالية
- أول اغسطس
سنة ١٩١٤
مرة ٣٢ من المالية

رفت أو عزل بموجبه وتاريخ انقضاء خدمته
أولاً فيما يتعلق بالمستخدمين الداخليين في هيئة العمال يبين في
اعلان الرفت سبب الرفت اذا كان هذا السبب الاستعفاء
طلب الاحالة على المعاش عند بلوغ سن الخامسة والخمسين وبعد
مضى ١٥ سنة في الخدمة

بلوغ السن المقرر
عدم اللياقة للخدمة طياً
الناء الوظيفة

واذا رفت المستخدم الداخل في هيئة العمال بناء على قرار من
مجلس الوزراء لا يبين في اعلان الرفت الا تاريخ هذا القرار وتاريخ
القرار الوزاري وتاريخ فصل المستخدم عن الخدمة
واذا عزل المستخدم بقرار من مجلس التأديب يبين في اعلان
الرفت فقط تاريخ قرار المجلس المذكور وتاريخ تصديق الوزير عليه
أو تاريخ قرار المجلس المخصوص على حسب الحالة وكذلك تاريخ
القرار الوزاري والتاريخ الذي يتبدى فيه مفعول العزل
ثانياً فيما يتعلق بالمستخدمين الذين تحت الاختبار يبين في الاعلان
سبب الرفت اذا كان هذا السبب الاستعفاء

عدم اللياقة للخدمة طياً
الناء الوظيفة

واذا رفت المستخدم في خلال مدة الاختبار أو عند نهايتها
لان أعماله غير مرضية فلا يبين في الاعلان الا تاريخ القرار الوزاري

الخاص برفته وتاريخ انقضاء خدمته

ثالثاً أما المستخدمون المؤقتون والخدمة الخارجة عن هيئة المال فإن سبب رفقهم بين في الاعلان الا اذا كان الرفت لعدم الكفاءة أو لسوء السلوك . ففي هاتين الحالتين يكفي ذكر القرار الذي رفته بموجبه المستخدم المؤقت أو الخارج عن هيئة المال وتاريخ فصله عن الخدمة وفي حالة غياب المستخدم المرفوت أو الموزول أو رفضه استلام اعلان الرفت ينشر القرار الذي رفته بموجبه في « الجريدة الرسمية » مع ايداع التاريخ الذي فصل فيه عن الخدمة وهذا النشر يقوم مقام تسليمه الاعلان

لا يلتفت على الاطلاق الى الطلبات التي تقدم للحصول على صور اعلانات الرفت المقودة للمستخدمين الذين تحت الاختبار والمستخدمين المؤقتين أو الخارجين عن هيئة المال الذين سبق لهم الاستخدام في احدى مصالح الحكومة . ولم يذكر سبب رفقهم في اعلان الرفت أو ذكر فيه سبب غير بلوغ السن المقررة أو عدم اللياقة طبيكاً ولا يجوز ان يعادوا الى الخدمة قبل أن تؤخذ الاستعلامات عنهم من المصلحة أو الادارة التي فصلوا عنها

منشور المالية بأنها تكرر القات نظارات الحكومة ومصلحتها الى عنبهم اجمال وضع التاريخ على أذونات الصرف وايصالات أرباب الحقوق مع بيان قيمة المبلغ على الايصالات المنوه عنها راجع منشور ٢٢ نوفمبر سنة ٩١١ مالي

منشور المالية يقضي باجتناب تبادل ارسال نفود بطريق البوسنة ٤ نوفمبر سنة ٩١٤

٢٥ أكتوبر
سنة ١٩١٤
مرة ٤٥ من المالية

بين مصالح الحكومة لتسديد ما يكون مستحقاً لبعضها على الآخر
لأن هذا التسديد يجب أن يكون بواسطة عمليات الخصم والإضافة
(منصرف لحساب جهات)

أما المبالغ المستحقة للأفراد فيقتضى سدادها بموجب أذونات
صرف على خزائن الجهات التي يجب فيها الصرف أو على مكاتب
البوطة إذا كان الصرف مطلوباً في جهات ليس فيها خزائن أخرى
للحكومة

راجع منشور ٢٨ يولية سنة ١٩٢٥.

منشور بأن آخر ميعة لتقديم ضمانات أرباب عهد النقود أو الصرف
من المستخدمين الذين تحت الاختبار أو المؤقتين أو الخارجين عن
هيئة العمال هو ١٥ فبراير من كل سنة مع سريان باقي أحكام الفقرة
الاولى من المادة ٣٥ من الفصل الرابع من القانون المالي

٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤
من المالية

منشور مفسر للفقرة الثانية من منشور ٦ ستمبر سنة ١٩١٤
بأن المالية تعلن نظارات الحكومة ومصالحها بأن مسألة تجديد العقد
الذي يمين به أحد المستخدمين المؤقتين يجب عرضها على موازنة نظارة
المالية قبل تاريخ انتهاء العقد بمدة شهر مع بيان الاسباب التي تستدعي
هذا التجديد.

٢ ديسمبر
سنة ١٩١٤
عمرة ٣٨ من المالية

منشور المالية بأنه لا يجوز منح أية مكافأة كانت لأطباء الحكومة
الذين عهد أو سيعهد إليهم اسعاف موظفي الحكومة ومستخدميها
في هذه الخطة

٢٦ ديسمبر
سنة ١٩١٤

أما المكافآت الجاري صرفها الآن فتبقى على حالها على شرط

أن يخفض منها قيمة كل علاوة ماهية ينالها في المستقبل الذين
يستولون على هذه المكافآت

١٩ يناير سنة ١٩٥٥ من المالية منشور المالية بأنها قررت تعديل أحكام الفقرة الثانية من المادة
٣٢ من الفصل الثاني من القانون المالي (طبعة موقته) على الصورة
الآتية

«شهادة الجنسية لكل مترشح غير مصري يجب أن تعطى
بالشكل المعتاد من السلطة المختصة في بلده أو من القنصلية التي يكون
تابعاً لها في القطر المصري

«ويجوز أن تعطى شهادة حسن السيرة والاخلاق وشهادة
الجنسية (ما عدا شهادة جنسية المترشحين غير المصريين)»

أولاً من اثنين من مستخدمي الحكومة أو من أرباب المعاشات
تكون ماهية أو معاش كل منهما عشرة جنيهات في الشهر على الأقل
ويشهد بصفتها ومقدار ماهيتها أو معاشها رئيس المصلحة أو
رئيس الإدارة المختص به ذلك

ثانياً من عمد أو مشايخ البلاد ويصدق على أختامهم من المديرية
أو المحافظة التي يكونون تابعين لها
ثالثاً من البطركخانات

رابعاً من إحدى المديريات أو المحافظات بشكل شهادة معرفة
بناء على شهادة شخصين معروفين ومشهود لها بالصدق

٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ من المالية منشور المالية بأنها لاحظت من مراجعة مستندات مصروفات
المحاكم الأهلية أن الزيادات لا تراعى أحكام قانون المصلحة المالية

في الصرف بمعنى أنها تصرف لحضرات موظفي ومستخدمى المحاكم
والنيابات الذين يكونون في مأموريات ويستولون على بدل سفرية
أجرة عربات لا يسمح القانون بصرفها

وكذلك أذونات صرف أجر العربات ليست في أغلب
الاحيان مؤيدة بكشوف معتمدة من النيابات بمفردات تلك الاجر
كما وأن تلك المحاكم لا تبين في أذونات صرف مصاريف الانتقال
وبدل السفرية ماهية الموظف أو المستخدم المنصرف له المبلغ ولا
مقدار المسافة التي حصل الانتقال اليها في الخانات اعمدة لذلك وفي
حالة صرف مصاريف انتقال الموظف أو المستخدم وعائلته وعفشه
من جهة الى جهة أخرى لا توضح المحكمة تاريخ النقل ولا المبالغ
التي سبق صرفها اليه نظير تلك المصاريف ولا تاريخ سفره وتلاحظ
كذلك ان بعض المحاكم تأمر بنقل مستخدمين خارجين عن هيئة
العمال من جهة الى جهة أخرى على حساب الحكومة ويكونون
غير حائزين للصفات الخصوصية المنصوص عنها في المادة ٢١٤ فصل
٢ من القانون المالى وبعضها لا تجرى ختم سندات المصروفات بنجم
(صرف) ولا تضع تاريخ الصرف على الاستمارات وتنبه باتباع ذلك

منشور بأنه صدر مرسوم سلطاني بإضافة التعديل الآتى على
آخر المادة الثالثة عشر من اللائحة العمومية لشروط قبول وترقية
المستخدمين المكيين في مصالح الحكومة فقرة ثالثة وهذا نصها
« أحكام الفقرتين السابقتين لا تنس ما للوزير من الحق في
رفع هؤلاء المستخدمين في أي وقت كان في اثناء مدة الاختبار

١٢ أبريل سنة ١٩١٥
من المحاسبة

أو عند انتهائها ومع ذلك فلا يجوز استعمال هذا الحق إلا بناء على تقرير بالكتابة من رئيس المصلحة الذي لا يكون راضياً عن أعمالهم»

٢٨ أبريل سنة ١٩١٥

من المالية

١ منشور المالية بأنها رأت أن استمارات ماهيات الموظفين والمستخدمين الذين يتدبون بأموريات في جهات خارجة عن دائرة المصلحة التابعين لها تحرر بمعرفة جهات الحاقهم وبعد توريدها بالحسابات بالكيفية المدونة بتعليمات المالية نمرة ٢ الصادرة في أول يولية سنة ١٩١٠ (الخاصة بتوريد الحوالات والشيكات بالحسابات قبل صرفها) ترسل للجهات المتتدين بها في الوقت المناسب أي بعد الخامس والعشرين من الشهر المستحقة الماهية لصرف قيمتها خصماً على حساب الجهة التابعين لها

أول مايو سنة ١٩١٥

من النائب العمومي

منشور بأن لا تصرف اتعاب لضباط البوليس الذين تكلفهم النيابة بفحص أسلحة مضبوطة في قضايا جنائية وذلك مثلاً لمعرفة ما إذا كانت أطلقت حديثاً أو لم تطلق كما وافقت وزارة الداخلية على ذلك

١٩ مايو سنة ١٩١٥

من المالية

١ منشور المالية بأنها رأت أنه لا يعمل على طلب إبقاء مستخدمين مؤقتين أو خدمة خارجين هيئة العمال في الخدمة إلى ما بعد السن المقررة إلا إذا كانت المصلحة التي تقدم الطلب تؤيده كما تؤيد طلبات الإبقاء في الخدمة التي تقدم بشأن المستخدمين الداخليين في هيئة العمال الذين يبلغون السن المقررة حسب ما هو مدون في البند ١٨ من التعليمات المالية نمرة ١١ الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٥

٣١ مايو سنة ١٩١٥

منشور المالية بأنها رأت تحديد العمل قرار مجلس الوزراء

الصادر بتاريخ ١٦ يناير سنة ٩١٥ القاضي بعدم منح مرتبات أو مكافآت عن الاعمال الإضافية - أن حكمه يتناول على حد سواء جميع الاعمال التي تعمل في غير ساعات العمل المقررة من أي نوع كانت تصحح تحاويل الامانات

أجابت وزارة المالية بكتابها الرقيم بونية سنة ٩١٥ على نيابة
 بني سويف بان - يتبع في تصحيح التحاويل التي تحصل في خصوم
 الامانات (كان تصرف وديعة ويخصم بها بالامانات المقررة وأهل
 الخبرة وبالعكس) - الطريقة الآتية وهي

ان تجرى المحكمة تسوية التحويلات في حساب الشهر المفتوح
بكيفية خصم المبلغ المحول في اجمالي الامانات على النوع الذي كان
يجب خصمه عليه أولاً (أي النوع المعلى به) وتسديده لاجمالي لمانات
النوع الذي خصم عليه خطأ

فمثلا إذا كان على أمانات الودائع مبلغ ١٠ جنيه وعند صرفه خصم على أمانات الرسوم فلاجل تسوية هذا المبلغ يصير خصمه في حساب الشبر المفتوح على أمانات الودائع (أي درجة في دفتر اجمالي هذا النوع بصحيفة « من » بتسديده لامانات الرسوم (أي درجة في دفتر اجمالي هذا النوع بصحيفة « الى » ويتأثر في كشوف بواقى الامانات بما يفيد اجراء التسويات وتاريخ اجراها

١٢ يولييه سنة ١٩١٥ منشور بمأرأة اللجنة المالية فيما صدر منها بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩١٥ من المالية أن طلبات التعيين على اعتمادات الوظائف الخالية (الداخلة في هيئة العمال) يجب أن يبين فيها دائماً عمر المترشح

منشور يقضي بان صرف الودائع يكون بواسطة عملية الخصم
والاضافة بكيفية ان المحكمة الموجود بها الوديعة المودعة على ذمة
أشخاص مقيمين في دائرة محكمة أخرى يرغبون صرف الوديعة منها
تحرر استمارة نمرة ٥٠ ع ح طبقاً للفقرة الثانية من المادة ١١ من
التعليمات المالية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٥ وبعد خصم المبلغ
على الامانات وتعليته بحساب الحوالات ترسل الاستمارة للمحكمة
المراد الصرف منها وهذه بعد صرف المبلغ تخصم على نوع منصرف
لحساب محاكم أخرى وتدرجه ضمن الكشف الجاري ارساله للمالية
يبيان المبالغ المنصرفة من هذا القيل مع مجموع حساب المحكمة
الشهري لتسوية المبالغ بمعرفة المالية لحساب المحاكم المعلقة بها المبالغ
بحساب الحوالات وتعيد الاستمارة بمجرد صرف قيمتها الى المحكمة
الحررة منها لحفظها مع أوراق اليوم الذي خصم فيه المبلغ على الامانات

راجع منشور ١٩ يناير سنة ١٩١٦

منشور المالية بأنها رأأت بالنظر لانتهاء المكافأة التي كانت
تعطي لمستخدمي المحاكم المختلطة عن ايراداتها القضائية ان لاجرح
الآن من اضافة رسوم الاحكام الصادرة في مواد الشفعة بالمحاكم
للمختلطة بايرادات المحاكم الاهلية ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٥
منشور المالية بناء على رأي قلم قضاياها بأنه يجب اعتبار المبالغ
المستحقة عن مكافآت الاعمال غير عادية أو مقابل مصارف انتقال
وبدل سفريّة بمنزلة الماهيات الملكية أو العسكرية والمرتبات الإضافية
والمعاشات المنصوص عليها في المادة ١٣٦ فصل ٢ وفي المادة ٧٦ فصل

٢٨ يولي سنة ١٩١٥
من المالية

يولي سنة ١٩١٥
من المالية

٣١ يولي سنة ١٩١٥
من المالية

٣ من قانون المصلحة المالية بمعنى انه لا يجوز التنازل عنها ولا يتوقع الحجز عليها

منشور المالية بموافقة الحاقية بان المبالغ المستحقة للجرائد نظير أجر الاعلانات يحول صرفها بموجب استمارة ٥٠ ع ح علي خزينة الجهة الموجودة فيها الجريدة وأن لا ترسل لها محوالات بوسطة طبقاً لتعليمات المالية نمرة ٣٤ رقم ٢٤ أكتوبر سنة ٩١٤ (تسوية المبالغ المستحقة علي بعض المصالح الى مصالح أخرى)

منشور المالية بأنها وضعت أورنيك (استمارة نمرة ١٧١ ع ح) لتحرير محضر جرد قود الخزينة والسلفة المستديمة وورق التمتع والودائع التي من صنف عين وتطلب هذه الاستمارة من مخزن التوريدات راجع منشور ١٣ يناير سنة ١٩١٦

منشور بشأن استعمال الاستمارة نمرة ١٧٠ ع ح التي وضعتها المالية لصرف أجر العربات والمراكب التي استعاضت بها الكشف المنصوص عنها بالمادة ٢٠٢ فصل ثاني قانون مالي

منشور المالية بأنها طبعت استمارة جديدة نمرة (٢١٢ ع ح مكررة) لتعين المستخدمين المؤقتين لمدة تقل عن السنة والقت ما جاء بمنشورها نمرة ٦ الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩١٣ - وتسمي استمارة التعيين العمومية للمستخدمين المؤقتين (نمرة ٢١٢ ع ح) باستمارة المقد حرف (١) وتسمي استمارة التعيين لمدة وجيزة باستمارة عقد حرف (ب) وبوجه عام لا يحدد عقد التعيين حرف (ب) عند نهاية المدة المعقود لاجتها - واذا اتضح ان خدمات المستخدم لا تزال

٣٠ أغسطس
سنة ٩١٥
من الحاقية

١٦ أكتوبر
سنة ٩١٥
من المالية

١٧ نه
من المالية

٣ نوفمبر سنة ٩١٥
من المالية

لازمة بصفة مؤقتة فيجري التمييز بموجب عقد حرف (ا) على انه يجوز في ظروف خصوصية تجديد القيد حرف « ب » بترخيص من وزارة المالية ولكن هذا الترخيص لا يعطى الا مرة واحدة منشور باتباع التعليمات الآتية في صرف دفاتر المتحصلات

١٤ نوفمبر سنة ١٩١٥

من المالية

استمارة نمرة ١٥٥ ع ح وهى

أولاً ترسل المالية بناء على طالب كل محكمة كلية عدداً معيناً من دفاتر قسائم التحصيل استمارة ١٥٥ ع ح و ١٥٥ مكررة ع ح ونمرة ج ع ح بقدر ما يقتضيه العمل بها وبالحاكم الجزئية ومحاكم الاخطا التابعة لها وبنسبة أهمية ايراتها

ثانياً تسلم هذه الدفاتر لرئيس حسابات المحكمة الكلية وتفيد بهدته بحساب الصنف المستديم ويكون هو المسئول عنها شخصياً ثالثاً كلما يلزم من القسائم للمحاكم الجزئية ومحاكم الاخطا يسلم للكاتب الاول ويقد بهدته أيضاً بموجب مذكرات صرف وايراد وقتية حسب نص الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القسم السابع من لائحة المخازن المصرية

رابعاً يسلم لكاتب التحصيل بكل محكمة كلية أو جزئية دفاتر قسيمة أحدهما استمارة ١٥٥ ع ح والآخر نمرة ١٥٥ مكررة ع ح ويتبع في عملية التحصيل نص المادة ٣٦٧ وما يليها من الفصل السادس قسم خامس قانون مالى طبعه ١٨٩٦ وبعد انتهاء الدفتر يسلمه كاتب التحصيل لرئيس حسابات المحكمة الكلية أو لكاتب أول المحكمة الجزئية على حسب الاحوال اراجعت بمعرفته والتأشير على آخر قسيمة

من الدقة بأن المبالغ المدرجة فيه وردت جميعها مخزن الحكومة
ثم يسلمه دقراً خلافاً وهكذا

خامساً بعد انتهاء عملية السنة تسلم هذه الدفاتر بدقترخانة المحكمة
وتخصم من حساب الصنف المستديم بالمحكمة الكلية
سادساً تتبع هذه الطريقة أيضاً بمحاكم الاخطاط مع تطبيق
الاعمال الحساية الخاصة بها.

سابعاً قبل انتهاء القسائم بمدة كافية يجب على كاتب حسابات
المحكمة الكلية أن يحرر حساباً بأصول وخصوم هذه الدفاتر ويرسله
للمالية مع طلب المقدار اللازم منها

٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٥

نمرة ٣٨ مالى

منشور المالية عن ارسال مستندات الصرف الى مراجعة
الارادات والمصروفات مرة واحدة في آخر كل شهر وكيفية استعمال
الاضاير والوقايات الجديدة (استمارة نمرة ١٠١ ونمرة ١٠٣ سائرة)
١ — لاحظت وزارة المالية منذ وضع طريقة توريد الحوالات
والشيكات بالحسابات وقت اصدارها وقبل صرفها ان عدداً كبيراً
من اذونات الصرف لا يرد مع مستندات المدة التي خصصت فيها
تلك الاذونات على المصروفات وذلك لان معظم الاذونات التي
يحول صرفها على جهات أخرى لا تصرف في المدة المخصصة فيها
فتبقى الاذونات المحكى عنها لدى الجهة المحول الصرف عليها حين
صرفها

٢ — وبالنظر لما ينشأ عن ذلك من تعذر اجراء مراجعة كاملة
في الاوقاف المينة لها ولصعوبة وضع الاذونات مع مستنداتها في

الحافظة المختصة بها قررت وزارة المالية أن ترسل الجهات مستندات مصروفاتها مرة واحدة في الشهر عند ارسال المجموع الشهري بدلاً من ارسالها على ثلاث مدد منفصلة كما هو جاري الآن فيستمر ارسال المجموع الشهري الى ادارة عموم الحسابات بوزارة المالية أما المستندات فترسل في مظروف خاص بعنوان :

مدير عموم الحسابات المصرية
مراجعة الايرادات والمصروفات
في عابدين القاهرة

٣ — هذا وقد تقرر الغاء حافظة مستندات المصروفات (استمارة نمرة ٧٤ ع ج) ، واستبدالها بالاضاير والوقيات المرسل منها نماذج مع هذا المنشور . وتلبيح التعليقات الآتي يانها فيما يخص باستعمال تلك الاضايير والوقيات :

٤ — يخص لكل بند من بنود الميزانية - اذا لم يكن مجزأ الى أقساماً بـاضايرة فرعية (استمارة نمرة ١٠١ سائرة) توضع فيها مستندات البند ويدرج يانها ، اذناً اذناً ، على الصفحتين الاولى والاخيرة من الخانات المدة لذلك ما عدا الخانة المدة لنمرة الاستمارة (الحمراء) فانها تملأ بمعرفة مراجعة الايرادات والمصروفات .

٥ — أما اذا كان البند مجزأ الى أقسام يخص لكل قسم وقايتة (استمارة نمرة ١٠٣ سائرة) توضع فيها مستندات الخصوم على هذا القسم ويدرج يانها اذناً اذناً على الصفحة الاولى - وما يليها اذا اقتضت الحال - في الخانات المدة لذلك ما عدا الخانة المدة لنمرة الاستمارة

(الحراء) فإنها تملأ بمعرفة مراجعة الإيرادات والمصروفات. وتوضع
الوقايات الخاصة بأقسام بند واحد داخل الاضاربة الفرعية المخصصة
لهذا البند بعد قلب الاضاربة بحيث أن الصفحة الاولى منها تصبح
من الداخل ويدرج في الصفحة التي أصبحت في الخارج بيان مجموع
كل وقاية ونمرتها وقسم البند المختصة به في الخانات المدة لذلك
٦ — يلاحظ انه يوضع في الاضبارات والوقايات في الخانة المدة
نمرة « الاستمارة المطبوعة » نمرة الشطب المسلسلة التي تغطي لاذن
الصرف أو لاذن التسوية بدلا من نمرة « الاستمارة المطبوعة » كما
ورد خطأ في الاضابير والوقايات .

٧ — يقتضي جمع حاشتي (عدد المستندات) و (قيمة الاستمارة)
في الاضابير الفرعية وفي الوقايات ومن المعلوم ان مجموع مبالغ الاضابير
الفرعية الخاصة بكل بند يجب أن يكون مطابقاً للمبلغ الذي يرد في
الحساب الشهري لهذا البند

٨ — توضع أذونات الصرف ومستنداتها في الوقايات والاضابير
الفرعية حسب تاريخ خصمها على المصروفات

٩ — اذا كان الصرف مشتركاً بين جملة بنود من الميزانية أو بين
أنواع مصروفات مختلفة ، يوضع مع مستنداته في الاضاربة الفرعية
أو في الوقاية الخاصة بالبند الذي خصم عليه أكبر مبلغ من اذن
الصرف ويوضع في كل اضاربة فرعية أو وقاية خاصة يتأقني البنود
تأشير بين نمرة الشطب المسلسلة لاذن الصرف ونمرة الاضاربة الفرعية
أو الوقاية المحفوظ فيها

١٠ — يوضع على الصفحة الخارجية من الاضابير الفرعية والوقايات اسم المصاحبة والسنة والشهر والفصل والبند وقسم البند الخاصة بها تلك الاضابير والوقايات . وتهمل كلمة (المدة) المطبوعة خطأ ، وتعطى تمر مسلسل ابتداء من نمرة ١ للاضابير الفرعية وللوقايات الموجودة في كل اصابة

١١ — على المصالح ان تطلب من مخزن عموم التوريدات بالمالية العدد اللازم لها لآخر السنة المالية الحاضرة من الاضابير الفرعية (استمارة نمرة ١٠١ سائرة) ومن الوقايات (استمارة نمرة ١٠٣ سائرة) .

١٢ — يتبع بخصوص حسابات التسوية في الوقت الحاضر الطريقة المتبعة الآن أى ان المصالح تستمر على تحرير الحوافظ الخاصة بها وهي نمرة ١٢٥ ونمرة ١٢٦ للصندوق ونمرة ١٦٣ ونمرة ١٦٣ مكررة للامانات وترسلها الى مراجعة الايرادات والمصروفات مع مستندات مصروفاتها .

تستعمل الاضابير الفرعية والوقايات لمستندات الماهيات ولكن تستمر المصالح في الوقت الحاضر على ارسال تلك المستندات في المواعيد المقررة لها لادارة عموم الحسابات بوزارة المالية وليس لمراجعة الايرادات والمصروفات بما يدين .

١٣ — هذا وقد قضت المادة ١٨٧ من الفصل الثالث من قانون المصلحة المالية بأنه بعد التوقيع على اذن الصرف تفصل منه المستندات فتحفظ في قلم الحسابات

١٤ — الا ان وزارة المالية لاحظت ان بعض المصالح اعتاد ارفاق المستندات باستمارات الصرف المحول صرفها على مصالح أخرى ولما كان ارفاق المستندات باستمارات الصرف المحول صرفها على مصالح أخرى مخالفاً لاحكام المادة ١٨٧ السالف ذكرها ، فضلاً عن انه يعرض هذه المستندات للضياع أو التلف ، لذلك يؤمل من المصالح ملاحظة حفظ هذه المستندات في أقلام الحسابات ، وعدم ارسالها الى مراجعة الايرادات والمصروفات لينما ترد استمارات الصرف الخاصة بها من الجهة المحول عليها الصرف

١٥ — ولكي يكون صاحب الشأن على بينة من المبلغ المقتضى صرفه له يلزم ان يوضح في الاعلان الذي يفصل من كل استمارة سبب الصرف ايضاحاً تاماً .

١٦ — يوضع على استمارات الصرف التي لم تصرف لغاية تاريخ ارسال المجموع الشهري « مذكرة » مرسل منها نموذج في طيه (بالكيلوسجراف)

١٧ — على المصالح ان ترفق بمستندات كل شهر كشفاً ببيان المذكرات التي وضعت على استمارات الصرف .

١٨ — هذه الاستمارات تحفظ عند ورودها من جهة الصرف ، وترسل الى مراجعة الايرادات والمصروفات في اليوم الخامس عشر واليوم الاخير من كل شهر

١٩ — يعمل بأحكام هذا المنشور ابتداء من أول نوفمبر . وعليه

فتبع الطريقة الجديدة في ارسال مستندات المصروفات الخاصة
بالشهر المذكور
وزير المالية
(ام ١٦)

منشور المالية بأنه من أول نوفمبر سنة ١٩١٥ تقرر العدول عن
أول ديسمبر
خصم المنصرف من المتحصل بغير حق على مصروفات الميزانية
سنة ١٩١٥
وغير اضافة المتحصل من المنصرف بغير حق الى الإيرادات العمومية
من المالية
تحت نوع خاص والاستعاضة عن ذلك باستبعاد (المنصرف) من
إيرادات المصلحة صاحبة الشأن و (المتحصل) من مصروفاتها
منشور المالية بأنه لا يحدد عقد التعيين (عقد حرف ب) لمدة
٢ يناير سنة ١٩١٦
وجيزة اذا كان التجديد لمدة لا تجمل مجموع مدة الخدمة بهذا العقد
من المالية
تتجاوز سنة واحدة واذا رغب في مد (عقد حرف ب) لمدة تتجاوز
بها مجموع مدة الخدمة سنة واحدة وجب الحصول على ترخيص من
وزارة المالية .

منشور ملحق للمنشور ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ يقضي بأنه لا دامي
١٣ منه
لا استعمال الارنيك (الاستارة ١٢١ ع . ح) في جرد الخزن التي
من المالية
ليس فيها حركة نقود (كالخزن التي يورد اليها بعض الإيرادات
ويصرف منها المصروفات الجزئية فقط من نقود السلقة المستديرة
بنوت من تلك الإيرادات)

منشور للمحاكم ان استمارات صرف أجر السقاين يجب ضمها
١٩ يناير سنة ١٩١٦
على بند ١٥ (ايجار ومياه وتوير وكسح) ووضمها في الاضبارة المختصة
من المالية
بهذا البند .

منشور المالية ملحق لمنشور الحقاينة الصادر في يولييه سنة ١٩٥٥
بأنها رأت تسهلا للعمل الصادر عنه للنشور المذكور واجتنباً للخطأ
في الحسابات

أولاً أن تتبع الطريقة الميمنة فيما يلي بخصوص تسوية الامانات
والودائع التي يحول صرفها

أ من محكمة كلية الى محكمة جزئية تابعة لها

ب « » جزئية الى المحكمة الكلية التابعة لها المحكمة الجزئية

التي تحول الصرف

ج من محكمة جزئية الى محكمة جزئية تابعة لتفتيش المحكمة الكلية

التي تكون المحكمة الجزئية الصادر منها تحويل الصرف تابعة لها

أما هذه الطريقة فهي أن تخصم المحكمة التي تحول الصرف

بقية الوديعة المطلوب صرفها على حساب الامانات والودائع بالسداد

الى حساب مخصوص يسمى حوالات محسوبة من المحكمة الكلية

وجزئياتها وذلك بموجب استمارة نمرة ٥٠ ترسل الى المحكمة المحول

عليها الصرف وعند صرف الوديعة من المحكمة المحول عليها الصرف

تخصم هذه المحكمة بقيمة المنصرف على الحساب المذكور أي

حوالات مسحوبة من المحكمة الكلية وجزئياتها بدلا من خصمها

على حساب المنصرف لحساب محاكم أخرى . وتعيد الاستمارة الى

المحكمة الصادرة منها كما يقضي بذلك منشور وزارة الحقاينة المنوه

عنه أعلاه وعلى المحاكم أن تلاحظ ان الحساب المخصوص المسمى

حوالات مسحوبة من المحكمة الكلية وجزئياتها هو غير الحساب

ج - من محكمة جزئية على محكمة كلية غير التي تكون المحكمة الجزئية تابعة لها

د - من محكمة جزئية على محكمة جزئية تابعة لمحكمة كلية غير التي تكون المحكمة الجزئية الصادر منها تحويل الصرف تابعة لها -
فيتبع في تسويتها الطريقة المبينة في منشور وزارة الحفانية المذكور أعلاه - أي انه عند تحويل الصرف تحرر المحكمة المودع فيها الامانة أو الوديعة استمارة نمرة ٥٠ وتخصم بالقيمة على حساب الامانات والودائع بالسداد الى حساب الحوالات العمومي ثم ترسل الاستمارة الى المحكمة المحول الصرف عليها وعلى هذه المحكمة لدى صرف الاستمارة ان تخصم بالقيمة على نوع (منصرف لحساب محاكم أخرى) ثم تعيد الاستمارة الى المحكمة المختصة وعلى المحاكم الكلية ان ترسل مع الحساب الشهري الذي يقدم الى وزارة المالية كشفاً بجميع المبالغ المخصومة منها أو من جزئياتها على حساب « المنصرف لحساب محاكم أخرى » وان تثبت من ان اجمالاً هذا الكشف مطابق للمبلغ المدرج في الحساب الشهري تحت عنوان « منصرف لحساب محاكم أخرى » وان يوضح امام كل مبلغ يخص بصرف الامانات اسم صاحب الامانة واسم المحكمة التي صرفها واسم المحكمة التي جرى الصرف لحسابها

كيفية التصرف في
حوالات البوستان
وأذونات البوستان
والواردة الى المصالح
منشور المالية الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٦ نمرة ١ انصه
١ - رغبة في أن تكفي المصالح مؤنة التعب الناشيء عن قبض
حوالات البوستان وأذونات البوستان التي ترد لها سداداً لمبالغ مستحقة

للحكومة قد تقرر بالاتفاق مع مصلحة عموم البوستة أن تكلف المصالح ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٦ عن تقديم الحوالات والأذونات المذكورة لمكتب البوستة الموجود في الجهة الكائنة فيها المصلحة وأن تعاض عن ذلك بخصم قيمتها على مصلحة عموم البوستة بواسطة حساب الخصم والاضافة

٢- ستعطى التعليمات اللازمة لمكاتب البوستة بأن تسحب ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٦ جميع حوالات البوستة التي يرسم مصالح الحكومة على مصلحة عموم البوستة في الاسكندرية

٣- فلي المصالح اذا عندما يصلها مثل هذه الحوالات أن توقع بالطريقة المعتادة في الحالة المعدة لاستلام المرسل اليه وبدلاً من أن تطلب صرف القيمة من مكتب البوستة الموجود في جبتها تخصم بتلك القيمة على حساب مصلحة عموم البوستة مرة كل عشرة أيام بواسطة عملية الخصم والاضافة « نوع منصرف لحساب جهات » وتضيفها الى الحساب المختص وتدرج هذه الحوالات في كشف « استمارة بوستة نمرة ١٧ حرف G » يحرر على نسختين . فترفق بمحافظة الخصم التي ترسل لمصلحة البوستة نسخة من هاتين النسختين مع الحوالات الموقَّعة عليها بالاستلام من المصلحة كاستندات وتحفظ النسخة الثانية لدى المصلحة صاحبة الشأن

٤- ويجري العمل فيما يخص بأذونات البوستة الداخلية على نفس النوال ولكنها تدرج في كشف من النموذج آخر (استمارة نمرة ٣٠ حرف G) - ولما كانت أذونات البوستة عملاً بمعرفة

الافراد فليس على المصالح أن تهتم فيما لو كانت جهة الدفع غير مصلحة عموم البوستة في الاسكندرية

٥ - أما اذا وجدت حالات بوستة مسحوبة على غير مصلحة عموم البوستة فتسير المصالح بشأنها على الطريقة المشروحة في الفقرة الثالثة ولكنها تضع على الكشف تأشيراً تلتفت به مصلحة عموم البوستة الى خطأ المكتب الذي سجلت منه الحوالة

٦ - أما فيما يخص بالحوالات الخارجية والاذونات الواردة من البلاد الاجنبية فانها ترسل الى المكتب المسحوبة عليه وتحصل قيمتها بالطريقة المعتادة

٧ - على المصالح التي في القاهرة وفي الوجه القبلي أن تطلب مايلزمها من الاستمارتين نمرة ١٧ ونمرة ٣٠ G من مخازن مصلحة البوستة في بولاق (القاهرة)

أما المصالح التي في الوجه البحرى فتطلب مايلزمها من مخازن البوستة في طنطا وهذه الاستمارة مجموعة في دفاتر يتضمن كل دفتر مائتي استمارة ويطلب ورق الكربون وأقلام الرصاص والكوينا من مخزن التوريدات العمومية بوزارة المالية

وزير المالية

يوسف وهبه

يناير سنة ١٩١٦
من المالية

منشور المالية يقضي بأنه رغبة في تسهيل العمل على قسم مراجعة الايرادات والمصروفات الجديد سترسل الى المصالح نسختان « أصل وصوره » من جميع مكاتبات وزارة المالية التي تتضمن منح اعتماد أو

تعيين موظف أو مستخدم أو ترخيصاً في صرف أى مبلغ أو أي استثناء للوائح المالية المعمول بها أو أية افادة كانت مما يهم قسم الراجعة المذكور الاطلاع عليه

وسيكون مبنياً على الصورة اسم الموظف الذى أخصي النسخة الاصلية وموقعاً عليها من رئيس القلم الذي تكون صدرت منه ومختومة بختم وزارة المالية - وعلى المصالح عند استلام مثل هذه المكاتبات أن تضع النسخة الاصلية في ملفات مكاتباتها وأن ترفق الصورة الثانية الواردة من وزارة المالية وصورة الطلب الاصل الصادر من المصلحة كمستندات لاذن الصرف الذي يصرف بموجبه أول مبلغ بمقتضى ترخيص المالية - أما المبالغ الاخرى التي تصرف فيما بعد بمقتضى نص هذا الترخيص فيجب أن يوضح على أذونات صرفها نمرة ذلك الترخيص وتاريخه - وإذا أمكن تأريخ صرف أول مبلغ حصل بموجبه

وجميع الطلبات التي تتعلق باعادة السندات المرسلة مع الحساب الشهرى يجب أن ترسل في المستقبل الى مصلحة ايرادات ومصروفات الحكومة في غابدين

منشور المالية نمرة ٢ رقم ٢٢ يناير سنة ١٩١٦ نصه :
١ - قرر أن تكف مصالح الحكومة ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٦ عن استعمال حوالات البوستة لصرف المبالغ المستحقة لمستخدميها أو للأفراد . فاذا لم يكن داع يسوغ مخالفة هذه القاعدة تسلم دائماً هذه الصرفيات بواسطة « استمارات صرف » تسحب صرف مبالغ بمعرفة خزن الحكومة وارسل اقود

على احدى خزائن الحكومة في الجهة التي توافق صاحب الحق الذي يرسل اليه الاعلان المتعاد مباشرة لافادته عن الجهة التي ينبغي أن يشخص اليها لقبض المستحق له

٢ -- واذا اقتضت الحال صرف مبلغ في مركز المديرية أو المحافظة تحول استمارة الصرف على خزينة تلك المديرية أو المحافظة

٣ -- أما في الجهات الاخرى فيمكن تحويل الصرف على مكاتب البوستة المرخص لها في تبادل النقود وهي المكاتب المرموز عنها بنمرة ١ أو بنمرة ٢ في « دليل البريد » أو يمكن أن يطلب كشف بهذه المكاتب من مصلحة عموم البوستة في الاسكندرية

٤ -- على ان في بعض الاحوال وعندما يكون الصرف في جهات لا يكون فيها خزائن للحكومة يجوز للمصالح أن تستمر على تحويل الصرف على المديرية أو على المحافظة طالبة منها اجراء الصرف بواسطة صيارف البلاد . وفي مثل هذه الاحوال يترك للمصلحة المختصة أمر ارسال الاعلان رأساً الى صاحب الحق بطريق البوستة أو ابقاؤه ملصقاً باستمارة الصرف لكي تتصرف فيه المديرية أو المحافظة

٥ -- ومن المعلوم ان عندما تطلب احدى المصالح من مصلحة أخرى صرف ماهيات أو أجر تحرر استمارة الصرف باسم شخص واحد يكلف بإيصال الماهيات والاجر الى أربابها والتوقيع منهم بالاستلام على كشف الماهيات والاجر . لانه يتعذر على صيارف المصالح الاخرى اجراء صرف الماهيات والاجر لكل شخص بمفرده

٦ — وإذا اتضح أنه ينشأ عن هذه الطريقة الجديدة تأخير في الصرف بسبب عدم وجود نقود كافية في مكاتب البوستة المطلوب منها الدفع يجوز للمصالح التي اعتادت أن تصرف مبالغ كبيرة بواسطة صر نقود بطريق البوستة أن تستمر على اتباع هذه الطريقة بالاتفاق مع مصلحة البوستة لكنه يجب مبدئياً على قدر الامكان اجتناب ارسال نقود بطريق البوستة اذا لم تدع الضرورة لذلك

٧ — أما المصالح التي لم تتبع حتي الآن هذه الطريقة فيجب عليها أن ترسل الى المديرية والمحافظات والي مصلحة البوستة والمصالح الاخرى التي ترغب أن تحول عليها استثمارات الصرف بالعدد الكافي من نماذج أختام وامضاءات موظفيها المرخص لهم في امضاء استثمارات الصرف الصادرة منها وذلك لتوزيع هذه النماذج على جميع الخزائن المنظور سحب استثمارات صرف عليها كما انه يجب عليها أيضاً أن تخطر المصالح المحكي عنها بكل تعديل يحصل في أسماء المرخص لهم في التوقيع

٨ — أما في الاحوال التي تستدعي ارسال نقود بطريق البوستة فلا ترسل حوالة بوستة بذلك بل تصدر تلك النقود بصفة صر اذا كانت نقدية أو في خطاب مؤمن عليه اذا كانت ورق بنكنوت

٩ — وعندما يكون المبلغ المطلوب تصديره أقل من خمسة جنيهات مصرية تقبل مكاتب البوستة المرخص لها في تبادل النقود هذا المبلغ بصفة « نقود واردة » ويكون توريد مثل هذه المبالغ الى مكاتب البوستة بواسطة حافظة التوريد (استمارة نمرة ٣٧ « ع ج »)

وتعطي مكاتب البوستة رافع النقدية علم خبر التوريد (استمارة نمرة
٣٧ مكررة «ع ج»)
وزير المالية
امضا

٧ فبراير سنة ٩١٦
من المالية

منشور المالية بأنه قد ظهر من الاستعلامات التي طلبت من
وزارة المالية بخصوص المنشور نمرة ٢ - سنة ٩١٦ ان بعض المصالح قد
أولت التعليمات المدرجة في المنشور المذكور بمعنى أن صرف المبالغ
لا يجب أن يكون الا بواسطة استمارة صرف علي احدي خزائن
الحكومة فوزارة المالية ترغب أن يفهم جليا أن المنشور المذكور
لا يغير شيئا في طريقة الصرف المستعملة الآن بواسطة شيكات
تسحب على البنك الاهلي وعليه فان المبالغ التي كانت تصرف فيما
قبل بواسطة حوالات بوستة يمكن صرفها حسب رغبة المصلحة
بواسطة استمارة صرف او بموجب شيك اذا كانت المصلحة من
المصالح المصرح لها بسحب الشيكات

أما الغرض من المدول عن استعمال حوالات البوستة فهو
اكتفاء المصلحة مؤونة ارسال نقود الى مكتب البوستة وليوفر على
هذا الاخير الاجراءات اللازمة لسحب الحوالة مادام مجرد ارسال
استمارة صرف على الجهة المطلوب الصرف فيها يؤدي الي نفس
الغرض . وفي الاحوال التي يضطر الموظفون الى صرف مبالغ
لاشغال مصلحة في جهة بعيدة عن محل اقامتهم ولا يكون بمصرح لهم
بسحب استمارات صرف او شيكات ينبغي علي المصلحة التي يكونون
تابعين لها أن تطلب من مدير عموم البوستة بالاسكندرية مباشرة

تصريحاً خصوصياً لاستعمال حوالات البوستة مينة الاسباب الداعية
الى هذا الطلب

الباب الثاني

الماهيات

منشور بأن يستقطع اليوم الاحتياطي من كافة مستخدمي
الحكومة عن الخدمة الخارجين عن هيئة المال والظهورات والمعينين
بقوتارات معين لهم فيها مبالغ مخصوصة بصفة مكافأة ومن يرفض
استقطاع اليوم الاحتياطي ممن ذكروا لا يكون له حق في المكافأة
ولا في المعاش

منشور بأنه يدرج في كشوف الماهيات جميع مستخدمي المصلحة
وأن يكون الصرف في العشرة الايام الاولى من الشهر التالي
لاستحقاقها وما لم يصرف يضاف الي حساب المرتجع من الماهيات
وفي اليوم الحادي عشر ترسل كشوف الاستحقاق للمالية ويرفق بها
كشف التعديلات والاجازات وان يراعى ذلك فيما يخص بالخدمة
الخارجين عن هيئة المال انما لا يصير درجهم في الكشف المذكور

منشور بأن من يعود للخدمة من المرفوتين أو أرباب المعاشات
يستقطع من ماهيته خمسة في المائة حسب لأتممة المعاشات الصادرة في
٢١ يونيو سنة ٨٧

منشور بأن يقتصر الموظفون على التوقيع على اذن صرف
الماهيات بتسلم المرتب فقط من غير أن يعملوا ايضاحات أخرى
١٠ سبتمبر سنة ٨٩ من الحفانية

١٧ أبريل سنة ٩٠
من الحقانية

منشور بأن يحجز من ماهيات أرباب المعاشات المعادين للخدمة خمسة في المائة من تاريخ عودتهم ومن كان منهم موجوداً في الخدمة وقت صدور لأئحة المعاشات الجديدة وقبل أن يعامل بها تم انفصل وعاد بعد تسوية معاشه على موجبها وكان باقياً عليه من فرق الاحتياطي شيء عن المدة السابقة يحجز منه في الثلاث السنين المقررة لذلك ومن عاد من مرفوق الحكومة إلى خدمتها يسترد منه فرق الاحتياطي مع المكافأة بمراعاة نص لأئحة المعاشات الجديدة

١٠ أغسطس
سنة ٩٠
من المالية

منشور بامضاء استمارات الصرف من طالبها أو من ينتدبه رئيس المصلحة لتسلمه الماهيات يرسل بوصله موقفاً عليها من المندوب والرئيس وموضحاً فيها بالصرف للمندوب الموقع عليها منشور بأن يعلم رئيس المصلحة كاتب الحسابات بمن يندب من المستخدمين لجهة أخرى كي يححر أخطاراً للجهة المنتدب فيها بماهيته وما يحجز منه وآخر صرف حصل له ولا يدرج باستمارة الماهيات وعلى الجهة المذكورة أن تصرف له الماهية طبق الأخطار وتبلغ الجهة المقيد فيها استحقاقه في الحال

٢١ سبتمبر سنة ٩٢
من المالية

راجع منشور ٣ نوفمبر سنة ١٩٠١ منشور بأن استقطاع الاحتياطي لأجل المعاش يكون على جميع الماهية إلا في حالة ما إذا كان اذن للمستخدم بإجازة مرضية بنصف ماهيته أو رسباً فلا يستقطع منه شيء في أثناءها نظير معاش أن كان معاملاً بحسب لأئحة المعاشات الملكية الصادرة في ٢١ يولية سنة ٨٧ والا فيكون الاستقطاع على كامل الماهية وفي حالة تقييد المستند

٢٢ مارس سنة ٩٤
من المالية

أو إيقافه بلا ماهية فالاستطاع يكون على الماهية التي تصرف اليه منشور بناء على قرار مجلس النظار في ٨ فبراير سنة ١٨٩٤ بأن لا تحتسب ماهية لمستخدمي الحكومة ولو كانوا معينين بأوامر عالية الا من تاريخ تسلمهم عمل وظيفتهم وان يعطى للمرفوت ماهيته لغاية تاريخ تركه للاعمال ولذلك يتعين على كل منها ان يحرر قراراً بتاريخ تسلمه أو تركه عمل وظيفته مع بيان تاريخ ونمرة الامر الصادر بالتعيين أو الرفع

راجع منشور ٢٤ أكتوبر سنة ٩٤ المدرج بالاعمال الداخلية بقلبي
الكتبة والمحضرين

منشور بتعديل المنشور السابق فيما يتعلق بالمستخدمين المنقولين من جهة لآخرى حيث قضى بأن لا يؤخذ منهم اقرارات بتسلم الاشغال أو تركها انما يلزم ان تحظر الجهة المنقولون اليها بتاريخ اخلائهم من الاشغال لكي تلاحظ انهم لم يتأخروا عن الحضور اليها الا مسافة الطريق

راجع المادة ١٣٣ فصل ٢ قسم ١ قانون مالى طبعة موقته

منشور بعدم صرف ماهيات المستخدمين الا في اليوم الاول من الشهر التالي

منشور يكلف كل مستخدم اذن له باجازة بان يحرر لدى انقطاعه عن وظيفته اقرارا بذلك يرفق بكشف ماهيات الشهر الذي وقع الانقطاع في اثباته بعد التصديق عليه ويعود ثمن الاجازة يحرر اقرارا بذلك أيضاً والمستخدم الذي لم يحرر الاقرارين المذكورين يشطب

اسمه من كشف ماهيات الشهر الذي اقطع فيه أو عاد في اثنائه على انه اذا قدم الاقرار لغاية اليوم العاشر من الشهر فيصدر له اذن بصرف ماهيته ويرسل الاقرار للمالية بافادة خصوصية لا رفاقه بكشف الماهيات

راجع المادة ٢٥ فصل ٣ قسم ١ قانون مالي طبعة موقته - ماهيات منشور بأنه ينبغي لمجلس التأديب أو المجلس المخصوص الذي يحكم بتزويل مستخدم الى درجة أدنى من درجته أن يبين الماهية المقتضى ترتيبها له في تلك الدرجة فإن لم يبين المجلس ذلك يعتبر تخفيض ماهية المستخدم الى أعلى فية الدرجة التي جرى تنزيله اليها اذا كانت ماهيته الأصلية تزيد عن هذه القيسة أو الى متوسطها اذا كانت لا تزيد عن ذلك

راجع المادة ٧٦ فصل ٢ قسم ١ قانون مالي طبعة موقته - لائحة عمومية

منشور يعلن الموظفين بانشاء البنك الوطني المصري وأنه تقرر أن يكون للمالية حساب جار معه وان المبالغ المستحق صرفها منها يجوز بناء على طلب أصحاب الشأن صرفها بمقتضى شيكات تصدرها المالية على البنك المذكور ومن يريد من الموظفين تسلم مرتبه منه فعليه أن يخبر مدير عموم حسابات المالية بذلك لدرجه في الكشف الجاري تخريجه منها بأسماء موظفي الحكومة الذين لهم حساب في البنك وعلى البنك حينئذ أن يحول المبالغ لاربابها ويضيفها الى حساب الحكومة

منشور بأن كل موظف أو مستخدم بالمحاکم يطلب تحويل

٣١ ديسمبر

سنة ٩٧

من المالية

١٦ أكتوبر

سنة ٩٨

من المالية

١٤ يونيو سنة ٩٩

صرف ماهيته من البنك الاهلي المصري يلزم تلبية صافي الماهية المذكورة بالامانات شهرياً بدون انتظار افادة بذلك من المالية للمحكمة المفيد بها استحقاق الموظف أو المستخدم المذكور ويراعى اخطار المالية أولاً فاولاً بكل ما يطرأ على صافي الماهية من التغيرات سواء كان بملو الماهية أو تخفيضها أو الايقاف أو الرفع أو غيره

١٦ يولي سنة ٩٩ من المالية منشور يحتم على موظفي ومستخدمي المحاكم والنيابات وضع امضائهم على استمارات صرف ماهيتهم بصورة واضحة يمكن قراءتها

١٤ نوفمبر سنة ٩٩ من المالية منشور يحتم منع صرف ماهيات الموظفين المحول صرفها للبنك الاهلي بمصر أو اسكندرية مباشرة لان ذلك يستلزم حركة تقود بين المصالح وبين البنك وهذه مجلبة للارتباك بل اللازم هو انه من ابتداء سنة ١٨٩٩ تعلم المصالح أولاً فاولاً ادارة عموم الحسابات بماهيات المستخدمين المرغوب تحويل صرفها الى البنك الاهلي مع تبين صافيها وما اذا كان حساب أولئك المستخدمين هو مع البنك في مصر أو في اسكندرية وأن يصير تلبية صافي الماهيات شهرياً بالامانات وان تخطر المالية (ادارة عموم الحسابات) ولو بالتخلاف عند اللزوم عن التعديلات التي تطرأ على الصافي المذكور

٥ ديسمبر سنة ٩٩ من المالية منشور من المالية يحتم على المصالح ارسال كشوف ماهياتها عن شهر نوفمبر مثلاً في أوائل شهر ديسمبر ويرفق بها كشف التعديلات استمارة نمرة ١٣٤ منها ويوضح فيه التعديلات التي عملت

بها المصلحة لغاية شهر نوفمبر والاجازات التي ابتدأت وانتهت في
أثنائه والاقراءات المتعلقة بهذه الاجازات وفي أوائل شهر يناير التالى لشهر
ديسمبر يرسل كشف تعديلات الحاقاً بالكشف الاول يوضح به الموازنة
بين مجموع ما صرف من الماهيات في شهر ديسمبر ومجموع ما صرف
منها في شهر نوفمبر واذا كان في أثناء شهر ديسمبر صرف ماهيات
عن شهر ديسمبر كما هيأت منقولين أو متوفين أو مرفوتين الخ
فهذه أيضاً توضح بالكشف المذكور طبعاً ليتمكن عمل الموازنة المتوهم
عنها وهكذا يكون الاجراء شهرياً بمرعاة ان تحرير كشف التعديلات
يكون أولاً فأولاً أى انه كلما طرأ تعديل يندرج به فوراً بحيث ان
الكشف يكون جاهزاً وقت تحرير كشف الماهيات

٢٣ مايو سنة ٩٠٠
من المالية

منشور يحتم استبقاء التوقيعات الخاصة بالمستخدمين الخارجين
عن هيئة العمال بالدفع المستديم استمارة نمرة ١٣١ أولاً فأولاً مثل اذن
الرفت والامر وحفظ هذه الاذن بالترتيب شهرياً ولا يؤثر بشيء
ما في السجل ما لم يصدر به اذن رسمي من رئيس المصلحة وأن
يحرك كشف الماهيات استمارة نمرة ١٣٢ طبق السجل المذكور
ويؤثر عليه من العامل المختص بمطابقته للوارد في السجل ويؤثر
عليه أيضاً من رئيس المصلحة بأن المستخدمين الواردين فيه مقيدون
في السجل وموجودون بخدمة المصلحة ويستحقون ماهياتهم المطلوب
صرفها في الشهر وبعد الصرف لهم بمعرفة المندوب المعين لذلك
يوقع علي الاقرار المطبوع بذييل الكشف المذكور
منشور بأنه يلزم اعتباراً من أول شهر أكتوبر سنة ١٩٠١

٢٩ سبتمبر سنة ٩٠١

حاسبة المستخدمين عند تعيينهم أو رقمهم أو مجازاتهم أو الاذن لهم بأجازات باعتبار كل شهر بحسب عدد أيامه لا أن الشهر ٣٠ يوماً كما كان معتبراً من قبل مثلاً اذا عين مستخدم في ٢٩ فبراير وكانت أيام هذا الشهر ٢٨ يوماً فاستحقاقه عن المدة الباقية من الشهر يكون ثمانية أجزاء من ٢٨ جزءاً من ماهيته بخلاف ما اذا كانت أيام الشهر المذكور ٢٩ فان استحقاقه يكون ٩ أجزاء من ٢٩ جزءاً من ماهيته واذا جوزي بقطع يومين من مرتبه في الشهر المذكور فحسابها يكون جزأين من ٢٨ أو ٢٩ من ماهيته الشهرية وان رفت لغاية ٢٠ الشهر المذكور فاستحقاقه يكون ٢٠ جزءاً من ٢٨ أو ٢٩ جزءاً من ماهيته

وحساب الاجازات يكون بالشهر وباعتبار أن نصف الشهر ١٥ يوماً فلو اذن لمستخدم بأجازة لمدة شهر ونصف مثلاً من ١٤ فبراير فالشهر يكون من ١٤ لغاية ١٣ مارس والنصف من ١٤ مارس لغاية ٢٨ منه ولو كان مبدأ الاجازة ٦ ابريل فالشهر يكون لغاية ٥ مايو والنصف لغاية ٢٠ منه أما الاجازات التي بالايام فحسابها يكون يومياً من يوم وحساب الماهيات في الاجازات المرضية يكون على اعتبار ما يستحقه من ذلك يومياً مدة الاجازة وأجازات المعينين تحت التجربة لا تكون أزيد من ١٥ يوماً في السنة بدون ضم المدد الى بعضها وبعد تثبيتهم يحاسبون على الاجازات كالتالية من ابتداء تعيينهم تحت التجربة ويخصم ما كان أذن لهم به منها قبل التثبيت ومن يعين في أثناء السنة يحاسب في أجازته على حسب ما يستحقه من الايام الباقية

من السنة باعتبار أنه يستحق في السنة ٤٥ يوماً داخل القطر ويسري هذا الحكم على الظهورات أيضاً والخدمة السائرة

منشور يقضى بأن يذكر في كشوف التعديلات استمارة نمرة ١٣٤ الاوامر المؤيدة لتعيين المستخدمين أو قتلهم وان كان النقل باندرجة والمাহية أو بعلاوة وأن يوضح باستمارات صرف الماهيات وكشوف التعديلات المذكورة وظائف المستخدمين ودرجاتهم ونمرهم المسلسلة وتواريخ ونمر الاوامر الصادرة من النظارات بالتعيين أو النقل أو التثبيت وبعد انقضاء مدة التجربة يوضح ما يجب استقطاعه شهرياً من ماهيتهم المائة خمسة والتاريخ الذي يكون فيه سد قيمة المستحق عليه من ذلك وهذا لسهولة المراجعة وطبقاً لما نص في المادة ١٤ وما بعدها من فصل ٣ من القانون المالي (راجع المادة ١٧ من القانون المذكور طبعة مؤقته)

٢٠ أكتوبر

سنة ١٠١٠
من المالية

منشور بموافقة الحاقية على ان الموظفين المتدينين يستولون على ماهياتهم من الجهات المقيمين بها وتخضع الجهات المقيدة استحقاقاتهم عليها أما المأذون لهم باجازات فلا يستولون على ماهياتهم الا من محل قيد استحقاقهم سواء كان الصرف لهم شخصياً او بموجب توكيلات يحررونها لغيرهم (راجع منشور ٢١ ستمبر سنة ٩٢)

٣ نوفمبر سنة ١٠١٠
من المالية

منشور يقضي بأن ماهيات ومعاشات المتوفين من المستخدمين وأرباب المعاشات المسلمين اذا كانت لا تزيد عن عشرة جنيهاً تصرف لورثتهم بعد ثبوت وراثتهم بموجب تحقيق اداري وان زادت على العشرة جنيهاً فيتبع فيه قرار المجلس الحسي ان كان

٢٨ مايو سنة ١٠١٠
من المالية

له شأن والا فبشهادة شرعية باثبات الوفاة والوراثه والمستخدمون غير المسلمين يكفي في شأنهم محر اداري اذا كان مالهم لا يزيد عن عشرة جنيهات فان زاد على ذلك فلا يصرف الا بعد تقديم الاعلامات الشرعية المثبتة للوفاة والتوريث أو تنصيب الاولياء والقوام (راجع المادة ٢٨ فصل ٣ قسم ١ ماهيات قانون مالي طبعة موقته)

١٨ أكتوبر
سنة ١٩٠٤
من المالية
منشور يقضي بان تعيينات وترقيات المستخدمين يسرى مفعولها من تاريخ الامر الوزاري المتعلق بها أو من التاريخ المعين في الامر المذكور بشرط أن لا يكون هذا التاريخ سابقاً لاول الشهر الذي يصدر فيه الامر أما المستجدون في الخدمة فتعيينهم يعتبر من تاريخ مباشرتهم الاشغال فعلا وان ظلمات علاوات الماهيات يلزم عرضها على ناظر الديوان للمصادقة عليها قبل انتهاء شهر يناير طبقاً لما قرره مجلس النظار في جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤

راجع المادتين ٣٨ و ١٣٣ فصل ٢ قسم ١ لائحة عمومية قانون مالي طبعة موقته

١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤
من المالية
منشور بانه اعتباراً من سنة ١٩٠٥ - يقيد المستخدمون الخارجون عن هيئة المال لكل مصلحة في الدفتر الجديد باستمارة نمرة ١٣١ الذي استجدت فيه خانات لقيد تاريخ صرف ماهياتهم الشهرية لمدة عشر سنوات بمراجعة ان مالا يصرف من الماهيات في العشرة الايام الاولى من الشهر التالي يرد للغزينة ويعلى بالامانات كالتبع في ماهيات المستخدمين الداخلين هيئة المال وعند طلب صرفها محر المصلحة اذناً بذلك بعد التحقق من تعليلها بالامانات ويؤشر بذلك في

الدقتر المذكور

١٩ مارس سنة ٩٠٥ من المالىة
منشور يحتم حجز المكافأة التى تعطى للمرفوتين عن مدة اشتغالهم بتسليم مافى عهدتهم على الماهيات اعتباراً من أول سنة ٩٠٥ لا على المصروفات

١٥ مايو سنة ٩٠٥ من المالىة
منشور يحتم حجز اليوم الاحتياطي من كامل ماهية المستخدم اذا جوزي بحجز أيام من ماهيته لاهمال أو تقصير لانه كان يؤدي عملا فى الايام التى جوزي فيها بقطع الماهية والباقي يستبعد منه قيمة ماهية أيام الجزاء بالقواعد الواردة فى منشور المالىة الرقم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠١ وفى حالة انقطاع المستخدم عن أشغاله أو تجاوزه مدة الاجازة المأذون له بها فالايام التى تنفيها يحرم فيها من ماهيته فلا يستقطع منها الاحتياطي لانه لم يؤد فيها عملا ولم تحتسب له فى المعاش واذا أذن له باجازة اعتيادية أو مرضية بماهية كاملة أو بامتداد اجازة اعتيادية بنصف ماهية يستقطع الاحتياطي من كل الماهية واذا أذن له باجازة مرضية بنصف أو ربع ماهية فلا يستقطع الاحتياطي من الماهية أثناء هذه الاجازة اذا كان معاملا بلائحة توفيق باشا لان هذه الاجازة غير محسوبة فى المعاش أما اذا كان معاملا باحدى اللوائح الاخرى فيستقطع الاحتياطي من كامل ماهيته وفى حالة ايقاف المستخدم عن أشغاله تولى ماهيته بأكملها بالامانات وعند صدور قرار مجلس التأديب برفته أو ايقافه لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور تسوى ماهيته بخصمها من الامانات للايرادات أما استقطاع بدل التمتع فى جميع الاحوال المذكورة فيكون على أصل الماهية المرتبة للمستخدم

- ٢٥ مايو سنة ٩٠٧ من الحقاينة منشور بأن لا يطل صرف الرتبات الممنوحة للموظفين علاوة على مرتباتهم نظير مصاريف السكن وأجر الركائب اذا راقوا للدرجة أعلى من درجتهم كما جاء في قرار مجلس النظار الصادر في ٧ ابريل سنة ٩٠٧ منشور نيابة الاستئناف المبلغ لها من الحقاينة بشأن احتساب ماهيات من قيد من مستخدمي النيابة في القسم الجنائي بالمحاكم على فصل ٥ قسم ٣ محاكم ابتدائية وعدم خصه الماهيات المذكورة على فصل ٥ قسم ٢ نيابة عمومية
- ١١ يولييه سنة ٩٠٩ منشور بأن لا تمنح أية مكافأة أو مرتب للمستخدمين الظهورات أو الخدمة الخارجين عن هيئة العمال زيادة على ماهياتهم الا بمقتضى قرار وزاري خاص وذلك اسوة بالمستخدمين الداخلين في هيئة العمال
- ٣٠ ابريل سنة ٩١١ منشور بأن مجلس النظار قرر بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٠ ابطال استقطاع الخمسة في المائة من ماهية المستخدم الذي يترك خدمة الحكومة الى خدمة مجالس المديرية ولا تحسب مدة خدمته في المعاش بل تسوي حالته فيما يخص المعاش أو بالمكافأة التي يستحقها كما لو انقضى وظيفته بسبب الوفرة بشرط أن يكون نقله برضاء رئيس المصلحة التابع لها والا فيعتبر مستعصيا ويفقد حقوقه في المعاش أو المكافأة أما أرباب المعاشات الذين يمينون في خدمة مجالس المديرية فلم لهم الحق أن يستولوا على معاشهم مع ماهياتهم مدة خدمتهم بالمجالس المذكورة منشور نظارة المالية تصه

١٥ يونيه سنة ١٩١١

من المالية

لاجل السير على وتيرة واحدة في مراجعة الماهيات وتحرير
الاخون بصرفها في جميع النظارات ومصالح الحكومة وضمت
نظارة المالية الاحكام الآتية للعمل بمتضاها

أولا النظارات والمصالح المسوكة حساباتها بإدارة الخزينة
المعمومية (إدارة عموم الحسابات المصرية) ترسل هذه النظارات
والمصالح الى ادارة عموم الحسابات المصرية في يوم ٢٥ من كل شهر
على الاكثر الكشف الآتية

(ا) كشف عن الماهيات المتقضى صرفها في القاهرة

(ب) « « « « « تحويل صرفها على كل مديرية
أو محافظة أو مكتب بوسته

(ج) كشف استمارة نمرة ١٣٢ (ج . ع . ح) ببيان الماهيات
المتقضى صرفها لكل بنك لحساب الموظفين أو المستخدمين

(د) كشف اجمالي بيان الكشف المنوه عنها بالحروف
(ا) و (ب) و (ج)

فادارة عموم الحسابات انصرية (الخزينة المعمومية) تسحب
قبل آخر الشهر المستحقة عنه الماهيات الشيكات على البنك الاهلي
والحوالات المتقضى صرفها خارج القاهرة وتميد قيمة هذه الشيكات
والحوالات بحساب المهد تحت تسويتها في الشرة الايام الاولى من
الشهر التالى أما الشيكات والحوالات الخاصة بالماهيات المتقضى
صرفها في القاهرة فيتوقع عليها في اليوم الاول من الشهر التالى
المستحقة عنه الماهيات وتخصم قيمتها رأساً على مصروفات الميزانية

ثانياً النظارات والمصالح التي تمسك حساباتها بنفسها ورخص لها بسحب شيكات على البنك الاهلي تصدر هذه النظارات والمصالح مباشرة الحوالات والشيكات التي تخصها وتوردها بحساباتها بنفس الطريقة المتبعة بإدارة عموم الحسابات المصرية « الخزينة العمومية »
ثالثاً المصالح التي تمسك حساباتها بنفسها وغير مرخص لها بسحب شيكات رأساً على البنك الاهلي
تحرر هذه المصالح كشفاً قائمة بذاتها عن الماهيات المتقضى صرفها

(١) في نفس المدينة التي فيها مركز المصلحة
(ب) خارج المدينة « « « « (كمراكز المديرية وما شابه ذلك)
ثم انها تحرر على ثلاث نسخ كشوفاً (استماره نمرة ١٣٢) (ج)
ع . ح) بالاسماء مبيناً فيها قيمة صافي الماهيات المتقضى صرفها الكلي
بنك بحساب الموظفين والمستخدمين

ويتبع الاجراء فيما يخص الماهيات النوه عنها في حرفي
(١) و (ب) على حسب الطريقة السابق ايضاحها فيما يتعلق بإدارة
عموم الحسابات المصرية

أما فيما يخص الماهيات المتقضى صرفها للبنوك فعلى المصالح
المشار اليها أن ترسل في يوم ٢٥ من كل شهر على الاكثر الى قلم
المستخدمين بإدارة عموم الحسابات المصرية كشفاً مخصوصاً (استماره

نمرة ١٣٢ (ج) ع ج) على نسختين عن الماهيات المتقضي صرفها لكل بنك أو فرع بنك مع كشف اجمالي عن جميع الكشوف المرسله بدون اجراء أية عملية حساب . وعليها أن تين في هذه الكشوف الاسباب التي دعت لتعديل قيمة صافي ماهية كل موظف أو مستخدم

وعلى قلم المستخدمين بإدارة عموم الحسابات المصرية بعدم مراجعة هذه الكشوف ان يرسلها الى ادارة الخزينة العمومية التي تسحب الشيكات اللازمة على البنك الاهلي لامر البنوك الموكلة باستلام الماهية والخزينة العمومية تخضع بقيمة هذه الشيكات على المصلحة ذات الشأن بالإضافة لحساب « الشيكات » وترسل بعد ذلك حافظة الخصم (استلمة نمرة ٧٠) ومعهما المستندات الى ادارة حصر الحسابات والموازن التي تورد قيمة الماهيات بحساب المصلحة ذات الشأن بالكيفية الآتية :

أولاً . قيمة الماهية التي صدر الاذن الخاص بها قبل انتهاء الشهر تضاف بحساب عهد المصلحة في عملية نفس الشهر المستحقة عن تلك الماهيات

ثانياً . قيمة الماهيات التي صدر الاذن بصرفها في اليوم من الشهر التالي للشهر المستحقة عنه الماهيات تخضع رأساً على مصروفات ميزانية المصلحة في حساب الشهر الذي صدر فيه اذن الصرف وتختصر المصلحة ذات الشأن بذلك بمقتضي اعلانات التسوية الجاري ارسالها لها بالمواعيد القانونية من ادارة عموم الحسابات المصرية . « ادارة

حصر الحسابات والموازنين ، وعلى المصلحة أن تراجع صحة المبالغ المخصوص بها عليها بمضاهاتها على صور كشوف الماهيات المقتضى صرفها للبنوك التي تكون حفظها لديها

وكل تعديل يطرأ على ماهية موظف أو مستخدم بعد ارسال كشوف ماهيات الشهر المحررة عنه هذه الكشوف الى نظارة المالية يصير درجه في كشوف ماهيات الشهر التالى ماعدا التعديلات التي تطرأ بسبب الوفاة أو الرفق أو الايقاف فهذه تبلغ في الحال لنظارة المالية لاجراء اللازم نحوها قبل الصرف

وعلى النظارات والمصالح أن تجعل مستخدميها ورؤساء أقلام المستخدمين فيها مسؤولين شخصياً عن كل خطأ يرتب عليه تكرار درج اسم أحد المستخدمين في الكشوف بحيث ينشأ عن ذلك استيلاء المستخدم على ذات الماهية أكثر من مرة

منشور بأن تخطر ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية في يوم ١٠ يوليوسنة ١٩١٠ من كل شهر على الاكثر باسماء موظفي ومستخدمى المحاكم والنيابات الذين يطلبون في أثناء الشهر تحويل صرف ماهياتهم على البنك الاهلي وكذلك الذين يطلبون ابطال التحويل كي يبلغ ذلك الى البنك المذكور

منشور ملحق للمنشور السابق ويقضى بأن نظارة المالية وضمت كشفاً (استمارة نمرة ١٣٢ ج (ع ح) لماهيات الموظفين وللمستخدمين المقتضى صرفها للبنوك (وتطلب هذه الكشوف من مراقبة السكرتارية بنظارة المالية - قلم التوريدات)

١٩ يوليوسنة ١٩١١
نمرة ١٥ من المالية

٤ يناير سنة ١٩١٣
من المالية

منشور المالية يذكر النيات بالمبدأ الذي نشرته في نوفمبر سنة ١٨٩٨ وتبلغ للمحاكم في ١٥ منه الخاص بأن الماهيات الجارية صرفها من المحاكم لبعض الموظفين المتدينين من محاكم الى محاكم أخرى يجري صرفها من ذات المحكمة المتدب فيها المستخدم وتخصصها بحساباتها بدون خصمها على المحكمة المقيد فيها الاستحقاق فقط تخضع المحكمة بما يقيد صرف استحقاق المستخدم منها حتى بمعرفتها تؤثر في دفتر الماهيات بصرفه من المحكمة المتدب اليها . ويكون ذلك الاخطار في أثناء المشرة أيام الاولى من الشهر التالى للشهر المستحقة منه الماهية

ويقضى المنشور باتباع الاجراء على ذلك وتذكير النيات والمحاكم به

(منشور نمرة ٥ — ١٩٠٣)

ملف نمرة ٣٤ — ١٨ ر ١٨

على مقتضى المادتين ٣٢ من التعليمات المالية نمرة ١ الصادرة في أول مارس سنة ١٩١٠ والمادة ٨ من التعليمات نمرة الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٢ يجوز لنظارة المالية الترخيص :

أولاً - بصرف ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة المال الذين يصابون بجروح أو يطرأ عليهم ما يستوجب المعالجة وذلك في أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها عن المدة التي تحددها نظارة المالية بحسب الظروف الخصوصية لكل حالة بعد انقضاء الاجازة التي يجوز الترخيص بها لهم لمدة شهر بماهية كاملة على مقتضى القانون

ثانياً - بالمعالجة المجانية في مستشفيات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٦٦ من الفصل الثالث من القانون المالى للخدمة الذين باليومية عند ما يصابون بجروح أو يطرأ عليهم ما يضطرهم لمعالجة أنفسهم وذلك في أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ثالثاً - بصرف أجر هؤلاء الخدمة الذين باليومية عن مدة

معالجتهم

رابعاً - بصرف ماهيات الخدمة الخارجين عن هيئة المال أو أجر الخدمة الذين باليومية المتقدم ذكرهم ليس فقط عن مدة معالجتهم في المستشفى بل أيضاً عن مدة الراحة التي بينها لهم الطبيب بعد خروجهم من المستشفى

وقد قررت نظارة المالية أن تترك حق الترخيص بما سبق ذكره لرؤساء المصالح التابع لها الخدمة الخارجون عن هيئة المال والخدمة باليومية عند ما لا تتجاوز المدة التي يرخص بها شهر أو واحداً أما مصارف النقل من جهة الى أخرى للخدمة الذين يصابون بجروح أو يطرأ عليهم ما يضطرهم لمعالجة أنفسهم وكذلك مصارف معالجتهم في المستشفيات الخصوصية فلا يمكن قبولها على جانب الحكومة الا بترخيص من نظارة المالية وهذه النظارة تذكر المصالح بوجوب ارسال المال النوه عنهم في الفقرة الرابعة المتقدم ذكرها الى المستشفى مرة على الاقل في الاسبوع للتأكد من أنهم غير قادرين على العودة الى أعمالهم

ناظر المالية

منشور المالية بأنه لاجل معرفة الميزانية الواجب خصم الماهيات ٢٣ مارس سنة ١٩١٥

والمصاريف الخاصة بالموظفين أو المستخدمين الذين يتدبون بصفة مؤقتة من احدى المصالح الى مصلحة أخرى تحت التمرين الاحوال الآتية أولاً اذا كان الموظف أو المستخدم منذ عين له خلف في المصلحة التي كان تابلاً لها . أو اذا كان قد بقي على الاقل مدة ثلاثة أشهر في المصلحة التي تدب للعمل فيها أو كان بالامكان الجزم بأنه سيظل فيها قبل هذه المدة فان ماهيته ومصاريفه تخصم على ميزانية المصلحة التي تدب اليها

ثانياً وفيما سوى ذلك من الاحوال تبقى ماهيته ومصاريفه على حساب مصلحته التي كان تابلاً لها أولاً والمدرجة ماهيته في ميزانيتها منشور المالية بأن الطريقة المتبعة على مقتضى المادة ٣ من تعليمات المالية الصادرة في أول يولييه سنة ١٩١١ قد ينشأ عنها أحياناً تأخير في صرف الماهيات من بعض البنوك . فرغبة من تمكين هذه البنوك من أن تصرف للمستخدمين والموظفين ماهياتهم في أول الشهر تماماً قررت وزارة المالية ان الشيكات المختصة بالماهيات المطلوب صرفها في قسم الجبهة التي تسحب فيها يمكن سحبها وقيد قيمتها في العهد « مبالغ تحت التسوية » قبل آخر الشهر الذي تستحق عنه الماهيات وتؤرخ هذه الشيكات بتاريخ يوم سحبها ويكتب عليها بالمداد الاحمر : يدفع في اليوم الاول من شهر كذا »

٨ ديسمبر
سنة ١٩١٥
من المالية

وان قيمة هذه الشيكات المقيدة في العهد يجب تسويتها بالتخصم على حساب الماهيات في العشرة الايام الاولى من الشهر الذي يدفع فيه

الباب الثالث

الاتقال وبدل السفيرة

- ٢ يونيو سنة ٨٧ من الحاقية منشور الوزارة بان لا يصرف للمندوبين أكثر من العشرة قروش المقررة لهم يومياً بصفة « بدل سفيرية »
- ٢٣ ديسمبر سنة ٨٩ من النائب العمومي منشور بان يحاسب المحضرون والمندوبون في الشهر مرتين أو مرة بالاكثر بحيث انه لا يقبل منهم احتساب مبالغ عن مدة سلفت في غيرها ومن يتأخر شهراً عن طلب ما يستحق له فلا يصرف له شيء حسب ذكره ١٧ مارس سنة ١٨٨٩
- ٢٨ أغسطس سنة ٩٤ من المالية منشور المالية بأن كل موظف يسافر على طرف المصلحة بوابورات كوك ولا يأخذ استمارة تحول له السفر في تلك الوابورات حسب الاتفاق المقود مع القومية . ودفع بسبب ذلك أجرة كاملة فلا يعطى له الا نصفها وعليه ما زاد تنفيذاً لنص المادة ١٣٧ وما يليها فصل ٣ من القانون المالي
- ٣١ مايو سنة ٩٦ من الحاقية منشور الوزارة يؤكد بعدم صرف مصاريف الاتقال الا من جهة المحكمة المعين فيها الموظف بعد عودته من المأمورية المنتقل اليها
- ٢ يونيو سنة ٩٧ من الحاقية منشور الوزارة بالتصريح للقضاة الذين ينقلون الى جهة ليس فيها محل للسبت أن ينتقلوا بمصاريف على الحكومة لا قرب قطعتها محلات للنوم ثم يعودون ثاني يوم لاتمام مأموريتهم
- ٦ نوفمبر سنة ٩٨ من المالية منشور بأنه حصل الاتفاق بينها وبين شركه واپورات البوستة الخديوية على تنزيل خمسين في المائة من أجرة سفر موظفي ومستخدمي

الحكومة في الواورات المذكورة ومن أجرة عفشهم أيضاً سواء كانوا متوجين مأمورية أو إجازة ولهم الحق أيضاً في تخفيض ثلاثين في المائة من أجرة سفريه عائلاتهم بتلك الواورات إذا كانت التذاكر عن الذهاب وإربعين في المائة إذا كانت عن الذهاب والإياب

منشور بأن مجلس إدارة السكة الحديد قرر بأن الموظفين الذين يوجدون في القطارات بدون تذكره ولا يدفعون الترامه المقررة في الفقرة الرابعة من الفصل الاول من لأئحة السكة الحديد البالغ قدرها خمسين في المائة يضطر موظفي السكة الحديد لتسليمهم في أول محطة بها نقطة بوليس لعدم امكان معرفة موظفي الحكومة من بين المسافرين انما اذا دفعوا هذه الترامه فلمهم الحق في استردادها فيما بعد بموجب طلب يقدم الى قسم الادارة مرفقاً بشهادة من رئيس المصلحة دالة على أن الموظف المذكور كان مسافراً لاشغال تختص بالمصلحة وأن مأموريته استلزمت قيامه بغير أن يتمكن من تذكرة

٢٥ أغسطس

سنة ٩٠٠

من الحفانية

منشور يبلغ منشور المالية الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠١ القاضي بأن مجلس النظار قرر تعديل دكره ١٧ مارس سنة ٨٦ وأن كل موظف لا تزيد ماهيته عن عشرين جنيهاً ولا يستطيع القيام بمصارف الانتقال فتذاكر السكة الحديد وأجر الواورات وعربات الركوب والراكب وغيرها تتكلف بها المصلحة باتداب أحد المال لقطع التذاكر المطلوبة

٦ يولية سنة ٩٠٢

من المالية

« قرار مجلس النظار في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٠١ »

- ١٣ مايو سنة ١٩٠٧ من المالية منشور بأن شركة الملاحة المسماة « هيبورج أمركالين » قررت تنزيل ٢٠ في المائة من ثمن تذاكر الذهاب فقط ٣٠ في المائة من ثمن تذاكر الذهاب والاياب في السفر على باخرتها أوسبانا لموظفي حكومتي مصر والسودان الذين يسافرون في الباخرة المذكورة . منشور بنقل المستخدمين وعشهم في مركبات شركة الملاحة المسماة « أندري شركة كانال أفيجن كومباني » بنصف الاجرة المحددة في التعريفة حال تأدية أعمال وظائفهم بشرط أن يكونوا حاملين لشهادة من رئيسهم
- ٢٠ يناير سنة ١٩٠٨ من المالية منشور بأن قومية ا.الاحه « أجيشن نيل سميث كومباني ليمتد » قبلت تخفيض عشرين في المائة من أجر انتقال موظفي ومستخدمي الحكومة المصرية وكذلك لعائلاتهم وأتباعهم
- ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٨ من المالية « منشور بأنه اذا وجد مستخدم في جهة بعيدة واعتراه مرض خطر أو اصابة بمحادث أثناء تأدية وظيفته ولا يتيسر اسعافه بالعلاج في الجهة الموجود فيها يجوز نقله على طرف الحكومة الى أقرب جهة يمكن معالجته فيها أما مصاريف العلاج فلا تكون على الحكومة الا اذا كانت الاصابة حصلت بسبب تأدية أعمال ووظيفة المستخدم
- ٢٦ منه منشور بقبول شركة الواحات الغربية تنقيص أجر نقل المستخدمين بوابورات الشركة بحد خمسين في المائة اذا كان انتظامهم يخص المصلحة وكان يقدم ماثبت صفتهم
- ١٧ يونيو سنة ١٩١١ من المالية كتاب الوزارة بشأن تسليم كل تذكرة سفر يستغني عنها أو لاتستعمل الا على جزء من المسافة المنصرفة لها الى ناظر محطة

القيام في الحالة الاولى أو المحطة التي استغني فيها عن مواصلة السفر في الحالة الثانية وذلك بإفادة يبين فيها سبب العدول عن استعمال التذكرة في الحالتين كمقتضى البند الرابع من تعريف الركاب الصومية منشور بأن مصارف انتقال الطيب الشرعي ومن معه في التضايح الجنائية يخضع على المصروفات القضائية للمحاكم الاهلية أسوة بمصاريف انتقال وبدل سفرية القضاة وأعضاء النيابة والكتابة والمحضرين والمترجمين المنوه عنها بالمادة ٤٣٣ فصل ٦ قسم ٥ قانون مالي طبعة سنة ١٨٩٦

٨ يولييه سنة ٩١٢

أما اذا كان في القضية مدع بحق مدني وأودع مبلغاً أمانة على ذمة أتمابه فيكون للطيب علاوة على ما يصرف اليه من مصاريف الانتقال وبدل السفرية بالصفة المتقدمة الواردة في المادة ٩ من التعليمات الخاصة بالمسائل الطبية الشرعية الحق في الاستيلاء كغيره من آل الخبرة على الامانة المودعة على ذمته التي تصرف اليه بالخصم من الامانات وليس من المنصرف مبالغاً

كيفية احتساب « الليلة » التي يستحق

الموظف بدل سفرية عنها

قضى كتاب وزارة الحفانية الصادر في ابريل سنة ١٩١٥ - بأن الموظف اذا عاد من الانتقال في الساعة الواحدة صباحاً مثلاً لا يمكن اعتباره انه بات خارجاً عن مركزه كما وانه اذا ادعي للانتقال من مركزه في منتصف الليل أو بعده بمسافة لا يمكن اعتباره انه قضى الليل في محل اقامته

والوزارة لا يري مانعاً من أن تكون القاعدة لهذه الانتقالات ان الموظف الذي يقضي معظم المدة ما بين الساعة الثامنة مساءً والساعة الثامنة صباحاً خارجاً عن مركزه يكون له الحق في بدل السفرية

قرار

عن مصاريف الانتقال وبدل السفرية

بما ان الامر العالي الصادر في ٣٠ يونية سنة ١٩١٢ يقضي بأن يكون تحديد مصاريف الانتقال وبدل السفرية لموظفي الحكومة بموجب لائحة يُعدها وزير المالية ، ويوافق عليها مجلس الوزراء ، ويقضي أيضاً بأن الاوامر العالية الصادرة في ١٧ مارس و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩١ و ٩ يولية سنة ١٨٩٦ . يظل العمل بها ابتداء من تاريخ تنفيذ اللائحة المذكورة .
فقد صدق مجلس الوزراء بمجلسه ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤ (٢٩ فبراير سنة ١٩١٦) على اللائحة التي أعدها وزير المالية وهي المرفقة بهذا القرار ، على أن يكون العمل بها ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٦ .
وقرر المجلس أيضاً أن جميع القرارات الصادرة من مجلس الوزراء ومن اللجنة المالية ومن وزارة المالية بتفسير أو تكميل أي أمر من الاوامر العالية المشار اليها يجب اعتبارها ملغاة من ذلك التاريخ .
أما اللوائح السارية الآن فيما يخص بمصاريف الانتقال وبدل السفرية لموظفي مصلحة السكة الحديدية الأميرية وللضباط والصف

ضباط والمساكر بالجيش والبوليس ومحقر السواحل فيستمر العمل
بموجبها لحين اعداد لوائح خاصة بها وتصديق وزارة المالية عليها ،
رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

لائحة

بدل السفرية ومصاريف الانتقال

١ — المرتبات المدرجة في هذه اللائحة تمنح للموظفين والمستخدمين
للقيام بالمصاريف الفعلية والضرورية التي تزيد على مصروفات معيشتهم
الاعتيادية ويصرفونها في سبيل خدمة الحكومة . والمبدأ الاساسي
في ذلك انه لا يجوز أن يكون أي مرتب كان مصدر ربح للموظف
أو المستخدم . وكل مرتب يتضح مخالفته فلهذا المبدأ يمكن الفأوه
أو تخفيضه في أي وقت كان دون تمويض

بدل السفرية

(١) بدل سفرية الوزراء

٢ — للوزراء الحق في بدل سفرية قدره جنيهان مصريان عن كل
ليلة يمضونها خارج القاهرة إلا اذا كانوا في الاجازة .

(ب) بدل سفرية الموظفين والمستخدمين

٣ — فيما عدا الاحوال المستثناة بعد ، كل موظف أو مستخدم دائم
أو موقت يضطر لاشغال مصلحة الى التياب ليلة أو أكثر من ليلة
عن المدينة أو الجلمة التي يقيم فيها عادة يكون له الحق عن كل ليلة
يغيبها في بدل سفرية يكون حسابه على الوجه الآتي :

الموظفون أو المستخدمون الذين لا تزيد ماهيتهم الشهرية على ثلاثين جنياً مصرياً يكون بدل سفرتهم معادلاً لاثنتين في المائة على شرط أن لا يقل عن مائتي مليم .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهرية على ثلاثين جنياً مصرياً ولا تتجاوز ستين جنياً مصرياً يكون بدل سفرتهم ستمائة مليم .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهرية على ستين جنياً مصرياً ولا تتجاوز ثمانين جنياً مصرياً يكون بدل سفرتهم معادلاً لواحد في المائة من الماهية .

الموظفون الذين تزيد ماهيتهم الشهرية على ثمانين جنياً مصرياً يكون بدل سفرتهم ثمانمائة مليم .

٤ — بدل السفرية لكل من الخدمة الخارجين عن هيئة المال يكون سبعين مليماً عن كل ليلة يقضونها لاشغال مصلحة خارجاً عن محل اقامتهم المتأدة .

٥ — المستخدمون الذين من الفئات الآتية ليس لهم حق في بدل سفرية ، الا في أحوال خصوصية توصى بها المصلحة التابعون لها وتوافق عليها وزارة المالية ، وذلك لان ماهياتهم محسوبة بطريقة تشمل مصاريف السفر والانتقال الاعتيادية ،

(١) أطباء المراكز

(٢) القوابل اللواتي في خدمة مصلحة الصحة العمومية ،

(٣) المعاوتون في وزارة الزراعة

(٤) الاطباء البيطريون بالمديريات والمراكز ،

- (٥) القومسارية ومستخدمو السائرة في قطارات البريد ،
(٦) المهندسون ومساعدوا المهندسين الذين في خدمة مصلحة
المساحة .

٦ — الخدمة الخارجون عن هيئة العمال الذين من الفئات الآتية
ليس لهم الحق في بدل السفرية :

- (١) الصيارفة التابعون لإدارة عموم الاموال المقررة ،
(٢) بحارة بواخر الحكومة ومراكبها ،
(٣) المساحون والقياسون
(٤) ملاحظوا مصلحة الطرق ،

(٥) مساعدو مستخدمي السائرة والمتسفرون والقواسون
والقراشون الذين بخدمة قطارات البريد وخدمة البريد طواف .
٧ — يجب أن يحسب بدل السفرية دائماً على قاعدة ماهية الموظف
أو المستخدم في اليوم الذي ينندي فيه السفر .

٨ — لا يدفع بدل السفرية لأحد من الموظفين أو المستخدمين الا
بمقتضى اقرار يوقعه بنفسه قبل آخر الشهر التالى للشهر الذي عاد فيه
الى محل اقامته المعتاد ويبين فيه ان غيابه كان ضرورياً أو مفيداً لخدمة
الحكومة ، وانه كان الواقع غائباً مدة الليالى التى يطلب عنها بدل
سفرية ، وانه لم يكن في امكانه مع حسن القيام بواجباته أن يعود الى
محل اقامته المعتاد قبل تاريخ عودته . ويجب أن يوقع كل اقرار رئيس
المصلحة أو موظف آخر ينتدبه الرئيس لهذا الغرض . وعلى الرئيس
أو مندوبه ، أن يقتنع بعد البحث بأحقية الطلب .

٩ بدل السفرية يمنح فقط عن مدة الغياب الوقت ، ولا يدفع بعد غياب يستمر مدة ثلاثة أشهر الا بمقتضى ترخيص خاص من وزارة المالية . أما الموظفون أو المستخدمون الذين يندبون للأمورية خارج محل اقامتهم المعتاد لمدة أطول فانه يجب عادة نقلهم الى المحل الواجب القيام بالأمورية فيه ثم نقلهم منه ثانية بعد انجاز الأمورية
مرتب التفتيش

١٠ — الموظفون والمستخدمون من الفئات المينة في الكشف الملحق بهذه اللائحة يستولون على مرتب مقرر للتفتيش لا يزيد على التعريف المدونة في ذلك الكشف .

١١ — الموظفون والمستخدمون الذي يستولون على مرتب تفتيش ليس لهم حق في بدل سفرة ولا في استرداد مصاريف الانتقال ، انما يستثنى من ذلك :

(١) المرتب الممنوح لمصاريف النقل حسبما هو مدون في المادة ٣٢ ،

(٢) ماصرفوا من أجر سكة حديدية وأجر المراكب لدي انتقالهم في أعمال مصلحة وكذلك المصارف المرتبة لهم بمقتضى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ .

١٢ — للموظف أو المستخدم الذي ينقطع عن العمل بسبب اجازة أو سماح بالتبنيب وتكون غيبته لمدة خمسة أيام فأكثر في شهر من الشهور ، يجب تخفيض مرتب تفتيشه عن ذلك الشهر بنسبة مدة الغياب . وإذا غاب شهراً كاملاً فلا يدفع مرتب التفتيش من ذلك الشهر

١٣ — كل موظف أو مستخدم يستولى على مرتب تفتيش يجب عليه أن يقدم لرئيس السلطة التابع لها كشفاً شهرياً بسفريات التفتيش التي قد قام بها لخدمة الحكومة . ولا يسري حكم هذه المادة على المديرين ولا محافظ القنال .

١٤ — الخدمة الخارجون عن هيئة المال التابعون لموظفين يستولون على مرتب تفتيش والراقصون لهم عادة في سفرياتهم يعطى لهم مرتب شهري مقرر قدره جنيه مصري واحد ومائتا مليم . وهذا المرتب الشهري يقوم مقام بدل السفيرة ومصاريف الانتقال ، وذلك غير ما يستحقون في الاحوال التي يباح فيها للموظفين أنفسهم أخذ مصاريف فوق مرتب التفتيش .

للأموريات في الخارج

١٥ — لا يجوز للموظف أن يسافر أو أن يرسل في مأمورية الى البلاد الاجنبية أو الى السودان على حساب الحكومة الا بترخيص سابق من مجلس الوزراء ، اذا كان للموظف يشغل وظيفة مدير عام أو وظيفة أعلى ، ومن وزارة المالية اذا كان للموظف يشغل وظيفة أدنى .

١٦ — قيمة ما يصرف للموظف المتدرب لاداء مأمورية في بلاد اجنبية أو في السودان تقررها السلطة التي وافقت على القيام بالمأمورية

مصاريف الانتقال

١٧ — يحق لموظفي الحكومة ومستخدميها أن يستردوا المصاريف التي اضطروا الى صرفها في خدمة الحكومة عن أجره السفر بالسكك الحديدية أو بالراكب وعن أجره العربات أو الركائب وعن نقل

العفش وشيائته بالشروط والقيود المدونة بعد. وجميع هذه الصروفات داخلية تحت اسم « مصاريف انتقال »

١٨ — طلبات صرف ٠٠ مصاريف الانتقال يجب تقديمها كتابة قبل آخر الشهر التالي للشهر الذي صرفت فيه ، ويجب أن يوقع عليها رئيس المصلحة أو موظف آخر ينتدبه الرئيس لهذا الغرض ، والواجب على الرئيس ، أو على مندوبه ، أن يقتنع بعد التحقق بنفسه من أن جميع المصاريف المطلوبة قد صرفت فعلاً واضطراراً في خدمة الحكومة .

١٩ — رؤساء المصالح أو مندوبوهم المنصوص عليهم في المادة السابقة يحق لهم أن يرفضوا كل طلب يظهر لهم أنه لا مسوغ له ، أو أن يخفضوا المبلغ المطلوب ، إذا ظهر لهم أنه باهظ أو أنه كان في الإمكان التمويل على الانتقال بطرق أخرى أقل مصاريف دون الإخلال بالخدمة .

٢٠ — الموظفون الذين يستخدمون سياراتهم أو عرباتهم أو ركائبهم أو دراجاتهم لأشغال مصلحة لا يجوز أن يصرف لهم شيء مقابل المصاريف التي كانوا قد يتحملونها من هذا القليل فيما لو لم تكن هذه الركائب ملكاً لهم .

٢١ — لا يجوز على الإطلاق في أية حالة من الحالات أن ترد المصاريف التي يصرفها الموظف أو المستخدم للانتقال من محل سكنه إلى محل عمله المتأدد .

٢٢ — لا يجوز لمصلحة أميرية أن تقتني أو أن تبقي لديها عربة أو

سيارة أو ركوبة لخدمة موظفيها أو مستخدميها إلا بترخيص خاص يصدر في كل حالة على حدة من وزارة المالية .

٢٣ — لا يجوز للموظفين أو المستخدمين أن يستخدموا عربة أو سيارة أو ركوبة تخص الحكومة لخدمتهم الشخصية أو لا تقالهم بين محل سكنهم ومحل عملهم المعتاد .

٢٤ — كل موظف يستولى على مرتب قهش ويضطر الى اقتناء ركوبة أو موتوسيكل ، أو كلا الاثنين ، لحسن القيام بأعمال وظيفته يجوز للوزير أن يقرر له المرتب الإضافي للدون في الكشف الخاص بمجازة الركائب أو صيانة الموتوسيكلات . والموظفون أو المستخدمون الذين لا يستولون على مرتب قهش يجوز منحهم مثل هذا المرتب بعد موافقة وزارة المالية بناء على توصية رئيس المصلحة .

٢٥ — للموظفون أو المستخدمون الذين يسافرون بالسكك الحديدية لاشغال مصلحة يحق لهم استرجاع المبلغ الذي يصرفونه لاجر السكك الحديدية على القاعدة الآتية :

في الدرجة الأولى بالنسبة الى الموظفين الذين يستولون على ماهية شهرية تبلغ ثمانية عشر جنيهاً فأكثر

في الدرجة الثانية بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين الذين يستولون على ماهية شهرية لا تقل عن خمسة جنيهاً مصرية ولا تبلغ ثمانية عشر جنيهاً مصرية ،

في الدرجة الثالثة بالنسبة الى المستخدمين الذين تبلغ ماهيتهم في الشهر أقل من خمسة جنيهاً مصرية .

مديرو الوجه القبلي يحق لهم أن يستردوا ثمن التذكرة في عربات النوم عندما يسافرون لاشتغال مصلحة .

٢٦ - استثناء للقاعدة المدونة في المادة ٢٥ السابقة يجوز للموظفين الذين من الفئات الآتية أن يستردوا أجر السفر في الدرجة الأولى عند ما يسافرون في أشغال مصلحة أية كانت ماهيتهم :

(١) القضاة الشرعيون ،

(٢) أعضاء النيابة ،

(٣) معاونون القائمون مؤقتاً بوظيفة مأموري المراكز ،

(٤) الأطباء القائمون بوظيفة رؤساء مفتشي الصحة العمومية

في إحدى المديريات أو المحافظات ،

(٥) ممرضات المستشفيات الأوريات .

معلمات المدارس الاميرية اللواتي تبلغ ماهيتهن ستة عشر جنهما مصرياً في الشهر أو أكثر لهن الحق في التمتع بمثل هذا الامتياز .

٢٧ - الموظفون والمستخدمون الذين يستولون على ماهية شهرية تبلغ خمسة جنيهات مصرية فأكثر لهم الحق في مصاريف السفر في أعلى درجة اذا كان السفر على السكك الحديدية الضيقة التي لا يوجد فيها إلا درجتان .

٢٨ - عندما يضطر الموظف أو المستخدم الى السفر لاشتغال مصلحة في قطار لا توجد فيه عربات من الدرجة المقررة لسفره طبقاً للمادة ٢٥ يحق له أن يستولى على أجره السفر في الدرجة الأعلى من الدرجة المعينة له .

٢٩ - الموظف أو المستخدم الذي يحق له مصاريف السفر في

الدرجة الاولى أو الثانية يحق له أيضاً عند ما يسافر لاشغال مصلحة أن يستولى على الاجرة التي صرفها لنقل تابع واحد يسافر الى نفس الوجهة . وهذه الاجرة تكون على قاعدة ما يصرف للمستخدمين الذين تقل ماهيتهم عن خمسة جنيهات في الشهر مع الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢٨ .

٣٠ مقدار الفس الذي يحق للموظف أو المستخدم استرداد مصاريف نقله في السكة الحديدية أو المراكب يجب أن لا يتجاوز وزنه مائة كيلو جرام .

وفي أحوال استثنائية عندما يقتضي نوع المأمورية أخذ مؤونة يمكن تجاوز هذا الوزن بترخيص كتابي من رئيس المصلحة .

٣١ يحق أيضاً للموظف أو المستخدم عندما يسافر لاشغال مصلحة أن يطلب مصاريف نقل ركوبة وسائس أو نقل دراجة أو سيارة اذا كان نقلها لازماً للقيام بمأمورية التفتيش أو الوظيفة .

مصاريف النقل

٣٢ كل موظف أو مستخدم دائم تدعو الضرورة الى نقله من محل اقامته المعتاد بسبب .

- (١) تعيينه لأول مرة في خدمة الحكومة .
- (٢) أو اعادته الى الخدمة ،
- (٣) أو نقله من وظيفة الى وظيفة أخرى ،
- (٤) أو انتهاء خدمته ، الا اذا كان ذلك بالاستعفاء أو بالعزل لسوء السلوك ، يكون له الحق في مبلغ معين حسب الشروط المذكورة بعد

تفسير محل الإقامة ضمن دائرة محافظه القاهره أو محافظه الاسكندرية
أو في داخل منطقة أية مدينة أخرى لا يعد تغييراً لمحل الإقامة بالمعنى
المقصود من هذه المادة .

ولا يجوز صرف شيء من هذا القليل الا اذا تم النقل خلال
الثلاثة أشهر التي تلي الامر اللوجب للنقل .
واذا رخص لاثنتين من الموظفين أو المستخدمين في تبادل
وظائفهما بناء على طلب منهما ، يجب أن تكون جميع مصاريف النقل
والسفر على حسابهما .

٣٣ اذا كان قل محل الإقامة من بلاد أجنبية الى مصر أو
بالعكس تكون مصاريف النقل موازية لمباية شهر واحد على شرط
أن لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً مصرياً للموظفين الذين يحق لهم
السفر في الدرجة الاولى طبقاً للمادتين ٢٥ و ٢٦ ، ولا عن ثمانية عشر
جنيهاً مصرياً للموظفين الذين يحق لهم السفر في الدرجة الثانية طبقاً
للمادة ٢٥ . وعند الاقتضاء يجوز صرف هذه المصاريف مقدماً .
ولا يحق للموظف أو المستخدم في هذه الحالة أن يستولى على مصاريف
انتقال ولا على بدل سفرية . ولا يعد القطر السوداني بلداً أجنبية .
٣٤ اذا كان تغيير محل الإقامة داخل القطر المصري أو بين
القطر المصري والسودان يكون للموظف أو المستخدم الحق في
مصاريف تحسب كما يأتي له ولعدد من أهل بيته لا يزيدون على الخمسة
اذا رافقوه الى محل اقامته الجديد أو لحقوا به في خلال ستة أشهر .
(١) الموظف الذي له الحق في السفر بالدرجة الاولى تكون

المصارف له ولكل واحد من أهل بيته المسافرين معادلة لثمن تذكرة في الدرجة الاولى مضافاً إليه جزء من عشرين جزءاً من ماهيته الشهرية (٢) الموظف الذي يكون له الحق في السفر بالدرجة الثانية أو الثالثة تكون المصارف له ولكل واحد من أهل بيته المسافرين معادلة لثمن تذكرتين في الدرجة الثانية أو الثالثة مضافاً إليه جزء من عشرين جزءاً من ماهيته الشهرية .

ولا يحق للموظف أو المستخدم أن يستولى على أي بدل سفرية ولا مصاريف انتقال غير ما تقدم الا المصاريف المرخص فيها لنقل تابع واحد طبقاً للمادة ٢٩ أو المرخص فيها لنقل ركوبة وسائس أو دراجة أو سيارة طبقاً للمادة ٣١ .

٣٥ - المستخدمون الموقوتون لهم حق في مصاريف النقل في حالة نقلهم من وظيفة الى وظيفة أخرى قط ، ما لم ينص عقد تعيينهم على غير ذلك .

٣٦ - الخدمة الخارجون عن هيئة المال يجب انتخابهم عادة من الجهات المراد بتجديدهم فيها . ولا يجوز نقلهم الى وظائف في جهات أخرى الا بترخيص خاص من رئيس المصلحة . وفي هذه الحال يكون لهم الحق في مصاريف النقل بنفس الشروط الخاصة بالمستخدمين الدائمين .

٣٧ - أرامل المستخدم الذي يتوفى في الخدمة أو ولاده اذا اضطروا الى تغيير محل اقامتهم المتعاد بسبب وفاته يكون لهم الحق في نفس المبلغ المعين للنقل الذي كان يستولى عليه المستخدم فيما لو انتقل من

عمل اقامته لدى انتهاء خدمته قبل وفاته مباشرة وبفلس الشروط .
كيفية الصرف

٣٨ - مصاريف انتقال الموظفين والمستخدمين المسافرين لأشغال
مصلحية على خطوط سكك حديد الحكومة أو على خطوط أية شركة
من الشركات وكذلك مصاريف نقل عفشهم يمكن صرفها بموجب
استثمارات نقل يمضيها رؤساء المصالح أو الموظفون الذين يتدبرهم
الرؤساء لهذا الغرض .

٣٩ - الموظفون الذين يمضون استثمارات النقل مسؤولون عن
التحقق من أن الطلب لا يتعلق بانتقال غير مرخص فيه بموجب هذه
اللائحة . ولا تعطى استثمارات عن أجر السكك الحديدية أو عن نقل
العفش في أحوال النقل .

٤٠ - يجوز منح الموظفين ترخيصاً عاماً من وزارة المالية لامضاء
استثمارات الانتقال في خدمة الحكومة الخاصة بهم أنفسهم .

٤١ - الموظفون والمستخدمون الذين يدفعون مصاريف انتقالهم
الخاصة عند ما يسافرون لأشغال مصلحية يجب عليهم أن يطلبوا من
مكتب صرف التذاكر شهادة بكل مبلغ يصرفونه ، ويرفخوا
هذه الشهادة بالطلب الذي يقدمونه لاسترداد مصاريفهم .

أحكام عمومية

٤٢ - لا يدفع بدل السفرية ولا مصاريف الانتقال للموظفين
والمستخدمين الذين يقيمون عن محل اقامتهم المتاد للتحضور أمام
مجلس التأديب أو مجلس التأديب الخاص بتهمة سوء السلوك إلا

إذا حكم المجلس ببراءتهم من التهمة الموجهة اليهم .
٤٣ - لا يدفع بذل السفيرة ولا مصارف الانتقال للموظفين
والمستخدمين الذين يغادرون محل اقامتهم المعتاد :

(١) لحضور الكشف الطبي ،

(٢) للدخول في أي امتحان أدبي أو فني ،

الا اذا كان لديهم في كل حالة أمر صريح من رئيس المصلحة بالنياب
عن محل اقامتهم المعتاد . وهذا الامر يجب أن يعطي كتابة وأن تبين
فيه الاسباب التي تجعل رئيس المصلحة يري أن سفر ذلك الموظف
أو المستخدم ضروري أو مفيد لخدمة الحكومة

٤٤ أحكام هذه اللائحة لا تسري على مستخدمي مصلحة سكك
حديد الحكومة ولا على الضباط والاسيران والصف ضباط
والانفار التابعين للجيش أو للبوليس أو لمصلحة خفر السواحل
فان مصارف انتقالم يكون تقريرها بموجب لوائح تصدر من تلك
المصالح مصدقا عليها من وزارة المالية

٤٥ الموظفون أو المستخدمون المطلوبون أمام المحاكم بصفة آل
خبرة أو شهود لا يعد انتقالمهم أنه لخدمة الحكومة ، فلا حق لهم
في أي مبلغ ولا في استرداد شيء من المصاريف التي يتحملونها غير
التي تقدرها لهم المحكمة

مصاريف الموظفين والمستخدمين الذين في الاجازة

٤٦ اذا كان موظف في الاجازة وأعلن بالغاء اجازته وبوجوب

العودة الى وظيفته لا يحق له طلب المصارف التي يتكبدھا على عودته
الا بموافقة وزارة المالية ، ولا تعطى هذه الموافقة الا في ظروف
استثنائية جداً

٤٧ اذا كان موظف في الاجازة داخل القطر المصرى ولم يؤمر
بالعودة الى وظيفته ، ولكنه كلف أثناء مدة اجازته تأدية خدمة
للحكومة ، يجب عده كأنه في عمله أثناء الوقت اللازم للقيام بالخدمة
المطلوبة ، ويحق له الاستيلاء على بدل السفرية ومصاريف الانتقال
عن كل سفره يقوم بها للخدمة الحكومة لأن المحل الذي يقضي فيه
اجازته يعد في هذه الحالة كأنه محل اقامته المعتاد

٤٨ اذا كان موظف في الاجازة في بلاد أجنبية وكلف تأدية
خدمة للحكومة فانه يعامل بموجب نفس هذه الاحكام مادامت
الخدمة تؤدي في نفس الجهة التي يقضي اجازته فيها وما دام انجازها
لا يستغرق اكثر من خمسة عشر يوماً . أما فيما عدا ذلك فيعد قيام
الموظف بهذه الخدمة مأمورية في بلاد أجنبية ولا تحمل الحكومة
من المصاريف الا ما هو مطابق للشروط الخاصة بمثل هذه
المأموريات

٤٩ الموظف الذي يستولى عادة على مرتب تفتيش ، اذا استدعي
للعمل أثناء وجوده في الاجازة حسب المادتين ٤٧ و ٤٨ يحق له
بدل سفرية ومصاريف انتقال على القاعدة الاعتيادية . ولا يحق له
مرتب التفتيش عن مدة هذا العمل

كشـف

بالوظائف المقر لها مرتب تقشيش

أعلى درجة المرتب في الشهر مليم جنيه	اسم الوظيفة
	وزارة المالية :
٨	المفتشون
٨	مفتشو أشغال بالغيط في مصلحة المساحة
٣	ملاحظو » » » » »
	وزارة الداخلية :
٨	المفتشون
٨	مفتشو السجون
٨	» الاقسام (مصلحة الصحة العمومية)
٨	» مستشفيات الاطفال (مصلحة الصحة العمومية)
٨	أطباء المديرات (مصلحة الصحة العمومية)
	وزارة الاشغال العموميه (الري والطرق الرئيسية) :
٨	مديرو الاعمال
٨	مساعدو مديري الاعمال
٥	رؤساء المهندسين (ورؤساء المهندسين بالنيابة)
٢ ٥٠٠	مساعدو مهندسين « درجة أولى »
٢	مساعدو مهندسين (درجة ثانية وثالثة)

اسم الوظيفة	مليم جنيه
مساعدو مهندسين (درجة رابعة)	١ ٥٠٠
وزارة المعارف العمومية :	
أطباء مدارس القاهرة	٤
وزارة الزراعة :	
المفتشون	٨
وكلاء المفتشين	٦
المفتشون البيطرة	٨
المديرية والمحافظات :	
المديرون (والمديريون بالنيابة)	١٠
محافظ القتال (والمحافظ بالنيابة)	١٥
مفتشو الصيارف (الاموال المقررة)	٨
مهندسو مصالحة الاملاك الاميرية	٣
معاونو الادارة :	
(أ) عندما يكونون تابعين لاحد المراكز	١
(ب) عندما يندبون بأمورية خصوصية يترتب عليها	
غياهم عن محل اقامتهم المتاحمة تزيد على ١٥ يوما	٢
(ج) عند ما يقومون بوظيفة رؤساء «لجان الجاشني»	٥
مرتب اضافي طبقاً للمادة (٢٤٠)	
مرتب طليق	٢
عن الموتوسكيل «لحركتها وصيانتها»	١

الباب الرابع

التمنعة

- منشور بأن يستقطع بدل تمنة عن كل مبلغ يصرف لكل شاهد ولو كان اذن الصرف واحداً ولجملة شهود ومن لم يوجد لديه ختم من الشهود ولا يعرف الكتابة فيصدق على الصرف له من الباشكاتب في المحاكم الكلية ومن أعضاء النيابة في الجزئية
- ١٠ يونيو سنة ٩٤ من الحاقانية
- منشور بأخذ بدل تمنة عن التوكيلات التي تقدم من آل الخبرة والشهود من ورق عادة مخصوص صرف ما يستحقونه لمن ينوب عنهم
- ٢١ يونيو سنة ٩٦ من الحاقانية
- منشور ملحق للمنشور السابق ويقضي بأن التمنعة اللازم استقطاعها عن توكيلات آل الخبرة والشهود هي باعتبار ثلاثة قروش عن كل توكيل
- ١٢ سبتمبر سنة ٩٦ من الحاقانية
- منشور بعدم أخذ بدل تمنة عن المبالغ الجاري صرفها من الامانات التحفظية المضبوطة من التهمين والمودعة من المحضرين على ذمة أربابها لعدم وجودهم وان ماجاء في المادة ١٢٣ من فصل رابع قسم سادس من القانون المالي خاص بتمنعة المصروفات لا الامانات ويتضمن انه اذا التبس أمر يطبق بالقواعد الحسابية الخاصة بالقانون المالي فيرفع الامر للنائب العمومي قبل التصريح قطعياً وانما يبطى له حل وقتي اذا كان يخشى من تعطيل العمل
- ١٠ ديسمبر سنة ٩٦ من الحاقانية
- منشور ملحق للمنشور السابق بأن قرار مجلس النظار القاضي
- مايو سنة ٩٩

بعدم أخذ بدل تمغه على المبالغ التي قيمتها مائة ملجم فما دون لا يسرى على بدل تمغه التواكيل التي تقدم على ورق عادة من أشخاص بأمانة آخرين عنهم في صرف مبالغ من الخزينة

٢ سبتمبر سنة ٩٩٠
من المالية

منشور يؤكد على مصالح الحكومة بمراعاة استقطاع بدل التمغة من الأشخاص المتعهدين بتوريد أصناف للحكومة أو تأجير محلات أو غير ذلك مما يستوجب دفع شيء من خزائن الحكومة ومنعاً لتضرر من ذكروا يلزم أنه عند أخذ التعهدات عليهم أن يدرج صريحاً في الشروط وقوائم المناقصات أن الصرف لا يكون إلا بعد استقطاع قيمة ثمن الورق التمغة . ويعني من ذلك المبالغ المستحق دفعها في الخارج أو تكون قيمتها عشرة قروش فاقل

راجع المادتين ١٧٧ و ١٧٨ فصل ٣ قسم ٦ قانون مالي طبعة موقفة ومنشور ٨ أكتوبر سنة ١٩٠١

٦ يناير سنة ٩٠٠
من المالية

منشور بأن أرباب العهد الذين يقدمون ضمانات من شركة الضمانات والتأمينات بأسكندرية بمبالغ معينة فيها يجب أن يدفعوا بدل التمغة عنها باعتبار عشرين ملياً عن كل عشرة جنيهات أما الضمانات الحالية عن المبالغ فبدل التمغة عنها يكون ستين ملياً طبقاً للامر العالي الصادر في ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٠٠ الموافق سنة ١٨٨٢

١٤ مايو سنة ٩٠٠
من المالية

منشور بأن مجلس النظائر وافق في ٢٦ مارس سنة ٩٠٠ على تعديل قراره الصادر في ٢٦ يولية سنة ٩٧ وصرح للاوقاف بأن يقدم طلباته لمصالح الحكومة الإدارية على ورق عادة على شرط أن يستمر في دفع رسوم الصور التي يطلبها مع ثمن ورق التمغة المحررة عليها

- ٢١ يوليوسنة ٩٠٠ من الخفانية
منشور يشير بعدم جواز خصم بدل تمعة من المبالغ التي تطلبها المطبعة الاهلية أو أي مصلحة ميرية كما رأت المالية
- ٨ أكتوبر سنة ١٩٠١ من المالية
راجع المادة ١٧٧ فصل ٣ قسم ٦ قانون مالي طبعة موقفة
منشور يؤكد على مصالح الحكومة بان تدرج في المناقصات أو المزايدات أو العقود أيا كان نوعها شرطاً على المتعدين أو المقاولين بأن من يرسي عليه مزاد أو مقالة يدفع رسم التمعة على مقتضى التعريفات المتبعة في القطر المصري على أي مبلغ يصرف له من خزن الحكومة سواء كان ذلك المبلغ قيمة مطلوبة كله أو بمضه أماً للتوريدات التي يوصى عليها من أوروبا مباشرة فلا دخل لها فيما ذكر
- ٩ يولية سنة ٩٠٣ من المالية
راجع منشور ٢ ستمبر سنة ٩٩ والمادة ١٧٨ فصل قسم ٦ قانون مالي طبعة موقفة
منشور بناء على قرار مجلس النظار الصادر بعدم استقطاع بدل تمعة عن الصريفات التي لا تزيد قيمتها عن جنيه مصري واحد
- ٨ اغسطس سنة ١٩٠٣ من المالية
راجع المادة ١٧٧ فصل ٣ قسم ٦ قانون مالي طبعة موقفة
منشور يؤكد المنشور السابق ويقضي بعدم استقطاع بدل التمعة عن الصريفات التي لا تزيد قيمتها عن جنيه مصري واحد اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٠٣
- ١٢ يوليوسنة ٩٠٤ من المالية
راجع المادة ١٧٧ فصل ٣ قسم ٦ قانون مالي طبعة موقفة
منشور يقضي بمعافة المستخدمين الخارجين عن هيئة المال الذين لا تزيد مرتباتهم عن اثنين جنيه ونصف من استقطاع ثمن ورق التمعة من ما هيأتهم كما قرر ذلك مجلس النظار بمجلس ٢٠ يولية سنة ١٩٠٤

- راجع المادة ١٧٧ فصل ٣ قسم ٦ قانون مالي طبعة مؤقتة
 منشور ملحق للمنشور السابق يقضي بجعل كسبة اليومية كالخدمة
 ٦ مارس سنة ٩٠٥ من الحاقية
 السائرة من جهة عدم استقطاع ثمن ورقة التمتع من يوميلتهم متى كانت
 لا تزيد عن ٢ جنيه و ٥٠٠ مليم في الشهر كما قررت اللجنة المالية
- منشور بموافقة الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال من استقطاع
 ١٧ مارس سنة ٩٠٧ من المالية
 ورق التمتع على المكافآت التي تصرف اليهم ولا تتجاوز قيمتها ٢ جنيه
 و ٥٠٠ مليم أسوة بمرتباتهم الصادر عنها المنشور الرقم ١٧ يولييه
 سنة ٩٠٤
- منشور باستقطاع التمتع من مكافأة التلامذة متى كانت تزيد
 ٢ أبريل سنة ٩١٠ من المالية
 عن ٢ جنيه و ٥٠٠ مليم شهرياً
- منشور يذكر المنشور الصادر في ١٦ أبريل سنة ٩١٠ نمرة ٢٣
 ١٧ منه
 من المالية
 بخصوص عدم استقطاع رسم التمتع طبقاً للمادة ١٧٧ فصل ٣ قانون
 مالي من الموظفين المعيّنين بشروط (كوتراتات) سواء كانوا داخلين
 أو خارجين هيئة العمال أو ظهورات
- منشور بامقررتة اللجنة المالية في ١٤ أكتوبر سنة ٩١٢ باضاء
 ٢٧ نوفمبر سنة ٩١٠ نمرة ٢٣
 من المالية
 العمال المؤقتين المعقود معهم شروط من رسم التمتع بناء على المادة
 ١٧٧ فصل ثالث قانون مالي (أنظر منشور ١٠ يولييه سنة ١٩١٢
 نمرة ٣٤ مالي مبرج يباب الحسابات)
- منشور بشأن اعضاء مقدمي العطاآت للمزايدات العمومية من
 ١٣ يناير سنة ٩١٢ نمرة ٤
 من المالية
 تقديم عطاآتهم على ورق تمته كما قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة
 في ٢٨ ستمبر سنة ١٩١٢

منشور المالية بأنه لا يمكن قبول ورق الدفعة الذي يقدم ليرفق بالرائض أو المستندات الا اذا كان سالماً خلواً من كل علامة أو تأشير والمصلحة التي يقدم اليها هذا الورق هي التي تفيه بتوقيع ختمها عليه مع التاريخ وكذلك طوابع البريد التي تقدم أحياناً بدلاً من ورق الدفعة يجب أن تختم بالطريقة نفسها بمعرفة المصالح التي تستلمها

٣ فبراير سنة ٩١٥
من المالية

الباب الخامس

الاجازات

منشور بايضاح مبدأ كل اجازة يطلب مع ابداء رأي رئيس المصلحة فيها وعند ما يراد تأجيل الاجازة لوقت آخر يحجر الطلب بالكيفية المذكورة

٢٧ سبتمبر سنة ٨٩
من الخفائية

منشور بأن الاجازات الاعتيادية هي مكافأة ومفوض لرئيس المصلحة أمر رفضها أو منحها تحت شرطين أن يكون للمستخدم مدة تسمح لمنحه أياها وأنه لا يترتب عليها زيادة مصاريف أما الاجازات المرضية فهي حق للمستخدم متى أثبتت الشهادة طيبة عجزه الوقتي عن أداء الاشغال واذا تصرح بأنهما لا يجوز طبيعاً الرجوع فيها ولا تحويلها لنوع آخر

٢٥ فبراير سنة ٩٣
من المالية

لأخت

قومسيون طبي الحكومة المصرية

القومسيون العام وقومسيونات المدير ياتيه والمخافات

١ — تمين نظارة المالية أعضاء القومسيون العام من أطباء

الحكومة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة العمومية

٢ — يؤلف القومسيون العام من رئيس وعضوين اعتياديين وعضوين خصوصيين ينتخبان من أطباء مصلحة سكة الحديد . والعضوان الخصوصيان يمدان ما فيجريان الكشف الطبي للدخول في الخدمة وبالتوصية بمنح الاجازة المرضية وتقدير السن وتقرير عدم اللياقة للخدمة طبيًا وذلك لبعض وظائف في مصلحة سكة الحديد مينة في جداول وضمت لذلك أما الاحوال الاخرى فينظر فيها جميعها رئيس القومسيون وعضواه الاعتياديان ويكفي وجود اثنين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونيًا

٣ — يشكل في الاسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط وفي كل مديرية قومسيونات طبية تحدد أعمالها نظارة المالية بناء على توصية القومسيون العام

٤ — يؤلف قومسيون الاسكندرية من حكيمباشي مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ومن عضوين اعتياديين من أطباء المستشفى . ويكفي وجود اثنين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونيًا

٥ — تؤلف القومسيونات الاخرى في المديرات والمحافظات من مفتش الصحة أو نائبه في المديرية أو المحافظة ومن طبيب مستشفى الحكومة أو نائبه

٦ — يجري القومسيون الكشف الطبي في الاحوال الآتية :

(١) على المترشحين لوظائف دائمة في الحكومة

(ب) على المستخدمين الدائمين والموقتين الذين يطلبون إجازة مرضية

(ج) على الموظفين الدائمين لتقرير ما اذا كانوا غير لائقين طبيًا للخدمة

(د) على الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين والخارجين عن هيئة المال لتقدير سنهم

(هـ) على ورثة المستخدمين وأرباب المعاشات العاملين بقانون المعاشات الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وقانون المعاشات الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٧١

(و) على المستخدمين الموقتين والخارجين عن هيئة المال وقت رفعتهم لكبر السن أو لمرض أو لعاقة

٧ — يصير الكشف الطبي بناء على طلب المصلحة صاحبة الشأن فقط فيما يتعلق بالورثة العاملين بقانون سنة ١٨٥٤ وقانون سنة ١٨٧١ للمعاشات

يجب أن يصدر طلب الكشف الطبي من نظارة المالية
٨ — طلب الكشف الطبي لأي غرض كان يجب أن يقدم على إحدى الاستمارات المصدق عليها من نظارة المالية

٩ — للقومسيون العام السلطة في أن يستشير أطباء عند اللزوم بصفة خبراء بعد موافقة مدير عموم مصلحة الصحة العمومية
يجب إخطار نظارة المالية في كل حالة عن الأسباب التي دعت إلى أخذ رأي طبيب بصفة خير

١٠ — يأخذ كل طبيب خير جنهين مصريين بصفة أتعاب
عن كل كشف طبي و تقرير يطلبان منه

١١ — النهاية الصغرى لدرجة اللياقة الطيبه (اللياقة للدخول في
الخدمة يراد بها اللياقة للخدمة في أية جهة من القطر المصري) للدخول
في الوظائف الدائمة هي كما يأتي :

يجب أن لا تكون درجة الابصار أقل من $\frac{1}{11}$ لكل عين يكشف
عليها على حدة بنظارة أو بدونها وأن لا يكون التعديل أكثر من
٣ ويوتري + أو — . وإذا كانت درجة الابصار في إحدى العينين
 $\frac{1}{6}$ قبل درجة الابصار في العين الثانية إذا كانت $\frac{1}{18}$ بنظارة أو بدونها
يجب أن تكون درجة السمع طبيعية والاذن سليمة من الامراض
الخاصة بها

صحة الجسم — يجب أن يكون جسم المترشح نامياً نمواً تاماً وخالياً
من الامراض العضوية وأن تكون حالته الصحية معادلة للحالة الصحية
التي تعتبرها شركات التأمين على الحياة من الدرجة الاولى على أن
بعض الامراض كتمدد الاوردة وتمدد أوردة الجبل المنوي وقرطح
القدم والاصابة السابقة بالزائدة الدودية والفتق النير كامل قد لا تمنع
المترشح من قبوله لدى التأمين على حياته ضمن الذين تعتبر صحتهم
من الدرجة الاولى غير أنها تجعله غير لائق ثنائية بعض الاعمال .
ففي مثل هذه الاحوال يجب على القومسيون قبل اصدار قراره
أن يفحص بدقة كل حالة من هذا القبيل بالنسبة الى العمل الذي
قد يكلف المترشح بأدائه

وإذا أبدى المترشح رغبة في إجراء عملية أو اتباع معالجة صالحة لتحسين حالته يجوز للقومسيون أن يعيد عليه الكشف الطبي بعد اتمام العملية أو المعالجة

يراعى القومسيون عند اصدار قراره أنه إذا كان هناك شك مقبول فيما يتعلق بلياقة المترشح للعمل الذي سيطلب منه أدائه وجب أن يكون القرار ضد المترشح

عند ما لا يبلغ أحد المترشحين درجة الابصار المقررة يجب على القومسيون الطبي أن يذكر درجة ابصاره في الشهادة الاصلية

١٢ — إذا اتضح أن أحد المترشحين للخدمة غير لائق لها بسبب عدم حصوله على درجة من الدرجات المدونة في المادة ١١ يضع القومسيون الطبي - إذا طلبت المصلحة ذات الشأن ذلك - تقريراً مفصلاً يبين فيه من أية جهة يكون المترشح بسبب عاهته أقل مقدرة على العمل من شخص آخر حصل على الدرجة المطلوبة أو يحتمل أن يصبح كذلك أو يكون معرضاً لترك الخدمة قبل الاوان. فإذا كانت المصلحة صاحبة الشأن ترغب مع ذلك في تعيينه لأسباب خصوصية يجب عليها أن تقدم طلباً بذلك الى نظارة المالية كحالة خصوصية وترفق وترفق به الشهادة الطبية السابق ذكرها. فاللجنة المالية قبل اصدار قرارها بهذا الشأن تحصل بواسطة القومسيون الطبي على رأي طبيب خبير عن حالة المترشح إذا رأت لزوماً لذلك

وإذا كان المترشح لم يحصل على درجة الابصار المقررة في المادة

١١ فلا يقبل في الخدمة في أية حالة من الاحوال الا بقرار خصوصي من مجلس النظار

١٣ — يجوز لمصلحة ما في أحوال خصوصية أن تقرر درجة الإبصار أعلى من الدرجة المذكورة في المادة ١١. ولكن يجب في جميع الاحوال تصديق نظارة المالية على الدرجة التي تقررها وعلى فئة الموظفين التي ستسري عليها درجة الإبصار المذكورة

١٤ — اذا كان القومسيون لا يستطيع ابداء رأيه في الجلسة الاولى بشأن لياقة المترشح فيمكن اعادة الكشف عليه دفعتين وبعد ذلك يجب اصدار قرار نهائي بشأنه

يجب ارسال اعلان الى المصلحة ذات الشأن بنتيجة الكشف في كل جلسة

١٥ — يجوز منح أجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام للموظفين المقيمين في إحدى مدن الاقاليم أو في إحدى المحافظات بمقتضى شهادة من مفتش صحة المركز أو القسم أو من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من حكيم باشى المستشفى ويكون لرئيس المصلحة المحلي التابع له الموظف الحق في أن يرسل الموظف اذا رأى ذلك مواثيقاً لقومسيون طبي المديرية أو المحافظة أو لقومسيون القاهرة اذا كان الموظف مقيماً في العاصمة. كذلك يجوز منح أجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب تابع لنفس المصلحة ومقيم في نفس الجهة التي يقيم فيها المستخدم الاجازات المرضيه لمدة تزيد عن عشرة أيام ولكنها لا تتجاوز

مع الامتداد ٣٠ يوماً يجوز منحها بمقتضى شهادة من قومسيون طبي
المديرية أو المحافظة . وإذا تعذر ذلك بسبب بعد المسافة فيجوز منحها
بمقتضى شهادة من طبيين من أطباء الحكومة ينتدبهما قومسيون
طبي المديرية

في الاحوال المذكورة آنفاً يجب ارسال الشهادة مباشرة الى
رئيس المصلحة المحلي التابع له الموظف

الشهادات الصادرة من قومسيونات المديريات والمافظات
لمنح الموظفين اجازات مرضية تزيد عن ثلاثين يوماً يجب ارسالها
الى قومسيون القاهرة للتصديق عليها

ويتش من الاحكام السابقة مركز مرسي مطروح والقصر
والدر والبرلس وواحة سيوه والواحات البحرية والداخلية والخارجية
فالنظر لبعد هذه الجهات عن مركز المديرية يجوز للمستخدمين
المقيمين فيها أن يتالوا اجازة مرضية لا حد عشرين يوماً وما فوق بمقتضى
شهادة طبية من مفتش المركز بشرط أن يصادق قومسيون المديرية
أو المحافظة على الشهادات التي توصي بمنح اجازة مرضية من ١١ الى
٣٠ يوماً وأن يصادق القومسيون العام في القاهرة على الشهادات
التي توصي بمنح اجازة مرضية لاكثر من ٣٠ يوماً

يجوز للقومسيون العام اذا رأى ذلك موافقاً أن يدعو طالب
الاجازة المرضية للحضور بنفسه للكشف عليه أمام قومسيون القاهرة
في جميع الاحوال التي تعطي فيها شهادات لاجازات مرضية
يجب على الطبيب الذي يقع على الشهادة أن يكون قد كشف على

الطالب بنفسه ليتحقق من وجوب منح اجازة مرضية
يجب أن لا يتجاوز أية اجازة مرضية كانت مدة شهرين وإذا
طلب عند انتهاء هذه المدة امتداد الاجازة وجب الحصول على
شهادة جديدة اذا كان الكشف على طلب الاجازة المرضية قد تم
بمعرفة قومسيون المديرية الطبي أو بمعرفة من يتدب من قبله لهذا
الغرض فانه يكون لرئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم
الحق في أن يرسله اذا رأى ذلك موافقاً الى القومسيون الطبي العام
في القاهرة ٥ منشور ١١ يونه سنة ١٩١٤ بمرة ٢٣ «

١٦ — تبثديء مدة الاجازة المرضية من اليوم الذي تعطى
فيه الشهادة . واذا منح امتداد للاجازة فتبثديء مدة الامتداد من
تاريخ انتهاء الاجازة المرضية التي سبق منحها

١٧ — اذا رأى القومسيون الطبي انه يجب الكشف على
الموظف الذي أوصى بمنحه اجازة مرضية وقرر لياقته للخدمة قبل
عودته الى مباشرة أشغاله وجب عليه أن يذكر ذلك في الشهادة

١٨ — عند ما يرسل أحد الموظفين للكشف الطبي لتقرير عدم
لياقته للخدمة يجب أن يرفق طلب الكشف باستمارة الصحة الخاصة به

١٩ — للاستعانة على تقدير سن مستخدم من مستخدمى
الحكومة يطلب القومسيون من المصلحة التابع لها المستخدم
الاستعلامات الآتية :

(١) تاريخ أول دخوله في خدمة الحكومة سواء كان بصفة

مستخدم دائم أو مؤقت أو خارج عن هيئة العمل

(ب) وظيفته لدى دخوله في الخدمة
(ج) اذا كان في ملف خدمته شهادة طبية سابقة او شهادة
تطعيم أو تعريف من المستخدم بشأن سنه
يقدر القومسيون السن تقديرًا معيّنًا والسن المقرر بهذه
الكيفية يعتبر سن المستخدم الحقيقي في تاريخ اعطاء الشهادة به ما لم
يقدم فيما بعد ما يثبت جليًا خلاف ذلك

٢٠ — ورثة المستخدمين وأرباب المعاشات المعاملين بقانون
المعاشات الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ والقانون الصادر في ١١
يناير سنة ١٨٧١ الذين يتقدمون للكشف الطبي لا يعتبرون أن لهم
الحق في معاش اذا كانوا بالرغم عن المعاشة التي بهم يتدبرون على أداء
عمل يناسب حالهم الاجتماعية ويمكنهم من اكتساب مبلغ لا يقل
عن قيمة المعاش الذي يطالبون به

٢١ — الكشف على المستخدمين الموقتين والخارجين عن هيئة
العمال يكون بناء على طلب من رئيس المصلحة التابعين لها للتحقق
عما اذا كان يجب رخصهم من الخدمة بسبب المعاشة أو المرض أو كبر
السن وكل واحد من هؤلاء المستخدمين يتضح أن عمره ٦٥ سنة
أو أكثر يعتبر حتمًا كأنه بلغ حد كبر السن « المادة ٣٣ من قانون
المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ »

٢٢ — في جميع المسائل المدنية أو الادارية تخبر قومسيونات
الاسكندرية والمديريات والمحافظات قومسيون القاهرة وهو يخبر
نظارة المالية مباشرة

وفي المسائل التفصيلية المتعلقة بالترشحين أو الموظفين كطلب استعلامات جديدة وقبول طلبات للكشف وارسال شهادات بخابر قومسيون القاهرة والاسكندرية النظارات والمصالح رأساً أما قومسيونات المديريات والمحافظات فنخبر النظارات والمصالح بواسطة المديرية أو المحافظة

لأتمتة

القومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات

١ - تؤلف القومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات طبقاً للمادة الثالثة من لائحة القومسيون الطبي للحكومة المصرية (التي أصدرتها نظارة المالية) وذلك في كل مديرية من المديريات وفي الاسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط .

٢ - يؤلف القومسيون الطبي في الاسكندرية من مدير مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ، ومن عضوين عادين من أطباء المستشفى بينهما المدير ، ويكون وجود عضوين من الثلاثة ليكون القومسيون قانونياً .

٣ - يؤلف القومسيون الطبي في السويس من حكيم باطني مستشفى الحكومة أو نائبه بصفة رئيس ، ومن مفتش صحة المحافظة أو نائبه بصفة عضو .

٤ - تؤلف القومسيونات الطبية في سائر المديريات والمحافظات من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من نائبه كرئيس ، ومن

طبيب مستشفى الحكومة أو من نائبه كمضو .

٥ - يجب أن تجتمع القومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات مرتين في الأسبوع ، الساعة العاشرة صباحاً من يومي الثلاثاء والسبت . وإذا شاء أحد القومسيونات تغيير أيام الاجتماع أو ساعته فعليه أن يحصل أولاً على موافقة القومسيون الطبي العام على ذلك ، ولا يجوز للقومسيونات مطلقاً عقد اجتماعات أخرى . أما المرضى الذين تدعو حالتهم للكشف عليهم بصفة مستعجلة فتسرى عليهم أحكام المادة ١٦ .

٦ - للقومسيونات الطبية في المديريات والمحافظات أن تختار بين عقد اجتماعاتها في المستشفى أو في مكتب مفتش الصحة العمومية كما تراه موافقاً . على أنه لا يجوز تغيير محل الاجتماع بعد تقريره لكي تعرف سائر المصالح أين تبث بطالبي الكشف الطبي . ويشترط حتماً في كل حالة أن يقوم الأعضاء بالكشف الطبي معاً ، وكل شهادة تعطى بدون مراعاة هذا الشرط لا يعتد بها .

٧ - تجري قومسيونات المديريات والمحافظات الكشف الطبي في الأحوال الآتية :

(أ) على المستخدمين الدائمين والموقتين الذين يطلبون اجازة مرضية .

(ب) على المستخدمين الدائمين والموقتين لتقرير ما إذا كانوا غير لائقين صحياً للخدمة ، وذلك بناء على طلب خصوصي من القومسيون الطبي في القاهرة .

(ج) على المستخدمين الدائمين والموقنين والخارجين عن هيئة العمال لتقدير سنهم .

(د) على المرشحين لوظائف خارجة عن هيئة العمال في المصالح الأميرية

(هـ) على المرشحين لوظائف صيارف البلاد .

(و) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال الذين يصابون بمرض ويتقدمون للكشف الطبي .

(ز) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال عند مغادرة الخدمة لكبر السن أو لمرض أو لعاهة (منشور نظارة المالية نمرة ١٢٧/٣/٢ الصادر في ١٦ يولية سنة ١٩١٠)

(ح) على المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال الذين يصابون بمرض أثناء تأدية وظيفتهم وتكون سارية عليهم أحكام منشور نظارة المالية نمرة ٥ سنة ١٩١٣ .

وعلى القومسيون ايضاح مدة العلاج والراحة التي يقررها على العمدة والمشايخ الذين يطلبون اجازة مرضية أو شهادة صحية .

(ي) وبناء على طلب من المدير أو المحافظ بصفته رئيساً للبلدية أو لمجلس المديرية (محرر على احدى الاستمارات المصدق عليها من نظارة المالية) :

(١) على المرشحين لوظائف في البلديات ومجالس المديريات لا يقل مرتبتها عن خمسة جنيهاً مصرية في الشهر .

(٣٦) على مستخدمي المجالس البلدية ومجالس المديرية عند منادرتهم الخدمة لكبر السن أو لمرض أو لعاهة .

(٣٧) على مستخدمي المجالس البلدية ومجالس المديرية الذين يبلغون أنهم مرضى ، لتقدير عدد الايام اللازمة لعلاجهم .

٨ - حيث أنه لاحق للمستخدمين الخارجين عن هيئة العمال في في أجازة مرضية فلي القومسيون الطبي في المحافظة أو المديرية أن يمين فقط عدد الايام اللازمة لشفائهم ، ولرئيس المصلحة التابع لها المستخدم تقرير اعطاء الاجازة أو عدم اعطائها كاجازة عادية .

٩ - يجري قومسيون الاسكندرية الطبي الكشف على مستخدمي الحكومة في الاحوال المذكورة في المادة السابعة ، ويقوم فوق ذلك :

(١) بالكشف على المرشحين المنتخبين عملياً لوظائف دائمة أو موقتة في مصلحة أميرية في نفس الاسكندرية .

(٢) بالكشف على مستخدمي الحكومة الدائمين والموقتين بدائرة الاسكندرية لتقرير ما اذا كانوا غير لاثقين للخدمة صحياً ، وذلك بعد التصديق على الشهادة من القومسيون الطبي في القاهرة .

١٠ - يجب على القومسيون الطبي في المحافظة أو المديرية أن يتخذ

دفترآ (استشارة ٧) قومسيون طبي) يدون فيه كل كشف يجريه ويكون رئيس القومسيون مسؤولاً عن مسك الدفتر .

بالغاية اللازمة ، ويجب قبل فض كل جلسة أن يوقع رئيس القومسيون والاعضاء بامضائهم على الدفتر .

١١ - الشهادات الطبية التي تعطيها القومسيونات في المحافظات والمديريات تحرر على الاستمارة (١٠٠) قومسيون طبي (المصدق عليها من نظارة المالية).

ويجب أن يدفع كل من يتقدم للكشف الطبي ثلاثة غروش صباغ ثمن ورقة تمغة قبل اجراء الكشف المطلوب . ويستثنى قط من هذه القاعدة :

(١) الخدمة الخارجين عن هيئة المال الذين يكشف عليهم على مقتضى المادة ٨ .

(ب) صف ضباط ورجال البوليس الذين يكشف عليهم لتقرير عدم لياقتهم للخدمة طياً

(ج) الخدمة الخارجين عن هيئة المال بمصلحة البوستة كموزعي الخطابات والسعاة واختامين والخفراء والقراشين الخ. الذين يكشف عليهم عند دخولهم في الخدمة .

فالشهادات الخاصة بهؤلاء الخدمة تحرر على ورقة عادة وتغلى مجاناً .

١٢ - جميع الشهادات الطبية الصادرة من القومسيونات الطبية في المديريات أو المحافظات لتقرير عدم اللياقة للخدمة أو لمنح أجازات مرضية تزيد مع الامتداد عن ثلاثين يوماً يجب أن ترسل مباشرة من القومسيونات الطبية في المديريات أو المحافظات الى القومسيون الطبي العام للتصديق عليها . وبعد التصديق أو عدمه يعيدها القومسيون الطبي العام الى القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة . وعلى

الاخير أن يرسل الى المصلحة ذات الشأن بنتيجة الكشف .

تنبه — وقد عينت نظارة المالية في مكاتبها نمرة ٣٤-٧٤/١٢ المؤرخة في ٤ مارس سنة ١٩١٤ رئيس القومسيون الطبي في القاهرة ونائبه بصفة الطبيين المتدربين من قبل الحكومة (المادة ٣٢ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩) وخولتهما حق انتداب غيرهما من أطباء الحكومة لاجراء الكشف في هذه الاحوال وفي الوقت نفسه لوضع الشروط التي يجب أن يجري الكشف بمقتضاها .

١٣ - طلب الكشف الطبي لاي غرض كان يجب أن يقدم على احدي الاستمارات المصدق عليها من نظارة المالية .
١٤ - في الكشف على المترشحين لوظائف دائمة يجب على القومسيون الطبي في الاسكندرية اتباع التعليمات التي وضعها نظارة المالية في لائحة قومسيون طبي الحكومة المصرية « المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ »

١٥ - النهاية الصغرى لدرجة اللياقة الطبية للدخول في الوظائف الخارجة عن هيئة المال وفي وظائف صيارف البلاد هي كما يأتي:
يجب أن لا تكون درجة النظر أقل من $\frac{1}{18}$ لكل عين يكشف عليها على حدة بنظارة أو بدونها ، وإذا كانت درجة النظر في احدي العينين $\frac{1}{18}$ قبل درجة النظر $\frac{1}{36}$ في العين الاخرى بنظارة أو بدونها

يجب أن تكون درجة السمع طبيعية . والاذن سليمة من

كل مرض

صحة الجسم - يجب أن يكون جسم المترشح نامياً نمواً تاماً ،
خالياً من الامراض العضوية

تراعي القومسيونات عند اصدار قراراتها انه اذا كان هناك
شك معقول فيما يتعلق بلياقة المترشح للاعمال التي قد يطلب منه
ادائها وجب أن يكون القرار ضد المترشح . ويجب أن يفهم
جلياً أن المراد باللياقة هو اللياقة للخدمة في أية جهة من القطر
المصرى . واذا لم يبلغ أحد المترشحين درجة النظر المقررة وجب
على القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة أن يذكر درجة نظره
في الشهادة الاصلية

١٦ - يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام
للموظفين الدائمين والموقتين المقيمين في احدى مدن الاقاليم
أو في احدى المحافظات بمقتضى شهادة من مفتش صحة المركز
أو القسم أو من مفتش صحة المديرية أو المحافظة أو من حكيمباشي
المستشفى . ويكون للرئيس المحلى للمصلحة التابع لها الموظف الحق
في أن يرسل الموظف ، اذا رأى ذلك موافقاً ، للقومسيون الطبي
في المديرية أو المحافظة أو لقومسيون القاهرة اذا كان الموظف
مقيماً في العاصمة

كذلك يجوز منح اجازة مرضية لمدة لا تزيد عن عشرة أيام
بالشروط نفسها بمقتضى شهادة من طبيب تابع لنفس المصاحبة ومقيم
في نفس الجهة المقيم فيها المستخدم

يجوز منح الاجازات المرضية التي تزيد عن عشرة أيام ،
ولكنها لا تتجاوز من الامتداد ثلاثين يوماً . بمقتضى شهادة من
القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة . وإذا تمذرك ذلك بسبب
بعد المسافة فيجوز منحها بمقتضى شهادة من طبيين من أطباء
الحكومة يتقدمهما القومسيون الطبي في المديرية

في الاحوال المذكورة آتيا يجب ارسال الشهادات مباشرة
الى الرئيس المحلى للمصلحة التابع لها الموظف

الشهادات الصادرة من القومسيونات الطبية في المديريات
والمحافظات لمنح الموظفين اجازات مرضية تزيد عن ثلاثين يوماً
يجب إرسالها الى قومسيون القاهرة للتصديق عليها

ويستثنى من الاحكام السابقة مراكز مرسى مطروح والقصر
والدّر والبرلس وواحة سيوة والواحات البحرية والداخلية والخارجة ،
فبالنظر لبعده هذه الجهات عن مركز المديرية يجوز للمستخدمين
القيمين فيها أن ينالوا اجازة مرضية لاحد عشر يوماً ما فوق بمقتضى
شهادة طبية من مفقش صحة المركز بشرط أن يصادق قومسيون
المديرية أو المحافظة على الشهادات التي توصي بمنح اجازة مرضية
من ١١ الى ٣٠ يوماً ، وأن يصادق القومسيون العام في القاهرة على
الشهادات التي توصي بمنح اجازة مرضية لأكثر من ثلاثين يوماً
يجوز للقومسيون العام ، اذا رأى ذلك موافقاً أن يدعو طالب
الاجازة المرضية للحضور بنفسه للكشف عليه أمام قومسيون
القاهرة .

في جميع الاحوال التي تعطى فيها شهادات لاجازات مرضية يجب على الطبيب الذي يوقع على الشهادة أن يكون قد كشف على الطالب بنفسه ليتحقق من وجوب منحه اجازة مرضية .

لا يجوز أن تتجاوز أية اجازة مرضية كانت مدة شهرين .
واذا طلب عند انتهاء هذه المدة امتداد الاجازة وجب الحصول على شهادة جديدة .

١٧ - تبثديء مدة الاجازة المرضية من اليوم الذي تعطى فيه الشهادة ، واذا منح امتداد للاجازة فتبثديء مدة الامتداد من تاريخ انتهاء الاجازة المرضية التي سبق منحها .

١٨ - اذا رأى القومسيون الطبي وجوب الكشف على الموظف الذي اوصي بمنحه اجازة مرضية وتقرير لياقته للخدمة قبل عودته الى مباشرة أشغاله وجب عليه أن يذكر ذلك في الشهادة .

١٩ - عند ما يرسل أحد الموظفين الدائمين أو المؤقتين للكشف الطبي لتقرير عدم لياقته للخدمة يجب أن يرفق بطلب الكشف باستمارة الصحة الخاصة به .

٢٠ - المترشحون لوظائف في المصالح الاميرية ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة أو خارجة عن هيئة العمال ، اذا كان سبق رفقهم من خدمة الحكومة لاعتلال صحتهم لا يجوز الكشف عليهم بمعرفة قومسيونات المديریات أو المحافظات ، بل يجب ارسالهم للكشف عليهم أمام القومسيون الطبي في القاهرة .

٢١ - المستخدمون الذين يصابون بأحد الامراض الفتنة أو المعدية

وتوصى لهم القومسيونات الطبية في المديریات أو المحافظات بإجازة مرضية يجب الكشف عليهم ثانية بمعرفة القومسيونات المذكورة قبل عودتهم الى العمل لمنع احتمال عدوى زملائهم في الخلعة .
ويجب أن يكتب على ظهر الشهادة الطبية التي تعطى عند أول كشف « إجازة مرضية واعادة الكشف بمعرفة القومسيون الطبي في المديرية أو المحافظة » .

وليكن معلوماً ان أمراض الزهري في الدرجة الثانية والسل الرئوي والجرب تسخل في نوع الامراض العفنة مع كل الامراض المذكورة في لائحة الامراض المعدية (قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٢ جدول الامراض العفنة القسمان الاول والثاني) .

جميع أحوال الامراض المعدية المزمته التي يعطى فيها المستخدم إجازة مرضية أثناء لعدوى زملائه رغم وجوده في حال تمكنه من أداء خدمته يجب أن يفاد عنها القومسيون الطبي العام .

٢٢ - للاستعانة على تقدير سن مستخدم من مستخدمي الحكومة يأخذ القومسيون من المصلحة التابع لها المستخدم المعلومات الآتية (١) تاريخ أول دخوله في خدمة الحكومة سواء كان كمستخدم دائم أو مؤقت أو خارج عن هيئة العمال .

(٢) وظيفته عند دخوله في الخلعة .

(٣) اذا كان في ملف خدمته شهادة طبية سابقة أو شهادة تطعيم أو تعريف من المستخدم بشأن سنه .

يقدّر القومسيون السن تقديراً معيئاً ، والسن المقدر على هذه

الصورة يعتبر سن المستخدم الحقيقي في تاريخ اعطاء الشهادة به، نالم يقدم فيما بعد ما يثبت جلياً خلاف ذلك .

٢٣ - الكشف على المستخدمين الموقتين الخارجين عن هيئة العمال يكون بناء على طلب من رئيس المصلحة التابعين لها للثبوت، مما اذا كان يجب رفهم من الخدمة بسبب العاهة أو المرض أو كبر السن وكل واحد من هؤلاء المستخدمين يتضح أن عمره ٦٥ سنة أو أكثر يعتبر حتماً أنه بلغ حد كبر السن (المادة ٣٢ من قانون المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩) .

٢٤ - في جميع المسائل المبدئية أو الادارية تخبر قوميونات الاسكندرية والمديريات والمحافظات قوميون القاهرة ، وهو يخبر نظارة المالية .

وفي المسائل التفصيلية المتعلقة بالترشحين أو الموظفين ، كطلب استعلامات جديدة وقبول طلبات للكشف وارسال شهادات ، يخبر قوميونا القاهرة والاسكندرية النظارات والمصالح رأساً . أما قوميونات المديريات والمحافظات فتخبر النظارات والمصالح بواسطة المديرية أو المحافظة .

منشور معه لأتمه الاجازات الاعتيادية الآتية : ١٣ أبريل سنة ٩٣

نحن ناظر الحقاينة

بعد الاطلاع على الاوامر العالية الصادرة في أول مايو سنة ١٨٨٨

وفي ٢٢ مايو سنة ١٨٨٩ وأول ديسمبر سنة ١٨٩١ قررنا ما هو آت

المادة الاولى

الاجازات التي يستحقها في كل سنة قضاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية والاهلية وأعضاء النائب العمومي فيها بمقتضى الاوامر المشار اليها آتفاً تعطى اليهم في غضون المدة التي ابتدأوها ١٥ يولية وغايتها آخر سبتمبر

المادة الثانية

ولذلك تجتمع محكمة الاستئناف وكل محكمة من المحاكم الابتدائية بهيئة جمعية عمومية في أثناء النصف الاول من شهر مايو من كل سنة لتعين أجازة كل واحد من أعضائها وتقرر عدد الجلسات وأيامها في أثناء مدة البطالة القضائية ولا يعمل بالقرار الذي يصدر من الجمعية العمومية بهذا الشأن الا بعد التصديق عليه منا

المادة الثالثة

على النائب العمومي أيضاً أن يعين أجازة أعضاء النيابة ويوزع الاعمال بينهم ويقدم لنا بيان ذلك في الميعاد المقرر في المادة الثانية للنظر في أمر التصديق عليه

المادة الرابعة

يسوغ لكل من رؤساء المحاكم والنائب العمومي أن يرخصوا بالاجازات في مدة البطالة القضائية للموظفين التابعين اليهم متى كانت لا يترتب عليها الاضرار بحسن سير الاعمال بشرط مراعاة الحدود المينة في الاوامر المشار اليها آتفاً والتصديق منا عليها قبل الترخيص بها

المادة الخامسة

على رئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومي ورؤساء المحاكم الابتدائية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه

- منشور بأن حضور المطلوب توظيفهم للكشف عليهم بمعرفة القومسيون الطبي يكون على نفقتهم ومن يكون منهم بالاسكندرية يكشف عليه فيها وأن يرسلوا بافادات بأيديهم لمعرفة أشخاصهم
- ١٠ مايو سنة ٩٣ • منشور بأن طلبات الاجازات الاعتيادية يلزم تقديمها على ورق تمغه طبقاً للمادة ٩١ من فصل ثالث من القانون المالى
- من المالية
من الحفانية

راجع المادة ١٧٩ فصل ٢ قسم ٢ أجازات قانون مالى

- منشور بارفاق كشف الخدمة الذي يرسل من النظارة مع تصريح الاجازات بكشوفات الاستحقاق المعتاد تقديمها للمالية
- ٩٤ مايو سنة • منشور يؤكد بكتابة اقرار القيام للاجازة وقما يريد الموظف ترك عمله وبمجرد عودته يحمر اقرار العودة ولاجل تنفيذ قرار مجلس
- من الحفانية
١١ يونيو سنة ٩٨ • النظر الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٨٩٨ بما يعامل به الموظفون والمستخدمون الذين يتأخرون عن العودة لوظائفهم بعد انقضاء أجازاتهم تريد اخبارها باسم من يتأخر. وسبب التأخير وان كان ذلك لمرض فترسل الشهادة الطبية

- منشور يؤكد على حضرات قضاة المحاكم المصرح لهم بالاجازات بعدم ترك مراكزهم بمجرد حلول مبدأ أجازتهم بل ينتظرون عودة زملائهم الذين سيباشرون العمل بدلم
- ١٥ اغسطس
سنة ٩٨
من الحفانية

- منشور يحتم طلب الاجازة على ورقة تمغه طبقاً للمادة ١٠٣ من فصل ثاني من القانون المالى بدلاً عن خصم قيمتها من الماهية عند الصرف
- ١٠ يناير سنة ١٠٠ • من المالية

١٩ فبراير سنة ٩٠٠ منشور بعدم اعطاء اجازات اعتيادية لمستخدمي المحاكم والنيابات
من الحفانية
٢٦ مايو سنة ٩٠١ منشور يقضي بأن الاجازات التي يصرح بها في البطالة القضائية
من الحفانية
هي ظرف يمكن الموظف من قضاء مصالحه كالتأهل وغيره بحيث
اذا طلب في بحر السنة القضائية اجازة للسبب المذكور وكان ثمة
ضرورة فلا يتصرح له بأكثر من خمسة عشر يوماً
ومن الآن لا يقبل طلب الاجازات لعدة مرض الاقارب انما
لرؤساء المحاكم الحق في قبول بعضها بصفة استثنائية بمراعاة درجة
القرابة وخطر المرض

٢٠ أكتوبر منشور بحسبة المستخدمين عند تعيينهم أو رفهم أو مجازاتهم
سنة ١٩٠١ أو التصريح لهم بأجازات باعتبار كل شهر بحسب عدد أيامه لا أن
من المالية الشهر ٣٠ يوماً كما كان معتبراً من قبل مثلاً اذا عين مستخدم في يوم
٢١ فبراير وكانت أيام هذا الشهر ٢٨ يوماً فاستحقاقه عن المدة الباقية
من الشهر يكون ثمانية أجزاء من ٢٨ جزءاً من ماهيته بخلاف ما اذا
كانت أيام الشهر المذكور ٢٩ يوماً فإن استحقاقه يكون ٩ اجزاء
من ٢٩ جزءاً من ماهيته واذا جوزي بقطع يومين من مرتبه في الشهر
المذكور فحسابها يكون جزأين من ٢٨ أو ٢٩ من ماهية الشهرية
وان رفت لغاية ٢٠ من الشهر المذكور فاستحقاقه يكون عشرين جزءاً
من ٢٨ أو ٢٩ جزءاً من ماهيته

وحساب الاجازات يكون بالشهر وباعتبار أن نصف الشهر
١٥ يوماً فلو تصرح لمستخدم بأجازة لمدة شهر ونصف مثلاً من ١٤

فبراير فالشهر يكون من ١٤ لغاية ١٣ مارس والنصف من ١٤ مارس لغاية ٢٨ منه ولو كان مبدأ الاجازة ٦ ابريل فالشهر يكون لغاية ٥ مايو والنصف لغاية ٢٠ منه أما الاجازات التي بالايام فحسابها يكون يوماً من يوم وحساب الماهيات في الاجازات المرضية يكون على اعتبار ما يستحقه من ذلك يوماً مدة الاجازة وأجازات المعينين تحت التجربة لا تكون أزيد من ١٥ يوماً في السنة بدون ضم المدد على بعضها وبعد تثبتهم يحاسبون على الاجازات كالتمة من ابتداء تعيينهم تحت التجربة ويخصم ما كان تصرح لهم منها قبل التثبيت ومن يعين في بحر السنة يحاسب في اجازته على حسب ما يستحقه من الايام الباقية من السنة باعتبار أنه يستحق في السنة ٤٥ يوماً داخل القطر ويسرى هذا الحكم على كل الظهورات أيضاً والخدمة السائرة

راجع المواد ١٧١ و ١٨٤ و ١٨٥ فصل ٢ قسم ٢ - أجازات
قانون مالى طبعه موقته

منشور يفتى المحاكم الى ضرورة ترتيب عملها في زمن الاجازات
١٤ ابريل سنة ١٩٠٧
من الحفانية بما يضمن مصلحة القضاة والمتقاضين

منشور بتشكيل قومسيون طبي يباريس للكشف على طالبي
٢٩ يونيسنة ١٩٠٨
من المالية الاستخدام والموظفين في الحكومة المصرية ومن يريدون الحصول
على أجازة مرضية من موظفيها مؤلف من الدكتور ليونار روتليس
عضو رسمى بشارع رصبون (١) قسم سنف هونز يهو الدكتور صرف (١)
ستوفار عضو نائب بدرب سان سيمون عمرة ٢ بشارع سنبرمان

وسيشكل قومسيون آخر في لندن أيضاً ويكون الكشف بحسب
اللائحة الموضحة بالورقة مرفوقة

مشروع

لائحة قومسيونات طيبة خارج القطر

(١) في تشكيل القومسيونات الطيبة

أولاً - تشكل قومسيونات طيبة في لندن وباريس وفي أي مكان
آخر يصير تعيينه فيما بعد بقرار يصدر من مجلس النظار للكشف
على طالبي الاستخدام في الحكومة المصرية وعلى الموظفين الذين
يحاولون على هذه القومسيونات للكشف عليهم
ثانياً - تعيين الاعضاء الذين تتركب منهم هذه القومسيونات يكون
بمعرفة سعادة ناظر المالية وهو الذي يجري اللازم لتقدير اتعابهم

(٢) في الكشف على طالبي الاستخدام

ثالثاً - يكون من واجبات هذه القومسيونات الطيبة الكشف
على طالب الاستخدام في الحكومة المصرية سواء كانت احوالهم
على هذه القومسيونات من لجنة انتخاب الموظفين أو من رئيس
رابعاً - تصدر نظارة المالية لكل من هذه القومسيونات تعليمات
عمومية بخصوص درجة الاستعداد الصحي اللازم توفرها في طالبي
الاستخدام

خامساً - على القومسيون الطبي أن يرسل اللجنة انتخاب الموظفين
أو لرئيس المصلحة الذي أحال عليه الكشف على طالب الاستخدام

(على حسب الحالة) شهادة مبنياً فيها اذا كان الطالب لائقاً للخدمة أو غير لائق

سادساً - على القومسيون الطبي اذا طلب منه ذلك أن يقدم
لنظارة المالية بمصر تقريراً طبياً وافياً عن حالة أي طالب أجرى
الكشف عليه

سابعاً - اذا قرر أحد القومسيونات لياقة طالب للخدمة فلا داعي
لإعادة الكشف عليه طبياً بمصر قبل تربيته في وظيفته الا اذا تراهي
لرئيس المصلحة التابع لها أوقية إعادة الكشف الطبي عليه
(٣) في الكشف على الموظفين

ثامناً - جميع الموظفين الموجودين بالاجازات في الممالك التي
تشكلت فيها قومسيونات طبية الذين يطلبون الحصول على أجازات
مرضية أو امتداد أجازات مرضية تصرح لهم بها يحالون بمقتضى هذه
اللائحة على هذه القومسيونات الطبية للكشف عليهم

تاسعاً - القومسيون الطبي المشكل في لندره يعتبر قومسيوناً طبياً
لكافة أنحاء بريطانيا العظمى وايرلندا وقومسيون باريس الطبي
يعتبر قومسيوناً طبياً لفرنسا

عاشراً - على كل موظف لا يمكنه الحضور شخصياً أمام القومسيون
الطبي للكشف عليه أن يرسل للقومسيون الشهادة المطبوعة له من
صفيه الخصوصي وعليه أن يقدم نفسه لأياً ما كشف طبي آخر يقرر
القومسيون اجراءه

حادي عشر - اذا اقتنع القومسيون الطبي بوجوب إعطاء الموظف

أجازة مرضيه فليبه أن يرسل شهادة بذلك لرئيس المصلحة التابع لها ذلك الموظف وإن يبين في هذه الشهادة ماهية المرض المصاب به ومدة الاجازة المرضية المطلوبة

ثاني عشر - لا يسوغ التصريح بأجازة مرضية لموظف موجود بالاجازة في أية بلاد تشكل بها قومسيون طبيي الا بعد الحصول على شهادة من القومسيون الطبيي

ثالث عشر - على القومسيونات الطبية أيضاً الكشف على الموظفين الذين يترأى لوزارة المالية من أن لاآجر احوالهم على القومسيونات الطبية للكشف عليهم بقصد التحقق مما اذا كان هؤلاء الموظفون نظراً لحالتهم الصحية أصبحوا غير لاثقين لخدمة الحكومة .

لائحة

القومسيونات الطبية خارج القطر
الحكومة المصرية

٨ مارس سنة ١٩٠٩
من المالية

اللجنة الطبية خارج القطر

لجنة لندره

Dr. . Dyke Achand

19, Bryanston Square .

LONDON

DR, JOHN CAHILL

21, SEVILLE STREET,

Lowndes Square

LONDON. S. W.

١- تشكيل اللجنة
تشكل اللجنة من عضوين
إذا غاب أحدهما ينتخب الرئيس للجنة الطبية من ينوب عنه
ويرسل اسمه الى وكيل نظارة المالية

٢- اعمالها
أولاً يكون العضو الرئيس مسؤولاً عن حفظ جميع الاستثمارات
والشهادات وأوراق اللجنة ولا يجوز مخافة الحكومة المصرية الا
بواسطة

ثانياً تفحص اللجنة كل طالب للدخول في خدمة الحكومة
المصرية تبعث لها لجنة انتخاب الطلاب أو أحد رؤساء المصالح أو من
ينوب عنهم وترسل تقريراً بالنتيجة الى الحكومة المصرية

ثالثاً تفحص اللجنة كل موظف يطلب بواسطة الحصول على
أجازة مرضية أو التصريح له بإطالة مدة إجازته المرضية

وتفحص كذلك الشهادات الطبية التي يقدمها الموظفون من
الاطباء الذين باثروا علاجهم إذا لم يعرضوا أنفسهم للجنة للكشف
عليهم شخصياً ولها أن تطلب منهم معلومات إضافية أو الكشف
عليهم شخصياً بلندرة إذا اقتضى الحال ذلك

ولها اذا شاءت أن تستشير طبيب الموظف الخصوصي متى تيسر ذلك فاذا صرحت اللجنة باعطاء الموظف أجازة مرضية وجب عليها أن تقرر قبل أن يعود الى أعماله أنه لائق لمباشرتها رابلاً يجب عليها أن تفحص بناء على طلب نظارة المسالية كل موظف يراد التحقق من لياقته للخدمة أو إعفاؤه منها خامساً يجب أن يوقع كلا العضوين على كل الشهادات التي تصدر من اللجنة الا أنه يكفي توقيع أحدهما على الشهادات المرضية التي يقدمها الموظفون موقعا عليها من طبيبهم الخصوصي سادساً يجب على الموظف أن يبين في طلب الاجازة المرضية الوظيفة التي يشغلها في الحكومة المصرية

٣- قيمة الانساب

تقدر الانساب لاعضاء اللجنة على النمط الآتي

تقدر للعضو الرئيس مكافأة قدرها (١٠٠ جنيه انجليزي) سنوياً نظير عمله وحفظ الاوراق وقيامه بتحرير المراسلات اللازمة يأخذ كل عضو مبلغاً قدره ٢ جنيه و ٢ شلن نظير فحصه أي طالب أو موظف شخصياً في أول مرة ومبلغاً قدره جنيه وشلن عن كل مرة بعد ذلك يفحص فيها الموظف شخصياً أثناء أجازته المرضية وأما في الاستشارات الواردة تحت البند الثاني من هذه اللوائح فيأخذ كل عضو مبلغاً قدره ٢ جنيه و ٢ شلن

ويأخذ كل عضو مبلغاً قدره ١ جنيه و ١ شلن عن كل مرة يفحص فيها الطالب أو من كان تحت التجربة اذا كان ذلك في بحر ستة من فحصه الاول

تقوم الحكومة المصرية بدفع كل هذه الاتعاب سواء احتسبتها في النهاية على الموظف أو الطالب أو لم تفعل ذلك وتأخذ كل عضو مبلغاً قدره ١ جنيه وشلن نظير فحص الشهادات التي تعرض عليهم الموظفون الذين لم يقدموا أنفسهم للكشف عليهم شخصياً ومن الضروري في هذه الاحوال أن يضع أحد الاعضاء توقيمه على هذه الشهادات

تطلب لجنة الامتحان أو رئيس المصلحة أو من ينوب عنه من ٤- الكشف الطبي كل طالب يرون مبدئياً انتخابه أن يخبر اللجنة الطبية مباشرة عند الدخول ويتفق معها على يوم وساعة الكشف عليه ويستوفون في الوقت نفسه الاستعلامات اللازمة في الاستمارة حرف (ي) التي هي الطلب الرئيسي للكشف وتشتمل على اسم الطالب وعنوانه والوظيفة التي يريد الالتحاق بها وترسل هذه الاستمارة الى لجنة لندره الطبية التي يجب عليها تسليم استمارة حرف (ب) «سرية» الى الطالب وعند انتهاء الكشف تستوفي لجنة لندره الطبية استمارة حرف (ج) «شهادة طبية» وترسلها مع استمارة حرف (ا) الى لجنة أو رئيس المصلحة أو من ينوب عنه على حسب الاحوال وعلى هؤلاء توصيلها بالطرق العادية الى النظارة المختصة وتستوفي اللجنة الطبية أثناء قيامها بالكشف التقرير الطبي حرف (د) (السري) وتحفظ عندها الا اذا طلب وكيل المالية بمصر الاطلاع عليه فانه يرسل اليه مباشرة داخل غلاف يضمن عدم اطلاع الغير عليه ويرد بعد انتهاء اللازم منه الى المصنوع الرئيسي للجنة الذي هو مسؤول عن حفظه

٥-درجات وحالة
الصحة

أولا النظر — يجب أن يكون $\frac{1}{2}$ (نظراً كاملاً) في إحدى العينين و $\frac{1}{3}$ (نصف نظر) في الأخرى سواء كانت العين مجردة أو بالنظارة وأن لا يزيد تعديل النظر عن ٣ ديوبري

ثانياً السمع — يلزم أن تكون الأذن سليمة من الأمراض وأن تكون قوة السمع عادية

ثالثاً حالة الجسم العمومية — يلزم أن يكون الطالب معتدل الجسم سليماً من الأمراض العضوية أمراض الأعضاء الحشوية والاورام العضوية وأن تكون حالته الطبيعية بحيث يمكن قبوله عند التأمين على حياته في صف من تعتبر صحتهم من الدرجة الأولى رابعاً — وهناك بعض أدواء مثل تمدد الاوردة وتمدد أوردة الحبل المنوي والقيلة المائية وقرطح القدم وسبق الإصابة بالتهاب الزائدة الدودية للاعور الخ لا تمنع الطالب من أن يكون ممن تعتبر صحتهم عند التأمين على الحياة من الدرجة الأولى ولكنها ربما كانت سبباً في عدم لياقته للقيام ببعض وظائف خير قيام ففى مثل هذه الاحوال تبدي اللجنة رأيها مثل ذكر أعراض الداء وترسل ذلك الى الحكومة المصرية التي تنظر فيما اذا كانت هذه العلة مانعة من استخدامه في الوظيفة التي طلبها

خامساً — وأما تمدد الاوردة الشديد والفتق وتوالي الإصابة بالتهاب الزائدة الدودية للاعور وما شاكلها فلها تعيب الطالب اذا كانت تبعوه عن أن يعتبر عند التأمين على الحياة ممن صحتهم من الدرجة الأولى فاذا لم تكن كذلك فتبدي اللجنة رأيها وتعرض

المسألة على الحكومة المصرية كما في الفقرة الرابعة
سادساً — وبالاختصار لا يبتدر أي شخص لائقاً لخدمة
الحكومة المصرية الا اذا اقتصت اللجنة الطبية بأنه خلو من الامراض
ومن استعداده الجسماني لها ومن ضعف البنية التي تكون سبباً أو
يحتمل أن يكون سبباً في عدم لياقته للخدمة

ومن المفهوم انه على الطالب أن يبرهن على لياقته فاذا وجد
شك مقبول في صلاحيته للوظيفة التي سيشغلها في الحكومة المصرية
لو عين بها وجب أن يكون الحكم ضده ومادام هناك شك فيستحيل
على اللجنة أن تقول باقتناعها كما لاحق للطالب في التوظيف وعليه
قبل كل شيء أن يمتنع الحكومة بصلاحيته حتى يجوز قبوله في خدمتها
تكون جميع المراسلات الرسمية ماعدا الشهادات الطبية باسم
وكيل المالية بمصر — مؤشراً عليها بأنها من اللجنة

لجنة باريس

Dr. Leonard Robinson membre officiel

1, Rue D' Aguesseau

Faubourg St. Honore

PARIS

DR. A. CHAUFFARD MEMBRE SUPLEANT

2. Rue St. Simon.

Boulevard St. Germain

PARIS

تشكيل اللجنة

تشكل اللجنة من عضوين

إذا غاب أحدهما ينتخب العضو الرئيس للجنة الطبية من ينوب عنه ويرسل اسمه الى وكيل نظارة المالية

اعمالها

أولا يكون العضو الرئيس مسئولا عن حفظ جميع الاستمارات والشهادات وأوراق اللجنة ولا يجوز مغادرة الحكومة المصرية الا بواسطة

ثانياً تفحص اللجنة كل طالب للدخول في خدمة الحكومة المصرية تبعث لها لجنة انتخاب الطلاب أو أحد رؤساء المصالح أو من ينوب عنهم وترسل تقريراً بالنتيجة الى الحكومة المصرية

ثالثاً تفحص اللجنة كل موظف يطلب بواسطتها الحصول على أجازة مرضية أو التصريح له باطالة مدة اجازته المرضية

وتفحص كذلك الشهادات الطبية التي يقدمها الموظفون من الاطباء الذين باشرؤا علاجهم اذا لم يعرضوا أنفسهم للجنة للكشف عليهم شخصياً ولها ان تطلب منهم معلومات اضافية أو الكشف عليهم شخصياً يبارس اذا اقتضى الحال ذلك

ولها اذا شاءت أن تستشير طبيب الموظف الخصوصي متى تيسر ذلك فاذا صرحت اللجنة باعطاء الموظف اجازة مرضية وجب عليها أن تقرر قبل أن يعود الى اعماله انه لائق لمباشرتها

رابعاً يجب عليها أن تفحص بناء على طلب نظارة المالية كل موظف يراد التحقق من لياقته للخدمة أو إعفائه منها

خامساً يجب أن يوقع كلا العضوين على كل الشهادات التي تصدر

من اللجنة الا انه يكفي توقيع أحدهما على الشهادات المرضية التي يقدمها الموظفون موقعا عليها من طيبيهم المخصوصي
سادسا يجب على الموظف أن يبين في طلب الاجازة المرضية الوظيفة التي يشغلها في الحكومة المصرية

قيمة الامتياز

تقدر الامتياز لاعضاء اللجنة على النمط الآتي

تقدر لهم مكافأة قدرها (١٠٠٠) فرنك

يأخذ كل عضو مبلغا قدره (٢٥) فرنكا نظير خص أي طالب أو موظف وأما في الاستشارات الواردة تحت البند الثاني من هذه اللوائح فيأخذ كل عضو مبلغا قدره (٢٥) فرنكا أيضا

تقوم الحكومة المصرية بدفع كل هذه الامتياز سواء احتسبتها في النهاية على الموظف أو الطالب أو لم تعمل ذلك

ويأخذ كل عضو مبلغا قدره (٢٥) فرنكا نظير خص الشهادات التي تعرض عليه من الموظفين الذين لم يقدموا أنفسهم للكشف طيهم شخصيا ومن الضروري في هذه الاحوال أن يضع أحد الاعضاء توقيعهم على هذه الشهادات

تطلب لجنة الانتخاب أو رئيس المصلحة أو من ينوب عنه الكشف الطبي
من كل طالب يرى مبدئيا انتخابه أن يخبر اللجنة الطبية مباشرة عند الدخول
ويتفق معها على يوم وساعة الكشف عليه ويستوفون في الوقت نفسه الاستعلامات اللازمة من الاستمارة حرف « ي » التي هي الطلب الرسمي للكشف وتشتمل على اسم الطالب وعنوانه والوظيفة التي يريد الالتحاق بها وترسل هذه الاستمارة الى لجنة بلرس الطبية

التي يجب عليها تسليم استمارة حرف « ب » « سرية » الى الطالب وعند انتهاء الكشف تستوفي لجنة باريس الطبية استمارة حرف « ج » (شهادة طبية) وترسلها مع استمارة حرف « ي » الى اللجنة لانتخاب أو رئيس المصلحة أو من ينوب عنه على حسب الاحوال الذين يجب عليهم توصيلها بالطرق العادية الى النظارة المختصة

وتستوفي اللجنة الطبية أثناء قيامها بالكشف التقرير الطبي حرف (د) (السري) وتحفظه عندها الا اذا طلب وكيل المالية بمصر الاطلاع عليه فانه يرسل اليه مباشرة داخل غلاف يضمن عدم اطلاع الغير عليه ويرد بعد انتهاء اللازم منه الى العضو الرئيس للجنة الذي هو مسئول عن حفظه

درجات وحالة الصحة
أولا النظر — يجب أن يكون $\frac{1}{2}$ (نظرا كاملا) في احدى العينين و $\frac{1}{12}$ (نصف نظر) في الاخرى سواء كانت العين مجردة أو بالنظارة وأن لا يزيد تعديل النظر عن ٣ ديوبتري
ثانيا السمع يلزم أن تكون الاذن سليمة من الامراض وأن تكون قوة السمع عادية

ثالثا حالة الجسم العمومية — يلزم أن يكون الطالب معتدل الجسم سليما من الامراض المضوية أمراض الاعضاء المحشوية والأورام المضوية وأن تكون حالته الطبيعية بحيث يمكن قبوله عند التأمين على حياته في صف من تعتبر صحتهم من الدرجة الاولى رابعا — وهناك بعض أدواء مثل تمدد الاوردة وتمدد أوردة الحبل النوي والقيلة المائية وقرطح القدم وسبق الاصابة بالتهاب

الرائدة الدودية للأعور النخ ... لا تمنع الطالب من أن يكون ممن
تعتبر صحتهم عند التأمين على الحياة من الدرجة الاولى ولكنها ربما
كانت سببا في عدم لياقته للقيام ببعض وظائف خير قيام . ففى
مثل هذه الاحوال تبدي اللجنة رأيها مثل ذكر أعراض الداء
وترسل ذلك الى الحكومة المصرية التي تنظر فيما اذا كانت هذه
العلة مانعة من استخدامه في الوظيفة التي طلبها

خامسا وأما تمدد الاوردة الشديدة والفتق وتوالي الاصابة بالتهاب
الرائدة الدودية للأعور وما شاكلها فلها تيب الطالب اذا كانت
تعوقه عن أن يعتبر عند التأمين على الحياة ممن صحتهم من الدرجة
الاولى فاذا لم تكن كذلك فتبدي اللجنة رأيها وتعرض المسألة على
الحكومة المصرية كما في الفقرة الرابعة

سادسا وبالاختصار لا يعتبر أي شخص لا تقا لخدمه الحكومة
المصرية الا اذا اقتضت اللجنة الطبية بأنه خلو من الامراض ومن
استعداده الجسماني لها ومن ضعف البنية التي تكون سببا أو يحتمل
أن تكون سببا في عدم لياقته للخدمة

ومن المفهوم انه على الطالب أن يرهن على لياقته فاذا وجد
شك مقبول في صلاحيته للوظيفة التي سيشتغلها في الحكومة المصرية
لو عين بها وجب أن يكون الحكم ضده وما دام هناك شك فيستحيل
على اللجنة أن تقول باقتناعها كما لاحق للطالب في التوظيف وعليه
قبل كل شيء أن يفتح الحكومة بصلاحيته حتى يجوز قبوله في خدمتها
تكون جميع المراسلات الرسمية ما عدا الشهادات الطبية باسم

وكيل المالية بمصر مؤشراً عليها بأنها من اللجنة وقد طبعت المالية باللغتين الانجليزية والفرنساوية خلاصة من اللائحتين المذكورتين وقررت أن تعطي كل موظف أو مستخدم يتوجه للخارج نسخة منها ومن يريد من المذكورين التوجه للخارج باجيزة تقاد المالية عنه لارسال نسخة اليه « منشور المالية في ٢ أغسطس سنة ١٩١٣ نمرة ٣١ »

منشور يلفت نظر حضرات القضاة الى عدم اتداب أطباء من الخارج للكشف على الموظفين الذين يطلبون اجازات بسبب مرض لان ذلك يترتب عليه صرف مصاريف نظير اتعابهم بل يكون الكشف بمرقة القومسيونات الطبية بالمديريات والمحافظات

١٣ شبتمبر سنة ١٩٠٨
من الحاقية

منشور ملحق للمنشور الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩٠٨ بأنه اذا طرأ على مستخدم مرض شديد أو حصلت له اصابة في أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وكان ذلك في جهة لم يتيسر اسعافه بالعلاج اللازم فيجوز نقله على مصاريف الحكومة الى أقرب مكان يمكن معالجته فيه بحسب ما تقتضيه حالة الصحة ولا تعطى مصاريف عن العلاج بالمستشفيات لان المعالجة في مستشفيات الحكومة مجانا طبقا للمادة ٦٦ من الفصل الثالث من القانون المالى طبعة مؤقتة أما مصاريف الانتقال من المنزل أو مكان الاصابة فتدفعها الحكومة بعد تصديق اللجنة المالية

٩ ديسمبر
سنة ١٩٠٨
من المالية

منشور يلفت المصالح لما رأته اللجنة المالية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ بخصوص المادة ١٧٤ فصل ثاني قانون مالى (طبعة مؤقتة)

٩ يناير سنة ١٩٠٩

التي لا يجوز لرؤساء المصالح التصريح بأجازة عادية بصفة امتداد الاجازة مرضية - بأنه يجوز لرئيس المصلحة أن يصرح بهذه الاجازة اذا ثبت بشهادة من القومسيون الطبي بمصلحة الصحة أو بالمديريات والمحافظات ان حالة المستخدم الصحية تسمح له بالعودة الى أشغال وظيفته وأنه بدون هذه الشهادة لا يجوز امداد الاجازة المرضية باجازة عادية

١١ فبراير سنة ١٩٠٩ منشور بوضع قاعدة لجواز الترخيص للمستخدمين الداخلين
من المالية هيئة العمال بالثيب مددا لا يتجاوز مجموعها سبعة أيام في السنة بماهية كاملة ولا تعتبر من الاجازات ولا يؤثر عنها في ملف المستخدم ورأت عدم التصريح بتلك المدة مرة واحدة ولا عقب اجازة اعتيادية واحتسابها امتدادا لها اذ الغرض هو تمسك المستخدم من الغياب أثناء السنة يوما أو يومين من مرات متعددة للطوارئ التي قد تعرض له كما أنها قررت عدم جواز منح هذه الرخص للمستخدمين الذين تحت الاختبار والظهورات والتلامذة والخدمة الخارجين هيئة العمال وان الحاقية وافقت على ما ذكر ما عدا تجزئة المدة التي رأت جواز منحها بأكملها لبعض الموظفين كالقضاة وأعضاء النيابة وفي بعض الاحوال الفجائية الهامة

راجع المادة ١٧٧ فصل ٢ قسم ٢ قانون مالي

٤ مارس سنة ١٩٠٩ منشور المالية بناء على قرارها الصادر في ١٨ يونيو ١٩٠٨ أغسطس
من المالية سنة ١٩٠٨ يعطى للمستخدمين القيمين في المراكز الذين يرسلون الى قومسيون طبي ينتظر المديرية بقصد فحصهم لنصحهم باجازة مرضية

مصارف اتقالم في حالة ما اذا قرر القومسيون منحهم اجازة
أما الاجازة التي لا تتجاوز عشرة أيام فتمنح بناء على شهادة
من طبيب المركز ورئيس المستخدم الحق في عرض الحالة على قومسيون
طبي المديرية اذا رأى لذلك لزوماً أما الاجازة التي تزيد من ١١
يوماً الى عشرين فتمنح بناء على شهادة من قومسيون طبي المديرية
منشور ملحق للمنشور الصادر في ٦ مارس سنة ٩٠٩ ويقد
بأن الموظف المصرح له باجازة خارج القطر وموجود في بلد لم يكن
به قومسيون طبي بشكل بصفة رسمية ويرغب فحصه طبياً للحصول
على اجازة مرضة ليس ملزماً بأن يفادر هذا البلد لفحصه بمعرفة
قومسيون لندره أو باريس انما يجوز له أن يقدم نفسه للكشف عليه
بمعرفة طبيين اجنبيين مصدق على امضائهما طبقاً لنص المادة ١٦٨
من القانون المالي طبعة موقته

١٨ مايو سنة ٩٠٩
من المالية

فإذا لم تكف المصلحة التابع لها هذا الموظف بالشهادات
القدمة مع طلب الاجازة المرضية فيمكنها أن تمين طبيين مقيمين
في البلد الموجود فيه الموظف المذكور للكشف عليه بمعرفة
وكذلك الحال فيما يتعلق بموظف موجود خارج القطر ويطلب
احالته على المعاش بسبب عاهة طبيعية . غير أنه يلزم في هذه الحالة
أن تكون الشهادة الطبية معطاة من أستاذين في علم الطب تابين
لمصلحة عمومية ومصدق على امضائهما ووظيفتهما من السلطة المختصة
كما رأت ذلك اللجنة المالية في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨

٢٠ أغسطس سنة ٩١٠ منشور بأن مجلس النظار قرر بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩١٠ الترخيص

لخضرات النظار دون غيرهم بصفتهم رؤساء مصالح الحكومة بأن يعطوا في حالة الضرورة القصوي لكل مستخدم إجازات استثنائية بدون راتب لا تزيد مدتها عن شهر واحد في السنة بشرط أن لا يترتب على إعطائها عطل في العمل ولا زيادة في المصروفات ولا تكون هذه الاجازة قد أتت عقب إجازة مرضية أو بصفة امتداد لها

٢٢ بتمبر سنة ٩١٠
من المالية

منشور بأنه اتباعاً لتعليمات المالية المنشورة في أول مارس سنة ٩١٠ ان الاتاب المستحقه للطبطين بلوندره وبارس في نظير توقيع الكشف الطبى على الموظف أو المستخدم لاعطائه إجازة مرضية بمقتضى التعليمات المبلغة لجميع مصالح الحكومة بالمنشور رقم ٨ مارس سنة ٩٠٩ لا تحصل منه الا في حالة رفض اللجنة طلب اعطائه تلك الاجازة ولاجل تحصيل تلك الاتاب ترسل المالية كشفاً لمصالح الحكومة مبنياً به القيمة التى يجب تحصيلها من الموظفين أو المستخدمين الذين كشف عليهم طيباً للحصول على إجازة مرضية

١٨ مايو سنة ٩١١
من المالية

منشور بامكان الترخيص في بحر كل سنة باجازة اعتيادية خارج القطر قدرها شهران ونصف بماهية كاملة للموظف أو المستخدم الذي قضى خمسة عشر سنة في خدمة الحكومة ولن يكون ماهيته ١٥٠٠ جنيه سنوياً وقضى خمسا وعشرين سنة في الخدمة ثلاثة شهور مع ضم المتوفر في النوعين كما قرر مجلس النظار في ٢٠ مارس سنة ٩١١

وعلى كل حال لا يمكن أن يتجاوز مقدار الاجازات الاعتيادية

في بحر سنة سواء كانت امتداد الاجازة أو غير ذلك ثلاث شهور ونصف خارج القطر

منشور بمآرائه المالية بشأن تطبيق أحكام منشور الاجازات العادية خارج القطر

٦ اغسطس

سنة ١٩١١

من المالية

أولاً — يجوز ادخال مدة الخدمة الظهورات في حساب الخمس عشرة أو الخمس وعشرين سنة خدمة التي يجوز بمقتضاها للموظف أو المستخدم الحصول في بحر كل سنة على أجازة عادية خارج القطر لمدة شهرين ونصف أو ثلاثة أشهر

ثانياً — انه ليس من الضروري أن تكون مدة الخمس عشرة أو الخمس وعشرين سنة المذكورة بدون انفصال في الخدمة

ثالثاً — ان الموظف أو المستخدم الذي يتم في بحر السنة الخمس عشرة أو الخمس وعشرين سنة خدمة يجوز له الحصول على الجزء الذي يستحقه من إجازة الخمسة عشر يوماً أو الشهر الإضافية لخارج القطر بنسبة المدة الباقية من السنة

منشور بأن مجلس النظار صادق بجلسته المنعقدة في ٩ ستمبر

٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

من المالية

سنة ١٩١١ على اقتراح اللجنة المالية الآتية :

عندما يضطر أحد الخدمة السائرة أو الخارجين عن هيئة المال الي الغياب بسبب مرض مثبت من أحد أطباء الحكومة فإذا كان لا يمكن تكليف الخدمة الموجودين بالمصلحة التابع هولما بعمله يرخص لهذه المصلحة بتعيين عامل بدلا عنه لمدة الشهر المرخص له به بالغياب بامهية كاملة ولمدة الشهر الإضافي المرخص له بالغياب بدون

ماهية طبقاً للمادتين ١٨٢ و ١٨٦ من الفصل الثاني من القانون المالي
(طبعة سنة ١٩٠٨)

ويجب أن لا يتجاوز ماهية البدل ماهية صاحب الوظيفة ويخصم
بها على وفورات ربط الخدمة الخارجين عن هيئة المال في المصلحة
ذات الشأن .

وعند انتهاء الشهر الثاني اذا كانت حالة صاحب الوظيفة
لا تمكنه من العودة الى أعماله وجب رفته مع الجواز له صاحبة اعادته
للخدمة بعد شفائه اذا رأت ذلك مواثماً أما الخدمة الخارجون عن
هيئة المال الذين يطلبون اذنًا بالغياب لسبب آخر خلاف المرض
فيجب أن يتحملوا ماهية من يعين بدلا منهم في مدة شهر اذن الغياب
بماهية كاملة وذلك في حالة عدم امكان الخدمة الآخرين القيام بعملهم
راجع المادتين ١٨٢ و ١٨٦ فصل ٢ قسم ٢ أجازات قانون
مالي طبعة موقته

منشور يقضي انه بمقتضى الفقرة الثالثة من حرف (ب) من
التعليمات الصادرة في أغسطس سنة ١٩١٠ بشأن الكشف الطبي
على الموظفين والمستخدمين بمعرفة القومسيونيين الطبيين في لوندرا
وباريس ينظر القومسيون في الشهادات التي يقدمها الاطباء الذين
باثروا معالجة الموظفين الذين لم يقدموا أنفسهم شخصيا للقومسيونيين
وللكشف عليهم وفي هذه الحالة يكفي التوقيع على الشهادة التي
توصي بمنح الاجازة المرضية من أحد عضوى القومسيون وترسل
الى رئيس المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم مع شهادة الطبيب

٢٥ مايو سنة ١٩١٢
من المالية
مرة ٣٤

الذي باشر المعالجة

ولكون شهادة الطبيب المباشر في أغلب الأحيان كتقرير سري فلا ترسل إذا كرئيس المصلحة التابع لها الموظف عند مالا يرى القومسيون موافقة ارسالها وفي هذه الحالة يضاف في ذيل شهادة القومسيون العبارة الآتية

(هذه الاجازة المرضية موصى بمنحها بعد الاطلاع على الشهادة المعطاة الي - «اسم الموظف أو المستخدم» من - «اسم الطبيب الذي باشر المعالجة»

راجع المادة ١٦٨ فصل ٢ قسم ٢ اجازات قانون مالى طبعة موقته منشور يقضي بأن الاعتذارات التي يقدمها الموظفون والمستخدمون الذين يتجاوزون اجازاتهم بسبب عدم وجود محلات لهم في البواخر أو بسبب اجراءات الحجر الصحي عن التأخير غير مقبولة ويترتب عليها الحرمان من الماهية لانه يجب عليهم أن يتخذوا احتياطاتهم في الوقت المناسب حتى يعودوا الى مقر وظائفهم عند انتهاء اجازاتهم

١٧٢ مريض سنة ٩١٢
٣٤ عمرة
من المالية

أما الاعتذار عن التأخير الناشيء عن اجراءات الحجر الصحي لا تقبل أيضاً الا اذا كان اتخاذ هذه الاجراءات في القطر المصري على واردات الميناء التي يسافر منها الموظف أو المستخدم لم يقرر الا في وقت تأهبه للسفر بقصد العودة أو وقما يكون ماثداً في الطريق أما اذا كانت اتخذت من مدة مضت ولم يتخذ الموظف الاحتياطات اللازمة لتقديم ميعاد عودته حتى يكون خروجه من الحجر الصحي

بعد انتهاء اجازته في هذه الحالة يترتب الحرمان من الماهية
ومع ذلك فغظارة المالية مستعدة للنظر في المسائل التي تكون
فيها مدة الاقامة في الحجر الصحي بعد الوصول الى القطر المصري
أكثر من يومين وفي الاحوال التي يكون حفظ فيها الموظف أو
المستخدم لنفسه محلاً على الباخرة قبل أن يكون قد تقرر اتخاذ
اجراءات الحجر الصحي في القطر المصري

٢٠ مايو سنة ١٩١٢ من المالية منشور يقضي على النظارات والمصالح باتخاذ الاحتياطات
اللازمة حتى لا يحال الموظف أو المستخدم الموجود بإجازة اعتيادية
أو مرضية على القومسيون الطبي لتقرير عدم لياقته للخدمة طياً الا
عند انتهاء اجازته ما لم يقدم هو نفسه طلباً بذلك لانه وان كانت
المادتان ٢٢ و ٢٣ من قانون المعاشات الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩
يقضيان بعدم ابقاء الموظف الذي يطلب تسوية معاشه أو مكافأته
لسبب عاهة أو مرض وقرر القومسيون عدم اقتداره على الخدمة
ويكون حساب المعاش أو المكافأة باعتبار ان تاريخ الشهادة الطبية
هو نهاية مدة خدمته الا انه من الصعب حرمان مستخدم من الاجازة
الممنوحة له اذا كانت حالة الاشغال لا تستدعي ذلك

٢٠ يونيو ١٩١٢ من المالية ١ منشور المالية بأن منشورها الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٠٧
المتضمن رأي اللجنة المالية قضى بأنه يجب على المصالح أن تطلب
من المالية عمل حساب اجازات المستخدمين الذين يقضون اجازاتهم
تارة في القطر المصري وتارة في الخارج

٢ رأيت المالية من الاوفق أن يعمل هذا الحساب بعمرة المصالح

نفسها قدرت تبليغ طريقة عمل حساب الاجازات المشار اليها فاذا لاقت مصلحة ما صعوبة في عمل هذا الحساب أمكنها أن تطلب من نظارة المالية عمله مع ارسال كشف بمدد خدمة المستخدمين المطلوب عمل حساب اجازاتهم وبيان الاجازات التي سبق لهم الحصول عليها ٣ وانه لا بأس من الفات النظر الى انه على مقتضى القوانين :

(١) يجوز للمستخدم أن يأخذ في كل سنة اجازة اعتيادية بمهية كاملة لمدة شهرين اذا رغب في صرفها خارج القطر أو لمدة شهر ونصف اذا أراد أن يقضيها في داخله (المادة ١٦٣ — فصل ثان — قانون مالي)

(ب) ابتداء من أول يناير سنة ١٩١١ اذا كانت مدة خدمة المستخدم تبلغ ١٥ سنة وكان يبلغ من السن ٤٥ سنة يجوز له الحصول في بحر كل سنة على اجازة اعتيادية بمهية كاملة لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضي خارج القطر (منشور المالية الصادر في ٨ مايو سنة ٩١١ نمرة ٣٢ و ٢٥ مايو سنة ٩١٢ نمرة ٣٤)

(ج) ابتداء من سنة ٩١١ اذا كانت مهية الموظف ١٥٠٠ جنيه في السنة فما فوق يجوز له بعد مضي ٢٥ سنة في الخدمة الحصول على اجازة سنوية لمدة ثلاثة أشهر مع ضم المدد بعضها الى بعض اذا كانت الاجازة المطلوبة ستقضي خارجاً عن القطر المصري (منشور نظارة المالية الصادر في ٨ مايو سنة ٩١١ نمرة ٣٢)

٤ لاجل عمل حساب الاجازات التي يستحقها المستخدم

الذي يقضي اجازته تارة في القطر المصري وتارة في الخارج تضرب مدد الاجازات للداخل القطر في ٨ ومدد الاجازات المأخوذة في عدد ٦ وي طرح مجموع حاصل الضرب من مجموع مدد خدمة المستخدم محصورة لثانية ٣١ ديسمبر من السنة التي يطلب الاجازة في بحرهما قالبا .. يكون عبارة عن المدة التي لم يحصل فيها المستخدم على اجازات وبقسمة هذه المدة على عدد (٦) أو (٨) يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يجوز للمستخدم الحصول عليها للخارج أو للقطر المصري

٥ اذا كانت مدد خدمة المستخدم أو الاجازات التي حصل عليها تشمل كسور الشهر وجب أولا تحويل مدد الخدمة والاجازات المأخوذة الى أيام ثم يصل حساب ما يستحقه المستخدم من الاجازات بالكيفية الموضحة في الفقرة السابقة . ومن أجل هذا الحساب يحسب دائما شهر الاجازة ٣٠ يوما وسنة الخدمة ٣٦٠ يوما

٦ لنفرض مستخدما دخل الخدمة في ١٧ مايو سنة ٩٠٨ وحصل على الاجازات الآتية :

يوم	شهر	
٢٠	٢	للخارج من أول يونيه سنة ٩٠٩
١٠	١	للدخل من أول مايو سنة ٩١٠
٥	٢	للخارج من أول يوليه سنة ٩١١
فمجموع مدة اجازات لخارج القطر ٤ أشهر و ٢٥ يوما أو ١٤٥ يوما ومجموع مدد اجازاته للدخل شهر واحد وعشرة أيام أو ٤٠		

يوما : $١٤٥ \times ٦ = ٨٧٠$ و $٤٠ \times ٨ = ٣٢٠$ أى المجلة ١١٩٠ يوما
أخذ عنها اجازات

وحيث ان مجموع مدة خدمته من ١٧ مايو سنة ١٩٠٨ لغاية
٣١ ديسمبر سنة ٩١٢ هو أربع سنوات و٧ أشهر و١٥ يوما أو ١٦٦٥
يوما فيبقى ٤٧٥ يوما لم يأخذ عنها اجازات وبقسمة هذا العدد
على ٦ أو ٨ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يجوز له الحصول
عليها في سنة ٩١٢ أي ٧٩ يوما للخارج أو ٥٩ يوما للدخل
٧ أما الموظفون والمستخدمون الذين يجوز لهم الحصول على
اجازة اعتيادية لخارج القطر لمدة شهرين ونصف مع ضم المدد بعضها
الى بعض فتسري عليهم القاعدة المتقدم ذكرها عن مدد الخدمة
التي لا يجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة للخارج لمدة شهرين
وابتداء من اليوم الذي يجوز لهم فيه الحصول على اجازة سنوية لمدة
شهرين ونصف للخارج أما بالنظر لان مدة خدمتهم تبلغ ١٥ سنة
على الاقل أو لان عمرهم يبلغ ٤٥ سنة فاكثر يصير ضرب مدد
الاجازات التي حصلوا عليها للخارج من اليوم المذكور في عدد ٤٨ و٤
ويطرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمتهم محصورة من اليوم
الذي يجوز لهم فيه الحصول على اجازة لمدة شهرين ونصف لغاية ٣١
ديسمبر من السنة التي يطلبون في بحرهما الاجازة . ويقسم الباقي على
٨ و٤ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يجوز لهم الحصول عليها
للخارج يضاف اليها ما يكون باقيا لهم من الاجازات عن مدد الخدمة
التي لا يجوز لهم فيها الحصول الا على اجازة لمدة شهرين في السنة للخارج

فلتفرض مستخدماً له مدة خدمة تبلغ ١٦ سنة و ٦ أشهر لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ أو بلغ عمره في هذا التاريخ ٤٦ سنة و ٦ أشهر وكان باقياً له لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩١١ - ١٥ يوماً أجازة للخارج وحصل بعد ذلك على أجازة لمدة شهر و يومين في سنة ١٩١١ . فبما ان مدة الاجازات التي حصل عليها من أول يوليو سنة ١٩١١ (التاريخ الذي بلغت فيه مدة خدمته ١٥ سنة أو بلغ عمره ٤٥ سنة) شهر واحد ويومان أو ٣٢ يوماً تكون مدة خدمته التي نال عنها هذه الاجازة $32 \times 8 + 4 = 152$ يوماً . وبما ان مدة خدمته من أول يوليو سنة ١٩١١ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ تبلغ ٥٤٠ يوماً يكون الباقي ٣٨٦ يوماً لم يأخذ عنها أجازات . فبقسمة هذا العدد على ٨ و ٤ يكون خارج القسمة مدة الاجازة التي يمكنه الحصول عليها في سنة ١٩١٢ للخارج أي ٨٠ يوماً يضاف اليها مدة ١٥٠ يوماً الباقية له عن مدد خدمته لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩١١ أي المجملة ٩٥ يوماً

٨ وفيما يتعلق بالموظفين الذين يستولون على ماهية ١٥٠٠ جنيه في السنة فما فوق ولهم مدة خدمة تبلغ ٢٥ سنة قبل أول يناير سنة ١٩١١ يكون عمل الحساب لهم على حسب القاعدة المبينة في الفقرة ٤ عن سنى الخدمة التي تنتهي لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠

ومن أول يناير سنة ١٩١١ تضرب مدد الاجازات التي حصلوا عليها في عدد ؛ وي طرح حاصل الضرب من مجموع مدة خدمة الموظف محصورة من التاريخ المذكور لغاية ٣١ ديسمبر من السنة التي يطلب فيها الاجازة . وبقسمة الباقي على عدد ٤ يكون خارج

القسم مدة الاجازة التي يجوز للموظف الحصول عليها للخارج ابتداء من أول يناير سنة ٩١١ يضاف اليها ما يكون باقيا له من الاجازات عن مدد خدمته لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠. وإذا كان الموظف قد أتم ٢٥ سنة في الخدمة بعد أول يناير سنة ٩١١ فيعمل الحساب على حسب القاعدة المينة في الفقرة السابقة ابتداء من اليوم الذي يكون أتم فيه ٢٥ سنة في الخدمة

٩ ومن المقرر أن أقصى مدة الاجازة الاعتيادية التي تؤخذ في بحر سنة واحدة على الامتداد أو بدونه لا يجوز مطلقا أن تتجاوز ثلاثة أشهر ونصف متى كانت الاجازة الممنوحة تستضي خارج القطر

منشور يذكر التعليمات الواردة تحت حرفي (ب و هـ) بشأن المخبرات مع اللجنتين الطبيتين بلوندر وبارس ويستلقت الموظفين والمستخدمين الى انه لا ينبغي لهم أن يخبروا المصوتين الآخرين من اللجنتين المذكورتين منا للاختلاط أو الضياع الذي عساه أن يحصل للمكاتب في حالة ما تكون المخبرات مع اللجنتين المذكورتين غير مركزه في أيدي رئيسهما - بل يجب أن تكون المخبرة مع العضو الرئيس للجنيتين المذكورتين فقط

منشور بأن مجلس النظار قرر في ٢١ مارس سنة ١٩١٢ أن يتمتع بحكم القرار الصادر في ٢٠ مارس سنة ٩١٢ (الصادر به منشور المالية في ٨ مارس سنة ٩١١) من يكون من الموظفين أو المستخدمين عمره ٤٥ سنة على الأقل (لنخوله الخدمة في سن متقدم) ولو لم تكن له مدة خدمة تبلغ خمس عشرة

٣١ أكتوبر
سنة ١٩١١
نمرة ٣٤ من المالية

٢٥ مايو سنة ٩١٢
نمرة ٣٤ من المالية

منشور بأن يبين القومسيون الطبي عندما يرسل مستخدم ليقرر ما اذا كان لائقاً أو غير لائق للخدمة — « نوع العمل المنوط بهذا المستخدم اذا كان يقضي عليه بالاشتغال وهو جالس أو يقضي بتنقله واذا كان لوحظ أن المستخدم يقصر في القيام بالعمل بطريقة مرضية » وهذا البيان لازم لانه قد يكون المستخدم يشكو من علة دون أن تجعله هذه العلة حتماً غير لائق للقيام بوظيفته

الباب السادس

المعاشات

منشور بتختم ارسال الكشف اللازمة للمالية في كل شهر عن المرفوتين تأدياً حسب قرار مجلس النظار الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ٨٧ وأن يذكر فيها هل كان المجلس المخصوص حكماً يحفظ الحق لهم في المعاش أم لا وان لم يكن لهم مدة يستحقون عليها شيئاً في المعاش ولم يحولوا على المجلس المخصوص يؤثر بذلك أيضاً في الكشف المذكورة

منشور بتحديد شهرين لنقل عائلة وعفش المرفوتين بالاستثناء وبالحالة على المعاش كما قرر مجلس النظار في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٢

منشور بعدم جواز احوالة أي موظف أو مستخدم على المعاش بسبب مرض أو عاهة أصيب بها في أثناء خدمته الا بناء على شهادة تعطي من القومسيون الطبي في القاهرة دالة على انه أصبح غير قادر على الخدمة « راجع المادة ٢٦٨ فصل ٢ قسم ٤ قانون مالي طبعة مؤتمنة »

٣٠ مايو سنة ٩٨ من المالية منشور بأن اللجنة المالية قررت في ٢١ أبريل سنة ١٨٩٨ بأن الكشف الطبي اللازم اجراؤه على من يطلب إحالتهم على المعاش يكون بمعرفة القومسيون الطبي بمصر ولو كان المريض في مديرية أو محافظة وتكون مصروفات زهابه وإيابه وبذل سفره على الحكومة وإذا لم يكن في استطاعته الحضور تخطر مصلحة الصحة لا تنداب لجنة طبية لفحصه ويراعي في إرسال المريض مواعيد انعقاد القومسيون

٦ أغسطس سنة ٩١٠ من المالية منشور بوقت وزارات ومصلح الحكومة الى نص الفقرة الاولى من المادة « ٣٢ » من قانون المعاشات الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ويؤكد بأنه اذا حصل رقت أحد المستخدمين الظهورات أو الخارجين عن هيئة المال المدرجين في الجدول حرف (ا) بسبب غير سوء السلوك — يجب التثبت أولاً من أنه قد أصبح غير قادر على الخدمة بكيفية تخول له حق التمتع بالمكافأة التي يستحقها فيما لو كان رفته حصل بسبب المعاهة أو المرض أو كبر السن « وان المكافأة لا تعطي الا اذا توفر الشرطان الجوهريان . وهما الاصابة بمعاهة أو مرض وأن يكون الرقت لهذا السبب دون خلافه »

١٩ أكتوبر سنة ٩١٠ من المالية منشور بأن مجلس النظار وافق بجلسته المنعقدة في ٩ يونيه سنة ١٩١٠ على اقتراح المالية بشأن معاملة مستخدمي الحكومة الذين لهم حق في المعاش . ويتناولون للمجالس البلدية أو المحلية بالديريات أو المحافظات أسوة بالمستخدمين المتقنين لمجلس بلدي اسكندرية طبقاً لقرار مجلس النظار الصادر في ٢ يوليه سنة ١٩٠٦

الباب السابع

المطالبة

منشور بأن تتساهل المحاكم في ميع العقار بغير ملاحظة
للسوم المطلوب البيع من أجلها وان اضطرت لاخذها لعدم وجود
مزايد ينقتباع بمعرفة المحاكم وتسدد اثمانها لها
١٣ أكتوبر
سنة ٩٢
من الخفانية

راجع منشوري ٢٣ مايو سنة ٩٣ و ٢٦ منه سنة ٩٤
منشور بأن لا تصرف النيابة النظر قطعياً عن المطالبة بالرسوم
وانما لها بصفتها مديرة الحساب وتحصيل الرسوم مباشرة الكتابة
في ذلك وان تحصل في الصعوبات التي تحصل في التقيد بحسب
اللوائح والتعليمات الحسائية وان ما نشرته النظارة للمحاكم بطلب
كشوف عن الرسوم المتعذر تحصيلها لا يسرى على المواد الجنائية
وقط على كسبة النيابة أن يقدموا للمفتشين ما يطلبونه من الاوراق
والدفاتر المتعلقة بالرسوم لفحصها

منشور بأنه عند قيام المحضر لتنفيذ الاحكام الصادرة بحسب
مزايد عقار على ذمة المحاكم نظير رسوم على المحاكم أن تخبر جهة
الادارة بالمحل والوقت الذي يقوم فيه المحضر للتنفيذ قبل ذلك بأيام
كافية لتعيين مندوب يتحد مع المحضر ويستلم منه العقار

راجع منشوري ١٣ أكتوبر سنة ٩٢ و ٢٦ مايو سنة ٩٤
منشور بأن لا يرفع قلم الكتاب دعاوي نزع ملكية عقار
٢٤ فبراير سنة ٩٤

للحصول على الرسوم الا برأي رئيس النيابة بما انه هو المدير الاعمال
الحسائية حسب القانون

منشور ملحق بالمنشور السابق بأن لا تحول أوراق نزع الملكية

لقلم القضايا الا بواسطة النيابة

منشور بتقليل أخذ عقارات نظير رسوم بقدر الممكن وازدعت

الضرورة لذلك يراعى تسجيل ورقة الحجز العقارى في المحكمة
المختلطة .

منشور يلزم الباشكتاب بأن يقدموا الرئيس النيابة تعليمات

النظارة الصادرة عن المبالغ المتعذر تحصيلها ليجري اللازم لتنفيذها
حيث انه هو المدير للاعمال الحسائية

منشور بتأييد منشوري ١٣ أكتوبر سنة ٩٢ و ٢٣ مايو سنة

٩٣ بخصوص تسليم العقارات التى تؤخذ مقابلة الرسوم المستحقة
للمساحم لجهة الادارة وأن لا تشتري الا عند الضرورة ويشترط
عدم زيادة الأثمان على القيمة الحقيقية.

منشور بعدم قبول قسيط الرسوم والغرامات في المواد المدنية

الا اذا ثبت عدم مقدرة المدين على الدفع دفعة واحدة أو تكون
أملأ كه لا تقي بكل المطلوب مع مصاريف الاجراءات القانونية
بشرط أخذ كفالة تضمن للخرينة الحصول على حقوقها عند عدم
قيام المدين بالوفاء في الاقساط ويحتم مراعاة هذه الاجتياطات بقدر
ما يمكن

راجع منشور ١٦ ستمبر سنة ٩٧

٢٦ منه

من النائب العمومي

٧ مايو سنة ٩٤

من الحفانية

٢٢ منه

من النائب العمومي

٢٦ منه

من الحفانية

٨ نوفمبر سنة ٩٦

من الحفانية

منشوران بتكليف الباشكتاب وكتاب أول المحاكم الجزئية
 باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة للحصول على الرسوم والقرامات
 المستحقة لأقلام الكتاب بمعرفة بدون توسط قسم القضايا في
 ذلك اذا كانت قيمة المستحق لا تزيد عن الالف قرش وان زادت
 فالاجراءات المذكورة تتخذ بمعرفة القسم المذكور واذا أشكل على
 أقلام الكتاب أمر عند مباشرة تلك الاجراءات يأخذون رأي القسم
 عنه مباشرة بتحرير تذكرة توضح فيها كامل الالوجه والملاحظات
 المتضمنة أخذها عنها وتقديمه في وقت مناسب ليتمكن فيه ابداء رأيه
 عنها واعادتها للأقلام المذكورة قبل مضي الميعاد المقرر قانوناً لسقوط
 حق المطالبة وان المخبرة مع قسم القضايا المتعلقة بالرسوم والقرامات
 تكون من باشكتاب المحاكم مباشرة أيضاً مع الجاوبة منهم عن
 كل استفسار أو مكاتبة ترد لهم من القسم في هذا الخصوص ومتى
 حصل قلم الكتاب على أمر اختصاص أو حكم مرسى مزا فليبه
 أن يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة لقسم القضايا لتسجيله
 بالمحكمة المختلطة ورده للقلم وفي كل ستة شهور يرفق بالاستمارة
 نمرة ٢ تفتيش كشف بالقضايا التي ترفع فيها قلم الكتاب والمبالغ التي
 تحصيلت من ذلك والإختصاصات والأحكام التي حصل عليها في بحر
 تلك المدة بإيضاح كاف «باقي المنشور ملغى لأعمل له الآن»

منشور تأييد منشور ٨ نوفمبر سنة ٩٦ الخاص بتقسيط الرسوم
 والقرامات
 ١٦ سبتمبر سنة ٩٧
 من الحفانية

منشور بالتنبيه على أقلام الكتاب بنظم توسط محافظة مصر
 ١٣ أكتوبر سنة ٩٧

ولا حكمدارية بوليسها في الاعمال المتعلقة بطلبات الحضور أمام
لجان المعافاة والتحريرات الادارية المختصة باقتدار الاشخاص المدينين
في الرسوم واعلانهم باوراق المطالبة بها بل ان المخاطرة في ذلك
تكون من المحاكم لاقسام بوليس المحروسة مباشرة

راجع منشور ٤ يونيه سنة ٩٨

٨ مايو سنة ٩٨ من الحفانية
منشور بأنه اذا زاد الثمن الراسي عليه مزاد العقارات المبيعة
للحصول على الرسوم المستحقة للخرينة عن جميع المبالغ المطلوبة لها
تصرف الزيادة لصاحب العقارات بعد استئذان الحفانية خصما
على المصروفات القضائية مقابلة سداد ثمن تلك العقارات لايرادات
المحاكم عند بيعها ثانياً بمعرفة المالية

٤ يونيه سنة ٩٨ من الحفانية
منشور قلم النقيش يؤكد على باشكتاب المحاكم وكتاب أول
المأموريات الجزئية باتباع منشور ١٣ اكتوبر سنة ٩٧ القاضي
بمخاطبة اقسام بوليس مصر مباشرة عن كل ما يلزم من مسائل الرسوم
وطلبات المعافاة وأن لا يوسطوا المحافظة أو الحكمدرارية في ذلك
وأن من يخالف هذا المنشور أو سواه يحاكم تأدياً

٢٩ مايو سنة ٩٩ من الحفانية
منشور يؤكد على اقلام كتاب المحاكم باستعمال الدقة في
اجراءات التحري عن ممتلكات المدينين للخرينة في الرسوم والنمرات
للتحقق من ملكيتهم اياها قبل الشروع في اجراءات نزع ملكيتها
منهم وانه كلما أشكل على الاقلام المذكورة أمر من سير التحريات
المذكورة يؤخذ رأي قسم القضايا عنه في الحال لتكون الاجراءات
قوية ومأمونة من المشاكل ويكلف النيابة بملاحظة الاجراءات المذكورة

أول نوفمبر سنة ٩٠٠ من الحفانية منشور يقضي بأن الشهادات التي تطلب من المحاكم الشرعية لأقلام الكتبة وأقلام القضاة تطلب من المحكمة تقدير رسومها ضمن رسوم القضية اللازم تقديرها بالتطبيق للمادة ١٦٦، مرافعات وتقيدها على المحكوم عليه ومتى تحصلت تضاف ضمن إيرادات المحاكم الأهلية كما حصل الاتفاق عليه مع المالية

٣٠ يناير سنة ٩٠٢ من الحفانية منشور يؤكد على أقلام الكتاب قيد الرسوم المستحقة على ما يحكم به زيادة عن ٣٠٠ جنيه أو الرسوم التي تظهر عند التسوية أيها أقل من الرسوم المستحقة على الدعاوي في دفتر قيد الرسوم المعلقة طلباً خشية من سقوط شيء من الرسوم المذكورة وحتى يمكن للمفتشين مراجعة ذلك عند التفتيش

١٢ أبريل سنة ٩٠٢ من الحفانية منشور يؤكد على كتاب المحاكم بأنه إذا زاد عمار على الحكومة نظير رسوم مستحقة للخزينة ثم ادعى آخر استحقاقه لذلك العقار وحكم له به يمين الرجوع على المدين الأصلي بالرسوم المذكورة وتحصيلها منه إذا وجد لديه شيء آخر وإن لم يوجد فتذكر الرسوم في الاستمارة المعتاد تقديمها للحفانية كل ستة شهور بالمبالغ المقرر تحصيلها منشور بالتعليمات التي وضعت بالاتفاق مع نظارة المالية بشأن توريد المبالغ التي يوسط المحكوم عليهم أقسام العاصمة عند طلبهم لها في توصيلها لأقلام كتاب المحاكم تنفيذاً للأحكام ونحوها
ما يخص الأقلام المدنية فيها

ثالثاً عما يخص بالرسوم المدنية التي توسط المحاكم الأقسام في التنبيه على المطلوبة منهم بالدفع أو التحري عن ممتلكاتهم

أولاً — اذا كان الطلب من محاكم العاصمة ويرغب هؤلاء الاشخاص دفع المستحق عليهم يرسلون للمحكمة الطالبة فان لم يظهروا استعدادهم للدفع يصير عمل التحريات الواجبه ويبحث بها للمحكمة المذكورة لاتخاذ الاجراءات القانونية بمعرفتها ضدهم

ثانياً — اذا كان الطلب من محاكم أخرى مباشرة فنقدم ما يرغب الاشخاص المذكورون دفع المستحق يرسلون للمحكمة الجزئية التي في دائرتها القسم مع أصل الطلب بالافادة اللازم لتوريده بخزينتها لحساب المحكمة المطلوب لها والا فتعمل التحريات عن ممتلكاتهم وترسل لقلم كتاب المحكمة التي وسطت القسم في ذلك مباشرة لاجراء ما يلزم ضدهم قانوناً بمعرفتها. هذا ما تقرر العمل به بصرف النظر عما يخالفه

تحريراً بالقاهرة في ٢ ربيع آخر سنة ١٣٢٢ (١٦ يونيه سنة ١٩٠٤)

ناظر الحقاينة

بالنيابة

منشور بوضع القواعد الآتية للعقارات التي تنزع المحاكم الاهلية ملكيتها في نظير مطلوباتها من الرسوم والغرامات وتباع بالزاد العلني وترسي على تلك المحاكم ثم تسلم للمديرية أو المحافظة التي في دائرتها تلك العقارات وهي :

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٨
من المالية

أولاً تعتبر الاملاك المحكي عنها بمثابة املاك الميري الاخرى
ثانياً بمجرد تسليم العقارات من المحاكم الاهلية للمديرية أو المحافظة يقتضي تسوية الثمن الوارد في حكم مرسى المزاد والمصاريف

بكيفية خصمها بحساب المديرية أو المحافظة على الاحتياطي العمومي
وسدادها لحساب المحاكم الأهلية حتى يضاف المبلغ للإيرادات بحساب
تلك المحاكم

ثالثاً مراقبة أملاك الميري فلها أن تصرف في المقارات المذكورة
بالبيع أو الإيجار أو غير ذلك كالجاري نحو أملاك الميري بدون أخذ
رأي نظارة الحفانية وعليه فكل ما يتحصل من بيع تلك المقارات
يصير اضافته الى إيرادات الاحتياطي العمومي

راجع منشور ٢٩ يولية سنة ٩١٢ والنشور الآتي

٨ نوفمبر سنة ٩٠٩
من الحفانية

منشور بأنه اذا رثى نزع ملكية عقارات لسداد ما للخرينة
من الرسوم والغرامات ونحوها فتنتفى لتلك المقارات التي يقرب
منها من المطلوب للخرينة وللمحاكم أن تشتري تلك المقارات اذا
رسا عليها المزاد. راجع النشور السابق ومنشور ٢٩ يولية سنة ٩١٢

٢٣ يونيو سنة ٩١٠
من الحفانية

منشور بشأن تنفيذ الاحكام الصادرة بالغرامة على احدى مصالح
الحكومة بأن يتبع فيها الطريقة الآتية:

أولاً يحظر باشكاتب كل محكمة المصلحة المحكوم عليها بنص
الحكم وأسماء الخصوم وغمرة القضية وتاريخ الحكم
ثانياً تقيد مبالغ الغرامة في الدفتر المعد لتقيد الرسوم المعتادة طلباً
على الحكومة مع ذكره تاريخ الحكم وغمرة القضية ليتبع في شأنه
القواعد المتبعة بخصوص الرسوم والمبالغ المطلوبة من الحكومة

٢١ مايو سنة ١١٩
من المالية

منشور يقضي بعدم اتخاذ اجراءات ما لتحصيل الرسوم في
جميع القضايا والاوراق التي يستحق فيها رسوم على القومسيونات

المحلية أو المختلطة لان المالية تضيفها لحساب الحاكم من مقتضى الكشف المقرر ارساله لها بواسطة الحقانية عملاً بالفقرة الثالثة من المنشور الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

لاحظت الوزارة أن أقلام الكتاب تتوسع في تنفيذ حكم المادة ٦٣ من لأئحة الرسوم أمام الحاكم الاهلية فتنفذ بالرسوم والمصاريف على كل ما يكسبه المدعى المعفى منها ولو استغرقت تلك الرسوم والمصاريف جميع المحكوم به منقولا كان او عقاراً فمن ذلك شروعها في نزع ملكية منازل السكنى أو بعض الاملاك الاخرى التي لا يملك المطلوب منه الرسوم سواها بحيث يترتب على نزع ملكيتها منه لو فاء الرسوم تجرده منها في حين أنها هيدة القيمة قليلة الاهمية أو مستغرقة برهون مسجلة

أول ابريل
سنة ١٩١٤
من الحقانية

وبما أن ذلك ينافي الغرض المقصود من اباحة الرجوع على الخصم المحكوم عليه في الدعوى أو المعفى من الرسوم اذا زالت حالة فقره بسبب آخر اذا المقصود من نجاحه في الدعوى أو تيسر حاله مكسباً له حقوقاً ذات قيمة لا يؤثر فيها مطالبته بالرسوم المستحقة لاقلام الكتاب والتنفيذ عليها اذا تأخر عن الدفع كما أنه لا يرجع على المحكوم عليه بالرسوم الا اذا كانت أمواله تتحمل بغير ضرر له تحصيلها لهذا ترى الوزارة التنبيه على الحاكم بأنه لا يجوز التنفيذ على ممتلكات شخص يتضح أنه لا يملك سواها وان الرسوم تستغرقها وأن لا يحصل الرسوم من المدعي المعفى منها الذي كسب دعواه الا بمراعاة الاعتبارات السابقة ولكنها ترى لعدم التفريط في تقدير

هذا الأمر أو التصرف فيه تصرفاً يخل بالمراد منه أن تكلف قلم كتاب كل محكمة بدرجة المسائل التي يحصل الاشتباه فيها باستمارة الرسوم المقرر تحصيلها لمراجعة الوزارة فإن أقرته على ما رأى أصدرت قراراً بإيقاف المطالبة بالرسوم حتى يتيسر حال من استحققت عليه أو أمرت بالمطالبة بها واتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيلها أما القضايا التي لا ريب في أن قيمة الممتلكات فيها كبيرة فتستمر المطالبة بالرسوم فيها بالطرق المالية بحسب التعليمات الصادرة بخصوصها والقضايا التي لا شك في فقر أربابها تدرج في الاستمارة كالمعتاد في قسم بعد القضايا المصعب في تحصيل رسومها.

١٢ سبتمبر

سنة ١١٤

من الحفانية

منشور بأن يكون تحرير الاستمارة نمرة « ١ » الخاصة بالرسوم التي تعذر تحصيلها عن كل ستة أشهر تبعاً للسنة القضائية فتحرر استمارة المدة الاولى في أول مايو عن ستة أشهر بتدريء من نوفمبر وتنتهي في ابريل وتحرر استمارة المدة الثانية في أول نوفمبر عن ستة أشهر بتدريء من مايو وتنتهي في اكتوبر من كل سنة

٣٧ يونيو سنة ١١٥

من الحفانية

منشور الوزارة يلقت أقلام الكتاب لاتباع المادة « ٤٢٦ » من القانون المالي طبعة « ثالثة » التي نصها - « بأنه في حالة الحكم برفض دعوى المدعى المصرح بمعاफاته من الرسوم فلا يتخذ اجراءات أخرى لتحصيل الرسوم بل يوثق في دفتر المقيد طلباً بالحكم وتحفظ الاوراق » وأن لا يدرج باستمارة المتعذر تحصيله الا رسوم القضايا التي لم يسبق معافاة أربابها بأحكام قضائية

ويؤكد بالتدقيق في تنفيذ أحكام المنشور الصادر في أول ابريل

سنة ١٩١٤ لكي لا تجرد الناس من مسكنهم وما يقتاتون منه للحصول على رسوم زهيدة تستغرق كل أو جل مالهم

منشور الوزارة يلفت أعلام الكتاب الى أنه عندما يشرع في نزع ملكية بعض الافراد من عقارات تكون موروثة لهم وفاء للرسوم المستحقة للخرينة أن تطلب شهادات التسجيل عن تصرفات الورثة والمورث في آن واحد ثم تتخذ الاجراءات حسبما يظهر من تلك الشهادات

٦ يناير سنة ٩١٦
من الحقاية

منشور الوزارة بأن تتخذ المحاكم دائماً في جميع العقارات الشاملة لاراضي بناء ومباني مقامة عليها — التي تنزع ملكيتها وفاء للرسوم المستحقة لها وحدة المقاس بالتر في جميع الاحوال التي لا يعثر فيها على عقود للمزوع ملكيتهم ميين فيها المقاس بالزراع وأن يبين على كل حال في هذه الحالة نوع الزراع « بلدي أو معماري »
أما باقي الاراضي الزراعية فتكون الوحدة في مقاسها بالقدان كما طلبت مصلحة الاملاك

٢٣ مارس
سنة ٩٠٦
من الحقاية

الفصل الرابع

رسوم ومصاريف قضائية

منشور بأن مجلس النظار قرر في ٢٦ ابريل سنة ٨٨ بأن يحرر مجاناً بعمرة المحاكم (بناء على طلب المالية) التوكيلات للحريجات والشيخ والمرضى الذين لا يستطيعون الحضور بأقسهم للمحاكم بخصوص صرف معاشهم التي لا تزيد عن جنيه ونصف
راجع تعليمات لائحة الرسوم على المادة ٣٧ صحيفة ٤٦

٢١ يونيو سنة ٨٨
من الحقاية

- منشور يكلف النيابة بإيقاف الصرف ويعمل معارضة طبقاً للمادة
١١٧ من قانون المرافعات عندما يترأى لها أن المبالغ التي تقدمها
القضاة للأطباء أو آل الخبرة ومن يناسبهم زائدة عن الحد المناسب
راجع منشور ٥ يناير سنة ٨٩
- ٩ سبتمبر سنة ٨٨ من الحفانية
منشور باعتبار الاوقاف وبيت المال والبطريكخانات كالاهاى
فيما يتعلق بالرسوم ولذلك يلزم تكليفهم بدفع التأمين قبل الشروع
في رؤية الدعاوى
- ١٦ أكتوبر سنة ٨٨ من المالية
منشور بأن يؤخذ من الاوقاف مبلغ تأمين بوجه التقريب
عن قضاياه وكل ما قارب على الانتهاء بحسب خصم المستحق تطلب
التكلمة اللازمة من الاوقاف
- ٥ يناير سنة ٨٩ من الحفانية
منشور يؤيد منشور أول أغسطس سنة ٨٨ بشأن وجوب
المعارضة متى تراءى أن المبالغ التي تقدمها القضاة زائدة عن الحد
المناسب
- ١٣ أكتوبر سنة ٨٩
منشور بأن يضع الكاتب الذي يقدّر الرسوم علامته على مجموعها
المقيد بها من الحكم ويكلف رئيس القلم بالمراجعة على عمله
- ٢٢ أبريل سنة ٩١ من الحفانية
منشور بأن الغرامات المحتملة صدور الحكم بها في حالة عدم
ثبوت دعوى التزوير المدنية أو انكار الخط أو الامضاء أو الختم
وفي حالة رفض التماس اعادة النظر لا يجوز تحصيلها مقدماً
- ٢١ سبتمبر سنة ٩٢
منشور يقضي بتسوية رسوم القضايا التي تستبعد من الجلسات
ويحكم فيها فرعياً أو توقفت من أماناتها
- ١٢ ديسمبر سنة ٩٢
منشور بأن لا يحلف آل الخبرة اليمين الا بعد ايداع أمانة

عن أتعابه

٤ مارس سنة ٩٣
من المالية

منشور بعدم رد شيء من رسوم الاستبساخ بمجرد استثناء الطالب عن النسخ الا اذا كان ذلك الاستثناء قبل الشروع في الاستكشاف وقبل تحرير الصور

٣ يولية سنة ٩٣
من الحفانية

راجع المادة ١٥٧ فصل ٣ قسم ٤ قانون مالي طبعة مؤقتة منشور بأن الباشكاتب وكاتب مراجعة أعمال المحضرين ملزومان بأن يتحققا من مطابقة الرسوم المحتسبة على الاوراق للتعريف حتى ان وجد عجز أو زيادة يجرى تحصيله أو تزييله

٣ يولية سنة ٩٤
من النائب العمومي

منشور يقضي بتوريد المبالغ التي تضبط بصفة رشوة ايرادات حيث أنه بعد صدور منشور ١١ يونيه سنة ٩٤ المصرح فيه للنيابات برد تلك المبالغ لاصحابها اذا حكم بالبراءة بغير استئذان المالية لم يبق في المسألة وجهة قانونية بل أصبحت حساية محضة

٥ أغسطس
سنة ٩٤

منشور بالتأكيد على الباشكاتب ورؤساء الأقسام المنوطين بتحصيل أخونات التحصيل بمراجعة الرسوم التي تقدر بمعرفة أقلام المحضرين

من النائب العمومي
٦ منه

منشور بأن الاستكشافات التي تطلب من المصالح الاخرى في القضايا من تلقاء نفس الحاكم لا رسم عليها أما الاستكشافات التي يطلبها الاخصام فتؤخذ عليها الرسوم المقررة بتعريف الجهة المطلوب الكشف منها

من الحفانية

منشور باعتبار أجرة النشر عن كل اعلان قضائي مهما بلغت سطوره عشرين قرشاً لا غير

٢٠ ستمبر سنة ٩٤
من النائب العمومي

- منشور بأنه اذا تقدم لقم الكتاب صحيفة الدعوى ودفعت
عليها الرسوم اللازمة لقيدها في الجدول العمومي فلا يسوغ ردها
مطلقاً لصاحبها خصوصاً في حالة الاستئناف ويجب قيدها فوراً بالجدول
العمومي. (راجع منشور ٥ يولية سنة ١٩٠٣)
- ٦ يناير سنة ١٨٩٥ من الحفانية
منشور بأن تعطي الصور التي تطلبها مصلحة الاراضي الاميرية
ومصلحة السكة الحديد بغير رسم
- ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٥ من الحفانية
منشور بالتأشير على أذونات صرف المبالغ الجاري تمليتها على
القضايا بما اذا كان في القضية مدع بحق مدني أم لا
- ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ من المالية
منشور باضافة أجر الحراس الذين يعينون لجراسة النقولات
التي يحكم بردها لطالبي الاسترداد بعد الحجز عليها بقصد الحصول
على رسوم مستحقة للخرينة وتلزم الحكومة بمصارفها على المصروفات
القضائية لانها مترتبة على عمل قضائي وفي بعض الاحيان يمكن
الرجوع بها على الاخصام
- ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ من الحفانية
منشور بأعفاء أصحاب الاملاك والاطيان التي تنزع ملكيتها
منهم للمنفعة العمومية باقرار لجنة الادارة من دفع رسوم الشهادات
التي يطلبونها من أقلام الرهونات للدلالة على خلو أملاكهم
من الرهن
- ٥ مايو سنة ١٩٠٨ من المالية
منشور بأنه اذا رفعت دعوى على مديري خزن المحكمة
ودفعت عنها الرسوم ثم حكم نهائياً على الخزنة بالمصارف يجب رد
الرسوم المذكورة لصاحبها بغير استئذان المالية .
- راجع منشور ٨ يونيه سنة ١٩٠٤ المدرج بهذا الباب

- ٣١ نوفمبر سنة ٩١ من الحفانية منشور بعدم جواز مطالبة جهات الحكومة بمصاريف القضايا التي يحكم بها عليها وعدم الامتناع عن اعطائها ما تطلبه من الصور من دفع الرسوم اذ أن خزينة الحكومة وخزينة المحاكم واحدة
- ٢٩ ابريل سنة ٩٠٦ راجع منشور
- ٢٥ ابريل سنة ٩٩ من الحفانية منشور قلم الفئيش يؤكد على أقلام الكتاب بتحرير أحكام الشطب في القضايا التي تكون رسومها مقررّة وعدم الاكتفاء بذكرها في محاضر الجلسات وذلك لعدم ضياع رسوم تلك الاحكام على الخزينة .
- ٩ مايو سنة ٩٠٠ من المالية منشور بأنه اذا رُمي رفض طلبات أشخاص سددوا للخزينة رسوم صور أوراق كانوا يريدون أخذها فلا داعي لذكر أسباب الرفض في استمارة الصرف بل ينبغي بأن يذكر أنها من السابق دفعها أمانة على أخذ صور أوراق لم يصرح باعطائها
- أول اغسطس سنة ٩٠٠ من الحفانية منشور بأن العمد والمشايخ الذين يطلبون بصفة شهود تحتسب أجرة السكة الحديد باعتبار الدرجة الثانية للعمد والثالثة للمشايخ ولولم يكن بأيديهم شهادات
- ٢٦ ديسمبر سنة ٩٠٠ من الحفانية منشور يقضي بأن الاوامر التي تصدر من حضرات قضاة الامور الجزئية على مقتضى المادة ٦ من دكرتو ٢٢ مارس سنة ١٨٩٨ بتصحیح أسماء المواليد يلزم بأن تحتسب عليها رسوم مثل رسوم المخالفات حيث ان التعريفه قضت بأخذ رسم على كل عمل يباشره القاضي أو الكاتب أو المحضر
- ٢٥ يولييه ٩٠٣ منشور يؤيد منشور ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٩٤ ويؤكد على

أقلام الكتاب بقيد صف الدعاوي المدنية في الجدول العمومي
عقب توريد الرسوم المستحقة عليها وبأن لا يسلموها لاربابها الذين
يطالبون فيما يعدر مادفوء ارتكائاً على عدم قيدعوهم في الجدول
منعاً لتضرر المالية ومشغولية أقلام الكتاب في تحصيل الرسوم
وردها بغير فائدة ويؤكد على النيابة تبليغ ما يحصل مخالفاً من أقلام
الكتاب رؤساء المحاكم لمجازاة المتسبين فيها وإخطار النائب
العمومي بالنتيجة

١٩ نوفمبر سنة ١٠٣٠ من الحفانية منشور بأن تنفيذ الحكم القرعي الصادر في قضية محتسب
عليها رسم نسبي بتعيين حارس قضا في لاسلام الاغيان المتنازع فيها
وادارة حركتها حتى ينقضي نهائياً النزاع القائم بشأنها لا يؤخذ عليه
رسم لانه من الاجراءات اللازمة للدعوى كتعليمات تعرفه الرسوم
(صحيفة ٨) وان طلب الحكم بيطلان المرافعة في دعوى موقوفة
يحتسب عليه رسم مقرر حسب التعليمات صحيفة ٣٠ لان الغرض
منه الفاء الاجراءات التي حصت وليس من مستلزمات سير الدعوى
٢٢ نوفمبر سنة ١٠٣٠ من الحفانية منشور يكلف المحاكم بالتنفيذ بالقرارات المدنية على تركات
من يحكم عليهم بها مادامت المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في
المطالبة لم تمض

٨ يونيو سنة ١٠٤٠ من المالية منشور ملحق لمنشور ٥ مايو سنة ٩٨ يقضي بردالقرارات التي
يحكم بها استئنافاً في قضايا البراءة بغير استئذان المالية
١٨ نوفمبر سنة ١٠٥٠ من الحفانية منشور يقضي بعدم كتابة مصارف انتقال موظفي المحاكم
في القضايا على هامش أوراقها لان هذه المصارف تكون على

الحكومة لا على الاخصام وجاري خصمها من المصروفات القضائية طبقاً للمادة ٤٣٣ فصل ٩ من القانون المالى

٢٩ ابريل سنة ٩٠٦

من الحفانية

منشور ملحق لمنشور ٣ نوفمبر سنة ٩٠٨ يؤكد بعدم تحصيل رسم ايداع من مصالح الحكومة على ثمن العقارات التي تزرع ملكيتها للمنفعة العمومية ويكون قد أودع بمخزائن المحاكم (يقضي بتعديل تعليمات الرسوم صحيفة ٤٧ بهذه الكيفية) ولكن رسم الايداع يقيد طلباً حتى اذا انتهى الامر في شأن ثمن العقار ضد الشخص المنزوع ملكيته منه فيخصم رسم الايداع المقيد طلباً لايرادات المحكمة من أصل المبلغ المودوع على ذمة الشخص

١٨ فبراير سنة ٩٠٨

من الحفانية

منشور يؤكد على المحاكم بعدم تحصيل رسم على طلب التنفيذ بمخز منقولات المدين مرة ثانية لعدم كفاية ما حجز منها أولاً لوفاء الدين والمصاريف لان ذلك يتبع الرسم النسبي اما اذا طلب التنفيذ بعد المرة الثانية فيؤخذ عنه رسم جديد

٣ مارس سنة ٩٠٧

من الحفانية والمالية

منشور يؤكد على المحاكم بأن الرسوم التي تستحق لها طرف القومسيونات الحلية المختلطة تقيدها في باب مخصوص بدفتر الرسوم المعلقة طلباً وما يستحق من ذلك للمحاكم المركزية يقيد طلباً بالمحاكم الجزئية بناء على طلب كاتب محكمة المركز بخطاب يحرره لها وبعد اجراء القيد تحطره المحكمة الجزئية بتاريخه ونمرته ويحفظ هذا الاخطار بطرف كاتب المحكمة المركزية بعد التأشير بذلك بدوسيه الدعوى ثم في آخر كل شهر تحرر كل محكمة كشفاً تين فيه المبالغ المستحقة القيدة في الدفتر ويذكر في الكشف نمرة القضية وأسماء

الخصوم وتاريخ الحكم أو تاريخ الورقة المستحقة عليها الرسوم ونمرة قيدها ويقدم الكشف للحقانية لترسله للمالية لمحاسبة القومسيونات بموجبه وإضافة الرسوم لايرادات المحاكم الاهلية أما الاعانات التي تلزم لتعويضات الشهود أو أتعاب الخبراء أو لاجر النشر بالجرائد فتؤدىها القومسيونات المذكورة من طرفها راجع المنشور الآتي

منشور يؤكد على المحاكم بأن تبين أنواع الرسوم التي تستحق لها قبل المجالس المطية في الكشوفات التي تري تقديمها شهرياً للنظارة بالبيانات الصادر عنها المنشور السابق

منشور بأنه اذا قدمت إحدى القضايا الموقوفة للمحكمة فعلى كاتب الجلسة أن يطلب من المدعى أثناء انعقادها المبلغ اللازم ايداعه فان أودعه نظرت الدعوي والا استبعدت من الرول واعتبرت في عداد القضايا التي انتهت ويؤشر بذلك في الجدول العمومي والرسوم التي تستحق على الاجراءات التي اتخذت لذلك قيد طلباً ثم تحصل وترد الخزينة .

منشور بان رسم مرسى المزايرد أمانة ويضاف للايرادات اذا مضت العشرة أيام ولم يقرر بالزيادة أو يرد لصاحبه اذا تقرر منشور بان القضايا الموقوفة الخاضعة لاحكام تعريفى الرسوم السابقتين والتعريف الحالية تقدم للخطسات على حسب المنشور السابق وفي اليوم المعين لها يطلب الكاتب من الاخصام ايداع المبلغ المطلوب سواء كان تكملة أمانة أو رسوم نسبية فان أودعه نظرت الدعوي والا استبعدت من الجدول وأعتبرت في عداد القضايا المنتهية وتبشر

١٩ يناير سنة ١٩٠٨
من الحقانية
أول نوفمبر سنة ١٩٠٩
من الحقانية

بذلك في الجدول وما يستحق من الرسوم لقلبي الكتاب والمحضرين
على الاعمال التي تتخذ لذلك تهديد طلباً ثم تحصل وتورد للخزينة

٧ يونيو سنة ٩١٠
من المحقانية

منشور يقضي بوجوب أخذ رسوم مقررة على طلبات رد
القضاة من طالب الرد وتهديد أمانة باسمه فاذا رفض طلبه حسب
الرسوم المقررة من الامانة بصفة نهائية وأضيفت للارادات
واذا أجب طلبه ترد الامانة بأكملها ولا يؤخذ شيء من الرسوم
منشور يقضي باخذ رسم مقرر على استئناف الحكم برفض
طلب اعادة البيع بزيادة العشر عن الثمن الراسي به المزداد وتصحيح
تعليمات الرسوم صحيفة (١٨) بالكيفية المذكورة

٢٦ مارس سنة ٩١١
من المحقانية

٢١ يونيو سنة ٩١١
من المحقانية

منشور بعدم رد نصف رسوم القضية التي تجددت بعد شطبها
لان رسم الدعوي المشطوبة اصبح من مقتضى حكم الشطب حقاً
للخزينة أما الدعوي المجددة للمشطوبة فنظر التخفيض رسمها كمقتضى
المادة ٣ من التمرية بانه لا يمكن رد نصفه لانه رسم مخفض ولا
تجيز تعليمات المادة المذكورة بالصحيفة نمرة ١٧ رده

٢٥ يناير سنة ٩١١
من المحقانية

منشور بأن رسوم القضايا المرفوعة من الحكومة ومقيدة
طلباً عليها طبقاً للمنبور الرقم ١٣ أغسطس سنة ٩٠٨ تعتبر في حكم
المسددة ولا تحصل من المدعي عليهم عند الحكم برفض الدعوي
أو ترك الرافعة فيها وذلك عند ما يطلبون صوراً أوراق أو ملخصات
أو شهادات ويجب أن لا يحصل منهم سوي الرسوم المستحقة على
الاوراق المطلوب صورها أو ملحقها اما اذا كان مستحقاً عليهم
رسوم لرفضهم دعاوي فرعية أو تأخيرهم في سداد أمانات مستحقة

أو غرامات مدنية أو غير ذلك مما يلزمون به شخصياً فلا يجاب طلبهم
الابد سداد ماوجب عليهم عملاً بالمادة (٤١) من اللائحة والتعليمات
صحيفة (٤٨) منها

- ١١ ابريل سنة ١١٥٠ من الحفانية منشور بلفت المحاكم بأن الرسوم المستحقة على مجالس المديريات يجب تحصيلها مباشرة من تلك المجالس
- ٣١ مايو سنة ١١٥٠ من الحفانية منشور باعطاء المعافين من الرسوم الصورة التنفيذية من الحكم الاستثنائي القاضي بتأييد أو تعديل الحكم الابتدائي الصادر لمصلحتهم تبعاً للمعافاة الاولى الصادرة من محكمة أول درجة طبقاً للمادة ٥٤ من تعريفه الرسوم
- ٨ مارس سنة ١١٦٠ من الحفانية منشور الوزارة بالاتفاق مع المالية بأن الكشوف الخاصة بالرسوم التي تستحق للمحاكم الاهلية والمركزية طرف المجالس المحلية تقدم من المحاكم الجزئية عن القسمين المدني والجنائي للمحكمة الابتدائية التابعة لها وهذه تجمعها مع الكشف الخاص بها وبالعلم الجنائي الكلى وتراجعها للتحقق من استيفائها بحسب المنشورات السابقة ثم تحرر كشفاً عاماً بها تبين فيه مفردات المبالغ المستحقة المقيدة في الدفتر المذكور بايضاح نمرة القضية وأسماء الخصوم وتاريخ الورقة المستحق عليها الرسوم ونمرة قيدها وأنواع الرسوم وأسماء المجالس المقيدة عليها ثم تجمع المبالغ المذكورة وتبين بالرقم والكتابة وتقدم الكشف المذكور للمالية في أوائل كل شهر وأن ترسل محكمة الاستئناف كشفاً لوزارة المالية مباشرة أيضاً — والاقلام التي لا يستحق لها شيء من ذلك في بحر الشهر يجب عليها أن تحرر مذكرة خاصة

بذلك وتقدمها للمحكمة الكلية لتبين ذلك في الكشف العمومي
الذي يقدم منها للمالية

الفصل الخامس

الخبراء

إيضاحات

٢٨ مارس سنة ١٩٠٩

من الخفائية

تختص بقانون الخبراء نمرة ١ سنة ١٩٠٩

تنفيذاً لقانون الخبراء أمام المحاكم الاهلية نمرة ١ المنشور
بالجريدة الرسمية نمرة ١١ الصادر في ٣ فبراير سنة ١٩٠٩

قد رأت الخفائية الثقات نظراً للمحاكم الى الايضاحات الآتية :
أولاً أول شيء يلزم البدء به هو تحديد عدد الخبراء اللازمين
لكل نوع من الاعمال التي تحتاج المحاكم للاستعانة بذوي الفن
فيها بحيث لا يزيد مجموع المقررين أمام كل محكمة ابتدائية عن أربعين
خيراً الا اذا اضطرت المحكمة لاستعمال المادة (٣٣) من القانون
الجديد نظراً لعدد الخبراء المقبولين الآن وحالة العمل

والجمعية العمومية لا تكون مضطرة الى زيادة العدد طبقاً للمادة
المذكورة الا اذا وجد بعد استيفاء العدد المذكور من توفرت فيه
جميع الشروط اللازمة وكان ممن ينتدب غالباً في أعمال الخبراء
والظاهر أن عدد أقسام الخبراء المقبولين أمام المحاكم الاهلية
أكثر من اللازم وان الحالة لا تمس حقيقة لاكثر من ستة أو سبعة
أقسام فيمكن توزيع الخبراء على الاقسام الآتية

١ الخبراء في الخطوط والاختام (ويدخل في ذلك الخطوط
الافرنكية)

٢ الخبراء في الاعمال الحساية (في المسائل المدنية والتجارية)

٣ المهندسون (بما فيهم المماريون)

٤ الميكانيكيون (ومنهم المشتغلون بالكهرباء والتجارون
والحدادون)

٥ الخبراء في الامور الزراعية « ويدخل في ذلك المساحون
والخبراء في تقدير الحاصلات وفي تثمين المقارات »

٦ الاطباء « ومنهم الاطباء الشرعيون والبيطرة والخبراء
في التحاليل الكيماوية »

٧ الخبراء في الترجمة

وأما وكلاء الدائنين أو أمثالهم فليسوا خبراء بالمعنى
الحقيقي ويمكن اعتبارهم خارجين عن الجدول

وبما ان هذا التعديد خاص بالجمعية العمومية فينبغي أن
يقدّم اليها كشف يبيان المرات التي اتدب فيها كل خير في
الثلاث السنوات الماضية من جميع دوائر المحكمة كلية وجزئية
ونوع العمل الذي اتدب له ليسهل بذلك معرفة ما يحتاجه
كل نوع بالنسبة للآخر من الاربعين خيراً مع ملاحظة ما جاء
في الفقرة الثانية من المادة « ٣ » ويرفق هذا الكشف بكشف
آخر بأسماء الخبراء المقررين الآن ممن قدموا الاخطار المنصوص
عنه في المادة (٣٢) يبين فيه المواد التي يرغبون الاشتغال بها

بشرط أن يكون سبق تقريرهم فيها وحيثذا تقرر الجمعية العمومية
العدد اللازم بمراجعة الفقرة الأخيرة من المادة (٣) والمادة (٣٣)
متى تم تشكيل لجنة الخبراء حسب نص المادة الثانية يرسل
الكشفان المذكوران مع صورة قرار الجمعية للنظارة

ثانياً - متى صدقت النظارة على قرار الجمعية يعطى المصادق
الذى يحدد لقبول الطلبات وتقيد الطلبات المذكورة في دفتر
نمرة ١ حسب النموذج بهذه الايضاحات ويجب أن يكون الطلب
شاملاً جميع الايضاحات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من
القانون ومرفقة بالشهادات المقررة وشهادة من قلمي السوابق
والكتاب بما اقتضته الفقرة الثالثة من المادة الخامسة
والشهادة النهائية (دبلوم) التى تمنح من المدارس الخديوية

هـ :

شهادة ليسنسيه في علم الحقوق

» مهندس ملكي

» طبيب

» صيدلى

» في الزراعة

» كفاءة للتعليم

وهناك أيضاً شهادات نهائية تمنح في الفنون والصنائع من

مدرسة الصنائع بيولاك والمدرسة الصناعية بالمنصورة

وتسأل المحكمة قلم النيابة العنومية المقيم في دائرتها الطالب

عما قد يكون لسيما من الشكوي والتمم المقدمة في حته كما يستلم
عن حالته من الجهة التي يكون سبق له التوظيف فيها ومن
الحاكم التي سبق اشتغاله أمامها وعلى العموم تعمل رئاسة المحكمة
كل المباحث التي تساعد لجنة الخبراء على معرفة الطالب معرفة
جيدة وتمكنها من تقدير معارفه وسلوكه تقديرًا صحيحًا نظرًا
لاهمية وظيفة الخير التي هي في الوقائع مساعدة القضاء في أداء
مهمته عند الحاجة

ثالثاً - متى اقضى الميعاد المحدد لقبول الطلبات وتمت
المعلومات المطلوبة تقدم الاوراق للجنة الخبراء لتعجسها وعمل
المباحث الاضافية التي تراها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادحة
واصدار قرارها بعد التثبت من عدم قيد اسم الطالب أمام محكمة
أخرى

ومما ينبغي ملاحظته انه يجوز للخير الذي اختار محكمة من
الحاكم المقبول الآن أمامها ولم تقرره المحكمة المذكورة أن يقدم
طلبه الى محكمة من تلك الحاكم الاخرى كما ان عدم تقديم
الاخطار المنصوص عنه في المادحة (٣٢) في الميعاد المحدد لا يسقط
حق الخير في تقديم طلبه بعد ذلك الى احدى الحاكم التي كان
مقبولاً أمامها

ولقيد أسماء الخبراء في دفتر حسب النموذج نمرة (٢)
المرفق بهذه الابصاحات ويدخل في قسم للترشحين للقبول عند
خلو مجال موظفي الحكومة المقررين بشرط عدم الاشتغال بالمهنة

ماداموا في الخدمة طبقاً للمادة ٣٠ والفقرة الثالثة من المادة « ٩ »
وتقيد أسماء المترشحين في كشف خاص لهم
ويكون ترتيب قيد النوعين بحسب ماقرره اللجنة في حالة
كل شخص

وإذا زاد عدد الخبراء المقبولين عن العدد الأقصى المقرر في
المادة الثالثة فلجنة أن توقف قبول المترشحين في المحلات التي تخلو
حتى يصل العدد الى الحد الأقصى المذكور

ويحلف الخبراء اليمين المقررة في المادة ١١ ويحرر بأسمائهم
جدول مطبوع يعلن من رئاسة المحكمة للمحاكم الجزئية وجميع
المحاكم الاخرى وبالجرائد الرسمية وغيرها

ويؤخذ من المادة ١١ المذكورة أن المادة (٢٢٥) من قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية حذف منها عبارة (ثم يحلف
اليمين على يد القاضي المعين للامور الموقته) وعبارة (في ذيل
محضر اليمين) وكذلك حذف من المادة (٢٢٦) من قانون
المرافعات عبارة (اليمين المشتمل على)

ومع ذلك يستمر الخبراء على حلف اليمين بالتطبيق للمادتين
المتقدم ذكرهما الى أن يتم تحرير جدول الخبراء

رابعا - يكون في كل محكمة كلية أو جزئية دفتر لقيد
جميع ابتدابات الخبراء سواء كانت باتفاق الخصوم أم لا ونموذج
الدفتر المذكور نمرة ٣ مرفق مع هذه الايضاحات وتطلع المحكمة
على هذا الدفتر عند مآري لزوم الابتدابات بمفرقها ليكون بالدور

على قدر الامكان طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣
وفي آخر كل سنة يجزى من مقتضى هذا الدفتر كشف يقدم
للجنة الخبراء قبل نظرها في أمرهم طبقاً للمادة ١٢
وللمفيد من الخبراء أو الطالب قيد اسمه أن يحضر أمام اللجنة
بناء على طلبهما ليؤدي لهما ما يراه مفيداً من الايضاحات
وفي آخر كل شهر يرسل كشف للنظارة حسب المقرر
الآن

خامساً - يعمل لكل خير دوسيه يوضع فيه كل ما يتعلق
به من الطلبات والشهادات والقرارات والاضطرابات وسيطع
ما يلزم من تلك الدوسيهات ويرسل الى الحاكم
وتحفظ هذه الدوسيهات في دولا ب يحتوي على خانات مرتبة
بحسب الحروف الالهجية

سادساً - تخير دفتر لعيد الشكاوي التي تقدم للجنة الخبراء طبقاً
للمادة (٦) على حسب النموذج نمرة ٤ المرفق بهذه التعليمات ويؤشر
فيه بكل الاجراءات التي تحصل بالتطبيق للفقرة الاخيرة من المادة
٢٨ والمواد التالية لها، وتحرر من مقتضى هذا الدفتر صورة تودع
بالدوسيه

والنيابة اتخاذ ما يلزم للتأشير فوراً في ذلك الدفتر نتيجة كل شكوى
تقدم اليها ضد أحد الخبراء متعلقة بجنائية أو جنحة طبقاً للمادة (٢٠)
أما فيما يخص بتقدير أجور الخبراء ومصاريفهم فقد نص عنها

بالمادة ١٩ من القانون وهي التي استعيض بها عن المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد التجارية والمدنية

وبما أن النظارة مشتتة الآن بطبع الدفاتر والجداول التي ورد ذكرها هنا فلي المحاكم الاستعاضة عنها مؤقتة بأوراق عادية حتى تصلها المطبوعات المتقدم ذكرها فتقل إليها ما رصد في تلك الأوراق والنظارة ترجو أن ينال تنفيذ هذا القانون من عناية المكلفين به جميعاً ما يحقق الغرض منه على الوجه الأكمل ،

١٩ مارس

سنة ١٩١٠

من الحفانية

منشور بملت أنظار المحاكم الى قصد الشارع من تقرير قاعدة المساواة في اتدابات الخبراء بجمل المندوب دورياً بين أفراد كل قسم من أقسام الخبراء والى ضرورة مراعاة نصوص قانون الخبراء والتعليمات التي وضعت تنفيذاً له ويلت للجان المنوط بها قبول الخبراء وقيدهم في الجدول الى القيود التي نص عليها القانون والتعليمات المشار إليها بالنسبة للأشخاص الذين يطلبون قيد أسماهم في جدول الخبراء منشو بأن حرج اتدابات الخبراء والالتاب التي تقدر لهم في قضايا الجرح والمخالفات في الكشوف الشهرية الجاري تقديمها للنظارة حسب التعليمات والنماذج الصادرة عن هذا الخصوص

٧ مايو سنة ١١١٠

من الحفانية

منشور بملت أقلام الكتاب الى ان اللازم بيانه بكشوف الالتاب المقدرة للخبراء هو قيمة الالتاب دون المصاريف وأيام العمل التي روعيت في التقدير مع الاشارة الى الاسباب التي وردت في الحكم وبني عليها الاستثناء في التقدير كما قضت المادة ٢١ من قانون الخبراء.

٢٠ يوليه سنة ١١١٠

من الحفانية

١٣ نوفمبر سنة ١٩١٢
من المحققة

منشور باعتبار افتتاح دور الخبراء من أول نوفمبر لغاية آخر أكتوبر من كل سنة مع مراعاة الملاحظات الآتية
تبدأ الدور بمن عليه التمين بحسب الدور المقبول والخير الذي يمين في عدة قضايا مرتبط بعضها ببعض لا يمين في غيرها الا اذا تساوى زملاؤه به أو كانت القضايا قليلة الأهمية والقضايا المضمومة لبعضها تعتمد قضية واحدة

أما القضايا المعافاة من الرسوم فتوزع بالتساوي ولا تختسب في ترتيب الدور وإنما تدرج في نهاية الكشف الشهري تحت عنوان (قضايا الاعضاء من الرسوم) والخير الذي يرفض مأموريته بسبب غير القرابة أو المصاهرة أو المرض أو لعذر لم تره المحكمة مقبولا فلا يستعاض له عنها فضلا عن مؤاخذته اذا كان هناك ما يؤخذ به أما اذا اتفق الخصوم على تعيين خير غير الذي عينته المحكمة أو طلبوا فيها استبداله فالمحكمة أن تستعوض له بالمأمورية بغيرها

ويشير الى مراعاة تحرير الكشف بالدقة ويشدد على رؤساء الاقلام بالمحاكم الكلية والكتبة الاول بالمحاكم الجزئية بمراقبة تحريرها والتأشير بمراجعتها ليكونوا مسؤولين مع كتبة الجلسات فيما يظهر من التقصير

راجع منشور ٢٩ يناير سنة ١٩١٤

٤ ديسمبر
سنة ١٩١٢
من المحققة

منشور يقضي بالقات الخبراء الى العدول عما جروا عليه من انهم يطلبون من أبواب القضايا ان يتقدمهم شيئا من الاجر حتى يقوموا بالعمل الذي كلفوا به لان في ذلك مخالفة لحكم المحكمة

المأمور فيه بإبداء أمانة لئمة الخبير الذي يمين فضلاً عما يلحقهم من الشبهات في عملهم ويكون سبباً لمسؤوليتهم التأديبية وذلك حفظاً للكرامة وتجنباً للمسؤولية التأديبية

١٤ فبراير سنة ١٩١٢ منشور بشأن تحرير كشوف الخبراء الشهريّة على حسب النماذج
من الحفانيّة
الموضوعة لها بحسب المنشور الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١
واتباع ما أشار اليه عند عدم انتداب أحد من الخبراء أو عدم تقدير آصاب لهم

١٧ فبراير سنة ١٩١٣ منشور يلتق القضاة الى عدم الامر للخبراء الذين يحصل نديهم
من الحفانيّة
للمضاهاة باستلام المستندات المطعون فيها بالزور الا باذن من الخصوم
كتابة بذلك لان ذلك مخالف لنص المادة « ١٧ » من قانون الخبراء
نمرة (١) الصادر في سنة ١٩٠٩

٣ نوفمبر سنة ١٩١٣ منشور يلتق القضاة الى أهمية نص المادة ١٦ من القانون نمرة
من الحفانيّة
(١) الصادر سنة ١٩٠٩ الخاص بالخبراء والعمل في كافة القضايا بما
خولته هذه المادة لهم

٢١ مايو سنة ١٩١٣ منشور يلتق المحاكم الى ما يأتي
أولاً — بمجرد الفصل في الدعوى التي عين فيها الخبير يقدر القاضي أو رئيس المحكمة التي نظرت في عمله أجرته ومضاريفه طبقاً لأحكام الفصل الرابع من قانون الخبراء الخاص بتقدير الاجور وذلك بغير توقف على طلب خاص من الخبير عملاً بالفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون المشار اليه فلم لم تعلق تقدير الاجرة على طلب الخبير كما علقته الفقرة الثانية من نفس المادة وإنما لوحظ فيها ان القاضي

الذي ينظر في عمل الخبير أو رئيس الجلسة هما أعرف بما يجب مراعاته قانوناً في تقدير أجرته ومصارفـه تقديرًا منطبقاً على القانون وحالة الخبير وأحوال الدعوى .

وتحقيقاً لهذا الغرض يجب على القضاة ورؤساء الدوائر تكليف كتاب جلساتهم بعرض هذه القضايا عليهم لتقدير أجور الخبراء كلما فصل في قضية من هذه القضايا ويكون ذلك على الأكثر عند ختم أحكامها

ثانياً . اذا مضى ثلاثة شهور على ايداع تقرير الخبير فيرأى فصل في الدعوى وقدم الخبير طلب تقدير أجرته ومصارفـه فلي قاضي أو رئيس المحكمة الذي عينه أن يأمر بتقديرها عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ السابق ذكرها

ثالثاً . تعطى للخبير صووة أمر التنفيذ عقب صدوره لتنفيذها على الخصم الذي طلب تعيينه والذي حكم عليه بمصارف الدعوى بالكيفية المدونة في المادة ٢٣٣ مرافعات

رابعاً . اذا طعن في تقدير الاجرة والمصاريف بأوجه الطعن الجائز قانوناً فيفصل فيها بالسرعة دفعا لما ينال الخبراء من المظل والضرر بسبب ايقاف التنفيذ وضرورة حضورهم امام المحكمة عند الفصل في الطعن الرفوع

خامساً . اذا دعى خبير لتقديم ايضاحات للمحكمة عن تقرير قدمه أو لاعطاء رأيه شفهيًا بدون احتياج لتقديم تقرير تسمع المحكمة أقواله عند حضوره منعاً لما يترتب على طول الانتظار من ضياع وقته

ساحساً. اذا اودع الخير أوراقاً أو مستندات وجب عليه بيانها
بمحافظة خاصة من نسختين بتوقيعه وتوقيع الكاتب على احدهما وتسليمها
الى الخير لتكون ايصالاً له بما سلمه ويجب من جهة أخرى على
الكاتب المستلم أن يراجع ما اذا كانت الاوراق التي استلمها الخير
لأداء مأموريته أرقت بقريره المتقدم لقدم الكتاب أو لم ترفق
وفي الحالة الأخيرة يطلب منه ايداعها تلافياً من تأخير الفصل في القضية
امام المحكمة

منشور يذكر القضية بمراجعة ما جاء بالمشور الرقيم ١٣ نوفمبر
سنة ١٩١٢ الذي من مقتضاه أن يبدأ دور نذب الخبراء في أول كل
سنة بدور جديد يبدأ فيه بمن عليه الدور بقطع النظر عن عدد مرات
التعيين التي خضت به كل خير في السنة المقبلة ويرجو العمل بموجب
هذا المنشور بغاية الدقة

٢٩ يناير سنة ٩١٤
من الحفانية

منشور بالتنبيه على الخبراء بمراجعة نص الفقرة الثانية من المادة
١٧ من قانون الخبراء نمرة ١ سنة ٩٠٩ وتقديم تقاريرهم والاوراق
المتعلقة بها بأنفسهم أو بواسطة من يوكلونه عنهم لاثبات عددها وحالتها
في تقرير الايداع الذي يحرره كاتب المحكمة لهذا الغرض وان
تقديمها بغير هذه الطريقة مما يوجب اهمالها

٣١ ديسمبر
سنة ٩١٤
من الحفانية

منشور الحفانية بالتنبيه على أقلام الكتاب بضرورة قيد الاتعاب
المقررة للخير وتاريخ مبدأ ونهاية المأمورية التي نذب لها في دفتر
الخبراء

٩ مارس سنة ٩١٥
من الحفانية

منشور الوزارة نصه

١٧ مايو سنة ٩١٥
من الخفانية

بما ان بعض الخبراء يوكلون من قبلهم أشخاصاً في استلام
الامانات والمبالغ المودعة على فتمهم بخزن المحاكم توكيلات عامة
ولا يقبلون تسليم هذه التوكيلات لاقلام الحسابات لارفاقها بمستندات
الصرف فقد رثي العمل بما يأتي توفيقاً بين صالح العمل وصالح الخبراء
١ - تحفظ التوكيلات العامة الصادرة من الخبراء أو صورة
رسمية منها بقلم كتاب المحكمة الكلية الممين امامها الخبير وعلى قلم
الكتاب المذكور أن يقيدها في قسم خاص من الدفتر المد لقيده
توكيلات المحامين

٢ - يجب أن ينص في التوكيل بنص صريح على انه يعمل به
حتى يحصل العدول عنه بجواب يرسل الى رئاسة المحكمة

٣ - يرفق بالتوكيل أو صورته الرسمية صور غير رسمية بقدر
عدد المحاكم التابعة للمحكمة الكلية وعلى قلم كتاب المحكمة الكلية
ارسال صورة لكل محكمة جزئية لتخفظها بقلم كتابها بمدقيدها بالدفتر
الخاص بالكيفية المقررة بشأن قلم كتاب المحكمة الكلية

٤ - اذا طلب صرف أمانة أو سحب أوراق ا كنى بذكر
نمرة وتاريخ التوكيل المقيده بهذه الصفة

٥ - يرسل الموكل عند عدوله عن التوكيل كتاباً الى رئاسة
المحكمة يقرر فيه ذلك ومعه عدد من الصور بقدر عدد المحاكم الجزئية
التابعة للمحكمة الكلية وترسل صورة منها الى كل محكمة
جزئية

الفصل السادس

التحضير

منشور الوزارة بأن لا يقدم لقاضي التحضير

٢١ ابريل

أولاً — القضايا الآتية :

سنة ١٩١٠

١ — القضايا التي يعين فيها اهل خبرة من المحكمة والقضايا

من الحقانية

المحققة

٢ — قضايا المعارضات في تقرير أتعاب أهل الخبرة

٣ — جميع المعارضات في الاوامر التي تصدر من قاضي

الامور الوقتية

٤ — قضايا التماس اعادة النظر

ثانياً — أن تقدم اليه القضايا الكلية والاستثنائية الى جميع

الجلسات بمعنى انه لا يخصص الاولى بجلسة والثانية بجلسة أخرى

وأن تلاحظ أعلام المحضرين بارشاد المحامين جعل قضايا المحامي

الواحد في جلسة واحدة تسهلاً لهم في مباشرتها أمام قاضي التحضير

كما ان الوزارة ترى لما لاعمال قضاة التحضير من الاهمية أن

يكلف بها من الكتبية فزو الكفاءة والخبرة التامتين

منشور الوزارة بان الحكم التياني الجائز لقضاة التحضير

١٩ ابريل سنة ١٩١٠

اصداره طبقاً للفقرة السادسة من المادة ٧ من قانون قاضي التحضير

من الحقانية

نمرة ٣ هو الحكم على غائب حكماً تجوز المعارضة فيه دون غيره

منشور الوزارة بأن أحكام نزع الملكية لا تدخل ضمن

٢. يونية سنة ١٩١٠

الاحكام النيابية المخول لقضاة التحضير. الحكم فيها غايابا عند غيبة المدعى عليه لان هذه الاحكام غير قابلة للطعن بطريق المعارضة والحكم فيها من قاضي التحضير زائد عن اختصاصه . وأشار المنشور لتفسير الوزارة في المنشور السابق

وزارة المحقانية

الادارة القضائية للنحاكم الاهلية

١٧ ديسمبر

سنة ١٩١٣

مرة ١٣٢٨٨

لاحظت الوزارة من مراجعة قضايا التحضير في المحاكم على وجه العموم أن حضرات قضاة التحضير يقررون بأحوال القضايا قبل تمام تحضيرها الى جلسات دوائر المحاكم للفصل في موضوعها فتضطر الدوائر المذكورة الى اعادتها للتحضير أو الى تحضيرها بنفسها حتى تصير صالحة للحكم

وهذه الحال فضلا عما يترتب عليها من النتائج غير المرضية من جهة تأخير الفصل في القضايا فإنها كثيراً ما دعت بعض المحاكم الى عدم الحكم بالغرامة التي أوجب القانون الحكم بها بعلّة أن الدعوى غير محضرة تحضيراً قانونياً

ولاحظت من جهة أخرى أن المحاكم نفسها في الاجوال التي يحكم القانون فيها الحكم بالغرامة تقضي بغرامة تافهة وكل هذا كما لا يخفى ليس الغرض المقصود من قانون قاضي

التحضير

فلتحقيق غرض الشارع من هذا القيل وتهادياً من المضار التي
تنشأ عن الاستمرار على هذه الحالة رأت الوزارة لتت حضرات
القضاة وعلى الخصوص حضرات قضاة التحضير الى ما يأتي

(١) أول شيء يجب على قاضي التحضير الاهتمام به بطبيعة
الحال هو تحديد المسائل المتنازع فيها والمرفوعة اليه فيطلب من المدعي
بعد التحقق من صفات الخصوم أن يبين هذه المسائل بياناً كافياً اذا
رأي أنها ليست كذلك ثم يطلب من المدعي تقديم جميع مستنداته
اذا لم يكن سبق تقديمها مع تفهيمه بعد مراجعة المستندات أنها اذا كان
لديه مستندات أخرى او مذكرات ولم يقدمها فانه يكون عرضة
للغرامة القانونية

وعليه بعد ذلك أن يبين للمدعي عليه المسائل التي يدور عليها
النزاع ويضرب له الاجل الذي يراه كافياً لتحضير الدفاع وتقديم
المستندات والطلبات الكتابية عند اللزوم فاذا نشأ من دفاع المدعي
عليه شيء جديد يستلزم لاهميته تأجيلاً جديداً جاز للقاضي تأجيل
الدعوى

ويصح أيضاً أن يضرب القاضي أجلاً واحداً لطرفي الخصوم
يتبادلان في أثنائه الاوراق والمذكرات والردود عليها ويودعها
كل منهما في وقت معين ويكون كل ذلك تحت مراقبته

(٢) فاذا اعترض سير الدعوى دفع من الدفع المنصوص
عليها في المادة الثالثة من قانون قاضي التحضير ولزم الفصل فيه
قبل نظر الموضوع ففي هذه الحالة يؤخر تحضير القضية حتى

يفصل في هذا الدفع . مثال ذلك

إذا دفع بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى
وجب على القاضي إحالة هذا الدفع على المحكمة للفصل فيه إلا إذا
اتفق الخصوم على تحكيمه فيه ولا يشرع في تحضير القضية إلا بعد
الحكم برفض هذا الدفع

(٣) قد يتفق أن قام الدعوى على جملة مدعى عليهم فيحضر
بعضهم ويتخلف البعض الآخر فإذا لم يطلب المدعي الحكم بأثبات
غيبية من لم يحضر من المدعى عليهم لفته القاضي إلى ذلك وإلى ما يعود
عليه من الفائدة من مثل هذا الطلب فإذا امتنع المدعي بعد ذلك
عن إبداء هذا الطلب أمر القاضي بأثبات ذلك بمحضر الجلسة
ليكون أساساً للحكم على المدعي بالفرامة إذا عاود فقدم هذا الطلب
أمام إحدى دوائر المحكمة

وفي حالة صدور حكم بأثبات الغيبة في دعوى يجب على القاضي
أن لا يحيلها إلى المحكمة إلا بعد تحققه من إعلان هذا الحكم وذلك
تتلافياً للمضار التي تنشأ عما هو جار عليه العمل الآن من إحالتها
قبل التحقق من الإعلان

(٤) وإذا طلب في جلسة تأجيل القضية ورأى القاضي أن
مثل هذا الطلب كان يمكن تقديمه في جلسة سابقة أو طلب التأجيل
مرة ثانية لسبب سبق التأجيل من أجله ولم يكن لهذا الطلب
سبب وجيه أو كان عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئاً عن سوء
نية أو خطأ أو إهمال الخصم أو وكيله وجب على القاضي الحكم

بالترامة عملاً بالمواد ٤ و ٦ من القانون وأجل الدعوى ان رأي
لزموا لذلك

وعلى وجه العموم يرى ان عمل قاضي التحضير مرتبط ارتباطاً
تاماً بموضوع الدعوى فان جميع الاجراءات الضرورية لتحضير
القضية لا يمكن اتمامها كما ينبغي الا اذا كان القاضي ملماً بموضوع
الدعوى

(٥) أما فيما يتعلق بكلاء الخصوم فالقاعدة انه يجب عليهم الحضور
بأنفسهم أثناء التحضير لتسهيل مهمة القاضي فاذا كان لابد من
أن يندبوا عنهم بعض زملائهم وجب أن يكون بيد النائب توكيل
رسمي وأن يكون التوكيل الاصيل والمحفوظ بقلم كتاب المحكمة
ينسخ للوكيل الاصيل أن ينوب غيره عنه في المرافعة منشور ٢٦
ديسمبر سنة ١٩١٣ والا اعتبر الخصوم كأنهم لا وكيل لهم وحيث
يسير القاضي في الدعوى بحسب اختصاصه المبين في المادة السابعة
فيحكم فيها بالشطب أو غياًياً الى غير ذلك على حسب الاحوال
بغير التفات الى أي اعتبار آخر فاذا كان الخصوم حاضرين بأنفسهم
سار القاضي في تحضير القضية حسبما تقدم بيانه

وللنظارة الامل في انه متى راعى حضرات القضاة الدقة
في تنفيذ قانون قاضي التحضير مسترشدين بهذه الملاحظات
مراعين ماخول لهم من الاختصاصات في المادتين ٧ و ٨ من
القانون المذكور لتحقيق غرض الشارع من القانون المشار اليه
وزال كثير مما هو مشاهد الآن من المضار التي تلحق المتقاضين

والمواثيق التي تحول دون الفصل في القضايا بالسرعة المطلوبة
ناظر الحقاينة

منشور الوزارة بأنها لاحظت من مراجعة بعض القضايا المدنية
الابتدائية والاستئنافية أن المدعين أو المستأجرين يحضرون أمام قاضي
التحضير ويطلبون في غيبة خصومهم احالة القضايا الى جلسات المحاكم
للفصل في موضوعها فيجيبهم حضرات قضاة التحضير الى طلباتهم
ومن حيث أن الذي يؤخذ صراحة من نصوص المواد ٧ و ١٣
و ١٤ من القانون نمرة « ٣ » الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ أن
من المسائل ما ينفرد قاضي التحضير بالاختصاص بنظرها وما يشترك
فيه مع المحكمة المؤلفة من ثلاثة قضاة

ومن حيث أن إصدار الاحكام الغيائية أصبح من اختصاص
قاضي التحضير دون الدائرة الا إذا تراءى لقاضي التحضير وجوب
رفض طلبات المدعي كلها أو بعضها فانه والحالة هذه يجب احالة
القضية والخضوم الى دائرة المحكمة مع اثبات سبب تلك الاحالة
في محضر الجلسة لان قاضي التحضير لا اختصاص له في اصدار
الاحكام الغيائية الا في حالة قبول جميع طلبات المدعي وليس مختصاً
باصدار الاحكام التي تكون لصالح الخصم النائب ولو على وجه جزئي
لانها بحكم المادة « ١١ » من قانون التحضير غير قابلة للطعن لا بطريق
المعارضة ولا بطريق الاستئناف بسبب كونها حضورية بالنسبة للمدعي
فاذا تعرض القاضي لاصدارها فقد خالف غرض الشارع
ومن حيث فضلاً عن ذلك أن الفقرة السادسة من المادة السابعة

من القانون نمرة « ٣ » سنة ٩١٠ قضت على وجوب الحكم بالكفالة في أية حالة من احوال التنفيذ المؤقت عند اصدار الاحكام النائية ولو كان للمدعى الحق طبقاً لنصوص قانون المرافعات في التنفيذ المؤقت بغير كفالة وقد أصبح ذكر طلب التنفيذ المؤقت بدون كفالة في عرائض افتتاح الدعاوي لازمة من لوازم تحريرها فلا تخلو منها عريضة ومن حيث والحالة هذه أن اللازم على قاضي التحضير استيفاء لحقه في الحكم وتجنباً لاحالة مثل هذه الطلبات الجملة الى دوائر المحكمة أن يوجه أنظار الخصوم الى ذلك ويخيرهم بين العدول صراحة عن طلب الاعفاء من الكفالة وبين احالة الدعوي الى دائرة المحكمة فيسير هو بعد ذلك فيها بحسب ما يقتضيه اختيار الخصم

٥ يناير سنة ٩١٦
من الحفانية

منشور الوزارة بأنها ترى رغبة في وضع نظام لتوزيع القضايا المدنية على جلسات التحضير أن يتولى ذلك قضاة التحضير أنفسهم فيباشر كل قاض منهم شهراً بالتناوب - توزيع جميع القضايا الجديدة على دوائر المحكمة وعلى ذلك يقتضي عقب تقدير وحصيل ربع الرسوم المستحقة على الدعوى عند اعلانها ان تعرض عرائض الدعاوي المذكورة في نفس اليوم على القاضي المكلف بالتوزيع ليحدد تاريخ الجلسة والدائرة التي تنظرها كتابة بخطه على هامشها ثم تسلم بعد ذلك لصاحب الشأن لاجراء اللازم لاعلانها بواسطة قلم المحضرين

١٦ فبراير

سنة ١٩١٦

من الحفانية

منشور ملحق للسابق يقضي بأن يستمر اعلان الدعاوي المستأثمة التي تدفع رسومها في المحاكم الجزئية بواسطة تلك المحاكم مع تحديد جلسات لها بواسطتها تسهلاً للمتقاضين

الفصل السابع التوكيلات

١٩ يونيو سنة ١٩٠٧

من الخفائية .

منشور لجنة المراقبة القضائية بوجوب طلب التوكيلات من
الموكلين طبقاً للمادة ٥٠ من لائحة الاجراءات الداخلية وحفظها مع
أوراق القضية في جميع الاحوال - لان ذلك ضرورياً من جهة اثبات
الوكالة ومن جهة معرفة الحقوق المخولة بمقتضاها للوكيل

١٧ يونيو سنة ١٩٠٧

من الخفائية

ولكاتب المحكمة أن يعطي صورة منه الى الوكيل عند طلبه ذلك
منشور لجنة المراقبة القضائية بأن يستثنى من أحكام المنشور
السابق ما هو خاص بالتوكيلات العامة على الطريقة الآتية

١ - يجب أن يذكر صراحة في التوكيل انه توكل في جميع
القضايا التي ترفع الى محكمة كلية معينة أو الى أي محكمة من المحاكم
الجزئية التابعة لها سواء كانت هذه القضية مرفوعة من الموكل بصفته
مدعياً أو مرفوعة عليه بصفته مدعى عليه

٢ - يجب كذلك أن ينص في التوكيل بنص صريح على انه
يعمل به حتى يحصل العدول عنه بجواب يرسل الى رئيس المحكمة
٣ - يرفق بالتوكيل عدد من صورته مصدق عليها بقدر عدد

المحاكم الجزئية التابعة للمحكمة الكلية فتُرسل صورة منها الى كل
محكمة جزئية من هذه المحاكم وأصل التوكيل يحفظ بقلم كتاب
المحكمة الكلية

٤ - يرسل الموكل عند عدوله عن التوكيل كتاباً الى رئيس

المحكمة يقرر فيه ذلك ومعه عدد من الصور بقدر عدد المحاكم الجزئية التابعة للمحكمة الكلية فترسل صورة منها الى كل محكمة من هذه المحاكم الجزئية لتضم الى صورة التوكيل ويرفق الكتاب الاصيل بأصل التوكيل

منشور بأن لا محل لاتباع الطريقة الصادر بها منشور ١٧ يونية سنة ٩٠٧ نمرة ٦ بعد صدور القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلائحة المحاماة امام المحاكم الاهلية الذي نصت المادة « ١٨ » منه بأن « المحامي الذي يیده توكيل عام مصدق عليه قانوناً بانابته عن أحد الخصوم امام محكمة ابتدائية أو امامها هي والمحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصورة رسمية منه يقدمها الى قلم الكتاب

١٠ ابريل سنة ٩١٥
من الحفانية

وتتخذ المحكمة دفتراً تهيد فيه التوكيلات المقدمة لها من هذا القبيل وتحرر من واقعه كشوف تحفظ بالمحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها

فيقتضي العمل بهذا النص والاكتفاء بصورة رسمية يقدمها المحامي من التوكيل الى قلم كتاب المحكمة الكلية وهذا يجب عليه بعد قيدها بالدفتر الخاص بذلك أن يحرر عنها كشوفاً بقدر عدد المحاكم الجزئية التابعة لها ويرسلها اليها لتحفظ بها عملاً بنص القانون وتحقيقاً للغرض المقصود من المنشورات السابقة التي يستمر العمل بها فيما عدا ما تقدم يجب أن تشمل الكشوف السابقة على بيان واف للحقوق المخولة للوكيل في التوكيلات السابقة الذكر

الخطأ والصواب

السطر	الصواب	الخطأ	نمرة الصحيفة
٧	لمراعاة	لمراعه	١٦
١٨	التنفيذ	التقيد	١٨
١٤	للفصل	للفعل	٢٠
١٣	التنفيذ	التغير	٢٤
٣	أما	وما	٤٣
٩	في تاريخ الطلب لا في تاريخ التسليم	في تاريخ الطلب في تاريخ التسليم	٤٣
١٦	وقع	ونع	٤٦
١٧	أما	أمام	٥١
٨	زيادة	وزيادة	٥٢
١٠	حيثانها	حيضانها	٥٥
٢٠	كتاب الحقانية	يلفت كتاب الحقانية	٥٩
١٧	التالية	الثالثة	٦٢
٨	منشور ملحق المنشور والمادر	منشور للملحق الصادر	٧٣
١٢	الحالة	الحال	٧٣
١٥	٨ فبراير سنة	٨ فبراير سنة	٧٣
١١	ويحصل	ونحصل	٧٤
٩	ثمّاذ	أنصار	٧٥
٤	يفتش	تفتيش	٧٧

السطر	الصواب	الخطأ	نمرة الصحيفة
١٢	المستعمدة	المستعمدة	٨٠
١٧	نقرة	لمدة	٨٠
٢١	يمكن	يكن	٨٧
١٣	ترد	رد	٩٧
١٧	بأن تذكر في مكاتباتها الرسمية الجهة التي تحرر فيها	بأن تذكر الجهة التي تحرر فيها	٩٧
١٩	إليها	إليه	٩٧
٥	كتاب الحقايق بأن تثبت	على كتاب الحقايق أن يثبتوا	٩٩
٣	ويكون	ويكرن	١٠١
٦	مستعملة	مستعجلة	١٠٨
١٣	يخطرأ	يغضروا	١٠٩
٣	الدول	الدولة	١١٠
١	بمثابة	بمسابة	١١٥
٦	الساعة التي تنفتح فيها	الساعة التي فيها	١٢١
٣	تخرج	درج	١٢٢
١٣	مفتشي	مفتشوا	١٢٦
٥	حساية	حساب	١٢٩
٤	عند	عن	١٣٠
١٩	قرين	مرتين	١٣٥
٤	كلمات لاغية	راجع منشور ١٢ فيلوسفة ٩٩٥ الآتي	١٤٠
٢٠	بنوع	للتوع	١٤٠

السطر	الصواب	الخطأ	نمرة الصحيحة
١٥	جار	جاء	١٤١
١٠	نحوه	نحوها	١٤٤
٢	المحررة	المحرر	١٥٦
٥	العهد	التعهد	١٥٦
١٠	غن	عند	١٥٨
٦	مدة	حده	١٦٦
١٧	بين المالية	من المالية	١٦٧
٤	المحكمة	لمحكمة	١٦٩
١١	التالي ثم عند	التالي عند	١٦٩
٣	٣ بندا مستخدمين	٣ بند مستخدمين	١٧٢
١٧	تلى	تعطي	١٧٧
١٦	رسوم تسجيل الاحكام	رسوم الاحكام	١٨٩
٢١	الاقوات	الاقواف	١٩٢
١	المحافظ	المحافظة	١٩٣
١٤	اضبارة	أضابره	١٩٣
٢	الاضبارة	الاضابره	١٩٤
٣	»	»	١٩٤
٢٠	»	»	١٩٤
٩	لنفس	لتنفيس	١٩٨
١	دافع	رافع	٢٠٦
٦	عدا الخليفة	عن الخدمة	٢٠٧

نمرة الصفحة	الخطأ	الصواب	السطر
٢٠٨	تسليم الاميات ترسل بومله	تسليم الاميات ويرسل بيوليه	٩
٢١٢	الاذن	الاذون	١٣
٢١٣	يوميا	يوماً	١٥
٢١٧	خصمه	خصم	٦
٢٢٠	حساب	حساية	٣
٢٢٠	اليوم من الشهر	اليوم الاول من الشهر	١٧
٢٢٦	من تذكره	من أخذ تذكره	١٤
٢٥٠	أثبتت الشهادة	أثبت بشهادة	١٤
٢٨٦	حاله	حالكه	١٥
٢٨٨	مرضه	مرضيه	٩
٢٩٥	اجازات	اجازاته	٢٠
٣٠١	الحساب	الحسابات	٨
٣٠١	التقيد	التفيذ	٩
٣٠٥	أيها	أثما	٧
٣٠٥	المقرز	التمذر	١٥
٣٠٦	اللازم	اللازمة	٧
٣٠٧	مراقبة أملاك الميري فلها أن	لمراقبة أملاك الميري ان	٤
٣٠٧	ذكره	ذكر	١٨
٣٠٨	المقرر	التمنر	٣
٣١٥	البراءة	بالبراءة	١٩
٣١٧	الاعانات	الامانات	٣

فهرست

الجزء الثاني

من كتاب

الاجراءات والاعمال

في الحاكم الاعلية

صفحة

صفحة

٢١ الاشكال في الاحكام الشرعية

٢١ حالة الاستمجال

٢٢ الاحكام المعلق تنفيذها على شرط

أخطأ الكفالة

٢٣ الاحكام الصادرة من محاكم بلدة

من بلاد اجنية

٢٣ تنفيذ الاحكام الصادرة بالزام غير

المتخاصمين

٢٣ تنفيذ الاحكام الفياية على غير

المتداعين

٢٤ المعارضة وقت التنفيذ

٢٥ حجز مالمدين لدى الغير

٢٨ التنفيذ بالحجز

٢٩ مشتتات محضر الحجز

٣١ الحارس

٣٢ الاشياء التي لا يجوز حجزها

٣٣ البيع

الفصل السابع

١ الاعلان

٢ مشتتات الاوراق التي تعلن على

يد محضرين

٧ اعلان الضباط وصف ضباط

والساكنين في الجيش

٩ اعلان الاوراق الخاصة بالشركات

١١ اعلان الاوراق الخاصة بالاشخاص

المقيمين في خارج القطر

١٢ الاعلان بعلوم الخبر

١٢ مواعيد الاعلان

١٢ احساب المواعيد

١٣ المادة ١١ مرافعات ومندوبي

المحضرين

الباب الثاني

١٥ الحجز والتنفيذ

١٨ أعمال قلم المحضرين الداخلية

صحيفة

- ٣٦ حجز وبيع المراكب والسفن
٣٦ حجز المزروعات قبل استوائها
٣٧ دعاوي الاسترداد

﴿ الباب الثالث ﴾

٤٠. التوزيع

- ٤١ القسمة بين الغرماء
٦٢ بعض أنواع المناقصات
٦٣ في حالة الناقصة

﴿ الباب الرابع ﴾

- ٦٨ التنفيذ على العقار أو نزع الملكية
٧٦ المعارضة في تنبيه نزع الملكية
٧٦ حكم نزع الملكية
٧٦ البيع

٧٨ يوم البيع

- ٨١ مشتملات حكم مرسى المزاد
٨٤ الشراء للغير
٨٤ زيادة العشر
٨٦ الزيادة مرة ثانية

- ٨٦ تسليم الصورة للتنفيذ
٨٨ بطلان الاجراءات

٩٠ فرق الثمن

- ٩٠ زيادة العشر في البيع الثاني
٩١ بيع عقار المغلس والقاصر

صحيفة

- ٩١ بيع العقار اختيارياً أو بيعه بطريق
المزاد لعدم امكان قسمته بغير
ضرر

- ٩٢ التوزيع بين الدائنين على حسب
درجهم

٩٤. الرهن

- ٩٦ حق الاولوية
٩٧ اختصاص الدائن لعقارات مدينه
٩٨ أولوية الرهن

- ٩٩ تعدد ذوي الديون الممتازة

٩٩ الممتازة

- ١٠٦ الاجراءات الكتابية
١١٥ الحق في الدخول في التوزيع

﴿ الفصل الثامن ﴾

- ١٣٢ اجراءات الصرف
١٣٣ صرف المبالغ المعروضة
١٣٤ حجز المدين لدى الغير
١٤١ صرف الامانات المودعة لخدمة
آل الخبرة

- ١٤٢ الامانات المودعة المحجوز عليها

من حاجزين متعددين

- ١٤٤ الامانات المودعة في دعاوي
الاستحقاق

صحيحة	صحيحة
١٥٨ الكفالات — وكيفية صرفها	١٤٥ صرف مبالغ الصلح وما يتجصل
١٥٩ الكفالات التي تودع من المهن	بغير حق من الرسوم
ويحصل التنازل عن الاستئناف	١٤٨ دقة المراجعة في الصرف
١٦٠ مبالغ الضمان والكفالة المودعة	١٤٩ التوكيلات في الصرف
من غير المهن	١٥٠ اقرار الوكيل
١٦١ ضمان الافراج في قضايا الجنائيات	١٥١ الامانات والودائع من أشياء
التي يحكم فيها بالبراءة	ذات قيمة أو من سندات
١٦١ بعض المبادي التي أقرتها وزارة	١٥٥ الكفالة وضمان الافراج
الحقانية في تعريفة الرسوم	١٥٦ ضمان الافراج في قضايا الجنائيات
١٧٣ منشور ملحق « للباب الثاني من	وقرار قاضي الاحالة بأن لاوجه
الفصل السابع »	١٥٨ ضمان الافراج في قضايا الخنوع



رجاء

المرجو من القاري الكريم أن يرد بقلبه ما في هذا الجدول من الصواب إلى أما كتبه قبل المضي في قراءته

صفحة	الخطأ	الصواب	سطر
٤	وأيقنا	وأيقاه	١٥
٦	المادة الأولى - الاوراق	المادة الأولى - اعلان الاوراق	١٧
٩	التقيد	التنفيذ	١٥
١٧	ورفع في الأمر	ورفع الأمر	٢
١٩	بسم	بهم	١٩
٢٠	مشكلا	مستشكلا	١
٢٧	المهونة	الموهوبة	٥
٢٧	للتقونات	للتقوت	٨
٢٩	مخلص	شخص	١٩
٢٩	سنة ١٩١٣	سنة ٩٣	٢١
٣٧	اجزاء	إجزاء	١١
٣٨	ويصح	ويصبح	١٢
٤٦	لتمينه	لتبعيته	١٤
٤٩	وقررنا	وقرر	٦
٤٩	تمينه	تبعيته	١٦

صفحة	الخطأ	الصواب	سطر
٥٠	بته	بتيه	٧
٥٠	تتيه	بتيه	١١
٥١	المالية	الملة	١٦
٥١	١٥ فبراير — فلا	١٥ فبراير — مثلاً	١٩
٥٦	درجة	درجته	٤
٥٩	يقضي	يقضي	١١
٥٩	عليه	عالية	٢٠
٦١	تحريراً لقاضي	يحرر القاضي	٧
٦٦	للقيد	للتفيذ	٤
٦٦	يقيد	يتمبر	٨
٦٧	لتمينه	لتمينه	٢٠
٧٨	المصالح	المصلحة	١
٧٨	تقديرها	تقديرها	٩
٧٩	أحمد بك أحمد	أحمد بك قه	١٨
٨٤	تحديد	تجريد	١٧
٨٦	التقدير	التقرير	١٥
٨٩	واقتمع	وامتاع	٢١
٩١	يحتاج	يحتاج	٦
٩٢	وجد	وجد	٧
٩٤	دائه	دائيه	٦

صفحة	الخطأ	الصواب	سطر
٩٧	عشر السنين	العشرة سنين	٦
١٠٧	يقرر	يقرر	١٣
١١٥	قائمة	قائمة	١٠
١١٥	حقه	خصه	١٢
١١٩	الثلاثة	والثلاثة	١٣
١٢٤	عارض	يمارض	١٣
١٣٧	حاله	حالة	١٦
١٣٧	للمحجوز	المحجوز	١٨
١٤١	الورقة	كلمة لاغية	١٠
١٤٣	أنه	أن	١٠
١٤٤	أنه	أن	١
١٤٤	أنه يتبع نصوص ٤١٠	أن يتبع نصوص المواد ٤١٠	٤
١٤٤	ثلاث مواد	الثلاث مواد	٩
١٥٥	يتعنر	يقرر	١٠
١٦١	المودعة	المودع	٤٠
١٧٢	أما مادة ٤٥٦ بمد - مدني	المادة ٤٥٦ مدني	٢١٠

وتوجد خلاف ذلك بعض أغلاط مطبعية طفيفة في هذا الجزء والجزء
الاول الذي قبله لا تقوت أقل مطلع أهملتها طمعا في ذكاء القاري.
اللييب .

الأخبرات والأغماص في المحاييم الأهلية

لواضعه.

إسماعيل أحمد

مؤلف أول محكمة بني مزار الأهلية

الجزء الثاني

(حقوق الطبع محفوظة للواضع)

سنة ١٩١٦ م

طبع بمطبعة الواضع بشارع درب الجمايز غرة ١٥٢

قانون المرافعات

الفصل السابع

نذكر في هذا الفصل الاجراءات الخاصة بالمحضر ونائبه بالتسلسل على حسب أبواب هذا القانون
ولما كان الاعلان أول أبوابه فبدأنا الكلام به وجعلناه الباب الاول
من هذا الفصل

الباب الأول

الاعلان

الاعلان هو الاخبار الذي يحصل من بعض الاخصام لبعضهم في نزاع
قام بينهم .

ويقع كل اعلان أو اخبار من بعض الاخصام لبعضهم بواسطة المحضرين
مادة « ١ » مرافعات

والمحضرون هم فريق من المأمورين القضائيين المكلفين بحكم وظيفتهم
باعلان الاوراق وتنفيذ الاحكام والسندات والاوامر والعقود الرسمية المشمولة
بصفة التنفيذ الوارد نصها في المادة « ٣٠ » من لائحة ترتيب المحاكم

كيفية الاعلان

اذا انتقل أحد المحضرين الى إحدى القرى لاجراء أمر من وظائفه
يجب عليه أولاً أن يتوجه الى شيخ البلد « العمدة حسب التبع الآن في

القرى » ويطلب منه المساعدة والغرض من ذلك هو تسهيل العمل على المحضر بواسطة المساعدة التي يقدمها له وكذا الارشاد للتأكد من حقيقة شخصية المعلن اليه وعمل اقامته فاذا امتنع العمد أو القائم مقامه في حالة غيابه وهو شيخ البلد عن المساعدة يذكر ذلك في المحضر ويبلغ للجهة المختصة وعلى المحضر اجراء الامر المكلف به

ويجب أن تكون الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين نسختين احدهما أصل والثانية صورة ويجب أن يلاحظ أن تكون الصورة مشتملة على كل ما يحويه الاصل أي أن تكون الصورة مطابقة تماماً للاصل لأن اختلاف الصورة عن الاصل موجب للبطلان

وبطلان أي ورقة من الاوراق التي يقوم باعلانها يلزمه بكامل المصاريف والتضمينات ان كان من وراء البطلان ضرر يحق بصاحب الشأن هذا فضلا عن المجازاة التأديبية مادة (٢٣) مرافعات ولا يصح للمحضر أن يمتنع عن قبول أي ورقة يراد اعلانها الا في حالة ما اذا اشتملت الورقة على ما يخل بالنظام العام أو الآداب العمومية أو كان مطلوب اعلانها للحضرة السلطانية ومع ذلك عليه أن يتبع أمر القاضي الذي يصدر في ذلك .

المحظورات

محظور على المحضر في أوراق الاعلانات سواء كانت أصلاً أو صورة مسائل الكشط والتجشير بين الأسطر والمسح والحشو لأن هذه الاوراق من الأوراق الرسمية التي هي حجة بما فيها ما لم يطمئن بتزويرها مادة (٢٢٦) مدني فاذا دعت الضرورة اضافة كلمات أو النفاء كلمات فيكون ذلك في هامش الورقة أو في ذيلها مذيلاً بتوقيع المحضر

مشتملات الاوراق التي تعلن على يد المحضرين

أولاً تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة الحاصل فيها الاعلان مادة (٣) وفائدة ذلك معرفة ما اذا كان الاعلان حصل في وقت قانوني أم لا لان المادة ٢١ مرافعات كما سيحيى حرمت الاعلان في أيام الأعياد وفيما قبل وما بعد الساعة السادسة فاذا أهمل ذكر اليوم وذكر التاريخ فيكفي هذا الاخير اذ العبرة به واذا ذكر الاثنان واختلف التاريخ عن اليوم فالعبرة بالاول الا اذا تبين خلاف ذلك

وأن التاريخ بوضوح ما اذا كان التكليف بالحضور حاصل في الميعاد القانوني أم لا وله ضرورة أخرى في حالة الاستئناف لمعرفة سقوطه من عدمه وكذا في سقوط الحق وتاريخ ابتداء الفوائد واليوم الذي فيه ينتقل ضمان الملاك من الدائن الى المدين

ثانياً اسم المذعي ولقبه وصناعته وعمل اقامته مادة « ٣ » والغرض من ذلك هو أن يعرف المذعي عليه الشخص الذي يقاضيه والبلد الذي يقيم فيه ليتمكن التمييز فيما لو تشابهت أسماء أناس أخرى وللصلح معه اذا أراد ذلك فاذا كانت الدعوى من متعددين فتذكر البيانات المتقدمة بالنسبة لكل منهم ويذكر اسم الشركة اذا كان الاعلان بناء على طلب شركة فصلاحها ايضا اسم المدير الذي يمثلها

وفي المدن الكبرى يجب ملاحظة ذكر القسم والشارع والحارة ونمرة المنزل أيضاً لسهولة الاعلان وعلى أقلام المحضرين ملاحظة ذلك « منشور الوزارة في ٢ يولية سنة ١٩١١ نمرة ٥١٢٦ »

ثالثاً اسم المحضر والمحكمة الموظف بها

رابعاً اسم ولقب المدعي عليه المعلومان وصنفته ومحلّه
خامساً ذكر اسم الشخص الذي تسلمت الاوراق اليه
وتسلم صور الاوراق المقتضي اعلانها لنفس المحضّم أو لمحله أو المحل
المختار (١) وتسليم الصورة لنفس الشخص لا يستدعي شيئاً فاذا كان المحضر
يعرف شخص المعلن اليه يمكنه أن يسلم له الصورة في أي محل كان واذا لم
يكن يعرفه أو لم يثق بتعريف الغير له فيذهب الى محله ويسلم الصورة الى
شخصه اذا وجده أو الى أحد أقاربه الساكنين معه أو الى أحد توابله المقيمين
معه لان لكل واحد منهم صفة في تسلم الصورة ولو مع وجود الشخص في
المنزل — انما على المحضر أن يراعى أن الاشخاص الممكن تسليم الاعلان اليهم
يجب أن تكون أعمارهم تساعدهم على أن يدركوا أهمية الاوراق التي تسلمت
اليهم ليسلموها اليه عند عودته من غيابه أو يرسلوها اليه اذا كانت غيبته ستطول
ويكون تسليم الصورة الى أحد هؤلاء الاشخاص اذا قبل تسلمها — وعند
ذلك يؤثر المحضر على الاصل والصورة بتسليم الصورة الى من تسلمها ولكن
يس من المحتم عليه أن يطلب من المتسلم أن يؤثر باستلام الصورة على

(١) المحل هو المركز الشرعي المنسوب للانسان الذي يقوم فيه باستيفاء ماله وأيضاً
ما عليه ويعتبر وجوده فيه على الدوام ولو لم يكن حاضراً فيه في بعض الاحيان أو أغلبها
وأن لا يجهل ما يحصل فيه ما يتعلق بنفسه والمحل المختار هو المحل الذي يتخذه الموكل
بالبلدة السكّانة بها المحكمة المرفوع امامها النزاع القائم بينه وبين خصمه ويكون هذا
المحل معتبراً بمجرد صدور ورقة التوكيل في أحوال الاعلان وما يفرع عنه مادة « ٧٢ »
مرافعات فاذا لم يكن للخصم بالبلدة السكّانة بها المحكمة محل مختار اعتبر جميع الاعلانات
التي قلن لقم الكتاب صحيحة بشرط مراعاة حكم المواد ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ مرافعات

الاصل لان البيانات التي يذكرها الموظف حجة على غيره حتى ثبت تزويرها ولكنه يحسن أن يدعو التسلم الى التوقيع وان امتنع فيذكر ذلك في الاصل والصورة واذا لم يقبل أحد من هؤلاء الصورة فتسلم الصورة لعمدة البلدة الكائن بها محل الخصم أو من يقوم مقامه في غيابه في القرى أو لحاكم البلدة في البنادر والعواصم (الأمور) وذلك اذا قبل التأشير على الأصل بتسلم الصورة . وفي هذه الحالة يؤشر المحضر على الأصل والصورة بتسلم الصورة الى من يتسلمها ويطلب من هذا الأخير أن يؤشر على الاصل بتسلم الصورة لأن التسلم في هذه الحالة موظف ويحتسب أن أعطى فيما بعد بياناً بعدم التسلم أن لا يمكن تفصيل بيان المحضر عليه لأن كليهما صادر من موظف وواجب الاخذه حتى يثبت تزويره وبعد أن يؤشر الموظف على الاصل بالتسلم يسلم المحضر اليه الصورة

فاذا لم يقبل أحد الاشخاص المذكورين تسلم الصورة فتسلم الى وكيل النيابة العمومية ويطلب منه التأشير على الاصل بالتسلم وقد فرض القانون أن وكلاء النيابة لا يتأخرون عن ذلك لأن وظيفتهم تقضي عليهم بتنفيذ القوانين ومن رأينا أن الاشخاص الذين لم يقبلوا الاستلام من هؤلاء يحاكون كدير الاقليم ونظار الدواوين والدوائر اذا امتنعوا عن الاعلانات الخاصة بمصالحهم طبقاً لما جاء بالمادة الثامنة مرافعات لانه لا فرق بين الجميع بما ان في هذه الحالة يؤدون عملاً عمومياً كما رأي بعضهم

واذا كان المحضر يعرف الشخص المراد اعلانه وقبلة في الخارج وطلب منه تسلم الصورة فلم يقبل فيه فيذهب المحضر الى منزله ويسلم الصورة الى أحد أقاربه الساكنين معه أو أحد قوابله المقيمين معه اذا قبلوا تسلمها واذا لم يقبلوا

فيسلمها الى العمدة أو من يقوم مقامه في القرى أو لحاكم البلدة في البنادر والعواصم « بالمأمور » وإذا لم يقبل هؤلاء الاشخاص تسلمها فيسلمها الى وكيل النيابة وكل ذلك بالصفة المتقدمة

وكذلك اذا توجه المحضر الى محل الشخص المراد اعلانه ولم يجد به أحد من أقاربه أو أتباعه قسّم الصورة لعمدة البلد أو من يقوم مقامه في حالة غيابه في القرى وإلى حاكم البلدة في البنادر والأقاليم والعواصم اذا قبلوا تسلمها وإذا لم يقبلوا تسلمها قسّم الى وكيل النيابة بالكيفية المتقدمة وإذا لم يوجد للشخص محل بالقطر المصري فيصير تسليم الصورة مباشرة الى وكيل النيابة طبقاً للمادة الثامنة من قانون المرافعات وقد نصت المادة ٢٢ من هذا القانون بطلان الاعلان عند عدم مراعاة الاجراءات المتقدمة

سادساً — ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتاع من بذلها وقد ينأ فيما سبق المقصود من ذلك فاذا كان الاعلان في المحافظات فيذكر حصول المساعدة من شيخ الحارة أو الامتاع من بذلها
إذا كان المراد اعلانه مسجوناً

إذا كان المراد اعلانه مسجوناً احتياطياً أو قضائياً وجب اعلانه في السجن
في شخص مأموريه « ذكره تو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ » (١)

« ١ » المادة الاولى — الاوراق والاحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للاشخاص المحبوسين في أحد سجون الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن وكذا يكون الاجراء في تنفيذ الاوامر التي تصدر بناء على احكام في مادة جنائية
المادة الثانية — تراعي في اعلان الاوراق وتنفيذ الاوامر المذكورة في المادة السابقة المواعيد والاصول المقررة في القانونين المشار اليهما ويجب تسليم صور الاوراق

وللاحظ المحضرون أن لا يتوجهوا للسجون للإعلان في أوقات راحة مستخدميها حتى لا يتطلوا عن أعمالهم ولذا فيحسن أن يكون توجههم في فصل الصيف من الثامنة صباحاً الى الثانية عشرة ومن الثالثة بعد الظهر الى السادسة مساء وفي فصل الشتاء من الثامنة صباحاً للثانية عشر ومن الثانية بعد الظهر الى الرابعة

اعلان الضباط وصف جنباط والمساكر الذين في خدمة الجيش يكون اعلان هؤلاء بواسطة السردار ذكرى سنة ١٨٩١ بتوسط قلم النائب العمومي ولا يحدد ميعاد لحضور المعلنين أقل من شهرين اذا كانوا في السودان والا فيراعى ارسال الطلبات في وقت يكفى لاعلانهم وحضورهم في الاعلان

ويستثنى من ذلك رجال الجيش الموجودين في أجازة حرة وهي التي تعطى لمدة غير محددة أو في أجازة اعتيادية ويكونون في جهة ليس فيها عساكر للجيش فانهم ياملون كالاهاالى

ويتبع في تبادل الاعلانات بين مصر والسودان الوفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة السودان في ١٧ مايو سنة ١٧٠٢ (١)

المتضى اعلانها للامور الذي عليه أن يكتب علامة التسلم على الاصل واذا امتنع عن التسلم حكم عليه بالفرانة المنصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

ملحوظه — باقى مواد هذا الذكرى لا تخص اعمال المحضرين ولذا تركناها

الاعلانات

﴿ ١ ﴾ أولاً

١ — تمهد كل من الحكومتين مبدئياً باجراء اعلان طلبات الحضور وباقى

اعلان الاوراق الخاصة بمصالح الحكومة والدوائر

في هذه الحالة يجب على المحضر أن يتوجه الى مقر الشخص الرسمي أى محل توظيفه لا الى محله الشخص وإذا قبل هذا الشخص أو من يقوم مقامه استلام الصورة يجب على المحضر أن يؤشر على « الاصل والصورة » بتسليم الصورة الى الشخص المذكور ثم يدعو الى التأشير بالتسليم على الاصل طبقاً للمادة « ٨ » مرافعات

فإذا لم يجد المحضر هذا الشخص ولا من يقوم مقامه أو وجده وامتنع عن تسلم الصورة فتسلم الى أحد وكلاء النيابة التابع لها المحضر ويطلب منه التأشير على الاصل بالتسليم وتسلم الاعلانات ليد المحافظ « في المحافظات » أو المدير « في المديرات »

الاوراق القضائية التي ترسلها احدى الاخرى لهذا القصد

٢ — كل ورقة ترسل للاعلان تكون من نسختين اذا تيسر ذلك وتصحب

بكافة ما لدى الحكومة الطالبة من البيانات التي مر شأنها أن تعين بقدر الامكان المحل الموجود به الشخص المقتضى اعلان الورقة اليه

٣ — الاوراق المعدة للاعلان في السودان ترسل بواسطة وزارة الحقاينة لمندوب حكومة السودان بالقاهرة وهو يقوم باجراء اللازم لاعلانها على الطريقة التي يقررها الحاكم العام

٤ — الاوراق المعدة للاعلان في مصر ترسل بواسطة مندوب حكومة السودان الى وزارة الحقاينة وهي تقوم باجراء اللازم لاعلانها بالطريقة الادارية

٥ — الحكومة المطلوب منها اعلان ورقة ما ترسل للحكومة الاخرى بالطريقة المبينة في مادتي ٣ و ٤ في اقرب وقت يلى اجراء هذا الاعلان شهادة مصدقاً عليها

أو للوزراء متى كان الاعلان لاحدى المصالح أو الوزارات ولنظار الدوائر اذا كان المطلوب اعلانه هو الدائرة

وقد نصت المادة الثامنة من قانون المرافعات على أنه من امتنع من أرباب المناصب المذكورة يحكم عليه برامة مائة قرش صاغ ديوانى من القاضي المعين للاهور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن التسلم بالحضور أمامه في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة
اعلان الاوراق الخاصة بالشركات

الشركات التجارية أربع - شركة تضامن وشركة توصية وشركة

رسميا بالزمان والمكان الذين حصل فيهما الاعلان وطريقة حصوله وتماد مع هذه الشهادة احدى النسختين ان كانت هاته الورقة من نسختين واذا رؤي تعذر اجراء الاعلان يرسل اشعارا بذلك بنفس الطرق المحكى عنها
ملحوظة - المواد من ٦ الى ٢٠ تتعلق بالاعمال الجنائية فلا لزوم لذكرها

أحكام متنوعة

٢٠ - تدفع كل من الحكومتين للآخرى بناء على طلبها كافة المصاريف التي انققت فعلا لتنفيذ طلبات التقييد المقدمة لهذه الحكومة الاخرى أو لاعلان الاوراق المرسلة اليها وكذلك تدفع الحكومة المصرية الى حكومة السودان بناء على طلبها المصاريف المترتبة على تنفيذ الاحكام المصرية في السودان طبقا لاحكام المادة العشرين

٢٢ - اذا ارسلت اوراق لاحدى الحكومتين بقصد اعلانها على ذمة الافراد فالحكومة المذكورة ان تشتط لاجراء الاعلان دفع مصاريف مناسبة زيادة على رسوم الاعلان

ملحوظة - باقى مواد هذا الوفاق لا أهمية منها هنا ولذا تركناها

مساهمة وشركة خاصة مادتا ١٩ ، ٥٩ تجاري

والاولى وهي شركة التضامن وهي كما جاء في المادة ٢٠ تجاري الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على ذمة الشركة بينهم بعنوان (١) مخصوص يكون اسمها ويكون الشركاء فيها متكافلين ويسلم الاعلان الحاصل لهذه الشركة لاحد الشركاء والثانية وهي شركة التوصية وهي كما جاء في المادة ٢٣ الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصيين

وتكون ادارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامين مادة ٢٤ تجاري

ويسلم الاعلان الحاصل لهذه الشركة لاحد الشركاء المتضامين والثالثة وهي شركة المساهمة المنصوص عنها في المادة ٣٢ هي الشركة التي يجزأ رأس مالها الى أسهم قيمة كل سهم منها مساويا لقيمة الاخر ولا يكون كل واحد من الشركاء مسؤولا عن ديون الشركة الا بقدر حصته في رأس المال ولهذا السبب لا يجوز أن يكون اسم أحد الشركاء عنوانا للشركة بل تعنون باسم الفرض المقصود منها كشركة البنك العقاري المصري مثلا ويسلم الاعلان لهذه الشركة للمدير أو المباشر أو رئيس مجلس ادارتها

والرابعة وهي شركة الخاصة المنصوص عنها في المادة ٥٩ هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر لعمل واحد أو أكثر يعمله أحد الشركاء باسمه الخاص بشرط قسمة الربح فيما بعد كمن يجد بضاعة ويرغب شراءها ولكن

(١) عنوان الشركة هو الاسم الذي يدل عليها .

لا يجد عنده من المال ما يكفي لشراءها فيعرض على آخر اشتراكه معه ويقبل هذا الأخير ذلك ويسلمه حصة في رأس المال فيشتري الأول وحده البضاعة باسمه ثم يبيعها ويقدم الحساب للثاني ويقسم معه الربح وبذلك تنتهي الشركة وليس لهذه الشركة عنوان

ويسلم الاعلان الحاصل لهذه الشركة للشخص الذي حصل التعاقد معه اعلان الاوراق الخاصة بالاشخاص غير المعلوم لهم محل اقامة هؤلاء الاشخاص يجب اجراء التحريات الدقيقة عنهم فاذا حصل العثور عليهم فعلى المحضر اعلانهم لاشخاصهم اذا قبلوا الاعلان فاذا لم يوجدوا أو وجدوا ولم يقبلوا الاعلان فيعلنون للنيابة

اعلان الاوراق الخاصة بالاشخاص المقيمين في خارج القطر الاشخاص المقيمون في خارج القطر المصري تسلم اعلاناتهم الى النيابة العمومية وهي توصلها اليهم بالطرق القانونية ويراعى في هذه الحالة أن تكون الاوراق المراد اعلانها شاملة للبيانات الكافية لتوصيلها لمن يراود اعلانهم بها وأن يرفق ذو الشأن بكل اعلان ترجمة له بلغة البلد المطلوب اعلانه بها حتى يسهل فهم المقصود منه

ذكر مقدار الرسوم

يجب على المحضر الذي يتولى الاعلان أن يذكر في ذيل الاصل والصورة ولكل ورقة تلصق على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه بترامة مائة قرش صاغ

وفي الاعلانات التي تلصق للرسم النسبي المتحصل على الدعوى أولا

يكتفي بتذكر (تبيته للرسم النسبي) لان الرسم علم للخصم أولاً من صحيفة الدعوى السابق اعلانها اليه

الاعلان بعلوم الخبر

علم الخبر عبارة عن ورقة اعلان من دفتر قسيمة يحرزها المحضر على نسختين احدهما للبراد اعلانه والثانية تبقى لدى المحضر ويشتمل علم الخبر هذا على بيانات موضحة به وهي البيانات الضرورية لاوراق الاعلانات كما جاء في المادة ٤٠ مرافعات

وقد أجاز القانون الاعلان بهذه العلوم في حالات الاستعجال وحالات مخصوصة نص القانون عنها راجع في شأن ذلك المواد ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ ، ٦٤٥ الى غير ذلك وقد أبطل الاعلان بهذه العلوم عملاً في المحاكم

مواعيد الاعلان

لا يجوز للمحضر أن يجري اعلان أي ورقة قبل السادسة صباحاً ولا بعد السادسة مساءً مادة ٢١ مرافعات ولا في أيام الاعياد الا اذا أذن القاضي بخلاف ذلك . فاذا تصادف وكان اليوم الاخير من الميعاد من أيام الاعياد فيمتد الميعاد الى اليوم التالي شرطاً أن لا يكون اليوم التالي من أيام الاعياد أيضاً مادة ١٨ مرافعات

احتساب المواعيد

من القواعد المقررة قانوناً ان يوم الاعلان لا يحتسب ضمن الميعاد ولكن يحتسب من ضمنه اليوم المطلوب العمل فيه الا اذا نص القانون بالنص على ان أيام الميعاد كاملة ففي هذه الحالة لا يحتسب يوم الاعلان ولا اليوم المطلوب

اجراء العمل فيه مادة ١٦ مرافعات فاذا كان الميعاد أربع وعشرين ساعة فيحتسب ذلك الميعاد ابتداء من الساعة التي جرى العمل فيها الى الساعة المماثلة لها من اليوم التالي

أما اذا كان الميعاد بالاشهر فتحسب المواعيد شهوياً أي انه اذا طلب اجراء عمل بميعاد شهر مثلاً من ٢٥ فبراير فينتهي الشهر في ٢٥ مارس المسافة في المادة ١٧ مرافعات

نصت المادة ١٧ المذكورة على أنه اذا كان ميعاد معين في القانون فيزداد عليه يوم لكل مسافة ثمانية ساعات بين محل الخصم المطلوب حضوره اليه بنفسه لا بواسطة وكيل عنه

وما يزيد من الكسور على خمس ساعات يزداد له يوم على الميعاد . وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد فينقص من ميعاد المسافة نصفها — وتختص هذه المواعيد بالمقيمين بالقطر المصري . أما المقيمون خارجه فالمواعيد الخاصة بهم مبينة في المادة ١٩ مرافعات

ويلاحظ أن المعتبر في الاعلانات الرسمية وقت وصولها الى المعلن اليه لاتاريخ توصيلها الى قلم المحضرين

المادة ١١ مرافعات ومندوبي المحضرين

نصت المادة ١١ مرافعات انه اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيداً عن مسكن المحضر جاز لقاضي الامور المستعجلة أن يعين أي شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين مادة ١٢ مرافعات

ولقد استمر العمل على ذلك الى أن شرعت في سنة ١٨٨٩ (وظيفة

مندوب المحضر) والتي كان الغرض من تشريعها تسهيل وظيفة المحضر
ويمين المندوبون بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية بعد أخذ رأي
النيابة العمومية

والامر الذي يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية بالتعيين هو بمثابة
استدباب عام لاعلان كافة الاوراق التي تعلن على أيديهم ويقوم الامر
بالتعيين مقام الامر الخاص الذي يصدر من القاضي باعلان الاوراق طبقاً
للمادتين ١١ و ١٢ من قانون الرافعات

وقد حكمت محكمة طنطا في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٥ بحكم مندرج في
الشرائع س ٣ ص ١٧٣ بأن الاعلان الذي يعمل على يد مندوب معين من
رئيس المحكمة الابتدائية صحيح بدون أن يصدر بالاعلان أمر خاص من
القاضي لان أمر التعيين هو بمثابة أمر استدباب عام

ويقوم مندوب المحضر باعلان أوراق التكليف بالحضور فقط (١) طبقاً
للقواعد والاحكام السالف ذكرها في (الاعلان على يد محضر)
وعليه فقط أن يراعي الاستشهاد بشاهدين يذكر حصولهما في الاعلان
ويوقعان معه على الاصل والصورة كما تقضي بذلك المادة ١٣ من رافعات وله
كل الحقوق التي للمحضر وعليه كل الواجبات المقررة على هذا الاخير

١٥ لا يصح تكليف المندوب باعلان الاحكام وتنبيهات نزع الملكية ولصق
اعلانات العقار وما شاكلها من الاوراق التي تعلن على أيدي المحضرين وتستلزم التنبيه
بالوفاء والانداز بالمعجز لان اعلان مثل هذه الاوراق من مستلزمات التنفيذ والتنفيد
خاص بالمحضرين لا غير وكل اعلان حاصل من المندوب في هذه الاحوال باطل قانوناً

الباب الثاني

الحجز والتنفيذ

الحجز والتنفيذ هما أعقد أبواب القانون وأصعبها وهما نتيجة التقاضي الطويل والمشاحنات الشديدة . ولا مزايا للاحكام الا بتنفيذها لان المقصود هو الحصول على ما قضت به هذه الاحكام

والتنفيذ هو اتمام الاجراءات التي قضت بها الاحكام الواجبة التنفيذ بسلطة القضاء وعند الحاجة بالقوة القهرية

والقوة القهرية هي استعمال اكراه على وجه مخصوص في حق المحكوم عليه يؤدي الى الحصول على المحكوم به

ويختلف التنفيذ باختلاف نفس الاحكام ونصوصها

ويقوم بالتنفيذ المحضرون الذين أدوا يمينا في جلسة علنية عقب تعيينهم للقيام بأداء أعمالهم بالنمة والصدق - والذي عليهم عملا بالقسم استعمال النمة والدقة في تنفيذ الاحكام مع السرعة حتى لا يفوت الغرض المقصود من استصدار الاحكام وبذلك يكتبون رضاء الله والناس ثم المصلحة التي ائتمنتهم على مصالح الناس اذ ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى

ويتضامن مع المحضرين في تنفيذ الاحكام قلة العدد والمشايخ الذين عليهم أكبر ركن في التنفيذ ومتى صالح حال هؤلاء وخافوا الله في أعمالهم تنفذت الاحكام بالعدل والقسطاس . والتنفيذ واجب لكل حكم أو سنداً

عقد رسمي عليه صينة التنفيذ وكذلك للاوامر المشمولة (١) بها ويحصل بمعرفة المحضرين كما قدم وهم ملزمون باجرائه بناء على توكيل الخصم لهم الذي يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ مادة ٣٨٢ مرافعات (٢)

وتقيد هذه الاوراق بنمرة التايين في دفتر منمر الصحائف يطلق عليه اسم « دفتر الباشمحضر » في يوم تقديمها

ولا يجوز للمحضر الشروع في تنفيذ الاحكام والسندات والعقود والوامر الواجبة التنفيذ الا بعد اعلانها للعلم بما تضمنته مادتا « ١١٢ و ٣٨٤ مرافعات » كذلك التنبيه بالوفاء تنبيهاً تاماً (٣) والانذار بالتنفيذ في حالة التأخير والا كان التنبيه باطلا

وقوم المحضرون بالتنفيذ على الاشياء المينة الخالية عن النزاع فاذا كلفوا بعكس ذلك وجب عليهم ايقاف التنفيذ وعليهم أن لا يمتنعوا عن

(١) وذلك كامر تقرير تمويض الشاهد واتعاب الخير والمحاماة وأجرة الخارس والمصاريف

(٢) تقدم الاحكام من اصحاب الشأن لاقلام المحضرين بالمحاكم ليد الباشمحضرين في المحاكم الكلية ونوابهم في المحاكم الجزئية الذين عليهم أن يتحققوا عند استلامهم الاوراق من دفع الرسوم المستحقة على التنفيذ

وتاريخ رسم التنفيذ المسدد يعتبر تاريخاً لتقديم الورقة الى قلم المحضرين أما ما يقدم منها بعد أيام دفع رسومها فلا بد أن يؤشر عليها مقدموها بتاريخ تقديمها لقلم المحضرين - « والفرض من ذلك دفع مسؤولية الادعاء بتأخير قيد الاوراق »

(٣) يجب أن يكون التنبيه تاماً فلو قال المحضر « وكلفتم باجراء مفعوله » كان ذلك التنبيه باطلا « حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ومدرج بميزان الاعتدال »

اجراء التنفيذ أو قبول أى حكم أو ورقة يراد التنفيذ بها الا في الاحوال التي لا يجوز الحجز فيها (١) فاذا حصل امتناع لسبب من الاسباب وورفع في الامر من صاحب الشأن لرئيس المحكمة أو القاضي الجزئي فليهم أن يتبعوا ما يصدر الامر لهم به

الترخيص بالاستلام واعطاء سند المخالصة

وقت اعلان الحكم

تنص المادة ٣٨٤ على أنه لا يجوز التنفيذ قبل اعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ والتنبيه بالاجراء

وقضي المادة ٣٨٥ على أن المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرخصاً له في الاستلام واعطاء سند المخالصة الا اذا كان المبلغ مستحق الدفع في غير محل الواقع فيه التنبيه من المحضر

ومن هذين النصين يؤخذ انه يجب أن يكون مع المحضر المكلف باعلان الحكم أو العقد أو الامر والتنبيه بالوفاء والانداز بالحجز تصريح من صاحب الشأن في استلام ما قضي به واعطاء سند المخالصة

ولكن جرى العمل من أمد بعيد على أن لا يعطى وقت طلب اعلان الاحكام والتنبيه ترخيص بالاستلام واعطاء سند المخالصة ارتكناً على اعطاء هذا الترخيص وقت طلب التنفيذ قهراً على مقتضى المادة ٤٤٤ من افعات وما يليها .

(١) ان طلب الحجز على ماهية أحد الموظفين أو على أدوات الصناعة أو على آلات الزراعة أو دين فقة أو على غير ذلك ما حرم القانون الحجز عليهم لا يدعوا المحضر أن يتمتع عن الحجز بحجة عدم الجواز بل عليه أن يحجز تحت مسئولية طلب الحجز ولن يتظلم أن يتخذ اجراءات القانون دفاعاً له

وان كان لا مانع يمنع المحكوم عليه من أداء المحكوم به للمحضر وقت الاعلان بالحكم الا أنه طالما ان المحضر المكلف بالاعلان ليس مأذوناً من الطالب بالاستلام يجب عليه اذا حصل شيء من ذلك ان يتمتع عن قبوله المبلغ المحكوم به والا عرض نفسه للجزاء التأديبي

أعمال قلم المحضرين الداخلية

أعمال قلم المحضرين الداخلية لا حاجة للتكلم عنها اكتفاء بما جاءت به المنشورات ووضعت به التعليمات التي سبق ذكرها في ملخص المنشورات فمن شاء الرجوع اليها فليراجعها

يبدأ المحضر عند قيامه بأداء اجراءات التنفيذ بالسفر طبقاً لخط السير الذي وضع له للسير على مقتضاة فمعد وصوله للقري التي يرغب التنفيذ فيها عليه أن يتوجه رأساً الى المعدة ويطلب منه المساعدة في التنفيذ ويثبت ذلك في محضره فاذا وجد المعدة غائباً طلب تلك المساعدة من شيخ البلد وبناء على الارشاد الذي يحصل عن المكان المراد الحجز فيه يقوم المحضر بتنفيذ الحكم فاذا اعترضه وقت التنفيذ معترض لا يقاوم تنفيذ الحكم وهو ما يسمى بالاشكال فعليه أن يتبع ما يأتي

الاشكال في التنفيذ

الاشكال الذي يقوم وقت التنفيذ وهو المعبر عنه بالظروف والاحوال التي تطرأ عند تنفيذ الحكم فتمنع التنفيذ أو توقفه على نوعين أولهما اشكال يتعلق بالاجراءات الوقتية (١) وهذا يقدم بمعرفة المحضر

(١) ومثلها كعدم التنبيه بالوفاء والانداز بالحجز في اعلان الحكم أو كسقوط الحكم النهائي لمضي ستة أشهر من تاريخ صدوره بدون أن يحصل تنفيذه أو حصول الاعلان في يوم من أيام البطالة الرسمي الخ

لقاضي المواد الجزئية الكائن بدائرته محل التنفيذ بعد اعلان المدين ولو بجمعا
ساعة في منزل القاضي اذا دعت الضرورة « مادة ٣٨٦ و ٤٥٢ مرافعات »
ثانيهما اشكال يتعلق بأصل الدعوى وهذا يقدمه المحضر للمحكمة التي
أصدرت الحكم « مادة ٣٨٦ »

وفي كلتا الحالتين يوقف المحضر اجراءات التنفيذ حتى يفصل قاضي
الأمور الجزئية أو المحكمة التي أصدرت الحكم في استمرار التنفيذ أو منعه
ومحل تقديم المحضر الاشكال لقاضي المواد الجزئية أو المحكمة التي أصدرت
الحكم اذا طلب رافع الاشكال — رفع الامر للقاضي أو المحكمة طبقاً لنص
المادة « ٤٥٢ » مرافعات ودفع الرسم المستحق عنه المقرر في المادة (١٨١) من
تعريف الرسوم على حسب المحكمة المرفوع لها الاشكال أو الصادر منها
الحكم — أما اذا لم يطلب رافع الاشكال رفع الامر للقاضي أو المحكمة ولم يدفع
الرسم المستحق فلا يوقف التنفيذ الا اذا رأى المحضر أن ما أبداه الخصم المراد
التنفيذ عليه مانعاً حقيقة من التنفيذ . كأن كان الحكم غنياً غير مشمول بالنفاذ
الموقت وللخصم حق المعارضة فيه أو كان ابتدائياً وله حق استئنافه لا يمكن
تنفيذ هذا الحكم قانوناً الا بعد مضي ميعاد المعارضة والاستئناف

ويرفع الاشكال للمحضر وقت التنفيذ تارة من المحكوم ضده وطوراً
من الغير (الغير دخل في الخصومة) ولا مانع قانوناً من ذلك لان ذلك الغير
ما قام في وجه التنفيذ الا ليدفع ضرراً يراد إلحاقه به . وبمثل ذلك كما اذا حكم
بهدم وابور وكان هذا الواجب محكوماً به لشخص آخر ومملوكاً له فالهدم اذا

يضر به ولذا ساغ له أن يقوم في وجه التنفيذ مشتكلاً (١)
ويكون أحياناً ذلك الغير المتعرض أجنبياً غير خاضع للحكومة المحلية
ففي هذه الحالة يكفي مجرد القول شفاهاً بالفرض ولكن لا يوقف التنفيذ
الا اذا دفع المتعرض الامانة الوارد عنها منشور النائب العمومي الصادر في
أول فبراير سنة ١٩١٤ بعد مناظرة الباسبورت الذي بيده واثباته في المحضر
وعلى المحضر عند عودته للمحكمة أن يسدد الامانة لصندوق المحكمة
ويرسل الاوراق فوراً للمحضر (الحلف) في المحكمة الابتدائية المخصص
لاشكالات الاجانب وهو يكلف المتعرض بالحضور أمام قاضي الامور المستعجلة
بالمحاكم المختلطة لنظر الاشكال المرفوع منه

هذا اذا رفع الاشكال في حكم فاذا رفع في عقد رسمي فما يكون متعلقاً
بالاجراءات الوقتية كعدم اشمال العقد على الصينة التنفيذية أو عدم اعلانه
أو ما مائل فذلك فيرفع الى القاضي الجزئي الذي في دائرة التنفيذ
فاذا كان الاشكال متعلقاً بذات الحق التعاقد عليه فعلى المحضر ايقاف
التنفيذ في هذه الحالة حتى يفصل من المحكمة المختصة

فاذا حكم برفض الاشكال المرفوع في الاجراءات الوقتية على المحضر
أن يستمر في التنفيذ وفي حالة رفض الاشكال المقام من الاجنبي يتم التنفيذ
بمعرفة المحضر الاهلي والمحضر المختلط معاً
وفي كلتا الحالتين لا رسم على اعادة التنفيذ غير ما تحصل أولاً

(١) وليست كل الاشكالات يقبلها المحضر فنلا اذا ادعي من الغير بان الاشياء التي
حجزت مملوكة له وليست ملك المدين فلا يعد ذلك اشكالا بالمعنى القانوني بل توقع
الحجز وللمتظلم أن يرفع استرداد

الاشكال في الاحكام الشرعية

اذا حصل اشكال وقت تنفيذ الاحكام الشرعية فبعد اتخاذ الاجراءآت التحفظية اذا اقتضى الحال لها يرفع ما كان منتمتعلقاً بالاجراءآت الوقفية الى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقاً بأصل الدعوى يرفع أمام المحكمة التي أصدرت الحكم مادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى المحضر المنوط بالتنفيذ عند حصول اشكال أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لفصل فيه ويمثلهم بذلك ويرسل الاوراق الى المحكمة بعد أن يتحصل الرسم المستحق وقدره مائة مليم طبقاً لللائحة فان لم يحضر رافع الاشكال شطبت القضية وتخذ الحكم ولا يقبل منه بعد ذلك اشكال وان حضر فصلت المحكمة في الاشكال مادة ٣٤٨ فاذا كان الاشكال من أجنبي غير خاضع لاحكام المحاكم الاهلية على المحضر أن يثبت ذلك في محضره ويوقف التنفيذ (١)

حالة الاستعجال

أجاز القانون في المادة ٣٩٦ مرافعات في حالة الاستعجال أو الحالة التي

(١) في حالة تعرض أحد الاجانب لتنفيذ الحكم الشرعي الصادر بالثقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يجب على المحضر بعد ان يثبت هذا التعرض في محضره أن يحيل كلا من المحكوم عليه والمحكوم له على أقرب جلسة بالمحكمة الجزئية الشرعية الكائن بدائرتها محل التنفيذ للنظر في حبس المدين حتى اذا توفرت الشروط المقررة في المادة ٣٤٣ من لائحة الاجراءآت حكم بحبسه (مشور وزارة الحفانية في ٣ مارس

سنة ١٩١٢)

يخشى من تأخيرها حصول ضرر بأن يكون التنفيذ بموجب نسخة الحكم الاصلية ونسخة الحكم الاصلية المقصودة في هذه المادة هي المكتوبة بخط القاضي ولكن جرى العمل على أن يحرر بمجرد صدور حكم من هذا القيل حكم على حسب المتبع في تحرير الاحكام وبعد التوقيع عليه من القاضي ووضع الصيغة التنفيذية عليه يعتبر أنه نسخة الحكم الاصلية ويسلم فوراً للمحضر على ورق الدعوى لتنفيذه وعلى المحضر أن يرده عقب التنفيذ

ويلاحظ أن لا يبدأ المحضر في تنفيذ هذا الحكم قبل أن يحصل على اجراءات تنفيذ الامانة الواجب تحصيلها على مقتضى أحكام الفقرة الثامنة من المادة ١٨ من التعريفة قبل البدء في التنفيذ

الاحكام المعلق تنفيذها على شرط أخذ الكفالة

عمر على المحضر مباشرة تنفيذ الاحكام التي من هذا القيل الا اذا اودع في الخزينة مبلغ يساوي المحكوم به أو أن يأتي طالب التنفيذ بكفيل يكفله في تنفيذ الحكم مادة ٣٩٩ مرافعات

وعلى قلم المحضرين ان يطلب من طالب التنفيذ وقت تقديم حكم من هذا القيل لتنفيذه شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم المناقضة في اقتدار الكفيل أو تقديم الحكم الصادر فيها اذا حصلت وفصل فيها ولا عمل لتمسك قلم المحضرين بتكليف طالب التنفيذ باعلان المدين باقرار الكفيل بقبوله الكفالة قبل الشروع في تنفيذ الحكم لعدم ضرورة ذلك اذ مجرد صدور الاقرار من الكفيل يجوز الشروع في التنفيذ

الاحكام الصادرة من محاكم بلدة من بلاد أجنبية
الاحكام التي من هذا القبيل يجب أخذ رأي وزارة الحفانية فيها واتباع
ما يصدر منها في شأنها
والاحكام الشرعية الصادرة من بلاد الدولة العلية التي يطلب تنفيذها
بالقطر المصري تبع في شأنها ما جاء به منشور وزارة الحفانية الصادر في ١٥
مارس سنة ١٩١٤

تنفيذ الاحكام الصادرة بالزام غير المتخاصمين (١).
على المحضر أن يراعي أن مثل هذه الاحكام لا يجوز تنفيذها في حق
الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بابرار ورقة اعلان
الحكم مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة أو استئناف مادة ٤٠٨ مرافعات
تنفيذ الاحكام النفاية على غير المتداعين
ويجب أيضاً مراعاة عدم تنفيذ الاحكام النفاية على غير المتداعين الا
بابرار شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة مادة ٣٤٣ مرافعات
ولا يقبل قلم المحضرين الاحكام النفاية المقتضى تنفيذها الا بعد مضي
ثمانية أيام من تاريخ اعلانها الا اذا كان الحكم مشمولاً بالنفاذ الموقت أو
نص عليه في القانون (٢) وكذا لا قبل الاحكام الحضورية المراد تنفيذها

(١) مثل غير المتخاصمين الشخص المحجوز ما للغير تحت يده
(٢) لا محل لتكليف طالب التنفيذ بتقديم شهادة بعدم حصول المعارضة أو
الاستئناف في الحكم المراد تنفيذه وكذا أوامر التقدير لان القانون لا يوجب ذلك
ولان هذا الحق خاص بالمدين المنحكوم عليه الذي عليه أن يثبت للمحضر وقت
التنفيذ انه عارض في الحكم أو استأنفه لينع التنفيذ — واذا ظهر عدم جواز تنفيذ
الاحكام والاوامر بسبب قابليتها للمعارضة أو الاستئناف فعلى قلم المحضرين رد ما بدون

الا بعد مضي مواعيد الاستئناف

المعارضة وقت التنفيذ

يجوز المعارضة شفاهاً (١) في الاحكام النياية عند تنفيذها أو عند اعلان الحكم أو التنييه بالوفاء والانذار بالحجز (٢)

وعلى المحضر أن يثبت ذلك في محضره ويوقف التنفيذ ويرفع تلك المعارضة الى المحكمة للنظر فيها مادة ٣٣٣ صرافات الا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكوراً في الحكم أو في نص القانون (٣)

وكما تجوز المعارضة في الاحكام تجوز كذلك في الاوامر

وعلى المحضر أن لا يقبل المعارضة اذا لم يدفع الرسم المستحق

وفي الاحكام الشرعية اذا رقت معارضة للمحضر وقت التنفيذ فعليه أن يثبتها في محضره عملاً بنص المادة ٢٩٦ من لأئحة الاجراءآت بعد تحصيل رسومها طبقاً لاحكام لأئحة الرسوم الشرعية وأن يوقف التنفيذ الا في الاحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف فيها المعارضة التنفيذ ثم يرد

تأشير عليها بأي اشارة « منشور وزارة الحفانية الصادر في ٢٥ يولية سنة ١٩١٤ »

(١) لا يجوز قبول المعارضة من شخص غير المحكوم عليه الا اذا كان له صفة في ذلك كأن كان وكلاً مثلاً

(٢) المعارضة في تنفيذ أحكام المحكمين توقف تنفيذها

(٣) والتنفيذ المذكور في نص القانون مثله كالأحكام الصادرة في حالات الاستعمال المنصوص عنها في المادة ٢٨ والمعارضة في الاحكام النياية الصادرة من هذا القليل اذا رقت للمحضر وقت التنفيذ فيجب عليه قبولها وإثباتها في محضره ويحصل الرسم عليها ويعلنها للخضم الآخر اما لا يترتب عليها ايلاف التنفيذ لان هذه الاحكام بمقتضى المادة ٣٩٥ واجبة الفاذ (بنص القانون كما قدنا)

الاوراق الى المحكمة فور الارسالها للمحكمة الشرعية المختصة بنظرها ويقدم المعارضة الى المحكمة الصادر منها الحكم أو الامر على حسب الاحوال بعد اعلان الخصم الآخر بها وتسلم صورة منها فوراً لكتاب المحكمة ليؤثر بها في جدول القضايا ويقدمها للجلسة المحدودة

حجز ما للمدين لدى الغير

من المنقولات وفي الحجز على ذلك تحفظاً

يتوقع حجز ما للمدين لدى الغير ويكون اما تنفيذياً أو تحفظياً فالأول

هو عبارة عن وضع أموال المدين تحت يد القضاء لتباع بالزاد العمومي

والثاني هو عبارة عن وضع أموال المدين المنقولة تحت يد القضاء الى

أن يحكم في الحق فاذا حكم وثبتت الحجز استوفى الدائن حقه منها ويقع الحجز

بذلك على يد محضر عليه أن يثبت في محضره وينبه على المحجوز لديه تنبيهاً صريحاً

بأن لا يسلم المحجوز عليه الى المدين المحجوز على ماله ويجب أن يكون أصل

محضر الحجز وصورة مطابقتين لبعضهما أي اذا كان الاصل مشتملاً مثلاً

على صورة السند كان الواجب أن تشتمل الصورة عليه أيضاً والا كان

الحجز باطلاً

فاذا كان المحجوز لديه من محض الاموال الاميرية أو المديرين لها

أو الامناء عليها فعلى المحضر أن يطلب منه وضع علامته على النسخة الاصلية

لورقة الحجز فاذا امتنع يكون التأشير من وكيل النيابة التابع هو له المادة ٤١٦

وعلى المحضر أن يراعى ما فرضته المادة ٤١٦ و يعلن الحجز للمدين في بحر

ثمانية أيام من تاريخ ايقاع الحجز تحت يد المحجوز لديه فاذا أهمل ذلك كان

الحجز باطلاً كما ينص المادة المذكورة وملزماً له بالتضمينات والمصاريف

فضلا عن المجازاة التأديبية والثمانية أيام المذكورة ليست كاملة اذ يوم الحجز نفسه لا يحسب من ضمن هذا الميعاد ولكن يحتسب منها يوم الاخبار بالحجز فاذا صادف وكان اليوم الاخير من أيام الاعياد امتد الميعاد لليوم التالي له — ولا محل لامتناع المحضر عن توقيع الحجز على مال للمدين تمت يد الغير بناء على حكم أو عقد رسمي أو عقد غير رسمي مثبت لدين خال من النزاع بحجة لزوم حصول الدائن على تصريح من القاضي الجزئي أو من قاضي الامور الوقفية لان المادة ٤١٠ مرافعات لا توجب هذا التصريح الا في حالة عدم وجود سند ييد الدائن أو كان السند الذي بيده غير خال عن النزاع « مذكورة لجنة المراقبة الصادرة في ٧ يناير سنة ١٩٠١ نمرة ١ »

الحجز على مال للمدين بحكم شرعي

الحجز على مال للمدين لدى الغير بحكم شرعي لا يتوقع على أيدي المحضرين لبقائه لجهات الادارة كما جاء بذلك منشور الوزارة في ٢٢ أغسطس سنة ٩١٥ أجر الخدمة وماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات

لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة (١) وشهرياتهم وماهيات المستخدمين او مرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات الا بقدر الخمس اذا كانت (١) لا يجوز حجز مصاريف الانتقال وبدل السفيرة التي يستحقها الكتبة والمحضرون لانها تعتبر من المرتبات الاضافية المنصوص عنها في الامر العالي الآتي ذكره ولا يصح اعتبار هذا المأجر كما أشار بذلك قلم قضايا الحكومة بكتابه لمحكمة بني سويف الاهلية في ٢٢ ديسمبر سنة ٩١٤ اما مندوبو المحضرين وكتبة اليومية فيجوز الحجز على ما يستحقونه من الاجر بقدر الخمس فقط لعدم اعتبارهم قانونا من الموظفين الذين يشملهم الامر العالي المشار اليه

الملاهي ثمانمائة قرش فأقل والربع فيما زاد على ذلك الى أن تبلغ الزيادة التي قرش وبدر الثلث فيما زاد عن المبلتين المذكورين مادة ٤٣٤ وما بقي يسلم الى المدين المحجوز عليه بدون اخذ القضاء مادة ٤٣٥

ولا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبة مؤقتاً والمصاريف المحكوم بها قضاء ولا على المبالغ المرهونة أو الموصي بها للنفقة أو المشتري فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الاشياء التي ينص القانون بعدم حجزها والنفقة المقررة هي المحكوم بها من المحاكم الشرعية للزوجة على زوجها أو الاب على ابنه والنفقة المرتبة مؤقتاً هي التي تقرر مؤقتاً للنفقات منها حتى يفصل في النزاع والمصاريف المحكوم بها قضاء هي المصاريف التي يكون قد حكم بها بحكم وأجازت المادة ٤٣٧ حجز المبالغ المقررة للنفقة لوفاء دين النفقة أيضاً

(أمر عال في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠)

المادة الاولى — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً منها للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكياً كان أو عسكرياً أو ربع المرتبات الاضافية

المادة الثانية — يشمل حكم المادة السابقة المعاشات التي تصرف للارامل والايام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تعطي في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش المادة الثالثة — لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات امام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات امام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا

المادة الرابعة — لا يتفاد امرنا هذا الا على التنازلات والمحجوزات التي توقع بعد تاريخ نشره

التنفيذ بالحجز (١)

لا يجوز الشروع في التنفيذ بالحجز الا بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره بالحجز على يد محضر مادة ٤٢٠ والتنبيه المذكور هو الذي يجزئ المحضرة وقت اعلان الحكم ويجب أن يكون بيد المحضر المباشر لاجراءات الحجز اذن (توكيل بالحجز من طالبه) وأن يكون التوكيل أو الاذن المذكور شاملا لتصريح قبض الدين وملحقاته القانونية الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة أخرى

ويوقع المحضر الحجز بحضور العمدة أو شيخ البلد ويوقع من يكون حاضراً منهما على محضر الحجز (الاصل والصورة) فاذا لم يوجد أو أحدهما يجب أن يتوقع الحجز في حضور شاهدين بالتين لا يكونان من أقارب الاخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة لدخول الغاية في المنيا

ويوقع كل من الشاهدين باصنائه أو بمجتمه على أصل المحضر وصورته

ماده ٤٤٢

ولما أن حرمت المادة المذكورة حضور طالب الحجز وقت ايقاعه (٢) وقضت بالبطلان في حالة حضوره جاز له أن ينب عنه مرشداً للارشاد عن الاشياء التي يتطلب الحجز عليها

(١) اذا توقع حجز تنفيذي من وطني وتلاه حجز تحفظي من أجنبي يستمر محضر المحاكم الاهلية في التنفيذ لغاية البيع وبعدئذ يبعث بثن البيع الى المحاكم المختلطة بالطرق الحسائية المقرر « راجع مقشور الوزارة في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٨ »

(٢) لا يسرى هذا الشرط على طالب التنفيذ الذي يكون حاضراً لاستلام العين الواقع التنفيذ عليها « حكم محكمة دمنهور الجزئية في أول بريل سنة ١٨٩٣ »

وعلى المحضر أن يتبع في الحجز منطوق الحكم (١) ويجريه على حسبه (٢) وأن لا يخرج عن الاذن أو التوكيل المعطى بالحجز ويوقع الحجز بارشاد المرشد الطالب أو اعتماداً على ارشاد العمدة أو وكيله وعلى المحضر أن يحجز بناء على ارشاد المرشد المتقولات التي أخفاها الدائن بسوء قصد لدى جيرانه أو غيرهم ويتوقع الحجز على ما في الدين فقط وملحقاته القانونية أو على ما يزيد عليه قليلاً.

مشتلات محضر الحجز

يشتمل محضر الحجز على البيانات المتأذكره في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويها زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان المدين حاضراً واذا لم يكن حاضراً يحصل ذلك التنبيه في وجه من يجده المحضر من أقاربه أو اصهاره أو توابله في محله

ويشتمل أيضاً على بيان المحل الذي عينه طالب الحجز بالجهة الواقعة الحجز فيها ثم بيان مفردات الاشياء المحجوزة بالتفصيل والا كانت محضر الحجز لاغنياً وفي حالة ما اذا توقع الحجز على نقود أو أوراق مالية فيجب بيان أصنافها وعددها ويسلمها لطالب الحجز اذا وجده وان لم يجده فيدعها في صندوق المحكمة لئلا يضيعها وكذلك اذا كان هناك دائنون آخرون فيودع المبلغ كما تقدم

(١) اذا وجد تناقض في منطوق الحكم يوردي بطبيعة الحال الى استحالة تنفيذه جاز للمحضر إيقاف التنفيذ

(٢) حكم منع تعرض شخص لاحتقارات معناه إعادة وضع يد الطالب وتسليم العين ولذا فتتخذ مثل هذا الحكم هو تسليم العين المحكوم بمنع التعرض فيها ولو لم ينص الحكم بالتسليم فيها (حكم محكمة دمشق الصادر في أول ابريل سنة ١٩١٣ تمايزات المادة ٢٦ مراجعات

وإذا كان الحجز واقعا على بضائع (١) فيجب على المحضر أن يوزنها أو يكيلها أو يقيسها على حسب الانواع المحجوزة أما ما يكون من مصوغات الذهب والفضة وسبائكها فيجب وزنها ووصفها في محضر الحجز وتقدير قيمتها هي والمجوهرات بمعرفة أهل خبرة بعينه قاضي المواد الجزئية بمدحلف اليمين والتقدير الذي يقدمه برفقه المحضر بمحضر الحجز والامر الذي يصدر بتقدير أمتاب أهل الخبرة المذكور على أوراق الحجز تسلم له منه صورة تنفيذية في الحال بمعرفة قلم الكتاب للتنفيذ بها ضد من صدر ضده التقرير وعلى المحضر أن يودع فوراً بصندوق المحكمة المجوهرات والمصوغات أمانة حتى عند حلول اليوم المحدد ليتم تسليمها من أمين الصندوق بإيصال ويبيدها له ثانية إذا لم يتم بيعها بالثمن المقومة به

وعلى المحضر أن يحدد في محضر الحجز اليوم (٢) الذي يصير بيع الأشياء

(١) كثيرا ما يحصل ان المحضر يحدد عند المدين كميات أو أحكام فيوقع الحجز عليها لسداد دين طالب الحجز ولكن في الحقيقة لا فائدة منها فترى أن لا محل لحجزها (٢) ويحسن أن يذكر المحضر في محضر الحجز عند تحديد اليوم الذي يراه للبيع عبارة « الايام التالية له اذا اقتضى الحال لذلك » حتى اذا وجد مانع من اجراء البيع في نفس اليوم كعدم وجود محضرين أو عدم امكان الوصول يمكن البيع في الايام التالية ويحسن أيضا تحديد أيام البيع في أقرب الاسواق الى المهل الذي حصل به الحجز مع مراعاة المسافات التي يمكن معها نقل الاشياء المحجوزة الى السوق وفي حالة ما اذا كانت المسافة قصيرة ومن المتعذر نقل الاشياء المراد بيعها يحدد يوم البيع في البلدة الواقعة فيها الحجز (منشور رياة محكمة بني سويف لفروعها في ٣١ مارس سنة ١٩١٢) والغرض من ذلك هو تجنب ماعساه أن يحصل من مراعاة الخاطر لو حصل البيع في البلد الذي يحصل الحجز فيها والتحديد المذكور يكون سواء طلب الحاجز ذلك في توكيله أو لم يطلب

المحجوزة فيه بمراعاة أن لا يقل عن ثمانية أيام بعد تاريخ الحجز

الحارس (١)

ويرتب المحضر حارساً على الأشياء المحجوزة إذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقترح مادة ٤٤٦؛ ويذكر ذلك في محضر الحجز

تقضي المادة ٤٤٧؛ بأنه يشترط في الحارس الشروط المقررة في الشهود المنصوص عنها في المادة ٤٤٢؛ وهذا يخالف الجاري عليه العمل الآن من تعيين نفس المدين المحجوز على ماله حارساً

وبما أن تعيين نفس المدين حارساً لا يبطل الحجز لعدم اشتغال المادة على البطلان بل أنه مباح كما يستفاد من صريح نص المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات فلا مانع من أن يكون الحارس هو المدين أو أحد أقاربه ويسلم المحضر الحارس صورة محضر الحجز لتكون دليلاً على حراسته وليقدمها وقت توقيع حجز آخر مادة ٤٤٨ مرافعات

ويسلم صورة محضر الحجز للمدين إذا كان الحجز حصل في محله وكان حاضراً وتسلم لأحد أقاربه أو أتباعه الحاصل التنبيه بالدفع أو الانذار بالحجز في مواجهته فإذا كان الحجز حصل في محل آخر غير محل المدين فيعلن إليه محضر الحجز في مسافة أربع وعشرين ساعة مادتى ٤٥٠ و ٤٥١ مرافعات

(١) على المحضر أن لا يعين الحارس من الخفراء المنوط بهم أمر الضبط فإذا كان الحاجز قلم الكتاب لوفاء الرسوم فيتعين الحارس من المحجوز عليهم أو أحد أعضاء عائلاتهم المقيمين معهم أثناء عدم تكليف الخزينة بأجرة حراسة والمحضر هو الذي يعين الحارس فلا يصح أن يعين البعض ويصرح لمؤلاه المعينين بأن يعينوا بمعرفتهم آخرين لمساعدتهم في الحراسة

امتناع المدين عن فتح الابواب وفي حالة وجودها منقطة
اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين منقطة أو حصل الامتناع
عن فتحها أو حصل تطاول أو تمدد على المحضر أو مقاومة له فتعمل جميع
الوسائل التحفظية منعاً لاختلاس الاشياء الموجودة وعليه أن يستعين برجال
الضبطية ورجال الحكومة المحلية اذا حصل تمدد عليه - وعليه أن يثبت ذلك
التمدي بالفاظه في محضر الحجز ويلغى للنيابة التابع هولها عند عودته من
مأموريته لاجراء تحقيقه

واذا حصلت مقاومة فعليه أن يطلب من أقرب نقطة بوليس المساعدة
فاذا لم تسعف النقطة فعليه أن يطلب من المركز وفي حالة تأخيرها يخبر النيابة بذلك
الاشياء التي لا يجوز حجزها

الاشياء التي لا يجوز حجزها ومنصوص عنها في المادة ٤٥٤ هي

(١) القراش اللازم للمدين وأقاربه واصهاره على عامود النسب المقيمين

معه في معيشة واحدة ولا ما عليهم من الثياب والملابس (١)

ولا يجوز أيضاً حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية ايجار مسكن

أو أرض أو لافاء دين ثقة وهي :-

(١) خرج بذلك ما يكون من الملابس في الدواليب والبروهات والصناديق وغيره

ملحوظة - ذهب بعض الشراح الى أن لامانع بمنع المحضر من توقيع الحجز
على ما يوجد بحبيب المدين من الحلي والنقود والاوراق المالية لاعتبارها من المنقول وبما
ان ذلك مغاير للآداب فعلى المحضر أن لا يجيب طلب كهذا اذا طلب منه الا اذا كان
مأذوناً بذلك من قاضي المواد الجزئية أو قاضي الامور الوقفية ولمن يتظلم من ذلك ان
يتبع حكم المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات وعلى المحضر أن يتبع الامر الذي يصدر
في ذلك

- (١) الكتب الضرورية لحرفة المدين والمعدن اللازمة للصناع لاعمال صناعاتهم
- (٢) ما يملكه المدين العسكري من ملبوسات المساكر وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية
- (٣) الغلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر
- (٤) بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النعاج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز واقفاً على مواثي في حيازته او متفع بها في وقت الحجز

البيع

لا يصح الشروع في البيع كما قد دنا الا بعد الحجز بثانية أيام ويكون قد سبق يوم البيع اجراءات اللصق والاعلان والنشر وتشتمل اعلانات البيع على اليوم المحدد للبيع وذكر الايام التالية له اذا اقتضى الحال وساعة البيع والمكان المراد حصول البيع فيه وأنواع الامتعة المتقضى بيعها بدون تفصيل لمفرداتها مادة ٤٦٨

وتلصق الاعلانات على باب المكان الذي توجد الاشياء المحبوزة فيه وعلى المحل الذي سيحصل البيع فيه ان كان غير المحل الموجودة فيه الامتعة المذكورة وعلى باب العمدة وفي اللوحة المدة بالمحكمة للاعلانات القضائية والنشر يكون في احدى الصحف المعينة للنشر مادة ٤٦٧

ويحصل اللصق والاعلان والنشر قبل يوم البيع يوم كامل على الاقل غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل الدين

ويثبت اللصق والاعلان بتقديم أصل محضر اللصق والنشر (١) بتقديم نسخة مصدقة عليها من كاتب المحكمة

ويتكرر في بيع المجوهرات والمصوغات والفضيات اللصق والنشر ثلاث مرات في أيام مختلفة مادة ٤٧٤ وفي يوم البيع يجرى المحضر الاشياء المحجوزة ويحرر محضراً بوجودها أو بيان ما نقص منها ثم يجري اشهار مزادها ويشهر المزااد بالبيع والمساكن الموجودة به الامتعة المحجوزة أو في أقرب الاسواق اذا كان البيع محددًا اجراؤه فيه أو بناء على أمر القاضي طبقاً للمادة ٤٧٦ ويكون ذلك بطريق المناذاة ويدفع الثمن فوراً فاذا لم يوجد مزادون يؤجل لليوم التالي أما الذهب والفضة فانه لا يجوز بيعها بأقل من القيمة المقومة بها وتعتبر كتقديده يجوز أن يأخذها الدائنون بقيمتها خصماً من مطلوبهم مادة ٤٧٤ أما المجوهرات فاذا لم يوجد في اليوم المحدد لبيعها من يشتريها بالثمن المقومة به يؤجل بيعها لليوم التالي وتباع بعد ذلك وان لم تبلغ قيمتها الثمن المقومة به مادة ٤٧٤ (٢)

أما الاشياء التي لم تقدر قيمتها فيؤجل بيعها (٣) لميعاد معين اذا لم يوجد مزادون غير المدانين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة بالقيمة التي يقدراها (١) نشر الاعلانات في الجرائد يكون بواسطة أصحاب الشأن لابتسيط أقلام المحضرين

(٢) يجوز للدائن والمدين طبقاً للمادة ٤٧٣ أن يطلب كل منهما من القاضي التصريح بتعليق اعلانات اكثر مما ذكر بحسب الاحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء المتقضي بيعها وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف (٣) ينع في البيوع التي تؤجل القتران الثانية والرابعة من المادة ٤٧٤ مرافعات بغير احتياج لتحرير اخطارات لطالب البيع بتكليفه بالحضور المشتري أو إيقاف البيع

خير يمينه المحضر المكلف بالبيع مادة ٤٦٤ مرافعات (١)
ويكتفي لاعلان استمرار البيع أو تأجيله اخبار المحضر بذلك علانية
واثباته في محضره.

واذا لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز يجب اعلان المدين
المحجوز على أتمته باليوم الذي يحدد لبيعها قبل البيع بيوم واحد مادة ٤٧٢
مرافعات

ويذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أتمته أو غيابه مادة
٤٧٥ مرافعات (٢) فاذا تحصل من بيع الاشياء المحجوزة ثمن كاف لتأدية
الديون الحاصل بشأنها الحجز والمصاريف فعلى المحضر أن يكف عن بيع الباقي
ويسلمه الى المدين مادة ٤٧٦ مرافعات (٣)

كتاب الوزارة في ٣١ مايو سنة ٩١٤ لمحكمة بني سويف ويقضي منشور وزارة الخفانية
الصادر في ٢٣ مارس سنة ٩١٦ غرة ٢٨٦٤ بأنه في المسائل التي لا يتم البيع فيها في
اليوم التالي ينظر حتي اذا تبين أن السبب هو اهمال المحضر فيتخذ اللارم معه ويتندب
محضر موثوق به لاجراء البيع اذا طلب الدائن ذلك برسوم مقررة يلزم بها المحضر للمهل
(١) ان طلب طالب البيع التأجيل لاجل ما طلب غير قانوني ويجب على المحضر
بمجرد حصول هذا الطلب ايقاف البيع وتحدد الرجوع اليه يلزم بتحديد اليوم ودفع أمانة
للرسوم المقررة التي تستحق على اجراءات التصق وغيره (٢) منشور الوزارة في ٢٥
سبتمبر سنة ٩١٢

(٢) حضور المدين وقت البيع وعدمه بيان لصحة البيع وكذلك وفاته لا يمنع من
حصول البيع بعد ان يكون الحجز واجراءات التنفيذ اتخذت في حقه قبل وفاته
(٣) في حالة بيع المتقولات المحجوزة بحكم شرعي، يتبع في اجراءات التصق
والاعلان وغيرها تعليمات وزارة الخفانية الصادرة منها في ١٤ كتوبر سنة ٩١١ ومذكرة
بملخص المنشورات

فاذا توقع تحت يد المحضر حجوزات على الثمن المتحصل فيودعه على ذمة الدائنين في صندوق المحكمة ويبين أنواع الحجوزات المذكورة وتواريخها في حافظة الابداع .

فاذا أوقع دائن الحجز على منقولات مدينه وتحدد يوم البيع وأوقع دائنون آخرون حجوزات على الاشياء التي حجزت وتأخر الحاجز الاول لأي سبب كان في السعي في اجراءات البيع فلمداين الحاضرين بعده الحق في السير في اجراءات بيع ما حجز عليه بعد حصول التنبيه منهم على الحاجز المتأخر في ذلك وبعد القيام باتمام اجراءات اللصق والاعلان علي حسب ما تقدم شرطاً أن تكون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ وبغير ذلك لا يصح السير منهم في اجراءات البيع المذكورة مادة ٤٧٧ مرافعات

حجز وبيع المراكب والسفن

حجز المراكب (١) والسفن والصنادل والمواوين ويصحبها اجراءاتها على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة مادة ٤٧٤ مرافعات
حجز المزروعات قبل استولائها

قضت المادة ٤٨١ مرافعات بأنه لا يجوز حجز المزروعات قبل استولائها بأكثر من ٥٥ يوماً فلي المحضر أن لا يتقيد بهذا النص أي لا يتمتع عن توقيع الحجز على زراعة يكون باقياً على استولائها أكثر من هذا الميعاد بل عليه أن يوقع الحجز تحت مسؤولية طالبه وهو مسؤول عن الضرر والتضمينات

(١) ينبع في حجز وبيع مراكب النيل وفروعه الطريقة المتبعة قانوناً في حجز وبيع المقرات المنصوص عنها في قانون المرافعات أما نصوص قانون التجارة البحري فلا تسري عليها لأنها خاصة بالسفن البخارية أي التي تمحز في البحار دون الانهار

التي تسبب من وراء ذلك وللمتضرر أن يرفع أمره للقضاء ولا بطلان في الحجز الذي يتوقع بهذه الصورة لأن المادة المشار إليها لم تنص على البطلان ولذا فالحجز بالنسبة لأجرائات المحضر صحيح — وللغائدة نذكر علة النهي الواردة في المادة المذكورة بعدم الحجز فنقول

أولاً إن الزراعة التي يتوقع عليها الحجز قبل هذه المدة تكون في الغالب نبات ولا يمكن لأي مشتر تقدير مائساويه من الثمن
ثانياً كثرة المصاريف التي تستدعيها الحراسة
ولذا راعى القانون هذه المصارف ونهى بعدم جواز حجز المزروعات قبل استولائها بأكثر من المدة المذكورة

دعاوى الاسترداد

دعاوى استرداد الاشياء المحجوزة توقف أجزاء البيع (١) وتعتبر الدعوى مقامة من تاريخ اعلان صحيفة الطلب ولا يجوز العود لأجرائات البيع الا اذا صدر في الدعوى حكم وأصبح نهائياً (٢)
واذا حكم بالشطب في الدعوى كان هذا الحكم غير فاصل في المحصومة

« ١ » على قلم المحضرين بمجرد تقديم دعوى من هذا القبيل أن يوقف البيع بلا قيد ولا شرط سواء استمكت الدعوى شكلها القانوني أو قصت كعدم اختصاص الحاجز الاول أو المدين لان المحكمة وحدها هي المختصة دون غيرها بالفصل في ذلك
« ٢ » اذا لم تقيد الدعوى في جدول القضايا في اليوم المحدد لنظرها وأهمل من يهمل الفصل فيها متابعة السير في اجرائاتها لا يجوز له السير في البيع بناء على شهادة من قلم الكتاب بعدم قيد الدعوى لان عدم قيد الدعوى لا يلغيا اذ انه ليس بشرط لعدم وجودها ولذلك لا يمكن السير في اجرائات البيع الا اذا حكم في الدعوى حكماً نهائياً أو أصبح نهائياً

ولذا فتعتبر الدعوى قائمة ولا يصح السير في البيع قبل أن يصدر فيها حكم نهائى أما إذا حكم فى الدعوى بإبطال المرافعة فإن صحيفة الدعوى تعتبر ملغاة بمقتضى هذا الحكم ولذا يجوز السير فى اجراءات البيع

أما الحكم الصادر بعدم الاختصاص فيصبح فصل الخطاب بعد صيرورته نهائياً بمعنى أن لا تكون بعده دعوى قائمة ولا وجه لايقاف البيع بل يجب السير فيها (١) - لان الاصل أن رفع الدعوى لا يصح الا اذا كان أمام المحكمة

« ١ » وعلى سبيل الفائدة نذكر هنا سؤالاً وجهناه لمجلة الشرائع ونشر بالعدد الاول من السنة الثانية وهو بالحرف .

كيف يمكن للحاجز الذي حجز على مقولات مدنية ورفضت عنها دعوى استرداد نصابها قابل للاستئناف وحكم فيها غايياً برفض الدعوى والزام المدعى بالمصاريف أن يتخذ من الاجراءات القانونية وما هي لقطع مدة المعارضة في حكم الاسترداد هذا ليبدأ ميعاد الاستئناف ويصح ذلك الحكم نهائياً حتى يتمكن بناء على ذلك من السير فى اجراءات بيع المقولات المحجوزة التي أوقف بيعها بسبب دعوى الاسترداد المذكور

فأجابت المجلة رداً على هذا بالجواب الآتى

« من المعلوم ان الحكم الغيابي يصح تنفيذه بعد مرور ثمانية ايام على اعلانه للماده ٣٣٠ مقررته ثانية مرافعات فالحكم الغيابي الصادر برفض دعوى الاسترداد يصح تنفيذه بعد مرور هذا الميعاد وذلك بعمل النشر والبصق لاجراء البيع فاذا عارض للمسترد قبل مرور أربع وعشرين ساعة على علمه بالتنفيذ ٣٢٩ و ٣٣٠ مرافعات يجب ايقاف الاجراءات وعدم بيع الاشياء المحجوزة وكذلك الحال اذا استأنف في ظرف ثلاثين يوماً من يوم اقضاء ميعاد المعارضة

اما اذا لم يعارض ولا استأنف فستمر الاجراءات الى النهاية (سعاد) وهذا رأى المجلة أقره حل هذه المشكلة وفوضت الرأى لمن له رأى آخر ولم ينشر بعد ذلك رأى لاحد

المختصة والمدعى يعلم ذلك ولكنه يرجو ان يوافق المدعى عليه على التقاضي معه أمام المحكمة الغير مختصة — فاذا غاب المدعى عليه المذكور أو حضر ولم يدفع بعدم الاختصاص اعتبرته المحكمة موافقاً ضمناً على التقاضي مع المدعى امامها او بعبارة اخرى انه قبل تحكيمها مع المدعى . وفي هذه الحالة يجب على المحكمة الفصل في الدعوى ولو كان رفع الدعوى امامها لم يكن صحيحاً اصلاً — اما اذا حضر المدعى عليه ودفع بعدم الاختصاص وجب على المحكمة الحكم بعدم الاختصاص ويكون مني حكمها أنها لا يمكنها نظر الدعوى لان رفعها امامها لم يكن صحيحاً وبناء على ذلك تكون عريضة الدعوى أصلاً وحكماً غير صحيحة وبهذه الصفة لا يكون لها مفعول وان كان رفع الدعوى أمام المحكمة الغير مختصة غير صحيح أصلاً الا أنه لا يجوز للمحضر صرف النظر عن ذلك والسير في البيع لان الفصل في الاختصاص من خصائص المحكمة ودعوى الاسترداد التي نحن بصددتها هي العقبة السيئة في سبيل تنفيذ الاحكام وترك حق اقامتها بلا شرط ولا قيد أدى الى تفنن المدينين في أساليب رفعها ومن غريب ذلك ما ذهب اليه بعض الماطلين في اقامة دعاوي امام محكمة غير مختصة وقد رأينا دعوى من هذا القبيل رفعت بتكليف امام محكمة اسوان الجزئية من مسترد مقيم هو والدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه في مصر عاصمة القطر وذلك لاجبار الدائنين على الصلح بحسب ما يهوى المدين أو التنازل عن الحجز أو تعذيبه وهذا ليس فيه من العدل شيء .

ولقد سبق أن أبدينا لوزارة الحفانية رأياً مع من أبدى رأيه وطلبنا أن يدفع كامل الرسوم وقت طلب اعلان دعاوي الاسترداد أو دفع ربع الرسوم مقرراً بأمانة بحسب ما تقررهما وراة الحفانية تدفع ليسدد منها ثلاثة أرباع

الرسوم في حالة اهمال قيد الدعوي وليتحصل الحاجز على ما تكبده من
المصاريف منها ورأينا هذا قياساً على حكم دعوى الاستحقاق في العقار المنصوص
عنها في المادة ٥٩٧ مرافعات

وعسى أن تهتدي الوزارة الى طريقة تحل بها هذه المشكلة التي ضيق
الناس منها كثيراً وياجبذا لو كان هذا الحل قريباً

الباب الثالث

التوزيع

التوزيع لغة هو القسمة والتفريق

وقانوناً هو توزيع المتحصل من ثمن بيع ما للمدين علي دائنيه علي حسب
درجاتهم في حال وجود امتيازات لهم عن غيرهم بتفاوت بضمها عن بعض
في استيفاء ما لهم من الحقوق

ومعنى الامتياز في القانون الحق الذي تقتضيه صفة دين الدائن بموجبه
يستوفي دينه قبل غيره من المداينين ولو المرتين فاذا لم يوجد دائنون لهم
امتيازات بل كل المداينين سواء فالتوزيع يكون بطريق قسمة الثراء
وحيث انه لم يتقدم الكلام على هذه القسمة فلتكلم عليها أولاً خصوصاً
وانها واردة في القانون قبل التوزيع بين الدائنين لانها أبدى في الكلام
عليها .

مثال ذلك

إذا كان المتحصل من أي نوع من الأنواع السالف ذكرها ٥٠٠ جنيه مثلاً والمدينون أربعة مجموع ديونهم ١٠٠٠ جنيه دين الأول ١٠٠ جنيه والثاني ٢٠٠ جنيه والثالث ٣٠٠ جنيه والرابع ٤٠٠ جنيه فبقسمة المتحصل على مجموع الديون تكون النسبة النصف ويكون ما يخص كل دائن حينئذ نصف دينه

فيتضح من هذا المثال أن القسمة بين الفرماء تكون فيما بين الدائنين أصحاب الديون العادية أي الغير ممتازة وتكون نسبتها لمجموع المتحصل ١٥ وطبعاً لا يوزع شيء على الدائنين الاعتياديين إلا بعد إيفاء الديون

ملحوظة ١٥ — والتألب في القسمة بين الفرماء أنها تتولد مباشرة عن حجز منقول غير أنه قد توجد أحوال تكون القسمة فيها عن ثمن عقار ويحصل ذلك في الأحوال الآتية :

أولاً . إذا كان العقار المبيع ليس بمرهون . أما لو أنه مرهون فالتوزيع يكون بطريق الترتيب

ثانياً . إذا كان العقار مرهوناً واستوفي جميع المرتهنين حقوقهم وبقي شيء من الثمن فإنه يوزع على الدائنين الآخرين بطريقة قسمة الفرماء
ثالثاً . إذا تعدد الدائنون المرتهنون وكانت حالتهم متساوية في التاريخ والدرجة وليس الثمن يكلف للجميع (مادة ٦٠٠ مدني)

رابعاً . إذا توقع الحجز عن عدة دائنين على المبلغ الآيل لمدينهم ويكون هو دائن مرتهناً للعقار .
احد قحه بك

خامساً . إذا تعدد الرهن على عقار واحد وتسجل في يوم واحد . كتسجيل عقد في المحكمة الشرعية . وعقد آخر في المحكمة المختلطة الخ

المتأزة التي توفي بالكامل على انه يجوز أحياناً أن يكون المتحصل غير كاف حتى لارباب الديون المتأزة فيوزع بينهم بطريق الخاصة وتحصل هذه القسمة على احدى طريقتين

الاولى الطريقة الودية وهي لا تكون الا اذا اتفق جميع الدائنين والمدين على توزيع المتحصل في ميعاد الخمسة عشر يوماً التالية لاحد الامور الآتية

أولاً اقرار المحجوز لديه بما في ذمته للمدين

ثانياً الحكم النهائي الصادر في شأن اقرار المحجوز لديه

ثالثاً يوم بيع المتقولات المحجوز عليها

فاذا اتفقوا يجب عليهم التوجه الى من عنده المتحصل وهو يسلم لكل دائن ما يصبية حسب ما تقدم ذكره أولاً

الثانية الطريقة القضائية وهي المنصوص عن اجراءاتها في المواد من ٥١٢ الى ٥٣٦ من قانون المرافعات

وأول عمل في الطريقة الثانية أن يقوم الذي عنده المال المتحصل بإيداعه في صندوق المحكمة اما من لقاء نفسه او بناء على من يطلب التسجيل ممن لهم شأن في التوزيع بريطة تقدم الى القاضي المختص على حسب الاحوال يصدر امره عليها بإيداع المبلغ في صندوق المحكمة عملاً بنص المادة ٥١٢ مرافعات

ويجب على المودع أن يعرف وقت الايداع عن كامل المحجوزات المتوقعة

تحت يده ويثبت ذلك بمستندات يقدمها كقوائم الحجز التي أعلنت اليه مثلاً أو
صور رسمية منها

صورة أمر القاضي بإيداع المبلغ في صندوق المحكمة

على العريضة آتية الذكر

نحن قاضي محكمة كذا الجزئية

بعد اطلاعا على هذه العريضة

وعلى المادة ٥١٢ مرافعات

نأمر بإيداع مبلغ مليم جنيه المحفوظ تحت يد فلان في صندوق المحكمة

لأجراء توزيعه حسب القانون القاضي

التاريخ

ويؤخذ على هذا الأمر رسم مقرر ٢٠٠ مليم على أصله و ٢٠٠ مليم على

صورة تنفيذية منه للتنفيذ بها وعلى التنفيذ يؤخذ أيضاً رسم مقرر عملاً بالمادة

١٣ من تعرفه الرسوم

ملحوظة هذا الأمر لا يعلن لأحد ورسمه ورسم تنفيذه يخصم

بالامتياز من أصل المبلغ المراد قسمته كما سيأتي

صورة محضر ايداع النقود في صندوق المحكمة

محكمة كذا الجزئية أو الابتدائية

محضر ايداع

انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا الساعة كذا بكم كتاب

المحكمة المشار اليها

أمامنا نحن فلان كاتب المحكمة المشار اليها حضر فلان صناعته وسكنه

وقرر بأنه يريد ايداع مبلغ كذا ما في ذمته لفلان المخجوز عليه تحت يده—من كل من فلان وفلان وفلان وصناعتهم وسكنهم بمقتضى قوائم حجز مؤرخة كذا وكذا وكذا وذلك لايداعه لئمة المدين فلان والحاجزين المذكورين لتوزيعه بينهم بمقتضى القانون بعد خصم رسم الايداع وقدم لنا قوائم الحجز لارفاقها بهذا المحضر وحيث أن رسم ايداع هذا المبلغ هو كذا باعتبار واحد المائة طبقاً للمادة ٣٩ من ترفيعة الرسوم القضائية تسدد للغزينة اليوم مرة كذا على هامش هذا المحضر وباستنزاله من أصل المبلغ يكون الباقي المتبقى ايداعه هو كذا

بناء عليه

وعملاً بالمادة ٥١٢ مرافعات

قد تحرر هذا المحضر وأمضيته والمودع بعد تلاوته عليه

كاتب المحكمة

المودع

ملحوظة يستحسن من كاتب المحكمة المحرر لمحضر الايداع المذكور أن يسأل المودع وقت الايداع عن بيان الحجزات التي توقعت تحت يده من الغير على المبلغ المراد ايداعه اذا أغفل نفس المودع ذكر اسمائهم أو ذكر شيء عنهم لجهله ذلك أو لعدم علمه بالواجب القانوني المقرر في المادة ٥١٣ مرافعات والقرض من ذلك سهولة اعلانهم وقت التوزيع

بعد ايداع المبلغ على الصورة المتقدمة في صندوق المحكمة يجوز لكل من اراد (١) التسجيل من الاخصام أن يطلب أجراء التوزيع بمرضىة يقدمها

(١) للمدين ايضاً الحق في طلب التوزيع ويصح تقديم ذلك الطلب منه

لقاضي الامور المستعجلة بالمحاكم الجزئية اذا لم يتجاوز المبلغ المراد توزيعه ١٥٠ جنيه (١) فان زاد عنها فطلب التوزيع يكون من القاضي المعين لمواد التوزيع في المحكمة الابتدائية - وبعد سداد الرسم النسبي وقدره ٤ المائة على مجموع المبلغ المراد توزيعه طبقاً للفقرة الاولى من الوجه الاول من المادة الثالثة من ترقية الرسوم على كاتب المحكمة أن يعرض على القاضي الطلب المذكور وهو يصدر أمره بقبده في دفتر التوزيع المخصص لذلك مادة ٥١٤ مرافعات صورة الامر المذكور الصادر على طلب التوزيع

نحن قاضي محكمة كذا الجزئية - أو الابتدائية

بعد اطلاعا على هذا الطلب

وعلى المادة ٥١٤ مرافعات

تأمر بقبض هذا الطلب في دفتر التوزيع المخصص لذلك وعلى كاتب المحكمة اجراء ما نص عنه في المادة ٥١٥ مرافعات ،
القاضي
التاريخ

ملحوظة لا رسم على هذا الامر لتعيينه للرسم النسبي

يقيد كاتب المحكمة ذلك الطلب في دفتر التوزيع الموجود تحت يده ويضع على الطلب غمرة قيده وتاريخ القيد ويجعله داخل دوسيه يذكّر عليه غمرة القيد واسم طالب التوزيع واسم المدين وبيان وتاريخ الطلب المذكور وفي ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يعلن كاتب المحكمة بلا ابطاء الى المدينين الحاجزين ورقة تنبيه بالمحل الذي عينوه في ورقة الحجز بأن

يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم (١)

المتعلقة بتوزيع النقود صورة التنييه

محكمة كذا

اعلان

انه في كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا

نحن فلان كاتب المحكمة

بناء على طلب التوزيع المقدم من فلان المؤرخ كذا المتطلب به

توزيع المتحصل من ثمن مبيع منقولات فلان

وبناء على المادة ٥١٥ مرافعات

نكلف قلم محضري محكمة كذا باعلان كل من

أولا فلان صناعته وسكنه ومحل اقامته

ثانياً » » » » »

ثالثاً » » » » » والنخ

والتنييه على كل منهم بأن يقدم في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانه

بهذا الى قلم كتاب المحكمة المذكورة سنداتهم وطلباته المتعلقة بتوزيع النقود

المتحصلة من مدينه فلان لاجراء توزيعها فيما بينهم بحيث اذا تأخر أحدهم عن

تقديم مستنداته وطلبه أو أحدهما في الميعاد المحدد عليه يسقط حقه في التوزيع

ويعامل بمقتضى المادة ٥١٦ مرافعات

كاتب المحكمة

ختم المحكمة

(١) هذا الطلب يشبه اقامة الدعوى لانه مرفوع في مواجهة المدين ويترتب عليه

مريان فوائد التأخير وقطع المدة الطويلة

وعلى كاتب المحكمة أن يكتب على هامش هذا الاعلان مقدار وتاريخ
ونمرة الرسم النسبي المسدد على طلب التوزيع ويسلمه في الحال على دوسيه
القضية بقلم المحضرين لاعلانه كالمعتاد في باقي الاوراق
وأيضاً يجري تحرير اعلان السير في القسمة بين الفرءاء المنصوص عنه
في المادة ٥٢٩ مرافعات ويلصقه في اللوحة المعدة للصق الاعلانات في
سراي المحكمة

صورة الاعلان

محكمة كذا

اعلان

انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا
نحن فلان كاتب المحكمة
بناء على الطاب المقدم من فلان بتاريخ كذا المتطلب به توزيع مبلغ كذا
المتحصل من مبيع منقولات فلان المدين بين دائنيه
وبناء على المادة ٥٢٩ مرافعات

يلتزم كاتب المحكمة جميع من لهم شأن في التوزيع المذكور والمبلغ
المراد توزيعه بأنه قد صار الشروع فيه ابتداء من تاريخ هذا الاعلان ولكل
من يريد منهم الحصول على دينه ان يتخذ جميع الاجراءات القانونية ويتبع
اجراءات التوزيع مع ملاحظة المواعيد القانونية ملاحظة دقيقة ،

ختم المحكمة كاتب المحكمة

صورة محضر ايداع سندات وطلبات الدائنين بقلم الكتاب

محكمة كذا

محضر ايداع

انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا الساعة كذا بتم كتاب المحكمة
المشار اليها

حضر امامنا نحن فلان كاتب المحكمة فلان صناعته كذا وسكنه كذا
وقررنا بأنه أعلن في تاريخ كذا عن يد محضر بتقديم المستندات والطلب الخاص
بتوزيع النقود المتحصلة من بيع منقولات فلان المدين وتفيداً لذلك يريد
ايداعها اليوم فقدم لنا المستندات الآتي يانها

تكتب المستندات واحداً واحداً بالوصف والتاريخ ويوقع علي كل
منها من المودع وكاتب المحكمة ثم قدم أيضاً طلب التوزيع (١) مرفقاً جميع
ذلك بحافظة ميين بظاهاها ييان تلك المستندات والاوراق وموقعاً عليهما من
المذكور (٢)-

واثباتاً لما ذكر تحرر هذا المحضر وامضيناه والمودع بمد تلوته عليه م
المودع امضا كاتب المحكمة

ويرفق هذا المحضر بمرفقاته في دوسيه قضية التوزيع - ولا رسم عليه
لتعيينه الرسم النسبي

- ١ هذا الطلب له أهمية كبرى في التوزيع لانه يحرم دائن ممتاز من امتيازه اذا
أغفل تقديمه أو اغفال ذكر امتيازه فيه اذا كان ممتازاً ويحرم دائن من دينه في بعض
الوجوه اذا أغفل تقديمه كما سيأتي لانه معتبر بمثابة إعلان للخصوم
- ٢ راجع المادة ١٦ من لائحة الاجراءآت الداخلية للمحاكم الاهلية

ملحوظه اذا تصادف وكان المودع لا ختم معه أولا يعرف الكتابة فلي
كاتب المحكمة ذكر ذلك في محضر الايداع وقبول الاوراق منه
ملحوظه اذا وردت لكاتب المحكمة بالبوستة مستندات وأوراق من أحد
الدائنين لا يداعها يجب عليه عدم قبولها وردّها لراسلها في الحال وتكليفه
باتباع نص المادة ٥١٥ مرافعات في تقديمها إما بنفسه أو وكيله الرسمي (١)
ملحوظة اذا حضر قلم الكتاب أحد المدائنين الذين لم يعلنوا أصلا
فيه كاتب المحكمة لعدم ذكر اسمه في التنبيه المعلن للدائنين لانه غير معروف
مثلا أو غير حاجز ولم يعرف كاتب المحكمة اسمه ليعلنه وأراد أن يودع
مستنداته وطلبه التعلق بالتوزيع

فلي كاتب المحكمة أن يقبل منه ايداعها حتى ولو بعد آخر ميعاد لآخر
مدّين اعلن تنبيهه لانه لقاضي التوزيع وحده فقط الحق في الحكم بسقوط
الحق المنصوص عنه في المادة ٥١٦ مرافعات اما بناء على طلب ذي الشأن

١ التقديم بطريق البوستة لا يعول عليه للاسباب الآتية
أولا . لان هذا التقديم في التوزيع يحاكي اقامة الدعوى أي المطالبة بلحق
وتلك يكون من آثاره سرّيان فوائد التأخير على المدّين كما يكون من آثاره قطع سرّيان
المقادم

ثانيا . لانه لم يدخل الآن في التشريع المصري نظام توسط البوستة في توصيل
الاعلانات فلم يبق الا العمل بما توجه النصوص وهو تقديم الطلب الى قلم الكتاب
اما بواسطة الدائن نفسه أو وكيله الرسمي

ثالثا . اذا أجز هذا التقديم الحاصل بالبوستة فقد وجب اعتماد المعارضة والاستئناف
بالبوستة ايضا في حق الاحكام النهائية الصادرة في المخالفات والجنح والحال ان احكام
الحاكم مطردة على وجوب أن يكون ذلك بواسطة ابداء الطعن في نفس قلم الكتاب
رأي سعادة قلمه بك وكيل مدرسة الحقوق

أو من تلقاء نفسه لارتباط ذلك بالنظام العام. أما كاتب المحكمة فلا وجه له في الامتناع

ملحوظة (١) وميعاد الشهر المقرر في المادة آتمة الذكر ذهب الشراح في كيفية احتسابه مذاهب شتى ولكن الرأي العادل والأرجح هو أنه يسري ابتداءً من تاريخ التنبيه المعلن لكل دائن على حدته بدون التفات إلى تاريخ اعلانه لغيره لأن شؤون كل دائن خاصة بنفسه

والفرض المقصود من تحديد تقديم الطلبات هو مراعاة لعدم تحليل حقوق الدائنين الآخرين حتى إذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الشهر فإن افلاسه لا يوقف تمام إجراءات التوزيع ولا يكون مؤثراً عليها حتى لو تقرر للافلاس وقت سابق على الشروع في التوزيع مادة ٣٢٢ مرافعات

ملحوظة إذا صادف أن أحد المدينين قدم طلبه في بحر الشهر المعلن لتقديم الطلبات لكن لم يقدم المستندات حتى مضي الشهر فقصته بتمامه لا يمنه من تقديم مستنداته قبل الشروع في تحرير القائمة المؤقتة لأنه يكلف في هذه الحالة بإثبات حقه بالطرق القانونية

وهناك مذهب آخر يقضي بأن لا يلتفت عادة لمثل هذا الطلب لتجرده من الدليل إلا إذا كان الدين ثبت عادة كاجرة العمالية فلا يكف صاحبه بأن يقدم سنداً ولكنه عند المقتضى يكلف بإثبات حقه بالطرق القانونية «٢»

١. لم يوضح القانون في المادة ١١٥ مرافعات أن الشهر ثلاثين يوماً وعلى ذلك إذا حصل اعلان في ١٥ فبراير فلا يكون نهاية المدة في ١٥ مارس بنبر احتساب مدة شهر كامل

٢ رأي سعادة قحه بك وكيل مدرسة الحقوق

وإذا صادف ان احد المدينين قدم مستنداته بدون تقديم الطلب فلا شك في هذه الحالة من سقوط حقه لان المبرة بالطلب الذي هو بمثابة رفع الدعوى وعلى كاتب المحكمة أن يمرض بعد مضي الشهر قضية التوزيع فوراً على قاضي الامور المستعجلة أو القاضي المعين لمواد التوزيع ليحرر على حسب الاحوال قائمة التوزيع الموقته التي هي اهم أعمال التوزيع وأكثره صوبه وتشتمل قائمة التوزيع الموقت على ما يأتي

أولاً . على الاجراءات الاولى (كذكر طلب التوزيع وتاريخ تقديمه والاعلان الصادر للدائنين ليقدموا طلباتهم المتعلقة بالتوزيع ويان القيمة المطلوب توزيعها وتاريخ ونمرة ايداعها الخزينة وأسمائهم ثانياً . ذكر اطلاقه على مواد القانون

ثالثاً . « مستندات وطلبات الدائنين المقدمة منهم رابعاً . ذكر السقوط الذي لحق بعض المدينين الذين لم يقدموا خامساً . يان المصارف القضائية السابقة على التوزيع (وهي المترتبة على الحجز والبيع) مادة ٥١٧

سادساً . يان المصارف القضائية الخاصة بالتوزيع (وهي الناشئة عن الطلبات والاجراءات المتعلقة بالتوزيع) وعلى القاضي أن يستخرجها قبل التخصيص على أرباب الديون مادة ٥١٧ مراقبات سابغاً . صاحب الملك المؤجر . اذا كان التحصل من ثمن ما كان للمدين في المحل المؤجر مادة ٥١٧ مراقبات

تأمناً . الدائنين الممتازين بحسب نوع ديونهم ودرجات امتيازها مع يان

مقاديرها الاصلية والمصاريف والقوائد بنير تحديد لمقاديرها « مادة ٥١٨
مرافعات

تاسماً. الدائنين الغير ممتازين وهم الدائنون العاديون « مادة ٥١٧
مرافعات »

وذلك أن يؤصل القاضي في قائمة التوزيع أصل المبلغ ثم يستزل من
هذا الاصل مقدار المصاريف التي استلزمها الحجز والبيع والمصاريف التي
نشأت عن الطلبات التي قدمت من مدائن أو أكثر بطلب ايداع المبلغ بصندوق
الحكمة اذا كان محجوزا عليه تحت يد الغير وتوزعه وما يبقى بعد استنزال
جميع ما ذكر من أصل المبلغ يوزع على الدائنين مبتدأ :

أولاً . بما استحق على المدين من الاجرة لصاحب الملك الممتاز بمقتضى
القانون باستيفاء جميع الاجرة بتمامها من ثمن ما كان للمدين بالمكان المؤجر
ثانياً . يوزع الباقي على اصحاب الديون الممتازة حسب درجات
امتيازها .

ثالثاً . الباقي بعد ذلك يوزعه على الديون العادية الغير ممتازة قسمة
غرماء .

رابعا . على القاضي أن يبين في القائمة درجات امتياز الديون الممتازة
ومقاديرها الاصلية والمصاريف ويأمر ما اذا كان الطلبات الخاصة بها مرفوضة
أو مقبولة

خامسا . ذكر القوائد بدون تحديد لمقاديرها بأن يبين أمام دين فلان
مثلا أن له فائدة كذا في كل سنة بدون جمع كيتها المستحقين يوم استحقاق
دفع الاصل « والنرض من عدم قطع كيتها هو انها لا تقطع الا عند تحرير

قائمة التوزيع النهائية كما سيأتي ذلك بعد مادة ٥٢٧ مرافعات «
ملحوظة جاء بالمادة ٥١٧ مرافعات أن رتبة المؤجر الثالث مع أن رتبته
في المادة ٦٠١ مدني السادس قفي هذه الحالة يجب على القاضي اتباع النص
الوارد في المادة ٦٠١ الذي رتب الديون الممتازة بالأفضلية على النص الذي
يبين كيفية استعمال حقوق الامتياز لأن نص القانون المدني هو الاول بالاتباع
في هذه الحالة (بهذا حكمت محكمة الاستئناف المختطة في ٢٥ يونية سنة
٩١٣ بحكم منشور في الشرائع العدد الثاني سنة ١٩١٣)

صورة قائمة التوزيع الموقفة محكمة كذا

قائمة التوزيع الموقت
انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا
نحن فلان قاضي المحكمة أو قاضي التوزيع بالمحكمة
بعد اطلاعا على طلب التوزيع المقدم لنا في كذا سنة كذا من فلان
المتطلب به توزيع مبلغ كذا المودع صندوق المحكمة بتاريخ كذا بتمرة كذا
المتحصل من ثمن مبيع متقولات فلان المقيّد بدفتر التوزيع بتمرة كذا سنة كذا
وعلى التنبيه المحرر من كاتب المحكمة في كذا الملن بتاريخ كذا وكذا
وكذا الى كل من

أولاً	فلان صناعته وسكنه وعمل اقلته
ثانياً	» » » » »
ثالثاً	» » » » »

رابعاً. فلان صناعته وسكنه ومحل اقامته

» » » » » خامساً

» » » » » سادساً

الذي يكلفهم فيه بتقديم مستنداتهم وطلباتهم المتعلقة بالتوزيع

وبعد اطلاعا على المواد ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ مرافعات

وعلى الطلبات والمستندات المقدمة من المداينين الرقعة بأوراق

دعوى التوزيع

حيث ان المداين الاول لم يقدم طلبه ولا مستنداته فقد سقط حقه في

التوزيع طبقاً للقانون

وحيث الثاني قدم مستنداته ولم يقدم طلبه فقد سقط حقه أيضاً

وحيث ان هذا السقوط من المسائل المتعلقة بالنظام العام المحتم على

القاضي مراعاتها من تلقاء نفسه ولو لم يدفع الخصوم بذلك

وحيث ان جملة المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود المسددة لخزينة

المحكمة من فلان بلغت مبلغ كذا

وحيث ان جملة المصاريف المنصرفة من فلان طالب التوزيع المسدد

للخزينة في كذا مرة كذا على طلب التوزيع بلغت كذا

وحيث انه باستئزال كامل هذه المصاريف من أصل المبلغ يكون الباقي

كذا الصافي المتبقى توزيعه على المداينين الآتي ذكرهم

وحيث ان المداين الثالث يطالب بمبلغ كذا قيمة الايجار المستحق له عن

المحل الذي كان مؤجراً للمدين الصادر له به الحكم الرقيم كذا مرة المقدم منه

ضمن الاوراق وعملاً بالمادة ٥١٧ مرافعات يكون دينه ممتازاً ويجب أن

يستوفي جميع الاجرة تبامها فقد خصصناه بهذا المبلغ مع مصاريفه القضائية البالغ قدرها كذا

وحيث ان المدائن الرابع هو مداين ممتاز دينه بمقتضى المادة ٦٠١ مدني اذ وردت درجة فيها الدرجة الخامسة يطالب بمبلغ كذا بحكم صادر في القضية المدنية نمرة كذا مع المصارف البالغ قدرها كذا والقوائد بواقع تسعة المائة من يوم كذا اليوم الذي وقع فيه اقامة الدعوي فقد خصصناه به

وحيث أن الدائن الخامس هو دائن عادي وكذا للدائن السادس كل منهما يطالب بمبلغ كذا بحكم صادر في القضية المدنية نمرة كذا لم يصبه الا مبلغ كذا فقد خصصناه به خصما من القوائد والمبلغ والمصارف بنسبة كل منهما السدس من دينه

بناء عليه

قررنا أولا بسقوط حق كل من اللدائنين الاول والثاني ثانيا بتخصيص كل من اللدائنين الباقيين بما ذكر على حسب الشرح المين أمام كل منهم وعلى كاتب المحكمة اجراء مادون في المادة ٢٥٠ مرافعات

القاضي الكاتب

ملحوظة يحسن بقاضي التوزيع اذا استغرقت الديون الممتازة كامل المبلغ المراد توزيعه أن يبحث الديون العادية وقبول ما يصح قبوله منها لاحتمال وقوع نزاع في القائمة المؤقتة وسقوط أحد الديون الممتازة ويكون حينئذ للديون العادية الحق في التدخل في القسمة بدون أن تدعو الحال الى تكرار العمل « قلا عن مذكورة قحه بك »

ملحوظة اذا كان من ضمن الحاجزين المودع لذمتهم المبلغ المتحصل

من بيع الاشياء المحجوزة أجنبي غير تابع للحكومة المحلية وكان معروفاً بهذه الصفة كالبنك الزراعي مثلاً أو أحد الاشخاص الوارد ذكرهم بمنشور الحقاينة الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ٨٥ فالحاكم الاهلية غير مختصة طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٩ من لائحة ترتيب الحاكم المختطة باجراء عملية التوزيع ويجب عليها اذا طلب منها اجراء ذلك أن تقرر بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها طبقاً للمادة ١٣٤ مرافعات أما اذا كان الاجنبي غير معروف لدى قاضي التوزيع بهذه الصفة فيجب الاستمرار في اجراءات التوزيع حتى يدفع أمامه بذلك أو يثبت ان ذلك الاجنبي غير خاضع لاحكام الحاكم الاهلية

وعلى كاتب المحكمة في حالة التقرير بعدم الاختصاص وحالة اجراءات التوزيع على المحكمة المختطة أن يسرع بالرسالة المبلغ المودع صندوق المحكمة لئلا توزعه الى المحكمة المذكورة متبعاً في الارسال الطريقة الواردة بمنشور نظارة المالية الصادر في أغسطس سنة ١٩١٣. ويصحب ذلك بقوائم المحجز وباقي الاوراق المنصوص عليها في المادة ٥٧٧ مرافعات مختلط المتعلقة بذلك (١) ملحوظة — يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الاحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات المبين في المادة ٥١٥ مرافعات وقبل الشروع في التوزيع أن يكلف بالحضور أمام القاضي الذي يكون اجراء التوزيع بمفرته كل من :

أولاً . المحجوز عليه — بصفته انه هو المدين فله شأن

ثانياً . المحجوز له . لانه الدائن الحاجز الذي حصل البيع بناء على طلبه

(١) انظر في ذلك منشورات النظارة الصادرة في ١٣ يونيو سنة ١٨٩٥ و١ أغسطس

سنة ١٩٠٥ و٦ أغسطس سنة ١٩٠٨ و٢٢ مايو سنة ١٩٠٥

ثالثاً . من يكون طالباً للتوزيع عند الاقتضاء
رابعاً . أسبق واحد في وضع الحجز من الدائنين المتمازين بعد المحجوز
له أولاً

ويطالب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المفروشات
ونحوها مما كان للمدين بالحمل المؤجر بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ
المصاريف السابق ذكرها في المادة ٥١٧ مرافعات على حسب تقديرها بما
فيها المصاريف المترتبة على الأمر الذي يصدر بالاختصاص المذكور

وهذا المبلغ الذي يطلب (١) صاحب الملك المؤجر اختصاصه به هو قيمة
الاجرة المستحقة له إيجار المحل الذي كان .. أكثافه المدين المبيعة . نقولاته
ومفروشاته ومطلوب اجراء توزيعها لانه صاحب الامتياز عليها بمقتضى
نصوص القانون . ولا يحكم به يستنزل من أصل المبلغ المراد قسمته والباقي
يقسم حسب ما تقدم

وحكمة الجواز للمؤجر بحسب المادة ٥١٩ من قانون المرافعات رفع
دعوى بطلب الاختصاص هي تلافي البطل الذي تستدعيه قسمة الثروة
ولذلك سبب انفراد هذه الميزة اعتبار انه انما يعمش من قيمة الاجرة ولذلك
فن العدل أن يوجد في القانون ما يساعده على تقادي التطويل الذي لا بد
منه في اجراءات التوزيع

نرجع الى قائمة التوزيع المؤقتة ونقول انه في الثلاثة أيام التالية لتحريرها

(١) يجب أن يقدم طالب الاختصاص من صاحب الملك المؤجر قبل انتهاء المواعيد
المقرر لتقديم الطلبات لانه اذا تأخر عن ذلك كان طلبه غير مقبول بالمرءة
« قلا عن مذكرة سمادة قحه بك »

يكلف كاتب المحكمة المدائنين الحازرين السابق اعلانهم جميعا بالاطلاع عليها
وتقديم تقرير المناقصة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كان هناك وجه للمناقصة
وذلك في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانهم والا سقط حقهم فيها
مادة ٥٢٠ مرافعات صورة ذلك التكليف

محكمة كذا

اعلان

انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا

نحن فلان كاتب المحكمة

حيث ان قائمة التوزيع الموقت في القضية نمرة كذا سنة كذا توزيع

قد حررت طبقا للمادتين ٥١٧ و ٥١٨ مرافعات

وحيث انه طبقا للمادة ٥٢٠ مرافعات يقضي اطلاع المدائنين الحازرين

عليها وتقديم تقرير المناقصة فيها ان كان للمناقصة وجه

نكلف أسد محضري المحكمة باعلان كل من

(أسماء المدائنين السابق اعلانهم بتقديم المستندات والطلبات والمدائنين

الذين قدموا طلباتهم ومستنداتهم ولم يكونوا قد أعلنوا تنبيه كاتب المحكمة

الاول لعدم معرفتهم)

وتكليفهم بالحضور الى قلم كتاب المحكمة المشار اليها في ظرف خمسة

عشر يوما تمضي من تاريخ اعلانهم بهذا للاطلاع على قائمة التوزيع الموقت

وتقدير تقارير المناقصة عنها ان كان لها وجه والتنبيه عليهم بأن من يتأخر حتى

يمضي الميعاد المذكور عليه يسقط حقه فيما ذكر

كاتب المحكمة

ختم المحكمة

ويعلن هذا الاعلان تبعاً للرسم النسبي المتحصل على طلب التوزيع
كالاعلان السابق

ومتى حضر المدائنون الحاجزون لقلم الكتاب على كاتب المحكمة أن
يطلمهم على قائمة التوزيع الموقت فإن أراد أحدهم المناقضة فيها يحرر له تقريراً
بها بالكيفية الآتية (١)

صورة تقرير المناقضة

محكمة كذا

تقرير مناقضة

انه في يوم كذا سنة كذا الموافق كذا سنة كذا الساعة كذا بقلم
كتاب المحكمة المشار اليها أمامنا نحن فلان كاتب المحكمة حضر فلان صناعته
وسكنه أحد المدائنين في قضية التوزيع غمرة وقرر بأنه يناقص في قائمة التوزيع
الموقت للأسباب الآتية

(تذكر الاسباب) وسياق تفصيل عن بعض هذه المناقضات

ووعد بتقديم مذكرة تفصيلية عن النقط القانونية التي استند عليها في
الناقضة قبل الميعاد المقرر وإثباتاً لما ذكر . وطبقاً للمادة ٥٢٠ مرافعات قد
تحرر هذا التقرير وأمضيناه والقرار بمد تلوته عليه (٢)

كاتب المحكمة

المقرر أمضاء

(١) يجوز للمدين أن يعلن كالمداينين الحاجزين بطريق المناقضة في القائمة
الموقفة

٢ تقرير المناقضة المقدم في الميعاد من واحد أو أكبر من الدائنين المعارضين يفيد

ولا رسم على هذا التقرير

وعلى كاتب المحكمة كما قدمنا أن لا يتمتع من تحرير تقرير مناقضة أراد تقريرها أحد الدائنين بعد الميعاد المحدد في المادة ٥٢٠ مرافعات لأنه ليس من واجبه مراعاة ذلك اذ للمحكمة وحدها حق الفصل في قبولها من عدمه بناء على طلب ذي الشأن أو من تلقاء نفسها

وسياتى بعد الاجراءات الواجب عملها في حالة المناقضة

اذا مضى الميعاد المذكور آنفاً ولم تحصل مناقضة تحريراً لقاضي قاعة التوزيع الا نهائية مادة ٥٢١ مرافعات وبين فيها مقدار ما خص كلا من الدائنين بعد استئزال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ؛ يقرر مقدار الفوائد ويوقفها على حسب ماسياتي مادة ٥٢٢ مرافعات

ويوقف سريان الفوائد عند عدم المنازعة في القائمة المؤقتة في اليوم الذي ينتهي فيه قبول المناقضات وهو آخر يوم من خمسة عشر يوماً المتقدم ذكرها وفي حالة وجود المنازعة يوقف في اليوم الذي يمار فيه الحكم في النزاع انتهاياً وفي هذه الحالة لا يجب على القاضي تحرير قائمة التوزيع الا نهائياً الا بعد اليوم الذي يصير فيه الحكم في المنازعة انتهاياً ويكون لقائمة التوزيع الا نهائى الذي لم يحصل نزاع فيها قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للدائنين والمجوز عليه

الباقين منهم . وأما سقوط الحق المنصوص عنه في المادة ٥٢٠ مرافعات فانه لا ينطبق الا عند عدم وجود مناقضة البتة

حكم محكمة الاستئناف المخطئ المنسوخ تحت المادة ٥٢٠ المذكورة

بعض أنواع المناقصات

لما كان التوزيع في المحاكم الأهلية قليل الحدوث كانت اجراءاته غريبة والاعرب منها المنازعات فيه رأينا ذكر بعض هاته المنازعات التي تحصل عادة في القائمة الموقفة

المنازعات تحصل في عدة أحوال منها أن تكون من دائن أو عدة دائنين عادين بأن تنازعوا في الامتيازات التي خص القاضي بها في قائمة التوزيع الموقت بعض المدينين وتطلبوا اعتبار من خصوص الامتيازات كالدائنين العادين أو تطلب هؤلاء المنازعون نقص مقدار دين بعض الدائنين الذين قبلهم القاضي سواء كان الدين المطلوب ينقص مقداره — ممتازاً أو غير ممتاز بدعوى أن دين هذا البعض أقل مما قبله القاضي وقدره في القائمة الموقفة أو تطلبوا اخراج بعض الدائنين كلية من القائمة الذي قبلهم فيها القاضي لان ديونهم صورية مثلاً أو تسددت كلها أو بعضها وفي كلا الجانبين الاخيرين تزيد حصة باقي الدائنين

ومنها ان تكون المنازعة من دائن واحد يطلب بها ان يدخل في التوزيع الانتهائي ديناً رفضه القاضي في التوزيع الموقت أو رد ما نقص من دينه بناء على رفض القاضي لبعضه أو يطلب امتيازاً لم يحكم له به القاضي والمنازعة في هذه الحالة تحال على المحكمة لنظرها والفصل فيها

وقد يجوز أن لا تكون المنازعة في جميع عمل القاضي بل في بعضه كما اذا لم يحصل منازعة في قبول جميع المدينين الممتازين بل حصلت المنازعة المذكورة من مدين أو مدينين عادين أو حصلت من مدين عادي بالنسبة لرفض طلبه أو تقيصه كما تقدم فالحكم الذي يصدر في هذه المنازعة لا يغير

حالة المداينين الممتازين لان مطلوبهم واجب التأدية لهم كاملاً فقط يجب توقيف قسمة ما يخص الدائنين العاديين حتى ينتهي الفصل في المنازعة المقامة بينهم ولذلك لا يجب حينئذ تأخير اعطاء الدائنين الممتازين حقوقهم انتظاراً لصدور الحكم في المنازعة لان هذا الحكم لا تأثير له عليهم ولا يغير حالتهم وإذا لا فائدة بالنسبة لهم ويدخل لكل منهم حقه كاملاً كما ذكرنا بخلاف ما اذا كانت المنازعة من دائن عادي ينازع في كل أو بعض دين دائن فأكثر من المداينين الممتازين أو يطلب اعتبار دينه ممتازاً أو نحو ذلك فلاحتمال ان ينشأ من الحكم الذي يصدر في مثل هذه المنازعة ما ينعى حالة المداينين الممتازين فيجب ايقاف التوزيع الانتهائي حتى يفصل في المنازعة نهائياً

في حالة المناقضة

فاذا حصلت منازعة وتقدم عنها التقرير في الميعاد القانوني فعلى من يطلب التججيل من أولي الشأن أن يكلف كلامن

أولاً المحجوز عليه . صاحب الشأن في الدين الحاصل المناقضة فيه

ثانياً والمنازع . وهو المناقض لانه الماعى وكل مدع مكلف باثبات مدعاه

ثالثاً والمنازع في دينه . ليدافع عن حقه ورد كل منازعة

رابعاً وأسبق واحد في وضع الحجز من المداينين الغير ممتازين - ليقوم مقام باقى الدائنين كوكيل عنهم فيما يدافع به عن نفسه و عنهم (١)

بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة امام قاضي المواد الجزئية اذا كانت القاعة الموقفة تفررت بمعرفة وإمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك

«١» اذا كان الاسبق هو المنازع أو المتنازع في دينه ففي هذه الحالة يطلب الحاجز الثاني

القائمة تجررت بمعرفة القاضي المين منها ل مواد التوزيع وتحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الاخيرة مادة ٥٢٣ مرافعات .
والحكم الذي يصدر في المنازعة لا يكون قابلا للمعارضة مادة ٥٢٤ .
مرافعات أما استئنافه فانه جائز ما دام المتنازع فيه يزيد عن ٢٠ جنيه مصري حسب التعديل الجديد بصرف النظر عن ديون المتنازعين والمبالغ المقتضى توزيعها وميعاد هذا الاستئناف ١٥ يوما بعد يوم اعلانه مادة ٥٢٥ مرافعات
فاذا حكم في المنازعة حكما لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتائيا تحرر القاضي قائمة التوزيع الانتائى على الوجه السابق مادة ٥٢٦ مرافعات
وتوقف الفوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهى فيه جواز قبول المناقضات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم فى النزاع انتائيا مادة ٥٢٧ مرافعات

صورة القائمة الانتائية

محكمة كذا

قائمة التوزيع الانتائية

انه فى يوم كذا سنة كذا الموافق كذا

نحن فلان قاضى المحكمة

بعد اطلاعا على قائمة التوزيع الموقفة السابق تحريرها بتاريخ كذا

وعلى الحكم الصادر من المحكمة بتاريخ كذا فى المناقضة المقدمة من فلان

(اذا حصلت منازعة وفصل فيها) وعلى الواد ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٨

مرافعات

وعلى التنبيه الحاصل من كاتب المحكمة فى كذا وعلن لعمد اثنتين فى كذا وكذا

حيث ان جملة المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود المسددة لخزينة المحكمة من فلان بلغت مبلغ كذا

وحيث ان جملة المصاريف المنصرفة في اجراءات التوزيع (بما فيها الرسوم المقررة التي تلزم لاعادة اعلان أحد المدينين اذا لم يعلن في أول مرة) المسددة من فلان للخزينة بتاريخ كذا غمرة كذا بلغت كذا
وحيث انه باستئزال كامل هذه المصاريف من أصل المبلغ المراد توزيعه يكون الباقي مبلغ كذا

وحيث ان الديون الممتازة بحسب القانون بعد ذلك هي
أولاً . مبلغ كذا مستحق للحكومة عن الموائد مثلاً
ثانياً . مبلغ كذا مستحق لفلان قيمة الاجرة عن المنزل الذي كان مؤجراً للمدين

وحيث ان الباقي من المبلغ المراد توزيعه بعد ذلك مبلغ كذا وزعناه على الدائنين العاديين حسب الآتي

أولاً . فلان مطالب بمبلغ كذا بحكم غمرة خصه كذا

ثانياً . « « « « « « « « الخ

على الوجه المشروح تحررت هذه القائمة بتوزيع المبلغ المذكور بالكيفية المشروحة عليه وعلى أمين صندوق المحكمة أن يصرف الى كل من فلان وفلان وفلان ما خصهم حسب الوارد بهذه القائمة من المبلغ المودع تحت يده بتاريخ كذا بتمرة بلا تأخير ،
القاضي

الكتاب

على كاتب المحكمة أن يسلم في بحر ثمانية أيام من يوم تميم القائمة النهائية

صوراً منها للمدائنين ليتسلوا بقتضاها من صندوق المحكمة المستحق لهم على حسب ما ورد بها مادة ٥٢٨ مرافعات

وعلى أمين الصندوق أن يصرف المستحق لكل دائن بمجرد تقديمه الصورة المسئلة له بدون لزوم للقيد على الخزينة والحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يملن للمحجوز لديه بفسير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدون احتياج لاجراءات أخرى مادة ٥٣٠ والحجز التوقع بعد ميعاد الشهر المحدد في المادة ٥١٦ مرافعات يقيد كأنه لم يكن مادة ٥٣١ مرافعات أما الحجز الحاصل ولو بعد البدء في أعمال التوزيع فيكون معتبراً على شرط أن يحصل أثناء مدة الشهر مادة ٥٣٠ مرافعات

ويستبر الحجز مقام الغلب المنصوص عنه في المادة ٥١٥ مرافعات وصورة السند المعلقة في رأسه تفني عنه

ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة امام المحكمة وتضم لاجراءات التوزيع اذا كانت هناك دعوى منظورة الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفاهية فإنه لا يجوز حيثئذ نزع القضية من يد المحكمة مادة ٥٣٠ مرافعات العبارة الاخيرة منها

اذا كانت النقود المراد توزيعها متحصلة من ثمن عقار موهون وبقي منها شيء بعد استيفاء الدائنين المرتنين حقوقهم جاز لقاضي التوزيع ان يقسم ذلك الباقي على المدائنين الخارجين عن الرهن قسمة غرماء مادة ٥٣٥ مرافعات لان الدائنين المرتنين للعقار ممتازون في حقوقهم بتسجيلهم الرهن رسمياً ولذلك يأخذون حقوقهم كاملة من ثمن العقار بمراعاة أسبقية تسجيل رهن كل منهم

(كما سبأني في باب التوزيع بين الدائنين) فالمرتهن المسجل أولاً هو الذي يتبدأ بإعطائه حقه كاملاً ويليهِ المرتهن المسجل رهنه بعمده وهكذا فإن بقي بعد ذلك شيء من ثمن المقار يقسم بين الدائنين الغير مرتهنين قسمة غرماء كما سبق تفصيل ذلك

وإذا تأخر طالب التوزيع عن السعي في إتمام إجراءاته بأن طلب التوزيع وحصل الشروع فيه بالإجراءات الابتدائية بناء على طلبه ثم تأخر ولم يتم مقتضيات الطلب، فتنع تعطيل حقوق باقي المداينين أجزء القانون في المادة ٣٣٦ مرافعات لمن يطلب التعجيل من الإخصام الباقين أن يقوم مقام ذلك الطالب المتأخر في تجميع الإجراءات بمقتضى أمر يصدر من القاضي المعين للتوزيع على طلب التعجيل الذي يقدمه له من يهمة إتمامه
صبورة أمر القاضي الذي يصدر على هذا الطلب
محكمة كذا

نحن قاضي المحكمة
بعد اطلاعنا على هذا الطلب
وعلى طلب التوزيع المقدم لنا بتاريخ كذا من فلان المقيم بجدول التوزيع بتمرة
وعلى الإجراءات التي عملت بعد ذلك
والمادة ٣٣٦ مرافعات
نأمر بإقامة مقدم هذا الطلب مقام فلان طالب التوزيع في إتمام
الإجراءات اللازمة حسب القانون القاضي
ملحوظة . وهذا الأمر لا يملن لأحد ولا رسم عليه لتعيينه للرسم للنسبي
المأخوذ على القضية

وإذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في إرسال أوراق التنييه للمدائنين بتقديم طلباتهم أو الاطلاع على قائمة التوزيع الموقت أو في تسليمه أذونات صرف المستحق لهم فيكون بمجرد ذلك ملزماً بالقوائد مدة تأخير مائة (٥٣٣)

وعلى القاضي أن يحرر قائمة التوزيع الموقت في ظرف شهر وقائمة التوزيع النهائي في ظرف خمسة عشر يوماً فإذا تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بملزوميته بالقوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة (١)

الباب الرابع

التفويض على المقار
أو

نزع الملكية (٢)

جاء التنفيذ على المقار في الفصل السادس من قانون المرافعات عقب القسمة بين الغرماء وهو معقد أيضاً في اجرا أنه

(١) اطلعت على هذه المذكرة الموضوعة في « التوزيع » وقد دلتني أسلوبها وتنسيقها على أن واضعها بذل متعياً الجهد ليكون عمله وافياً بالحاجة وعلى الخصوص من الوجهة العملية
٢٤ مارس سنة ١٩١٥ أحمد قحه

(٢) راجع في شأن نزع الملكية للمنافع العمومية شرح فتحى باشا على القانون المدني من ص ١١٦ الى ص ١٢٤ لأنه واف بالفرض وزيادة

والتنفيذ (١) بهذه الكيفية قهري يتخذ الدائن لاستيفاء حقه من أموال المدين بالرغم منه

ويكون ذلك بيع أو إلهائها أو بمضاهيها أمام المحكمة بالمراد العيني ويتناول حقه من ثمن المبيع

ولكن لا يجوز للدائن نزع عقار المدين منه ولو كان مرهوناً لفداء دينه إلا إذا كان الدين ثابتاً بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر لوفاء الدين والانتذار بنزع الملكية. ويجب إعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه إن لم يكن سبق إعلانه إليه

وإذا كان العقار في يد حائز آخر غير المدين ولم يكن لدى الدائن سند واجب التنفيذ ضده يجب على المدين المذكور فضلاً عن إعلان التنبيه للمدين إعلان انتذار للحائز ويجب أن يشمل التنبيه المذكور على تعيين محل للمدين في البلدة الكائن بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان العقار المقضي نزعاً بياناً صحيحاً مادة ٥٣٨ مرافعات

وليس التنبيه المذكور من أعمال التنفيذ الخاصة بالعقار بل هو عمل

(١) يقع التنفيذ فذاً لأحكام شرعية بالحجز على العقار ماعداً منزل السكن بواسطة معاوني الإدارة مادة (١١) من لائحة تنفيذ أحكام تلك المحاكم فذاً ظهر وجود رهن على العقار المراد نزع ملكيته فلا يجوز نزع الملكية بالطرق الإدارية بل تكون المحاكم القضائية (الإلهية) هي المختصة بذلك مهما كانت قيمة الرهن

ويعتبر الحكم الشرعي في هذه الحالة سنداً واجب التنفيذ وأساساً للسير في اجراءات نزع الملكية أمام المحاكم الإلهية مادة (١٠) لائحة التنفيذ ومذشور وزارة الحفانية

الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩١٢ بمرة ٢٦٨٥

سابق عليه (١) ويسجل هذا التنبيه بقلم كتاب المحكمة الابتدائية المكان بدائرتها المقار فإذا كان المقار متعدداً وتابعا لحاكم مختلفة وجب أن يكون التسجيل في كل منها

والتسجيل هو نقل صورة التنبيه حرفياً في دفتر التسجيل (٢)
ويكون تسجيل التنبيه بناء على طلب ذي الشأن مادة ٦٢٨ مدني

وعلى كاتب التسجيل إذا تبين له سبق حصول تسجيل ورقة تنبيه عن ذات المقار أن يؤثر على التسجيل الأول بحصول التنبيه المستجد على هامش التسجيل الأول ميئاً تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذي طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر ولذلك يجري التأشير بالبيانات المذكورة على التنبيه الأول على هامش تسجيل التنبيه الثاني كما ان عليه أن يؤثر بمحو التسجيل

والتنفيذ بالحجز على المقار بناء على أحكام محاكم الاخطاات تحصل جميع اجراءاته عملاً بالمادة ٩٣ من لائحة الاجراءات امام محاكم الاخطاات بواسطة المحضرين طبقاً لاحكام قانون المرافعات - وتقع جميع الاحكام الواردة في القانون المذكور وتحصل الرسوم المدينة بلائحة الرسوم للمحاكم الاهلية كتاب وزاره الحفانية لمحكمة بني سويف في ٢٠ سبتمبر سنة ٩١٣ عمرة ٩٦٢٥

(١) راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف الصادر في ٨ مارس سنة ٩١٦ مدرج بالشرائع سنة ثالثة ص ٤٣٢

(٢) على كاتب التسجيل أن يراعى وقت التسجيل أن تكون الكتابة في دفتر التسجيل خالية من تحلل الياض ومن الشطب والكشط ووضع كلمة فوق أخرى ومن العكس بين الاسطر - فإذا اضطر الى تخريج أو شطب وجب التصديق على ذلك من أحد قضاة المحكمة في يوم حصوله مع بيان تاريخ التصديق بمذمومة على الاصل مادة ٦٢٧ مدني

من لقاء نفسه إذا انقضى ما به وستون يوماً غير مواعيد المسافة من تاريخ التسجيل ولم تصله صورة الحكم المشتعلة على الأمر بنزع الملكية « المواد ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ مرافعات »

وتسجيل التنييه يلحق الثمرات بالمقار ومعنى ذلك ان ثمرات المقار تأخذ حكم المقار من وقت التسجيل وتعتبر من حقوق الدائنين المرتهنين وغيرهم وتوزع عليهم كتوزيع ثمن المقار

والرسم المستحق على التنييه هو رسم تنفيذ - فاذا كان الدائن قد شرع في التنفيذ على منقولات المدين قبل شروعه في التنفيذ على المقار ولم يجد له منقولات أو وجدها ولم تقب بالدين فلجأ الى التنفيذ على المقار كان رسم التنييه هو رسم التنفيذ الذي دفعه أولاً للتنفيذ على المنقولات - أما اذا لم يكن قد شرع في التنفيذ على المنقولات ورغب التنفيذ مباشرة على المقار ولا مانع من ذلك (١) فالرسم الذي يحصل هو رسم تنفيذ كما قدما

ويدخل ضمن هذا الرسم اعلان التنييه وتسجيله و اعلان دعوى نزع الملكية وتسجيل حكم نزع الملكية فاذا أعيد تسجيل التنييه لبطالانه لعدم تسجيله في الميعاد القانوني وهو التسعون يوماً الواجب رفع دعوى نزع الملكية فيها لانه بعد هذه المدة يبطل التنييه ومتى يطل لا يكون هناك محل لتسجيله وكذلك اذا أعيد تسجيل التنييه لسقوطه بمضي المدة فيؤخذ رسم مقرر باعتبار الرول على اعادة التسجيل وبعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التنييه وقبل كمال تسعين يوماً من التاريخ المذكور يقدم الدائن دعوى نزع الملكية على حسب

(١) راجع في شأن ذلك مذكرة لجنة المراقبة الصادرة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦

الاورضاع المقررة للتكليف بالحضور فاذا خالف ذلك كان الطلب « أي دعوى نزع الملكية » باطلا لانه قبل الثلاثين يوماً يكون الطلب سابقاً لوانه وبناء عليه يكون باطلا وبعد مضي التسعين يوماً يطل التنبيه والانداز حتى يجب على الدائن تجديدهما فتكون الدعوى باطلة - ويلاحظ ان التنبيه لا يطل بمضي تسعين يوماً الا بصفة كونه من الاوليات الضروريات لدعوى نزع الملكية فيحفظ نتائج بصفته عملاً تحفظياً رغماً عن مضي المدة بمعنى انه يجب تجديده بعد التسعين يوماً قبل تجديد دعوى نزع الملكية ولكنه يقطع سران سقوط الحق بمضي المدة

. وقد اختلفت المحاكم فيما اذا كان يجوز للمحكمة أن تحكم بالبطالان من تلقاء نفسها أم لا - فرأى فريق انه يجوز للمحكمة أن تحكم بالبطالان من تلقاء نفسها باعتبار ان المسائل الخاصة بنزع الملكية من النظام العام « راجع في هذا المعنى الحكم نمرة ١ تعليقات جلاد على المادة ٥٣٩ مرافعات » ورأى الفريق الثاني عكس ذلك ويحتج هذا الفريق بأنه وان كان قد نص في المادة على البطلان الا انه لا يترتب على هذا النص ان المحكمة تحكم من تلقاء نفسها بالبطالان بل لا بد من التمسك به من الخصم « وبهذا الرأي صدر حكم من محكمة كفر الزيات بتاريخ ٣ مارس سنة ٩١٣ مدرج بالشرائع سنة أولى ص ٤٦ »

وتشتمل ورقة التكليف بالحضور زيادة على البيانات المذكورة في المادة ٣٥ مرافعات التي شرحناها في الباب الاول من هذا الفصل على البيانات الواردة في المادة ٥٥٣ مرافعات

وقدم الدعوى امام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة

لها الجهة الكائن فيها المقارات المزروع ملكيتها وينظر في اختصاص المحكمة الى قيمة ثمن المقار المراد نزع ملكيته لا الى المبلغ المراد نزع الملكية من أجله وللحكمة بمقتضى المادة ٥٥٧ مرافعات أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من المقارات المطلوب نزع ملكيتها اذ اذارت أن ثمن ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع وديون الدائنين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المدينين برهن مسجل — كما أن للحكمة الحق أيضاً في أن تعدل وتمحو وتثبت في شروط البيع بما تراه

فاذا كانت المقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب السعى في بيعها أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من المقارات المذكورة

ورسم الدعوى هو رسم التنفيذ المتحصل على التنبية كما قدمنا (١)

ويجب على طالب البيع أن يقدم في الجلسة التي حددها اطلب الحكم بنزع الملكية شهادة من المحكمة الاهلية وأخرى من المحكمة الشرعية وثلاثة من المحكمة المختلطة وما سبب ذلك الاتعداد جهات التسجيل

والجاري أن بعض الدائنين يقدمون شهادات بالرهون المسجلة لمدة

(١) اذا حكم بلفو صحيحة الطلب أو بطلانها أو بشطب الدعوى أو شطبت لعدم حضور طالب البيع أمام القاضى في اليوم المحدد للبيع وأراد الطالب الرجوع لها فيؤخذ في أي حال من هذه الاحوال رسم تنفيذ جديد خلاف السابق تحصيله « راجع صحيحة ٢٦ من لائحة الرسوم)

أقل من العشر سنوات (١) التي نصت المادة ٥٦٩ مبدئي على اعتبار تسجيل الرهن لانغياً إذا لم يجدد في ظرف عشرة سنين (٢) من وقت حصوله وبذلك لا يمكن حصر الدائنين المسجلة ديونهم على العقار ولا يفسر لقلم الكتاب المكلف بإجراءات النشر والاعلان — اعلانهم طبقاً للمادة ٥٦٢ مرافعات باعتبار أن هؤلاء الدائنين هم أصحاب شأن ومن ذوي المصلحة في العقار ولهم الاشراف على إجراءات نزع الملكية

ولقد تولد هذه المسألة عراقيل جمة بين المداين المباشر لاجراءات نزع الملكية وبين الدائنين المرتهنين وكذلك في حالة طلب الراسي عليه المزاو استلام الصورة التنفيذية من حكم البيع عملاً بالمادة ٥٨٨ مرافعات كان يكون

(١) يرجع سبب تقديم شهادة ناقصة أحياناً الى سوء نية المباشر لاجراءات نزع الملكية كان يعلم أن العين مثقلة بالرهنات ويريد الهرب من بين مخالب الدائنين كان يشتري العقار بضمن زهيد في حال أن الدائنين أو بعضهم يرغب الشراء بضمن عال أو أن يوم قلم الكتاب أن العين خالية من أي حق عيني وبذا تسلم له الصورة التنفيذية (٢) التسجيل الذي يجب قانوناً تجديده كل عشر سنين هو الخاص برهن التأمين (Hypothèque) كما يستدل من عبارة النص الفرنسي — فخرج رهن الحياة (Soye) وخرج كذلك امتياز البائع على رأى من يكفي بتسجيل عقد البيع وحده لحفظ هذا الحق فإذا مضى على تسجيل رهن الحياة وامتياز البائع أكثر من عشر سنين فلا يزد طبعاً ذكر لهما في الشهادة وهو مايجر حتماً فيما بعد الى منازعات بين أصحاب هذه الحقوق والذي يكون قد اشترى العقار بطريق المزاو وليس لهذا الضرر من علاج فيما رآه بعض الباحثين الا وضع نص يوجب تجديد كل تسجيل كلما مضى عليه عشر سنين وهذه الوسيلة تتوفر المقائله المقصودة من تلك الشهادات على وجه الكمال (راجع بحث قمحه بك في التنفيذ على العقار المدرج بالشرائع سنة ثانية صحيفة ٥)

الرأسي عليه المزاد هو طالب البيع وليس هناك دائن غيره بحسب الظاهر من الشهادات الناقصة المقدمة منه فيضطر قلم الكتاب أن يتبع منه مانص عنه في شروط البيع ويكلفه بدفع الثمن في الخزينة اذا كانت الشروط تقضي بذلك أو أن يثبت لقلم الكتاب الذي قيد بالنص في المادة ٨٨ المشار اليها بأنه هو الدائن الوحيد للمدين حتي لا يضطر الى معاملته بالشروط الواردة في حكم البيع باعتبار أن لادائن غيره ويصبح لامنئ اذا من تكليفه بايداع الثمن لتوزيعه مادام التوزيع لا يكون الا بين اثنين فأكثر . فيضطر لاحضار شهادات تكميلية للشهادات المقدمة حتي ينفي من ايداع الثمن وهذه تكلفه مصاريف كان في غنى عنها اذا أحضرها كاملة

ولا يمكن أن محتج على قلم الكتاب بلزوم اعتماد الشهادات المقدمة احتراماً لحكم نزع الملكية الذي اعتمدها وصدر الحكم بنزع الملكية بناء عليها لان الشهادات ليست من الاجراءات الاساسية لنزع الملكية التي تعمل عليها المحكمة في اصدار الحكم لانها مقدمة لترض واحد هو تقدير الحقوق الفينية المترتبة على العين ومعرفة أصحاب هذه الحقوق - وليس عدم تقديمها مبطلاً للاجراءات وكما أن نص المادة ٨٨ قيد قلم الكتاب فوجب عليه تنفيذه وعدم مخالفته

ويحسن بقلم كتاب المحكمة أن ينصح قبل اجراء النشر والاعلان الى الدائن المباشر لاجراءات نزع الملكية أن يقدم شهادة مسبوقة أو شهادات تكميلية للشهادات الناقصة حتي يمكن اعلان أصحاب الديون المسجلة وعدم وجود عراقل في تسليم الصورة التنفيذية في المستقبل

المعارضة في تنبيه نزع الملكية

فاتنا ان نذكر شيئاً عن المعارضة في تنبيه نزع الملكية ولذا نقول ان هذه المعارضة جائز رفعها لحد يوم البيع وتوقف المعارضة التنفيذ اذا رفعت في ظرف الخمسة عشر يوماً التالي لاعلان ورقة التنبيه فاذا رفعت بعد ذلك لا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم اصدار امر بايقافه لاسباب مهمة مادنا ٥٤٨ و ٥٥١ مرافعات

حكم نزع الملكية

بعد تمام الاجراءات المتقدمة تصدر المحكمة حكم نزع الملكية وهذا الحكم يلزم أن يكون مشتملاً على البيانات المذكورة في المادة ٥٥٨ مرافعات وهو غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف ولا يطن لأحد ويجب على كاتب المحكمة تسجيله من تلقاء نفسه مادة ٦٢٨ مدني في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدقتر قلم كتاب المحكمة الابتدائية وينأثر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنبيه مادة ٥٥٩ مرافعات ويكون تسجيل الحكم بنسخ صورة مابه حرفياً ويؤشر في ذيل الحكم بحصول تسجيله مع ذكر تاريخه ونمرة المتابع ونمرة الصحيفة المسجل فيها ويضع كاتب المحكمة امضاءه على ذلك فاذا أهمل كاتب المحكمة تسجيل الحكم في الثمانية أيام المذكورة حكم عليه بفرامة أربع مائة قرش

البيع

قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوماً ولا تنقص عن عشرين يوماً يصير اشهار البيع بلصق اعلانات مشتملة على البيانات المبينة في المادة ٥٦٢ مرافعات

وتنشر صورة هذه الاعلانات في جريدة واحدة اذا كانت الصحيفة (١)
تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة كما حكم « مصر واسكندرية » وان لم
تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة كباقي
« محاكم القطر » (٢)

واذا رأى المدين أو طالب البيع من الصالح لبيع العقار بيعاً حسناً لصق
اعلانات أكثر مما ذكر أو حصول المزايدة في المحل الكائن به العقار
أو في غيره أن يتبع ما نص عنه في المادة ٥٦٦ مرافعات

وتلصق بمعرفة قلم المحضرين اعلانات البيع على المحلات التي نص عنها
في المادة ٥٦٣ (٣) مرافعات وكذلك تعلق صورها لاصحاب الديون المسجلة
في المحل الذي عينوه في التسجيل في ظرف خمسة عشر يوماً على الأقل قبل
البيع والا كان العمل لاغياً

- (١) ترسل الاعلانات للجرائد بحسب الدور
- (٢) ويجب نشر اعلانات بيع العقار بالجرائد بحيث تكون المدة بين النشر وجلسة
البيع عشرين يوماً كاملة بغير احتساب يوم النشر ولا يوم الجلسة
فعلى كاتب المحكمة ارسال الاعلانات الى الجرائد قبل تلك الجلسة بثلاثين يوماً
تقريباً اذا أمكن ذلك وعليه أن يطلب من ادارة الجريدة عند ارساله لها اعلاناً للنشر
أن تقوم بنشره في أقرب وقت ممكن وعلى كل حال قبل يوم مسمى يعينه لها في كتابه
وعليه كذلك أن يطلب منها ايضاً عن حوالة البوصلة التي يرسلها اليها بأجرة النشر
وأن يخبرها بأنها اذا تأخرت في نشر الاعلان استردت الاجرة التي دفعت لها مادة
٥٢٦ مرافعات ومنشور ٢٣ فبراير سنة ٩١٣ بمرة ٢١١٣ «

(٣) على كاتب البيوع أن يطلع قبل كل جلسة من جلسات البيوع باربع وعشرين
يوماً على أوراق قضايا البيوع المحدد لها هذه الجلسة ليتبين اذا كانت الاجراءات المنصوص

والفرض من اعلانهم هو لا اعتبارهم من ذوي المصالح في المقار كما تقدم الكلام عن ذلك ولهم الشأن في الاشراف على اجراءات نزع الملكية

يوم البيع

وفي اليوم المحدد للبيع يحصل اشهار البيع بناء على طلب نازع الملكية أو غيره من أرباب الديون المسجلة مادة ٥٦٩ مرافعات

ويشهر البيع ببدء المحضر علناً بجلسة البيوع بأن يتلو اعلان البيع حرفياً في قاعة الجلسة أو المحل المعد للبيع وينادي بالمزاد كما أن عليه أن يتلو قائمة المصاريف التي تقدر بمعرفة القاضي طبقاً للمادة ٥٦٧ مرافعات (١)

والفرض من تقديرهما واطلاق مبلغها في جلسة البيع انما هو تلافي دعوى جهالة الثمن لا اعتبارها جزءاً منه

ولا يجوز أن يطالب المشتري بشيء من المصاريف غير المقدرها مادة

عليها في المواد ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ من قانون المرافعات حصل استيفائها تماماً أم لا وفي حالة عدم استيفائها عليه أن يتخذ كل ما يمكن من الوسائل كارسال تفراف الى الجريدة المتاخرة في النشر أو اخبار المحضر بالاعلانات التي لم تبلغ لاصحابها

اما اذا أهملت ادارة جريدة في نشر اعلان في الوقت المناسب وجب على كاتب المحكمة أن يستعيد فوراً أجره النشر التي دفعت لها ويخطر وزارة الحفانية بهذا الاهمال طبقاً لمنشورها الصادر في ٢٣ فبراير سنة ٩١٣ نمرة ٢١١٣

(١) اختلفت المحاكم في بيان هذه المصاريف ومن المزم بها واقسمت الى ثلاثة اقسام . فالفرق الاول جرى على حساب أن تكون هذه المصاريف هي مصاريف النشر والاعلان ومرسى المراد فقط ويلزم بها المشتري — والفرق الثاني جرى على أن هذه المصاريف تشمل مصاريف الشهادات وأجرة نشر الاعلانات ورسم مرمي المزاد ويلزم بها المشتري أيضاً — والفرق الثالث جرى على اعتبار أن هذه المصاريف هي مصاريف دعوى نزع الملكية ويدخل فيها رسوم الشهادات الثلاثة ومصاريف

٥٨٠ وعلى كاتب البيوع أن يودع بمف كل دعوى كل ما يجريه أرباب الديون المسجلة له « خصوصاً الاجانب منهم » من الاعلانات والمعارضات الى أقلام الكتاب ويطلع المحكمة وقت جلسة البيع عليها

وللمحكمة وحدها حق تقدير هذه المعارضات فلها اذا وجدت على العين المطروح مزادها حق لاجني أن تتمتع عن السير في اجرا آت البيع طبقاً لنص المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختطة أولاً

والفرض من ذلك هو وقاية الحكومة مما قد يرفع عليها من دعاوي الضمان لان المسألة تصبح بعدما تقدم منحصرة في تفسير قانون - للمحاكم السلطة التامة في البت فيه ولا مسؤولية قانوناً على الحكومة اذا خالفت المحاكم الاهلية المحاكم المختطة في تأويل القانون - اذ لا يحتمل ان المحاكم تلقى على الحكومة التبعة فيما ينتج عن الخلاف بين القضاة بسبب اختلاف نظرهما في تأويل القانون « راجع كتاب قلم قضايا الحكومة الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩١١ نمرة ١٧٠٧ بوزارة الداخلية الى القلم المذكور باسكندرية »

نرجع الى اشهار المزااد فنقول اذا لم يحضر مزايدين ولم يرغب الدائن المباشر لاجرا آت البيع المشتري أجل البيع الى يوم آخر وقص الثمن وقد جرت المحاكم على تقيص الخمس مع أن القانون لم يحدد لذلك

دعوى البيع ويدخل فيها أجر النشر ومصاريف الاعلان ورسم مرسى المزااد ويلزم بها المشتري ايضا . وهذا الرأي الاخير يطابق « رأي قلم قضايا الحكومة وأحد بك أحد » وعندي ان المشتري لا يلزم من مصاريف الدعوى الا بمصاريف الشهادات ورسم الاعلانات واجر النشر ورسم مرسى المزااد - لان هذه المصاريف ما صرفت الا في هيئة العقار للبيع ولذا فهي جزء من الثمن يلزم المشتري بها - أما مصاريف دعوى نزاع الملكية وهي رسم التنفيذ فيلزم المدين بها الاثرام قانوناً برسم التنفيذ

حداً وتركه لتقدير القاضي كما أنه لم يحدد مقداراً للزيادة وتركه لتقدير القاضي أيضاً

ويدخل في المزداد الجبري كل راجب للمشتري (١) بشرط أن يكون متصفاً بالاهلية الشرعية للتعاقد مادة ٢٤٦ مدني

(١) القضاة على اختلاف درجاتهم وأعضاء النيابة العمومية وكتابة المحاكم والمحضرون ويدخل ضمن هؤلاء قضاة المحاكم الشرعية وكتابتها وقضاة محاكم الاخطاط وكتابتها — والمحامون أمام القضاة من الاهلي والشرعي — كل هؤلاء ممنوعون من شراء الحقوق المتنازع فيها كلها أو بعضها متى كانت من خصائص المحاكم التي يؤدون فيها وظائفهم سواء كان الشراء منهم مباشرة أو بواسطة غيرهم — وشروط المنع اثنان

الاول — أن يكون البيع حقاً متنازعا فيه أي أنه تحت القضاء
الثاني — أن يكون النظر في النزاع القائم بشأن هذا الحق من خصائص المحكمة الموكلف فيها القاضي أو عضو النيابة أو الكاتب أو المحضر فاذا تخلف أحد هذين الشرطين لرفع المنع وصح الشراء

أما المحامون فان النص لا ينطبق عليهم على اطلاقه لانهم في مصر يشتغلون أمام جميع المحاكم على السواء وعموم النص يقضي أن لا يجوز لاحد منهم أن يشتري حقاً متنازعا فيه أمام أى محكمة كانت وذلك غير مسلم به لعدم وجود العلة ولان في المنع الكلي حرجا على المحامين واخرجا لهم من صف ذوي الاهلية على الاطلاق في البيع وهو أهم التصرفات التي تقيد المرء في عيشه — على ان مقتضى المنع — وهو خوف التأثير الذي قد يقع من المحامي على البائت والاخلال بكرامة المحاماة — لا يكون في أي بيع وانما يتحقق اذا كان المشتري محاميا عن أحد المنازعين — واذا رجعنا الى ما أخذ النص وجدناه منقولا عن القانون الفرنسي وعندهم لكل وكيل في الدعاوي محكمة لا يشتغل أمام غيرها فساوى القانون المصري بين المحامين هنا ووكلاء الدعاوي هناك مع فقدان سبب المساواة — فاذا اشترى أحد هؤلاء حقاً متنازعا فيه على الوجه المتقدم

أما إذا رغب طالب البيع المشتري فعليه أن يدفع فوراً ليد كاتب الجلسة رسم مرسى المزاد وقت مرسى المزاد (١)
فإذا وقع البيع لغير طالبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشر الثمن وكامل المصاريف المقررة بمعرفة القاضي بما فيها رسم مرسى المزاد (٢)

ويجوز أن يقدم سندات أو أوراق ذات قيمة وكفالة يقر على اعتبارها القاضي ويثبت ذلك في محضر الجلسة مادة ٥٧٩ مرافعات
ويجوز أن يعافي المشتري الذي يرى القاضي اعتياده من تأدية الكفالة مادة (٣) ٥٧٥ مرافعات

كل البيع باطلاً يجوز ائكل ذى شأن أن يطلب قضاؤه كما يجوز للحكمة أن تحكم بذلك من تلقاء نفسها مادة ٢٥٧ مدني (راجع شرح قحني باشا ص ٢٢٦)
ولا يجوز أيضاً لموظفي الحكومة ومستخدميها بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٦ أن يدخلوا في المزايدات أو المشتري بأي طريقة كانت الاطيان والعقارات التي تطرحها الحكومة والسطة القضائية في المزاد في دائرة وظائفهم ويرتب على ذلك البطلان فضلاً عن الجراء التأديبي

(١) راجع الفقرة الرابعة من المادة ١٨ من تعريفة الرسوم
(٢) رسم مرسى المزاد هو رسم المشتري ويشتمل تسجيل الحكم وإعلانه وتنفيذه
« ص ٢٤ لائحة »

(٣) إذا كانت دعوى نزاع الملكية مرفوعة بطريق المعافاة ورغب الشخص المعافي الشراء فيجب عليه أن يدفع رسم مرسى المزاد مع مصاريف البيع وقت المزاد لأن هذا الرسم هو رسم مشتري ولا يدخل في حكم قرار المعافاة
ومع ذلك يجوز للقاضي أن يمهله في الدفع - وعلى قلم الكتاب أن لا يعطى صورة حكم مرسى المزاد الا بعد دفع الرسم المذكور (ص ٥٢ لائحة)

ويجوز للقاضي أن يؤخر دفع رسم مرسى المزاد لطالب البيع الى أجل محدد يعينه لذلك اذا رأى فيه أنه من ذوي الاقتدار ويثبت ذلك في محضر الجلسة

وعلى كاتب المحكمة أن يجرى مطالبته بالطرق القانونية اذا تأخر عن السداد في الاجل المحدد

مشمولات حكم مرسى المزاد

ويشتمل حكم مرسى المزاد على شروط البيع وصورة الاعلان وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع

وعلى كاتب المحكمة أن يسجل (١) من تلقاء نفسه ملخص الحكم الصادر بمرسى المزاد في ميعاد لا يتجاوز الثمانية أيام بعد مضي العشرة أيام المحددة للزيادة ولم تحصل والا غرم ٥٠٠ قرش ديواني مادة ٦٣٩ مدني

ولا يجب التسجيل بعد بيع العقار أمام المحكمة ومضي المواعيد التي يجوز اعادة البيع فيها لزيادة العشر على الثمن الذي رسا به البيع مادة ٥٧٠ مدني والسبب عدم الفائدة من تجديد التسجيل لأن البيع يمحو كل رهن وكل حق امتياز على العقار ولا يبقى الا توزيع الثمن على الدائنين حسب مراتبهم

ويكون التسجيل في المحكمة الداخل في دائرتها العقار فاذا تعدد العقار يسجل في كل محكمة داخل في دائرتها العقار كما قدمنا ويتأثر على حكم نزع الملكية بصور حكم مرسى المزاد مادة ٥٨٩

ولا يقبل حكم البيع المألوفة وانما يجوز فيه الاستئناف في ظرف

(١) تسجيل حكم البيع لازم طبقا للمادة ٦١٢ مدني

خمساً أيام من تاريخ صدوره وهذا الحكم يعتبر حجة للمشتري بملكية العقار المبيع وسنداً للمدين ومن يستحق حقوقه من الدائنين للحصول على الثمن مادة ٥٨٧ وينقل هذا الحكم نفس الحقوق التي كانت للمدين على العين إلى المشتري مادة ٥٩١ مرافعات

ويعتبر الراسي عليه المزااد مالكا للعقار من يوم مرسى المزااد ولا يصح أن يضع يده عليه الا اذا قام بوفاء شروط البيع

ولا يعتبر حكم المزااد الاول حكماً ناقلاً للملكية لانه حكم معلق على شرط قابض وهو تقرير الزيادة الذي بمقتضاه تزول الملكية من الراسي عليه المزااد بمجرد التقرير به في قلم الكتاب وترجع العين ملكاً للمدين ويجوز له رهنها بمد ذلك ويعتبر هذا التصرف صحيحاً لان لانص يحرم المدين من التصرف بالرهن في عقاره الى وقت الحكم البات ولا حق للدائنين في ابطال هذا التصرف (١)

١ هذا الرأي مختلف فيه بين رجال القانون فمنهم فريق - وهو الرأي الشائع - حرم على المدين التصرف بالرهن بمجرد تسجيل نفيه نزاع الملكية ولم يؤيد رأيه هذا بشئ - وغاية ما في الامر ان هذا الرأي مطابق للنظام المختلط - وبهذا المعنى صدر حكم من محكمة منوف في ٤ نوفمبر سنة ٩١٥ مدرج بالشرائح سنة ثالثة ص ١٦٩ قضى هذا الحكم (بأنه يترتب على تسجيل نفيه نزاع الملكية بطلان جميع تصرفات المدين في العقار المنزوع ملكيته التي تسجل بعد تسجيل النفيه ولو لم ينص على ذلك قانون المرافعات استناداً على ان روح التشريع وضرورة صيانة إجراءات نزاع الملكية يقتضيان ذلك) وخالف هذا الرأي فريق آخر منهم احمّد بك قحه ومن يرجع الى منشور وزارة الحفائية الصادر في ٣ مايو سنة ٩١٥ نمرة ٣٤٨١ يجد أن ما جاء به ضمناً يؤيد رأي هذا الفريق

الشراء للغير

يجوز بمقتضى المادة ٥٧٦ للمشتري أن يقرر في قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين إذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك يخلو سبيله وتعتبر الكفالة على الموكل ولا يشترط في ذلك أن يكون بيد الموكل توكيل رسمى بذلك

زيادة العشر

يجوز لكل انسان حائز للصفات الشرعية مادة ٢٤٦ مدني غير من تقدم ذكرهم ونص عنهم في المادة ٢٥٧ مدني أن يقرر زيادة العشر على أصل الثمن المباع به العتار في بحر عشرة أيام من تاريخ مرسى المزاد . ويحصل ذلك بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة التي بها المزاد (١)

ويشتمل تقرير الزيادة المذكور على أسماء الخصوم ونمرة القضية وتاريخ مرسى المزاد والتمن الذي رسابه البيع أولاً والتمن الموعد الشراء به ثانياً وما إذا كان المزايد عين له محلا في البلدة الكائن بها المحكمة على الوجه المبين في المادة ٥٧٧ مرافعات

وكذلك على قيمة المبلغ المودع وتاريخ ونمرة الايداع والامر الصادر من قاضي اليوع بتحديد يوم لاعادة البيع بالمزايدة على الزيادة المذكورة طبقاً

١ ليس لكاتب المحكمة وجه في الامتناع عن قبول تجديد تقرير زيادة العشر إذا كان قد مضى أكثر من العشرة أيام المقررة للزيادة لقانونا - إذ الفصل في ذلك من خصائص قاضي اليوع

ويحرر التقرير في المحكمة التي بها المراد لأنها أجدر من غيرها في معرفة القيود الواجب آتمامها قانوناً في زيادة العشر

للمادة ٥١٨ مرافقات مع تكليف مقرر الزيادة باعلان تقريره كما سيحيى
وتكليف آخر لكتاب المحكمة بجراء النشر والتعليق حسب القانون
ولا تقبل الزيادة الا اذا أودع المزايد مقدار الخمس من الثمن الذي يرغب
المشتري به مع كامل المصاريف ويدخل فيها رسم مرسى المزا على المبلغ المراد الشراء
به. أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتمادها القاضي المعين للبيوع أو قاضي المواد الجزئية
وعلى كتاب المحكمة أن يسلم فوراً الى مقرر الزيادة صورة من تقرير
الزيادة لاعلانها في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التقرير الى المدائن الذي طلب
البيع والى كل من أرباب الديون المسجلة والراسي عليه المزا (١) فإن تأخر
عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية
له بناء على طلب كتاب المحكمة

وعندي ان تكليف كتاب المحكمة بالاعلان في حالة تأخير مقرر الزيادة
مع تسليمه صورة من التقرير تكليف لا يتأتى لكتاب المحكمة تنفيذه لانه
غير ميسور له معرفة ما اذا كان مقرر الزيادة قام بالاعلان من عدمه إذ يستحيل
أن يصل ذلك الى علمه خصوصاً في حالة تعدد محلات اقامة المراد اعلانهم
وينتهي البيع الاول بحكم البيع الاول وكل نشرة عنه تعتبر النشرة الاولى
وان تعدد النشر

ويتبدى البيع الثاني من التقرير بالزيادة وتعتبر كل نشرة عنه بالنشرة الثانية
والتقرير بالعشر يحل سبيل المشتري الاول ولذا فلي قلم الكتاب أن
يردله فوراً رسم مرسى المزا بغير انتظار للحكم في البيع الثاني

١ لم ينص القانون على اعلان تقرير الزيادة للمدين ويظهر انه اكتفى بالاجراءات
التي اتخذت في البيع الاول

واليوم المكمل ليماد شهر من وقت التقرير بالمزايدة هو أول يوم
يصح فيه البيع مادة ٥١٢ مرافعات
وقبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب
كاتب المحكمة مادة ٥٨٣ مرافعات (١)
ويتبع في ذلك الاجراءات السالف ذكرها ومنصوص عنها في المواد
٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ مرافعات

ويحصل المزاود ويقع البيع على حسب الاوجه المقررة في حق البيع الاول
مادة ٥٨٤ ويحصل رسم مرسى المزاود كما سبق
أما اذا لم يحكم بمرسي المزاود كأن تنازل الدائن عن البيع وحكم بالشطب
أو الصلح ففي هذه الحالة لا يؤخذ رسم مرسى المزاود بل يؤخذ رسم مقرن
على ما استجد من الاجراءات من مبدأ التقرير بالزيادة
الزيادة مرة ثانية.

لا مانع من تقرير زيادة العشر ثانياً انما الفصل في قبولها من عدمه مرجعه
الى قاضي البيوع فاذا حصلت زيادة من ذلك وحكم بدم قبولها فيؤخذ على
التقدير وجميع الاعمال المترتبة عليه رسم مقرر وكذلك في حالة ما اذا حصل
التنازل أو الشطب أو الصلح بعد التقرير بالزيادة ثانياً

اما اذا تقرر قبول تلك الزيادة وحكم بالبيع فيؤخذ رسم مرسى المراد
تسليم الصورة التنفيذية

لا تسلم الصورة التنفيذية من حكم البيع طبقاً للمادة ٥٨٨ مرافعات الا

١ ويلاحظ هنا أن المادة ٥٨٣ لم تنص على اجراء الصق كانت المادة ٥٦٣ بل اكتفت
قط بالنشر والاعلان

إذا أثبت المشتري أنه قام بما يجب إيفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة فالمرجع إذاً في تسليم الصورة هو إلى شروط البيع فإذا اشتملت الشروط على شرط يقضي على المشتري بإيداع الثمن بالحرية أو تقديم ما يدل على عدم معارضته للدائنين المسجلين قبل تسليم الصورة التنفيذية وجب على قلم الكتاب الامتناع عن تسليمها حتى يقوم المشتري باستيفاء هذا الشرط (١) وإذا كان من ضمن الشروط هذا الشرط ومضاف إليه استثناء منه إلى مباشر إجراءات نزع الملكية يقضي بمغافاة من دفع الثمن إذا رسا الزاد عليه تسلم له الصورة بلا توقف على إيداع الثمن نقاداً للشرط

ولا تسلم الصورة في حالة وجود ذوي ديور، مسجلة على العين المبيعة إلا إذا لم يصل قلم الكتاب معارضة من أرباب الديون وكذلك في حالة وجود شرط إيداع الثمن ورسا الزاد على طالب البيع بضمن أكثر من الدين والمصاريف فلا محل لامتناع قلم الكتاب عن تسليم الصورة التنفيذية حتى يودع الفرق طالما أن شروط البيع خالية من نص عن ذلك

وكذلك إذا تقرر زيادة العشر ورسا الزاد بأقل من الثمن الذي يرغب المشتري به فلا شأن لقلم الكتاب أن يبحث فيما إذا كان مقرر الزيادة يلزم بالفرق أو محقق في صرف ما دفعه من أصل الثمن من عدمه لأن قلم الكتاب ليس خصماً في الدعوى ولا يلزمه التصرف في التقصص إلا بناء على طلب واثاق أصحاب الشأن فيها خصوصاً المدين ودائنه (٢) وعلى العموم فمرجع

(١) راجع منشور وزارة الحفانية الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٢ بمرة ١٢٢٨٤

(٢) بهذا المعنى أفتى قلم قضايا الحكومة بكتاب في ٢ مارس سنة ١٩١٥ بمرة

تسليم الصورة التنفيذية الى كفاءة الرؤساء الكتائين ومع ذلك يحسن منهم اذا وجدت لديهم أي شبهة في جواز اعطاء الصورة التنفيذية أن يفهموا ذوي الشأن باتباع نص المادة ١١١ مرافعات (١)

دعاوي الاستحقاق

دعاوي الاستحقاق في العقار يجوز تقديمها من أي انسان باستحقاق العقار المقصود بيه في أثناء اجراءات البيع لغاية مرسى الزادامة ٥٩٤ مرافعات ودعوى الاستحقاق لا توقف البيع الا اذا توفر شرطان (٢)

الأول - أن تكون الدعوى رفعت باعلان قانوني

الثاني - أن يكون المدعي قام بإيداع مبلغ التأمين

ويحسن أن يكون مبلغ التأمين مناسباً مراعى فيه قيمة دعوى الاستحقاق ويجعله مناسباً حتى اذا كان رافع الدعوى لم يسدد عليها ثلاثة أرباع الرسوم وأهمها كان لطالب البيع ضمان فيما لو قيد دعوى الاستحقاق وسار فيها

ويتبع قلم الكتاب في صرف مبلغ التأمين الذي يودع ماجاء في الفصل

التاسع من هذا الكتاب بطلان الاجراءات (٣)

بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعيين يوم للبيع (٤) يحكم فيها قاضي

(١) كتاب الوزارة لبنى سوي في ٦ مايو سنة ١٩١٥ عمرة ٥

(٢) مذكرة لجنة المراقبة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ عمرة ٥

(٣) مثل البطلان كان يكون النشر حصل في مياد أقل أو أهل اللصق على إحدى المحلات المقررة او عدم اخبار احد اصحاب الديون المسجلة

(٤) والاجرآت المراد بها هذا النص هي الاجراءات الميمنة بالمواد ٦٥٠ الى ٥٦٨ مرافعات دون سواها راجع في ذلك حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٠ يونية سنة ١٩١٢ مجموعة

الامور الجزئية أو قاضي البيوع والحكم الذي يصدر نهائي غير قابل للطعن ما
مادة ٦٠٤

أما اذا كان البطلان عن الاجراءات التي حصلت بعد النشر بزيادة
المشر فيحكم فيه بحسب الكيفية المتقدمة مادتا ٦٠٢ و ٦٠٥ فاذا حكم بالبطلان
كان الكتاب أو المحضر ملزمين بالمصارف والتضمينات
اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسي عليه المزااد الاول
لايجوز التخلي عن العقار من الراسي عليه المزااد بالمحكمة بل يجبر على
أن يدفع لاصحاب الديون المسجلة الثمن الذي رسا به المزااد عليه مادة ٥٩٤
مدني

فاذا تأخر الراسي عليه المزااد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانية بالمزايدة
على فتمته مادة ٦٠٦ (١)

ويجوز لكل ذي شأن في اعادة البيع على ذمة الراسي عليه المزااد المتأخر
عن الوفاء أن يعلن سنده اليه (٢) ويكلفه بوفاء شروط البيع فان لم يف بها
في مباد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضي المعين للبيع
لبعين يوم البيع الثاني مادة ٦٠٧

ومن أصحاب الشأن « المباشر لزراع الملكية - وكل صاحب حق رهن
ودين عادي وقس المدين »

-
- (١) ومثل ذلك كعدم القيام بدفع الثمن في صندوق المحكة
(٢) يعتبر حكم مرئى المزااد سنداً اذا اشتملت شروط البيع على ايداع الثمن والامر
الصادر في قضية التوزيع بتقدير ما يستحقه أحد الدائنين اذا كان التوزيع حصل قبل
ايداع الثمن وطالبه بالوفاء فاذا لهذا الامر واقتنع

ويعين للبيع أول يوم يصبح لذلك بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ
اعلان السند للرأسي عليه المزااد الاول ويكلفه بالوفاء مادة ٦٠٩
ويحصل النشر والالصق والاعلان على حسب المقرر في البيع الاول مادة
٦٠٨ في ميفاد خمسة عشر يوماً على الاقل قبل اليوم المحدد للبيع مادة ٦١٠
ويعلن كل من أرباب الديون المسجلة والرأسي عليه المزااد الاول بصورة
اعلان البيع قبل اليوم المحدد للبيع بخمسة عشر يوماً على الاقل ويتبع في اعادة
البيع القواعد المقررة في البيع الاول وفي اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة
على الثمن المبيع به مادة ٦١١

فرق الثمن

ويؤزم الرأسي عليه المزااد الاول بما يتقص من ثمن المبيع — ولا حق
له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو واضع اليد المزروع منه المقار
أو المدينون له مادة ٦١٢ وحق الالتزام متعلق بالمدين ودائتيه
ولا تقبل الزيادة في البيع الثاني من الرأسي عليه المزااد الاول ولو بكفالة
مادة ٦١٣

ومتى رسا المزااد للمشتري الثاني أخلى سبيل المشتري الاول

زيادة العشر في البيع الثاني

لا نص في القانون يمنع من التقرير بزيادة العشر أكثر من مرة واحدة
كما انه لا يوجد فيه أيضاً نص يبيها (١)
ولا مانع يمنع قلم الكتاب من قبول هذه الزيادة ولقاضي الامور الجزئية

(١) راجع في ذلك المحكين نمرة ٢ و ٣ تعليقات جلال علي المادة ٥٧٨ وحكم
محكمة الاقصر الجزئية الصادر في ٥ مايو سنة ٩١٥ المدرج بالشرائع سنة ثمانية ص ٢٨٥

أو قاضي البيع الحق في قبولها أو رفضها
ويستحق قلم الكتاب رسماً مقرر أعلى الاجراءات من تقرير الزيادة
إذا حكم بعدم قبولها

وإذا حكم بقبولها فيؤخذ رسم مرسى مزاد على الثمن الذي يرسى المزاد به
بيع عقار المفلس والقاصر

هذا البيع نادر الحصول بالمحاكم . ومع ذلك لا يحتاج لشرح . اذ صريح
نص المواد من ٦١٤ الى ٦١٩ مرافعات يغني عن الشرح
بيع العقار اختيارياً ويمنه

بطريق المزاد لعدم امكان قسمته بغير ضرر .

وكذلك البيع بهذه الصفة لا يحتاج لكبير شرح أو بيان لان مواد القانون
من المادة ٦٢٠ الى ٦٢٧ صريحة النصوص فيه وقطع في زيادة العشر في هذا
البيع نذكر عنها مذكرة لجنة المراقبة القضائية الصادرة في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠
مرة ٦ وملخصها هو

« الاشخاص المحرومون من التقرير بالزيادة في قضايا بيع العقارات
لعدم امكان قسمتها المنصوص عليهم في المادة ٦٢٧ مرافعات لا تطبق عليهم
هذه المادة الا في حالة البيع الاختياري المنصوص عنه في المادة ٦٢٠ مرافعات
وليس في حالة بيع العقار لعدم امكان قسمته

وهذا المبدأ مؤيد بأحكام كثيرة دراجع حكم استئناف اسكندرية الاهلية بمجموعة
رسمية سنة ثمانية ص ٣٤٠ والاستئناف الاهلية بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٠ بتأييد
حكم اسكندرية في القضية نمرة ١٠٣٨ سنة ١٩١٠ والاستئناف المختلطة بمجموعة الاحكام
سنة سادسة ص ٣٦ وآخر منها سنة خامسة عشرة ص ٧٨ من المجموعة الرسمية »

الباب الثاني

مذكرة

التوزيع بين الدائنين على حسب درجاتهم

من المقرر قانوناً أن أموال المدين بجملة ما ضامنة لتعهداته وللمدائنين استيفاء حقوقهم من جميع أموال مدينهم مادتي ١٤١ - ٥٥٤ من القانون المدني فإذا لم يكن عند المدين ما يفي بجميع ديونه قسم ماله بين دائنيه بنسبة مقدار دين كل منهم أي قسمة غرماء كما تقدم غير أنه وجد بعض ديون جعلها القانون ممتازة عن غيرها بحيث تؤخذ من أموال المدين بالأولوية عن سواها وأنه يجوز للدائنين أن يأخذوا الاحتياطات اللازمة لتجنب الخسارة عند اعسار المدين وأن يأخذوا عليه ضمانات يوثرون بها عند التوزيع على سائر الدائنين

أنواع الدائنين

الدائنون خمسة أنواع مادة ٥٥٤ مدني

الأول - الدائنون العاديون الذين يستوفون ديونهم من جميع أموال مدينهم بنسبة قدر دين كل واحد منهم وهؤلاء هم الدائنون الذين لم يؤمنوا على ديونهم برهون وليس لهم أي امتياز على أموال المدين وتقسم أموال المدين بينهم قسمة غرماء بالكيفية المقررة في المادة ٥١١ مرافعات كما تقدم

الثاني - الدائنون المرتهنون للعقار الذين لهم بواسطة الاجراءات الرسمية التي اتخذوها حق على عقار مدينهم أو عقاراته صالح لاجتجاجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالأولوية والتقدم على الدائنين الاخر من ثمن

ذلك المقار أو العقارات ولو أنشئت لأي يد كانت وهؤلاء الدائنون هم الذين آمنوا على ديونهم برهن عقارات المدين بالكيفية المبينة بالمادة ٥٥٧ مدني وما بعدها أي برهن عقاري اتفاقي

الثالث - الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات مدينهم كلها أو بعضها لاستيفاء ديونهم وهؤلاء الدائنون هم الذين وإن لم يؤمنوا على حقوقهم برهن عقارية إلا أنهم تحصلوا بناء على الأحكام الصادرة لهم على المدين على الأذن من المحكمة بحمل عقارات المدين مرهونة لهم لاستيفاء ديونهم من ثمنها مادة ٥٩٥ مدني وما يليها

الرابع - الدائنون الممتازون الذين لهم سبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالأولوية والتقدم على جميع الدائنين الآخر من نمن منقولات أو عقارات معينة مما يملكه المدين وهؤلاء هم أصحاب الامتياز المنصوص عليه في المواد ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ مدني

الخامس - الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الآخر في حبس ما تحت أيديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم وهؤلاء الدائنون هم المنصوص على امتياز حقوقهم بالمادة ٥٤٠ وما يليها و ٦١١ و ٥٥٤ مدني ولتسكلم على كل نوع من هذه الانواع ونوفيه حقهم ببد ذلك بتدريء في التوزيع

الدائنون المرتهنون

كل صاحب دين غير ممتاز أو غير مرتهن فهو دائن عادي

الدائنون المرتهنون

الدائنون المرتهنون هم أصحاب الرهون المسجلة التي يستوفون بموجبها

ديونهم بالافضلية على من عداهم من الدائنين الآخرين ولتوضيح مرتبتهم كما نص عليها القانون نرى التكلم عن شيء يسير من الرهن تنويراً للموضوع الذي نحن بصدده

الرهن

الرهن هو حق عيني أجاز القانون تقريره على أموال المدين تأميناً لحقوق دائئه بأن أجاز القانون جعل أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة كلها أو بعضها حسب أهمية الدين مرهونة على ذمة الدائنين الى حين استيفاء ديونهم فاذا قام المدين بسداد دين الدائنين يفك الرهن عن أمواله التي كانت مرهونة من أجله وتعود تحت تصرفه المطلق كما كانت أما اذا لم يقم المدين بسداد الدين تباع الأموال المرهونة بالطرق القانونية المبينة في القانون. ويكون للدائنين المرتنين الحق في استيفاء ديونهم من ثمنها بالامتياز على من عداهم مادتي ٥٤٠ و ٥٤٧ مدني

والرهن اما أن يكون حقيقياً وهو ما تكون العين فيه محبوسة في يد الدائن وتكون على المقار وعلى المنقول مادة ٥٤٧ مدني واما أن يكون حكيمياً وهو حق صني غير قابل للقسمة يتقرر على عقار يبقى في حيازة المدين لا يفاء الدين الذي رهن من أجله فاذا انقضت الحيازة بطل الرهن ولا تعتبر الحيازة معدومة الا برجوع المرهون لحيازة المرتهن مادة ٥٤١ مدني

ويستنتج من كونه حقاً عينياً ان للمرتنين حق الاولوية على من عداهم من الدائنين وكذلك حق تتبع المقار والمطالبة به في يد أي شخص سواء كان نفس المدين أو غيره وانه جزء من حق الملك فليس للمدين بعد رهن عقاره التصرف فيه مطلقاً فاذا هدمه أو خربه عومل بالمادة ٥٦٢ مدني واذا

بإعاهة عمل بالمادتين ٥٩٢ و ٥٩٣ من القانون المذكور والمراد بقولنا غير قابلة
 للقسمة ان المقارات المرهونة وكل جزء من أجزائها ضامن للدين مادة ٤٩٦ هـ
 مدني فلو رهننت جملة عقارات فيجوز بيع كل واحد منها لاستيفاء الدين
 لا لإيفاء جزء منه مناسب لقيمة هذا المقار ولا يلزم فك مقدار الرهن اذا وفي
 جزء من الدين بسبب عدم تجزئته لان الفرض حمل المدين على تخلص كل
 مارهن قبل حلول الاجل ونزع ملكيته منه لكن يجوز للمتاعدين اشتراط
 تجزئته لان عدم قابليته لها شرط فيه لاشطر منه وانما اختص هذا الرهن
 بالمقار دون المنقول لانه لو تقرر عليه لكان عقبة جسيمة في طريق بيعه وشرائه
 والمقار الذي يترتب عليه هو الحائز لصفة الاستقرار من أصل الخلقة كالارض
 أو بصنع صانع كالمباني أو بالتخصيص كالمقولات التي الحقها المالك بمقاره
 لاستعماله واستغلاله مادة ٥٦٤ مدني بحيث لو فصلها المالك عنه ترجع لها صفتها
 الاولى وينفك الرهن عنها لكن اذا حدث من ذلك ضعف للتأمينات كان
 للدائن الخيار بين طلب أداء الدين فوراً أو طلب تأمين آخر ويجوز رهن
 المالك حصته الشائعة ولا يخلو اما أن تباع قبل القسمة فيأخذ المرهن دينه من
 ثمنها بالامتنياز على غيره واما ان تباع بعدها فيبقى الرهن على ما آل للمدين
 بعد البيع لان القسمة مقررة للملك مادة ٤٥٧ مدني ويجوز رهن المرهون
 غير أن لقاضي التوزيع بين الغرماء تأخير بين دائن الدائن اذا قام اشكال
 حتى لا يحدث ارتباك في التوزيع بين الدائنين الاول (مادة ٦٣٨ مرافعات)
 ويجوز لاو الي أن يرهن مال الصغير لدينه ولدين نفسه مادة ٤٢٧ أحوال
 شخصية

ويشترط لصحة الرهن العقاري العقد الرسمي

وإذا انقضى الدين فيجب على المرتهن أن يرد للرهن الشيء المرهون وهناك حالة يجوز فيها للدائن أن لا يرد الشيء المرهون لصاحبه بعد وفاة الدين وهي إذا كان المدين اقترض من الدائن ديناً جديداً ببدل الدين الاول أي بعد حصول القرض الاول وكان هذا الدين واجب الاداء قبل الدين الاول الا ان هذا الحق في حبس الشيء المرهون لذلك السبب لا يعطى الدائن حق الافضلية على غيره من الدائنين

حق الاولوية

حق الاولوية يكون للدائن المرتهن اذا كان هناك دائنون آخرون للمدين نفسه متأخرون عنه في تسجيل حقوقهم وهم إما أن يكونوا دائنين عاديين أو مرتهنين أو ممتازين ؟

فأما بالنسبة للدائنين العاديين فحق الاولوية ظاهر اذا لا خلاف في تفضيل الدائن المرتهن لتقدمه عليهم بمقتضى رهنه

وأما بالنسبة للدائنين الممتازين أو المرتهنين فحق الاولوية يكون لمن سبق منهم بالتسجيل مادة ٥٦٧ مدني

ويجب على من يريد الاحتجاج برهنه على ذوي الحقوق على العقار المرهون والتقدم على غيره من الدائنين الذين يسجلون ديونهم ان يسبق بتسجيل الرهن بعد تحريره رسمياً كما تقدم في قلم كتاب المحكمة التي يكون العقار بدائرتها

ويشترط بعد ذلك لصحة الاحتجاج بالرهن على غير المتعاقدين ان يكون حاصله قبل ترتيب حقوق ذلك الغير من قبل الراهن على العقار ولذلك اذا رهن المدين عقاره لزيد ثم رهنه بعد ذلك لعمر فالاولوية لمن سبق بالتسجيل

منهما ومع ذلك لا يجوز في حالة الافلاس ان يحتج بالرهن المسجل على قبضة الدائنين من التاريخ الذي تمدهد لافلاس المدين مادنا ٢١٢-٢١٣ تجارة ٥٦٥ مدي - ولا يكتفي تسجيل الرهن مرة واحدة بل يجب تجديد ذلك في كل عشر سنين فان لم يجدد كان لاغياً وسقطت أولوية الرهن وتقدم عليهم كان بعده ومع ذلك يجوز له ان يجدد التسجيل اذا كان المقار لا يزال باقياً في ملك الراهن بعد مضي عشر السنين المذكورة ولم يكن قد اُفلس وتكون درجته حيثئذ من تاريخ التجديد مادة ٥٦٩ مدي

والتسجيل إما أن يكون في أزمان مختلفة وإما أن يكون في يوم واحد وعلى كلا الحالتين المقدم هو السابق مادة ٥٦٧ مدي

اختصاص الدائن بمقارات مدينه

المسمى أيضاً الرهن العقاري

اختصاص الدائن بمقار مدينه لحصوله على دينه عبارة عن رهن عقاري قضائي بمعنى ان الامر بالاختصاص بمقار المدين يكون عبارة عن رهن عقاري جبري أجازة القانون وأحكامه أحكام الرهن العقاري الا ما استثنى بنص صريح

يترتب على اختصاص الدائن بمقارات مدينه صيرورة تلك المقارات رهونة من يوم التسجيل ويكون له الحقوق التي تترتب على الرهن العقاري مادة ٥٦٨ مدي ولذلك يسرى على هذا الرهن جميع القواعد المتعلقة بالرهن العقاري الا ما يتعلق بحق الأولوية ومادة ٥٩٩ مدي التي تنفذ اذا سجلت عدة اختصاصات في يوم واحد فاذا بيع المقار على ذمة سداد ديونهم فيكون توزيع ثمنه عليهم بصفة قسمة غرماء

أما الرهون المسجلة في يوم تسجيل الاختصاص فتقدم عليه ويكون لها الأولوية عليه في التقدم مالم يكن المدين رضي بتوقيع هذه الرهون اضراً بحق مدائنيه ففي هذه الحالة يكون للدائن الحق في طلب إبطالها اتباعاً لاحكام المادة ١٤٣ مدني ومادة ٦٠٠ مدني أيضاً

أولوية الرهن

أما أولوية الرهن بالتقدم على الاختصاص مع تسجيلها في يوم واحد فلأن الرهن الاختياري مقدم على الاختصاص الذي هو طريق جبري ولأن الرهن لم يقدم على معاملة المدين الا برهن معين لحصته بخلاف طالب الاختصاص فإن الاصل في دئنه عادي ليس له بمقتضاه اختصاص عقار مدئنه ولم يثل الاختصاص الا بعد اثبات الدين — ويتبع مما ذكر ان الاختصاصات التي تسجل في يوم واحد تكون مساوية لبعضها في الدرجة أي تعتبر كأنها تسجلت في وقت واحد بصرف النظر عن نمرها الترتيبية بخلاف تسجيل الرهون الاتفاقية فإنها تمتاز عن بعضها بحسب ترتيب تسجيلها عملاً بالمادة ٥٦٧ مدني وفي الرهن يكون لصاحب التسجيل الاول الحق في استيفاء دينه من ثمن العقار ولو استغرق دينه جميع الثمن وليس لباقي الدائنين المرتهين الا استيفاء ديونهم كل بحسب ترتيب تسجيله مما يبق من ثمن العقار ومن أجل ذلك قضى القانون في المادة ٦٢٦ مدني بجعل عمر تسجيل الرهون في الدفتر الممد لذلك على حسب تتابع النمر ومبين به تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة التي حصل فيها التسجيل

ملحوظة — حق الامتياز مقدم على حق الرهن الا في حالة واحدة وهي التي يكون الرهن فيها مرتباً من قبل حق الامتياز مثال ذلك لزيد

عقار رهته بكثر ثم باعه لخالد ولم يقبض الثمن فزيد حق امتياز التابع الا انه يتأخر عن بكر المرتهن لانه هو الذي رتب له الرهن

تعدد ذوي الديون الممتازة

اذا تعدد ذوو الديون الممتازة فالقاعدة أن الاولوية بينهم لا تكون للاسبق منهم في الدين بل ترتب الاولوية يرجع الى صفة الدين بخلاف ما هو حاصل في الرهن

الامتياز

الامتياز في المواد المدنية يشمل ثلاثة أنواع الاول الامتياز المقرر على جميع أموال المدين منقولات وعقارات والثاني الامتياز المقرر على بعض المنقولات والثالث الامتياز المقرر على بعض العقارات

ملحوظة — لا توجد امتيازات مقررة على جميع المنقولات فقط ولا امتيازات مقررة على جميع العقارات فقط فالامتياز الاول يعطى للدائنين الذين اكتسبوه الحق في استيفاء ديونهم من جميع أموال المدين من منقول وثابت ويكون استيفاء ذلك قبل الدائنين أصحاب امتياز النوع الثاني والثالث ولولم يبق لهم شيء أما امتياز كل من النوعين المذكورين فانه يكون قاصراً على المنقولات أو العقارات المختصة بها بحيث ان امتياز كل نوع من هذين النوعين لا يكون له تأثير على النوع الآخر خلافاً للنوع الاول

الديون التي لها الامتياز العام على عموم أموال المدين

منقول وثابت

أولاً — المضارفات القضائية المنصرفة لحفظ أملاك المدين وبمعها (مادة ٦٠١ فقرة ١) وتدفع من ثمن هذه الاملاك قبل ديون الدائنين الذين صرفت

تلك المصارف لمنفعتهم — والمراد بالمصارف القضائية جميع الرسوم التي للمحاكم كالرسوم النسبية أو المقررة ومصارف الحجز والبيع وتوزيع الثمن ومصارف أهل الخبرة والحارس وأجرة نشر الاعلانات وغير ذلك خلافاً للمصارف التي استلزمها اجراءات الدعوى الى حين صدور الحكم فانها لا تدخل في هذا النوع

ثانياً — المبالغ المستحقة للميري من ضرائب أو رسوم أيما كان نوعها ويكون امتيازها بحسب الشروط المقررة في الاوامر واللوائح المختصة بها (راجع على الاخص قانون ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ و ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ مادة ٦٠١ ققرة ٢)

ثالثاً — الديون المستحقة للمستخدمين عن مدة سنة سابقة على البيع أو الحجز أو الافلاس وكذا ديون الكتبة والعملة مقابل أجورهم مدة ستة أشهر مادة ٦٠١ ققرة ٣ وتدفع هذه الديون بأنواعها الثلاثة من ثمن أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة (بعد المصارف القضائية اذا لم يكن مستحقاً للميري أموال على أملاك المدين)

رابعاً — المبالغ المستحقة في مقابل ما صرف لصيانة الشيء مادة ٦٠٣ مدني خامساً — المبالغ المستحقة للميري على المصارف مادة ١ و ٢ من الامر العالي الرقم ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ (شرح المرحوم فتحي باشا صحفي ٣٦٢ و ٣٦٣)

الامتياز على المتقول خاصة

أولاً — المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة مادة ٦٠١ ققرة ٤

ثانياً — ثمن البذور التي تباع منها المحصول

د د د د

ثالثاً - ثمن آلات الزراعة التي لم تزل في ملكية المدين وتدفع من أعان تلك الآلات مادة ٦٠١ ققرة ه بحيث انها ان لم تكن موجودة وقت الحجز بسبب سبق تصرف المدين فيها فلا يكون لبائها الاصلي امتياز بل يكون حقه في ثمنها فقط

رابعاً - أجرة العقار وما استحق للمؤجر من قبلها وتدفع من ثمن المنقولات الموجودة بالمحلات المستأجرة ومن ثمن محمولات السنة المملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة خارج الاطيان المؤجرة (مادة ٦٠١ ققرة ٦)

ملحوظه - لا يعتبر من الامتعة المنقولة ولا يدخل فيها النقود والمصوغات من الخلي والمجوهرات والسندات والبنونات لانها لا تعد من القرش بخلاف أصناف الفضية المصنوعة كأغطية القل والصواني والاوراق وغيرها التي يسرى عليها امتياز صاحب الملك المؤجر لانها تابعة للقرش والقرش من القرش كل موجود بالعقار سواء كان ظاهراً أم لا كالكراسي والدواليب وغير ذلك من الامتعة المنقولة فالمصوغات وما ذكر معها لا تعد من القرش ولا من قبيلها خصوصاً وان المؤجر لم يرتكن عليها في تأمينه الضمني عند تأمين عقاره للمستأجر بل اعتمد على المنقولات

خامساً - المبالغ المستحقة لاصحاب الفنادق والحانات قبل النازلين فيها وتدفع من ثمن الاشياء المودعة فيها مادة ٦٠١ ققرة ٨ - فاذا وجد مع النازلين فيها مجوهرات أو مصاغات فلا يكون للاجرة امتياز عليها لانها لا تعتبر من الاشياء الضامنة للاجرة كالحقائب (الشنط) ونحوها من المنقولات التي توجد معهم عادة وهناك امتيازات على المنقولات مقررة بمقتضى قوانين خاصة ويتبع في ترتيبها ما هو مذكور بتلك القوانين مادة ٦٠٤ مدني

والامتيازات المذكورة مبينة في القانون التجاري من اادة ٣٥٠ الى ٣٥٦
الامتياز على المقار خاصة

أولاً - امتياز الشركاء في عقار اذا اقتسموه بينهم فيكون لكل واحد منهم
حق امتياز على ذلك المقار تأمينا لحقوقهم الناشئة عن القسمة مادة ٦٠٢ ويثبت
هذا الامتياز بتسجيل عقد القسمة سواء كان رسمياً أو غير رسمي ليكون حجة
على الغير ممن يشتري أو يرهن حصص الشركاء أو بعضهم ويكون الامتياز
على حسب الدرجة التي ترتب له بالتسجيل

ثانياً - امتياز البائع الذي لم يأخذ من العقار المبيع (مادة ٦٠١ قمره ٧) ولا
يكون هذا الثمن ممتازاً الا اذا كان تسجيل المبيع حصل على الوجه الصحيح
ثالثاً - المبلغ المدفوع من غير المشتري فمنا للمبيع شرط أن يكون هناك عقد
ثابت التاريخ رسمياً ان لم يكن مسجلاً مذكور فيه ان المبلغ المدفوع كان
مخصصاً لاداء الثمن

وهذا الامتياز يثبت تسجيل عقد القسمة في قلم الكتاب أما ترتيبه فيكون

على حسب ترتيب تسجيله مادة ٦٠٧ قمره ٧

والسبب في أن يكون السند ذا تاريخ ثابت هو لكي يكون هذا
السند حجة على غير المتعاقدين أذ يجوز لدائني المشتري أن يحتجوا بأن المشتري
المذكور ومن أقرضه الثمن تواطأ على ذلك أضراوا بحقوقهم فلذا ولكي يكون
سند الدين حجة على غير المتعاقدين وبالجملة دائني المشتري مثلاً عملاً بالمادة
٢٢٨ مدني أوجب القانون اشتراط جعل السند ذا تاريخ ثابت بوجه رسمي

(شرح المرحوم فتحي باشا صحتي ٣٦٣ و ٣٦٤)

ما يجب اتباعه في حال اجتماع الديون الممتازة أو بعضها مع بعض

أولاً الامتياز العام وهو المقرر على أموال المدين منقولاً وعقاراً وهو مقدم على جميع التأمينات الأخرى من أي نوع كان مهماً كان لها من أسبقية التسجيل حتى الامتيازات الخاصة ذاتها

• وليس على صاحب حق الامتياز العام تسجيل حق امتياز مفوض به مجرد اثبات حقه من الطريق القانوني

والدين الممتاز امتيازاً عاماً هو

١ المصاريف القضائية

٢ المبالغ المستحقة للميري من أموال ورسوم أيا كان نوعها

٣ المبالغ المستحقة للمستخدمين مقابل أجر سنة وللكتبة والعملة أجره

عملهم مدة ستة أشهر

٤ دين من صرف شيئاً لحفظ الشيء

• دين صاحب حق الجبس

ثانياً جميع الرهون العقارية والامتيازات المسجلة على عقار واحد متساوية في الرتبة يتقدمها أسبقها في التسجيل

ثالثاً الرهون العقارية والامتيازات مقدمة على اختصاص الدائن بعقار مدينه

إذا سجلت معها في يوم واحد والا فكل وتاريخ تسجيله

رابعاً الاختصاصات بحسب تسجيلها فإن سجلت في يوم واحد فهي

متساوية

خامساً كل دائن ذي ضمان خاص من أي نوع كان يصير دائناً عادياً

فيما يبقى له من الدين زائداً عن ثمن المبيع الذي كان ضامناً لوفاء دينه

سادساً الدائون العاديون والذين بقى لهم شيء من دينهم بعد ثمن ضمانهم

متساوون لا يتقدم أحدهم الآخر ويقتسمون ثمن المبيع بحسب أنصبتهم ان لم
يف بحقوقهم كلها

فان ازدحم الدائنون كلهم على عقار ومنقول تقدم اصحاب المراتب الخمس
في الفقرة الاولى وثلاثهم اصحاب التسجيلات بحسب تواريخ تسجيلاتهم -
المرتهنون والممتازون أولا واصحاب حق الاختصاص ثانيا ثم الدائنون
الماديون أخيراً

وترتيبهم كما يأتي

- أولاً المصاريف القضائية وتؤخذ من ثمن ماصرفت في صيائه
- ثانياً الاموال والرسوم النسبية للمطلوب من المصاريف بدون تفرقة
- ثالثاً المستخدمون والكتبة والعملة
- رابعاً المصاريف التي صرفت في حفظ الشيء أو الاشياء
- خامساً صاحب حق حبس العين
- سادساً الدائنون الممتازون امتيازاً خاصاً والمرتهنون كل بحسب تاريخ
تسجيل امتيازهم أو رهنه
- سابعاً الدائنون الذين لهم اختصاص على العقار بحسب تواريخ تسجيلاتهم
مع اعتبار من في يوم واحد طبقة واحدة
- ثامناً الدائنون الماديون

(للقنوات التي يترتب عليها الامتياز)

- أولاً المقول الذي رهنه الدين
- ثانياً أمتة المسافرين
- ثالثاً الاثاث الذي يكون في المنزل المؤجر

رابعاً الثمار والزرع

خامساً للنقول الذي لم يدفع عنه لصاحبه ومنه آلات الزراعة

سادساً للنقول الذي صرفت مصاريف لصيائه

(اذا بيع المنقول وكان هناك دائنون لهم حقوق امتياز عليه)

وكانوا من أنواع مختلفة فيكون ترتيبهم حسب الآتى (١)

أولاً المصاريف القضائية

ثانياً أموال الحكومة ومالهامثل الصيارف

ثالثاً المستحق للخدمة والكتابة والعملة

رابعاً المصاريف التي صرفت لحفظ المنقول بدمرهته

خامساً دين صاحب حق حبس المنقول. فان كانوا أكثر من واحد

فهم صفة واحدة

سادساً - ثمن المنقول (مفروض انه لم يدفع للبائع من المدين)

واذا كان أثاثاً في بيت مؤجر وبيع فيكون الترتيب حسب الآتى

أولاً - المصاريف القضائية

ثانياً - أموال الحكومة ومالهامثل الصيارف

ثالثاً - المستحق للخدمة والكتابة والعملة

رابعاً - المصاريف التي صرفت لحفظ المنقول بدمرهته

خامساً - ثمن المنقول

سادساً - الاجرة

(١) شرح المرحوم خنفي ص ٣٧٨ - ٣٧٩

إذا كان أمانة في فندق

فيقدم صاحب الفندق بعد الأربعة الأول على من عدها بالنسبة لثمن
الامتعة التي كانت عنده

إذا كان ثماراً

الأول إلى الرابع كما سبق

خامساً — المصارف التي صرفت على الثمار أو الحاصلات (مصارف

الزراعة والخدمة)

سادساً — ثمن البذور

سابعاً — الأجرة

الاجراءآت الكتابية

الشروع في التوزيع

ملحوظة — لا يتوقف التوزيع هنا على ايداع المبلغ المراد توزيعه خزينة

المحكمة كما في التوزيع بين الغرماء بل أجاز القانون في المادة «٦٢٩» مرافعات

اجراء التوزيع بدون ايداعه

ولذلك يشرع في التوزيع على حسب درجات الدائنين على حسب

ما تقدم بنير احتياج لايداع الثمن بصندوق المحكمة مادة «٦٢٩» مرافعات

كما تقدم

ويكون التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من الدائنين مشتملة على مقدار

ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدين بالثمن وفي هذه

الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع — انما لا يكون حضوره واجباً

بحيث يوقف التوزيع عليه بل اذا لم يحضر بعد تكليفه به فيتم التوزيع

وكما يسوغ تقديم طلب التوزيع من الدائنين يسوغ تقديمه من المشتري
الراسي عليه المزايد لانه يهيمه تأدية منهو مطلوب منه مادة ٦٣٠ مرافعات
ملحوظة — اختلف الشراح فيما اذا كان يجوز طلب اجراء التوزيع
قبل مضي ميعاد الشهر المقرر في المادة ٦٢٨ مرافعات فكان أرجح الآراء هو
عدم الجواز

ملحوظة — المحكمة التي حصل أمامها بيع العقار هي المختصة دون غيرها
بمسألة اجراء توزيع المتحصل على الدائنين ولو كان أقل من نصابها او أكثر .
الطلب الذي يقدم بطلب الشروع في التوزيع على حسب درجات
الدائنين يقيد في دفتر مخصوص بقلم كتاب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة
الابتدائية التي حصل فيها البيع مادة ٦٣٠ مرافعات بغير أمر من القاضي كما
في التوزيع بين الغرماء

ملحوظة — (الامر لازم كما يستفاد من عبارة المادة « ٦٣١ »)

يقرر كاتب المحكمة على هذا الطلب الرسم النسبي المستحق وقدره ٤
في المائة على مجموع المبلغ المراد توزيعه طبقاً للفقرة الثانية من الوجه الاول
من مادة « ٣ » من اللائحة وبعد سداد هذا الرسم يقيد في الدفتر المخصوص
ويضع عليه التمرة والتاريخ والشهر والسنة ويوقع عليه وبعد ذلك يمرض على
قاضي التوزيع فيصدر الامر الآتي

محكمة كذا

نحن قاضي المحكمة
بعد اطلاعا على هذا الطلب
وعلى المادة ٦٣١ مرافعات

نأمر بإجراء التوزيع وعلى كاتب المحكمة اجراء ماقرر في مادتي ٦٣١ و ٦٣٢ مراقبات التاريخ القاضي

كاتب المحكمة يضع بعد ذلك هذا الطلب في دوسيه يكتب على ظهره نمرة وأسماء الخصوم ويستخرج من شهادات المحكمة المختطة والاهلية والشرعية المرفقة بقضية البيع المراد توزيع ثمن المتحصل من بيع العقار الذي كان مشهوراً مزاده فيها كشف يبين الوجود من الرهونات المسجلة ويرفقه بطلب التوزيع ويلاحظ قبل استخراج الكشف بتكليف طالب التوزيع بتقديم شهادات بالتسجيلات المتوقعة على العين المينة تكملة للشهادات المقدمة أي عن المدة لغاية تاريخ ايقاع البيع كما قضى بذلك منشور الحقاينة الصادر في ٣ مايو سنة ١٩١٥ نمرة ٣٤٨١ ويعلن أصحاب الرهون الواردة اسمائهم في الكشف الذي استخرجه في المحلات المينة بتسجيل رهوناتهم بتقديم طلباتهم

صورة الاعلان

محكمة كذا

اعلان

انه في يوم

نحن فلان كاتب المحكمة المشار اليها

بناء على طلب التوزيع المقدم من فلان المتطلب به توزيع مبلغ كذا

المتحصل من بيع عقارات فلان المدين

وعلى ما جاء بالكشف المرفق به المين فيه أسماء أرباب الرهونات

المسجلة والمادة ٦٣٢ مراقبات

نكلف قلم المحضرين باعلان كل من

يذكر اسماء الدائنين وصناعاتهم ومحل اقامتهم
والتنبيه عليهم بتقديم طلباتهم المتعلقة بتوزيع المبلغ المذكور مرفقاً بها
مستنداتهم في ظرف شهر من تاريخ اعلانهم بهذا لقم كتاب المحكمة وان
من يتأخر منهم عن تقديم طلبه في هذا الميعاد يسقط حقه في التوزيع ،
ختم المحكمة كاتب المحكمة

ينشر اعلان عن التوزيع في لوحة المحكمة كما تقدم في قسمة الغرماء
والغرض منه أن يكون اعلانا لارباب الديون المسجلة
صورة الاعلان
محكمة كذا

اعلان

انه في يوم كذا
نحن كاتب أول المحكمة
بناء على طلب التوزيع التقدم من فلان المتطلب به توزيع التحصيل من
بمن عقارات فلان المدين

يعلن كاتب المحكمة أرباب الديون جميعاً الممتازة والعادية بأنه ابتداء من
تاريخ هذا الاعلان قد صار الشروع في التوزيع على حسب درجات المدائنين
وكل من يهيمه هذا التوزيع فيسرع بالجراء اللازم قانوناً مع المحافظة على المواعيد
القانونية المدونة في قانون المرافعات في الفرع الثالث منه م

كاتب المحكمة ختم المحكمة

ثم يجرى الكاتب أيضاً محضراً بإيداع ما يتقدم له من الدائنين من
الطلبات والمستندات اثباتاً لذلك كما في المحاصه ولا يقبل الطلبات والسندات

التي ترد له بالبوسته من أصحابها للاسباب التي ذكرت في قسمة الغرماء ملحوظه لم يتقرر في المادة ٦٣٢ ميعاد لتقديم الطلبات ولكن نظراً لان المادة ٦٢٨ قضت بأن توزيع الثمن على حسب الاصول المقررة للتوزيع بطريق الخاصة بين الغرماء مع مراعاة التعديلات الواردة في الفرع الثالث من قانون المرافعات وعلى ذلك فاذا لم يكن في هذا الفرع ميعاد لتقديم الطلبات فيرجع الى الميعاد المقرر في الفصل الخامس وهو القسمة بين الغرماء

ملحوظه بعد مضي الشهر يحرر قاضي المواد الجزئية أو القاضي الممين نوات التوزيع قائمة التوزيع الوقت بعد اطلاعه على طلبات أصحاب الرهونات المسجلة المقدمة منهم لقلم الكتاب والكشف المحرر بمعرفة كاتب المحكمة بعد مضي ميعاد الشهر المحدد للدائنين بتقديم طلباتهم من تاريخ اعلانهم على يد محضر بتنييه كاتب المحكمة يحرر القاضي قائمة التوزيع الوقت

مشمولات القائمة المؤقتة

تشتمل قائمة التوزيع المؤقت على ما يأتي

- أولاً - يشار الى حكم المزا
- ثانياً - يشار الى الطلب المقدم بالتوزيع
- ثالثاً - » » تنبيه كاتب المحكمة
- رابعاً - يكتب أسماء الدائنين العلنيين وغيرهم الذين حضروا بنفي اعلان
- خامساً - يشار الى الدائنين الذين قدموا والذين لم يقدموا مستنداتهم
- سادساً - » » الديون التي لحقها السقوط
- سابعاً - ذكر المصاريف الخاصة بالتوزيع
- ثامناً - الدائنون المتنازون بحسب تواريخهم

ثالثا - فلان صناعته وسكنه صاحب رهن مسجل

رابعا - » » » » اختصاص

خامسا - » » » » مسجل

سادسا - » » » » رهن مسجل

المعلن ذلك التنبيه اليهم بتواريخ كذا وكذا وكذا لتقديم مستنداتهم وطلباتهم المتعلقة بالتوزيع

وبعد اطلاعا على الطلبات والمستندات المقدمة منهم عدا الخامس لقلم كتاب المحكمة المرفقة بأوراق قضية التوزيع

وعلى حكم رمسي المزداد الصادر في قضية البيع نمرة كذا التضمن بيع العين للتزويج ملكيتها بمبلغ كذا وهذا المبلغ المراد اجراء توزيعه بين مدائني المدين حيث ان المدائن السادس لم يقدم طلبه المتعلق بالتوزيع قد سقط حقه وحيث ان المصاريف القضائية « مصاريف التوزيع المسددة لخزينة المحكمة بتاريخ كذا بنمرة كذا من طالب التوزيع فلان بلغت كذا ملجم جنيه وحيث ان الاموال الاميرية المستحقة للحكومة على العين المباعة بلغت كذا ملجم جنيه

وحيث ان مجموع هذه المصاريف هو مبلغ كذا ملجم جنيه باستزاله من أصل المبلغ المراد توزيعه يكون الباقي كذا وحيث ان المدينين الممتازين بعد ذلك هما

أولا - مبلغ كذا ملجم جنيه مستحق الى فلان الذي كان مستخدما طرف المدين

ثانيا - مبلغ كذا ملجم جنيه الى فلان الذي كان عاملا طرف المدين المذكور

وحيث أن مجموع هذين الدينين مبلغ كذا ملجم جنيه باستزاله من المبلغ الباقي

بعد خصم المصاريف القضائية يكون الباقي كذا
وحيث ان الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة به ثلاث رهون
واختصاصان مرتبة حسب الآتي

أولاً - رهن فلان المسجل أولاً على العين بتاريخ كذا بنمرة كذا
بمحكمة كذا هو تأمين على مبلغ كذا ومصاريفه وقد رها كذا وفوائده بواقع
المائة كذا

ثانياً - اختصاص فلان المسجل عن الرهن الاول المذكور بتاريخ كذا
بنمرة كذا بمحكمة كذا تأميناً على مبلغ كذا ومصاريفه كذا والفوائد بواقع كذا
ثالثاً - رهن فلان الثالث المسجل في يوم واحد مع اختصاص فلان
وهو يوم كذا فهو بمقتضى المادة ٦٠٠ من القانون المدني مقدم عليه ويستوفي
صاحبه حقه بالاولوية عليه

وحيث ان دينه وهو مبلغ كذا ومصاريفه مبلغ كذا والفوائد بواقع
المائة كذا لم يبق له من المبلغ الباقي سوى نصف دينه
رابعاً - ان المدين الرابع المذكور صاحب حق الاختصاص لم يبق له
التوزيع شيئاً وقد قررنا بقبوله

خامساً - ان المدين الخامس المذكور صاحب حق الاختصاص أيضاً
لم يبق له التوزيع شيئاً وقد قررنا بقبوله أيضاً

وابتأناً لما ذكر قد حررنا هذه القائمة الموقفة وقررنا

أولاً - سقوط حق المدين السادس في التوزيع

ثانياً - باختصاص كل دائن من المذكورين بما خصه حسب المين

بهذه القائمة

ثالثاً - على كاتب المحكمة اجراء ما تقرر بالمادتين ٦٣٢ و ٦٣٣ من قانون
المرافعات ،

الكاتب
القاضي
كاتب المحكمة يعلن جميع أصحاب الرهون بالاطلاع على قائمة التوزيع
الموقت في المحلات المينة بتسجيل رهوناتهم
محكمة كذا
اعلان

انه في يوم كذا
نحن فلان كاتب المحكمة
بناء على ما تقرر في مادتي ٦٣٢ و ٦٣٣ مرافعات
نكلف قلم المحضرين باعلان كل من
(أصحاب الرهونات المسجلة) تكتب أسماءهم وألقابهم وصناعاتهم
ومحلات اقامتهم وتكلفهم بالحضور في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ اعلانهم
لاطلاعهم على قائمة التوزيع الموقت والمناقضة فيها ان كان للمناقضة وجه
والتنبيه عليهم بأن من يتأخر عن هذا الميعاد سقط حقه في ذلك
ويعلن هذا الاعلان تباعاً للرسم النسبي كما تقدم
ختم المحكمة
كاتب المحكمة

ملحوظة يحتسب ميعاد الثلاثين يوماً من آخر اعلان وصل لأخر مدائن
فان مضت الثلاثون يوماً ولم تحصل مناقضة يحرر القاضي قائمة التوزيع الانهائي
ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم يدل شيئاً في التوزيع بحسب درجة دينه
ومصاريف الشطب تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز مادة (٦٣٥) ويقيد

للمشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجزها من أصل الثمن ويضاف بمعرفة القاضي المباشر للتوزيع في قائمة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل رهونات التي لم ينل أرباحها شيئاً في التوزيع مادة ٦٣٦ مرافعات

مثال ذلك اذا فرض ان هناك ستة مدينون لشخص مسجلون على عقاره بالتوالي وثمة لم يف الا بدين اربعة منهم بمقتضى أسبقية تسجيلهم والاثنان الباقيان لم ينلها شيء لتأخر تسجيلهما عن أولئك فعند اجراء التوزيع النهائي يقيد في قائمة كل من الثلاثة السابقين في التسجيل مصاريف شطب تسجيل رهنه ليحجز منه عند استلامه الثمن والدائن الرابع الاخير لكونه آخر دائن يستولى ما أبقى له التوزيع من ثمن العقار يقيد في قائمة مصاريف شطب تسجيل رهنه وشطب تسجيل رهن الاثنين الباقيين الذين لم ينلها شيء في التوزيع ليحجز مصاريفه هو فقط مما حقه وليحجز مصاريف من لم ينله شيء من أصل الثمن

ملحوظة فلتنا أن نذكر شيئاً يسيراً عن من لهم الحق في الدخول في التوزيع فنقول كلمة صغيرة

الحق في الدخول في التوزيع (١)

في من يجوز قبوله في التوزيع بحسب الدرجات

من المعلوم ان الدائنين الممتازين والدائنين المرتنين هم وحدهم الذين يجب قبولهم في التوزيع حتى اذا تم مواجهتهم أصبح العقار خالياً من الحقوق المينية ولكن قد يتفق ان بعض الدائنين المرتنين لم يحل مطالبهم فهل

(١) هذه الكلمة قلا عن مذكرة سعادة قحه بك

يقبلون مع ذلك في التوزيع — مثال ذلك — رهن المالك عقاره أولاً على دين يحل بعد خمس سنين ثم رهنه على دين آخر يستحق الوفاء بعد سنتين ونظراً لعدم حصول هذا الأخير على المطلوب له أخذ في نزع ملكية المرهون فإذا كنا نراعى الدين المستحق دون الذي يستحق بعد عاد الضرر بلا شك على صاحب الدين المؤجل لأنه سترتب على عملية التوزيع إخلاء العين من جميع الحقوق العينية فيصبح الدين المؤجل ديناً اعتيادياً ولا يخفى ما في هذا من المساس بحقوق الدائن المرتهن ولذا يجب قبول الدائن المرتهن المؤجل دينه مع مراعاة الخطط عملاً بالقواعد المقررة عند دفع الديون قبل مواعيدها

أما الديون المعلقة على شرط ومصحوبة برهن فإنها تدخل في التوزيع أسوة بالديون المؤجلة ولكن نظراً لأن الشرط قد يتحقق وقد لا يتحقق فيجب درج هذه الديون رهناً في الدرجة التي تستحقها غير أن القيمة لا تصرف لأربابها بل للدائنين الآخرين بشرط أن يقدموا كفالة أو أي تأمين آخر على أنهم يقومون برد ما استلموه فيما لو تحقق الشرط وإن لم يكن هناك دائنون يصح التوزيع عليهم بقيت القيمة في يد المشتري وظل الرهن لفائدة ذي الدين المعلق وقد يجوز أن المشتري يفضل إيداعه في خزينه المحكمة فيحصل حينئذ على تخلص الدين من ذاك الرهن

أما الدين المعلق بشرط فاسخ يقبل صاحبه في التوزيع ويعطى فملا قيمته لكنه بكفالة فإذا تحقق الفسخ يرد ما استلمه ليوزع حينئذ على أصحاب الشأن وعلى الفرق بين هذه الحالة والحالة المتقدمة هي أن الدين المعلق على شرط فاسخ هو في الحقيقة موجود لكنه قابل للتلافي بخلاف المعلق على شرط فإنه غير موجود

مشمولات القاعة النهائية (١)

تشتمل القاعة النهائية على ما يأتي

أولاً - الامور التي وجدت منذ وضع القاعة الابتدائية والمنازعات التي حصلت والاحكام التي صدرت عنها وأوجه كونها أصبحت نهائية من عنده
ثانياً - بيان المبلغ المراد توزيعه
ثالثاً - أسماء الدائنين الذين أدركهم الدور ممتازين أو مسجلين مرتبة
درجاتهم

رابعاً - المصاريف المنصرفة على التوزيع

خامساً - مصاريف شطب الرهون (وهي تقدم بالامتياز)

سادساً - الامر بشطب الرهون التي لم يدرك أربابها الدور

سابعاً - تكليف الكاتب بتسليم أوامر الصرف للدائنين

أما الذين لم يتالوا شيئاً في التوزيع فمصاريف شطب رهونهم تقيد في آخر
أمر الصرف الذي يعطى لآخر مداين أدركه التوزيع فإذا كانت المصاريف
عشرة جنيهات وكان ما اختص به هذا المداين الاخير مبلغ ١٠٠ جنيه فيجب
أن يكون الامر الذي يعطى للتنفيذ به بمبلغ مائة جنيه وعشرة ليغطي ذلك
المداين ايضاً به

وتكون القوائم المقتضى تسليمها للصرف بموجبها ميين بها مقدار ما يلزم

من المصاريف لشطب الرهن وهذه المصاريف تبقى تحت يد المشتري يوردها

لصندوق المحكمة حسبما يطلب الشطب من قلم الكتاب

فإذا فرضنا ان المداين الاول يستحق له مائة جنيه وشطب رهنه يقتضي

له مبلغ ٣ جنيه فيكتب أمر الصرف بمبلغ مائة جنيه وثلاثة يستلم الدائن بمقتضاه مائة جنيه ويعتبر ان المشتري سدد مبلغ مائة جنيه وثلاثة اذ الباقي مخصص لشطب الرهن واذا فرضنا ان المدين الاخير يستحق له مائة جنيه وشطب رهنه يستحق له ثلاثة جنيهات وشطب رهن باقي الدائنين الذين لم يصبهم شيء في التوزيع يقتضي له عشرون جنيهاً فيكتب أمر الصرف لذلك المدين الاخير بمبلغ ١٢٣ يستلم بمقتضاه مائة جنيه ويعتبر ان المشتري سدد مائة ثلاثة وعشرين جنيه اذ الباقي مخصص لشطب رهن ذلك المدين ورهن باقي الدائنين الذين لم يلهم شيء في التوزيع

صورة القائمة النهائية

محكمة كذا

قائمة التوزيع النهائية

انه في يوم كذا الساعة كذا

نحن فلان قاضي المواد الجزئية أو قاضي التوزيع بمحكمة كذا الجزئية

بعد اطلاعنا على قائمة التوزيع الموقت

وعلى المواد ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٨ و ٦٤٣ و ٦٤٩ من

قانون المرافعات

وعلى التنبيه المهر من كاتب المحكمة بتاريخ كذا المعلن لكل من

أولاً - فلان صناعته وسكته

ثانياً - » » »

ثالثاً - » » »

رابعاً - » » »

خامساً۔ فلان صناعته وسكنه

سادساً -

بتاريخ كذا وكذا وكذا بالحضور لقم كتاب المحكمة للاطلاع
على قاعة التوزيع المؤقتة والمعارضة فيها ان كان للمعارضة وجه

وعلى الحكم الصادر في المنازعة المرفوعة من فلان المداين الرابع الذي أصبح نهائيا بتأييد ماجاء في القائمة الموقته المذكورة

حيث ان المبلغ المراد توزيعه هو مبلغ كذا ملين جنيه

وحيث ان المصاريف القضائية المسددة من فلان طالب التوزيع بلغت

سکذا علیم جنیہ

وحيث ان الاموال الاميرية المستحقة على العين للحكومة بلغت

گذا علیہ جزیہ

وحيث ان مجموع هذه المصاريف هو مبلغ كذا مليم جنيه

وحيث ان مصاريق شطب الثلاثة رهون الثلاثة اختصاصات بلغت

ملغ کذا ملیم جنبہ حسب لوائح رسوم المحاکم المسجلة فیہا حسب الیاز
الآنی

أولاً - مصاريف شطب رهن المداين الاول مبلغ كذا

ثانيًا - " الثاني "

ثالثاً. « اختصاص المداين الثالث »

رابعاً - " " " الرابع - " " "

خامسا - " " " " " الخامس

سادسا - « . » ومن « السادس »

وحيث ان دينه هو مبلغ كذا ومصاريفه مبلغ كذا وفوائده مبلغ كذا
بواقع المائة كذا الجملة كذا لم يبق له التوزيع سوى مبلغ كذا قيمة نصف دينه
رابعا - ان المدين الرابع صاحب حق الاختصاص الذي قررنا قبوله
في قائمة التوزيع الوقت لم يبق له التوزيع شيئا ولم يحكم لصالحه في المنازعة
المقدمة منه

خامسا - ان المدين الخامس المذكور صاحب حق الاختصاص
أيضا الذي قررنا قبوله أيضا في القائمة الموقته لم يبق له التوزيع شيئا
سادسا - ان المدين السادس صاحب الرهن المسجل الذي يسقط
حقه بمقتضى القانون لعدم تقديمه طلبه المعلق بالتوزيع

وإثباتا لما ذكر قد حررنا هذه القائمة النهائية وقررنا

أولا - سقوط حق المدين السادس

ثانيا - شطب رهن واختصاص المدينين الخامس والسادس ودفع
مصاريف شطبها البالغة كذا ضمن القائمة التي تعطى للمدين الرابع علاوة على
مبلغ كذا ومصاريف شطب اختصاصه

ثالثا - باختصاص كل دائن من المدينين المذكورين بما خصه حسب

المبين بهذه القائمة وشطب تسجيلاتها المرتبة على المقار المباع

رابعا - على كاتب المحكمة تسليم أوامر الصرف وهي صور تنفيذية
من هذه القائمة لكل دائن أصابه شيء في التوزيع للتنفيذ بمقتضاها (على
صندوق المحكمة اذا كان المبلغ مودعا بها) أو على المشتري اذا كان المبلغ لم
يودع منه صندوق المحكمة مشافا الى المبالغ التي نالت كل دائن مصاريف

شطب حقه المسجل حسب ما توضح
خامساً - على كاتب المحكمة أيضاً أن يجري ما تقرر عنه في المادة (١٤٣)
من قانون المرافعات

القاضي

الكاتب

يسلم للدائنين في هذه الحالة صور هذه القائمة ليتسلموا بمقتضاها المبالغ التي خصصهم فإذا كان المبلغ مودعاً الخزينة فيقدموا أمر الصرف الى أمين صندوقها وهذا يحرر لهم تقريراً بشطب رهونهم وبعد تحرير هذا الاقرار يحرر لهم اذن صرف استمارة نمرة ٥٥ غ خ بالمبالغ الواردة بالقوائم التي يدهم ويصرفها اليهم أما اذا كان المبلغ مودعاً عند المشتري فليهم أن يتوجهوا له ويطلبوا منه تسليم المبلغ اليهم بعد أخذ اقرارهم في المحكمة بشطب رهونهم المسجلة على العين فإذا امتنع فيطونه بالقوائم ويتخون بعد ذلك لاجراءات التنفيذ المينة في القانون قبله وشطب تسجيل ديون الدائنين الذين لم ينالوا شيئاً في التوزيع لا يمنهم من الاستيلاء على ثمن العقار بحسب درجاتهم اذا استوفى الدائنون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المستحق تحصيله من مشتري العقار كما اذا كان للمدين أشياء أو قود غير ثمن العقار المبيع واستوفى الدائنون الثلاثة حقوقهم منها فللدائنين الباقين الذين شطب تسجيلها لعدم بقاء شيء لهما في التوزيع في هذه الحالة الحصول على حقهما من ثمن العقار لأن حربيهما من ثمن العقار ما أتى الا على اسقياء المداينين الثلاثة جميع الثمن لاسبقية التسجيل أما اذا لم يستول الدائنون الاربعة حقوقهم الا من ثمن العقار الذي لم يف الا بحقوقهم فشطب الرهن لا يضيع حقوق الدائنين المذكورين بل لهما الرجوع على المدين عند الميسرة والحجز على ما يكون

مملوكا له من غير ذلك المقار ويصح لکن استيفائها حقوقها في هذه الحالة يكون بدون اعتبار الامتياز بل يعتبر انهما دائران عاديان لان امتيازهما حينئذ كان على نفس المقار المباع

اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجاري التوزيع عليها فالقاضي يوزع على ارباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً وأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لاربابها ويجوز له أن يوزع أيضاً توزيعاً انتهائياً على ارباب الديون المتأخرة بشرط أن يقي مبلغاً كافياً للدين الحاصل فيه المنازعة اذا حصلت منازعة في دين من الديون التي حصل التوزيع الموقت على حسبها بأن ادعى المدين أو غيره من الدائنين ان دين الدائن الثالث لا أصل له بل هو احتيالي أو انه لا يستحق كل ما قبله وخصص له في التوزيع الموقت فيلزم القاضي أن يوزع على ذوي الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعاً انتهائياً وأمر بتسليم قوائم التوزيع الانتهائي المتعلقة بتلك الديون السابقة لاربابها بأن كان الدائنون خمسة وحصلت المنازعة في دين الثالث مثلاً فلكون المنازعة الحاصلة لا تؤثر بنتيجتها سواء ثبت دعوى المتنازع أو رفضت على دين الاولين السابقين لان تقديمها ما حصل الا بملاحقة درجات امتياز دينها فلها الاسبقية على أي حال ولا يسوغ إيقافها على تلك المنازعة بخلاف المتأخر عن الدائن عن الثالث فان المنازعة ربما تؤثر على ديونهم بالصالح لهم لو حكم فيها بعدم استحقاق الدائن الثالث للدين أو بعدم اعتباره ممتازاً أو بأن له بعض ما طلبة فتؤثر المنازعة على ديونهم فيجوز للقاضي إيقاف التوزيع عليهم الى ان يفصل في المنازعة كما يجوز للقاضي ان يوزع عليهم أيضاً توزيعاً انتهائياً بشرط أن يقي مبلغاً كافياً أي مساوياً للدين الواقع فيه المنازعة الى أن يفصل فيها

مادة ٦٣٨ مرافعات

والمنازعة المذكورة ترفع الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع حصل بمعرفة القاضي المعين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المقيدة في محضر التوزيع المؤقت لان عدم وجودها يشتر بأحد أمرين اما انه تأخر عن الحضور الى مضي الميعاد (وهو ثلاثين يوما) أو حضر واطلع على التوزيع المؤقت ولم يقدم منازعة الى انتهاء الميعاد — وعلى كل حال سقط حقه

صورة تقرير المعارضة

محكمة كذا

تقرير معارضة

انه في يوم

امامنا نحن فلان كاتب المحكمة حضر فلان صناعته وسكنه بصفته عن نفسه وبصفته وكيلاً عن فلان بنو كيل تاريخه بتمرة كذا (اذا كان وكيلاً عن أحد المعارضين) وقرر انه عارض في القائمة المؤقتة للاسباب الآتية.

تذكر أوجه الاعتراض بالتفصيل

وابتائنا لما ذكر

وعلا بالمادة ٦٣٦ مرافعات

تحرر هذا التقرير وأمضاه المقرر بعد ثلاثون عليه

الكاتب

المقرر

امضا

امضا

ملحوظة - المعارضة من أحد الدائنين تهدد الباقيين منهم ولو كان قد

سقط حقهم فيها ولم الحق في التداخل في الاعتراض

ملحوظة - ان مرسى مزاد العقار بعد بيعه ... يجوز لكل الرهنيات السابقة للبيع سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة

الدائن المسجل دينه قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين لوفاء الدين وانهذاره بنزع العقار من يده ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع الموقت يسوغ له أن يطلب إلغاء الاجراءات التي حصلت ويمتد جواز هذا الطلب الى وقت تسليم قوائم التوزيع الانتهائي وتقديم هذا الطلب تعاد الاجراءات المطلوب الغائها وليكون عدم التنبيه عليه بتقديم الطلب ما حصل الا من قريط المختص بالتنبيه واهماله مما هو من شأنه كالكتاب الملزم بذلك والمحضر المكلف بتوصيل التنبيه فيلزم المتسبب في ذلك بمصاريف الاجراءات المعادة مع عدم الاخلال حال اعادة الاجراءات بما يخص الدائنين الذين لم يتنازعوا في ديونهم أي لم تؤثر على ديونهم اعادة الاجراءات الحاصلة قبل الانهاء مادة ٦٤٠ مرافعات

واذا سقط اسم أحد الدائنين من التوزيع بناء على عدم اخبار الكاتب أو المحضر فلن سقط اسمه الحق في التداعي سقط على المأمور المذكور وهو الكاتب أو المحضر بعد تسليم قوائم التوزيع لاربابها وله الحق أيضا في التداعي مع المدين وكفلائه فهو مخير في توجه دعواه على كل من ذكرها وعلى أحدهم باقراده مادة ٦٤١ مرافعات

تقديم ان المنازعة في الديون الموزعة توزيعاً متوقفاً على حسب درجاتها رافع الى المحكمة وحينئذ فالمرافعة في شأنها تكون بين الدائنين المنازعين والمنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه فالدائن المنازع والمنازع في دينه هما طرفا التداعي في المنازعة اما آخر

مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصارفه من أحد طرفي
التداعي فهو أنه يهمل له صالح ويجوز لغيرهم من الدائنين الدخول في المرافعة
وعليه في كل الاحوال المصارف المترتبة على ذلك الدخول مادة ٦٤٢ مرافعات
وبعد تنعيم قائمة التوزيع الانتهائي بثلاثة أيام يلزم كاتب المحكمة أن
يكلف الدائنين الذين أدركهم الدور في التوزيع وأول مدائن لم يستوف دينه
في التوزيع والمشتري للعقار بالاطلاع على القائمة المذكورة وإبداء ما لديهم
من الاعتراضات عليها وهذه الاعتراضات لا تصح في القائمة النهائية الا فيما
يتعلق بتطبيق التوزيع الانتهائي على الاساسات الموضوعية في قائمة التوزيع
المؤقت وفي نص الحكم الصادر في المنازعات التي حصلت بشأن أى دين من
الديون وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري لاعطاء كل دائن منه
ما يخصه مادتي ٦٤٣ و ٦٤٤ مرافعات بان لا تكون كمية المبلغ مساوية لمبلغ
الدين والمصارف المترتبة بمحضرة جلسة بيع العقار كان يكون مبلغ الدين
والمصارف مائة وعشرة مثلاً والقاضي قدر المبلغ الذي يدفعه المشتري مائة فقط
وانما لم تجز المعارضة في قائمة التوزيع الانتهائي بل فيما ذكر لان قائمة التوزيع
المؤقت هي الاساس لاجل التوزيع في تخصيص ما استحقه كل دائن حسب درجة
امتيازهم وتقدم ان كلام الدائنين يجب اطلاعه عليها في ظرف شهر وله في تلك المدة
المعارضة في التوزيع المؤقت ومن البين أن التوزيع الانتهائي لم يحصل الا بعد فصل
النزاعات في التوزيع المؤقت بحكم أو بانتهاء المدة المقبولة فيها المعارضة مما سيكون
أساساً للتوزيع الانتهائي فلا تقبل منهم المعارضة الا فيما ذكر أو حصل خطأ في
قيمة الدين الواجب توزيعه وفي قيمة المبالغ المودعة أو القوائد أو اذا كان قد
حصل خطأ في تفسير الاحكام الصادرة بناء على المنازعة التي حصلت في القائمة المؤقتة

ومدة قبول المعارضة فيما يتعلق بتطبيق التوزيع أو في نص الحكم وفيما يتعلق بتقدير المبالغ السابق ذكرها هي العشرة أيام التالية ليوم تكليف الدائمين الداخليين في التوزيع وأول دائن لم يستوف دينه والمشتريين المذكورين قبلا وتحصل المعارضة بتقرير يقدم لقلم كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب المبينة عليها

وهذه المعارضة لا تقبل في تلك الأمور الا في العشرة الايام المذكورة وبمضيها ان لم تحصل معارضة أصلا (في القائمة النهائية) أو حصلت وحكم فيها حكما أصبح انتهائيا فعلي كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها في مدة ثمانية أيام بالأكثر مادة ٥٦٤ مرافعات

ملحوظة - من ذلك يستتج أن كاتب المحكمة لا يسلم صور تنفيذية من قائمة التوزيع النهائية طبقا للمادة ٦٣٤ مرافعات تقاذا للأمر الصادر اليه في القائمة المذكورة الا بعد مضي العشرة الايام التالية للتكليف الصادر منه ... عملا بالمادة ٦٤٣ للدائمين بالاطلاع على قائمة التوزيع الوقت اذا لم تحصل معارضة فيها وبعد مضي ثمانية أيام بالأكثر من نهاية العشرة أيام المذكورة أما اذا حصلت معارضة فينتديء التسليم في فجر الثمانية الايام بالأكثر تمضي من يوم صيرورة الحكم الصادر في المعارضة انتهائيا

صورة الاعلان

ملحوظة - هذه الصورة سبق ايضاح مثلها فقط يكتب ان التكليف بناء على المادتين ٦٤٣ و٦٤٥ من قانون المرافعات

ملحوظة صورة تقرير معارضة

محكمة كذا

تقرير معارضة

انه في يوم كذا سنة كذا الساعة كذا

نحن فلان كاتب المحكمة

حضر أمامنا فلان صناعته وسكنه وقرر بأنه أعلن بتاريخ كذا بالاطلاع على قائمة التوزيع الانتهاية وباطلاعه عليها يريد أن يمارض فيها الاسباب الآتية (تذكر الاسباب)

وإثباتا لما ذكر وعملا بالمادتين ٤٣ و ٤٤ من قانون المرافعات تحرر تقرير

المعارضة هذا بما ذكر وأمضيناه والمعارض بعد تلاوته عليه

الكاتب

المعارض

هذه المعارضة ترفع باعلان للمحكمة الابتدائية أو لمحكمة المواد الجزئية

ويكون الخصوم فيها

أولا - المعارض (لانه مدع)

ثانياً - المعارض في دينه (لانه مدعى عليه)

ثالثاً - آخر مستحق في التوزيع (أي آخر دائن أدركه الدور)

ملحوظة - يجوز لكل ذي شأن الدخول في هذه المعارضة لكن المصاريف

لا تكون ممتازة في التوزيع في هذه الحالة بل يلزم بها دافعها

وبعد المرافعة في هذه المعارضة يصدر الحكم فيها ويجوز استئنافه في

ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلانه

ملحوظة - العبرة هنا في تقدير جواز الاستئناف بالدين المتنازع فيه فان زاد

عشرين جنبها جاز الاستئناف والا فلا

الخصم المنازع في الديون أو المعارض في قاعة التوزيع النهائي ان لم يثبت له حق في إحداها يحكم عليه بالمصارف والقوائد لمن يستحقها مادة ٦٤٨ مرافعات

توقف الايرادات والقوائد وتحسب على ما تقدم ذكره في القسمة بين الغرماء وللمدائنين المستحقين في التوزيع أخذ القوائد المستحقة على مشتري العقار مادة ٦٤٩ مرافعات

ومع جواز أخذ الدائنين القوائد المستحقة اذا أبقي المشتري عنده جزءاً من ثمن العقار تأميناً ينتج فائدة تكفي لوفاء المقدار المرتب برهن مسجل فللدائنين اللاحقين لحق المرتب المذكور في الدرجة والذين تأخر استيفاء حقوقهم بعد حلول أجلها بسبب حجز هذا الجزء أن يستولوا عند وفاته القوائد المستحقة لهم من أصل المبلغ المتبقي عند المشتري من وقت إقامته عند مادة ٦٥٠ مرافعات - كما اذا كان لصادق منزل وجعل لمحمد راتب عليه ١٠٠ قرش كل شهر يأخذها من ربح المنزل مدة حياة محمد وأخذ بهذا المبلغ المرتب رهناً عقارياً ثم آل المنزل بعد وفاة مالكه لولده بكر فتداين حتى استغرق الدين ما يملكه ويبيع هذا المنزل - فلان المرتب المذكور محفوظ لمحمد المستحق اذ هو تابع لعين المنزل يسوغ لمشتري المنزل أن يحجز من أصل ثمنه جزءاً كل شهر فائدة توازي مقدار المرتب المستحق لمحمد يؤديها له قيمة استحقاقه طول حياته - ولكن ليكون حجز هذا الجزء أخر استيفاء بعض الدائنين حقوقهم التي استحققت الدفع وبهذا التأخير استحق هذا البعض الفائدة فله بعد موت محمد أن يستولوا من أصل المبلغ المحجوز عند المشتري

القوائد التي استحدثت لهم على حقوقهم من وقت حجز المشتري لهذا الجزء
وبعد استلامهم تلك القوائد ان بقي شيء من أصل المبلغ يوزع على الدائنين
الذين تأخر وفاء حقوقهم بسبب درجات امتيازهم
والقاضي عملاً بالمادة ٦٥٣ مرافعات مختص بالتوزيع للمدائنين بين مداينهم
على حسب القواعد السابقة ويكون ذلك في وقت التوزيع ان أمكن
الدائن المستحق في التوزيع متى استلم ما يستحقه بمقتضى التوزيع يؤخذ
منه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه مادة ٦٥١ مرافعات ويكون ذلك
بتقرير في قلم كتاب المحكمة طبقاً للمادة ٥٧١ من القانون المدني
لهنا تمت بمون الله مذكورة التوزيع بين الدائنين ، ٦

تقريظ

عن التوزيع بين الدائنين

جاءنا التقريظان الآتيان من سعادة احمد قحه بك وكيل مدرسة الحقوق
السلطانية وسعادة محمد أحمد بك رئيس مفشي أقلام المحاكم بوزارة الحفانية
ندرجهما اعترافاً بشكرهما

اطلعت على هذه المذكرة فرأيت أنها تشهد لواضعها بشدة الميل الى العلم وإتانه أتى
فيها على شيء كثير مما يتعلق بالموضوع المبحوث فيه وقد تصدى الى جهة العمل بما
فيه الكفاية ١٣ ابريل سنة ١٩١٥ أحمد قحه

ان مجرد انجاء فكرة المؤلف لجمع بعض المواضيع المتعلقة بأعمال زملائه يثبت له
الفضل واذا انتشرت هذه الفكرة كانت من أهم العوامل على اعلاء شأن الجميع
فال مؤلف جليل وصاحبه يستحق الشكر وأسأل المولى الكريم جل شأنه التوفيق
لصالح العمل وله الحمد في الاولى والاخرة

محمد احمد

الاحد ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٤

منشور نصه :

(٢٣ مايو سنة ١٩١٦ نمرة ٤٨٠٠ من المحاقبة)

سبق للوزارة أن أصدرت منشورا بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٨٨٥ يقضي بأنه اذا أودع في صندوق المحاكم الاهلية مبالغ متحصلة من أموال ثابتة أو متقولة لدائن من رعايا الحكومة المحلية ثم ظهر دائنون أجانب وعارضوا قبل تسليمها للاولين فترسل الى النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة لايداعها في صندوق المحكمة المختلطة للتوزيع بين الفريقين وتصبح قائمة مينة فيها المحجوزات المتوقفة على تلك المبالغ وما يسكون مسجلا بالمحاكم الاهلية من الرهن وحق الاختصاص ان كانت المبالغ المذكورة متحصلة من ثمن عقار

وقدتين للوزارة أن المحاكم الاهلية تباشر في بعض الاحيان توزيع ثمن عقار نزع ملكيته أمامها باء على طلب دائن من رعايا الحكومة المحلية وتعلن أصحاب الرهن وطنيين وأجانب لتقديم طلباتهم استنادا الى انه لم تحصل معارضة طبقا لنص المنشور السابق

وحيث ان هذا المنشور لا يشير الا الى حالة الدائنين الذين جعل قلم الكتاب ديونهم بالرغم من الشهادة التي يقدمها طالب البيع بحسب المادة ٥٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أي الدائنين الساعدين فاذا كان بين أرباب الديون المسجلة دائنون أجانب فان اجراءات التوزيع تكون بطبيعتها من اختصاص المحاكم المختلطة وليس للمحاكم الاهلية أن تتولاه

لذلك تلت الوزارة النظر الى أنه اذا كان بين الدائنين الذين يجب أن يوزع بينهم ثمن العقار دائن أجنبي مسجل يرسل المبلغ التحصل من ثمن العقار الى المحكمة المختلطة المختصة بالكيفية التي فيها منشور ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٣ لتولي توزيعه بين الدائنين وترسل اليها كل البيانات اللازمة لاجراء هذا التوزيع

وزير المحاقبة

الفصل الثامن

في

اجراءات الصرف

الودائع وكيفية ايداعها

النقود المعروض ايداعها عرضاً حقيقياً امام قاضي التحقيق وقت المرافعة بالمحكمة أو بموجب اعلان محضر وضمانات الافراج التي يقرر قاضي التحقيق وجوب دفعها أو التي تقررها المحكمة والنقود التي تحصل من ثمن المبيعات والحجوزات والتفائيس وغير ذلك يجب بمدمر اعادة باقي الاجراءات المنصوص عنها في القانون ايداعها بخزينة المحكمة بمقتضى حافظة (استمارة نمرة ٣٧ ع ح) موقفا عليها من الباشكاتب وهذه الحافظة يجب أن يبين بها اسم المودع وسبب الایداع وقيمت واسم المودع لحسابه

بعد توريد الامانة للخزينة تسلم الحافظة الى كاتب الحسابات فيعبر ايصالاً استمارة نمرة (٣٧ مكرره ع ح) لاجل تسليمه لصاحب الامانة وهذا الايصال يوقع عليه الباشكاتب بعد ان يتحقق من تحصيل رسم الایداع مادة ٤٠٠ فصل ٦ قسم ٥ قانون مالى طبعة سنة ١٨٩٦

ملحوظة - رسم الایداع هو رسم نسبي يحصل على مقتضى المادة ٣٩ من لائحة الرسوم القضائية باعتبار واحد المائة قبل اجراء الایداع - مع مراعاة المادة الخامسة منها التي تقضى بانه لا يؤخذ في أي حال من الاحوال رسم نسبي اقل من عشرة قروش

صرف المبالغ المعروضة

المبالغ المعروض ايداعها عرضاً حقيقياً يسوغ تسليمها للدائن المودع لحسابه أو ردّها للمدين الذي أودعها (مادة ٤٠١) من القانون المالي المذكور في الحالة الاولى يجب على الدائن أن يبرز أولاً — محضر الايداع المعلن له ثانياً — الاعلان الذي أخبر به المدين بأنه عازم على سحب المبلغ المودع (١)

راجع المادتين ٦٩١ و ٦٩٢ مرافعات ومادة ٤٠٢ من القانون المالي المتقدم ذكره

في الحالة الثانية يجب على المدين أن يبرز فضلاً عن الايصال المعطى له من المحكمة حين ايداع الامانة أصل الاعلان الذي أخبر فيه الدائن برجوعه عن العرض (٢)

راجع المادة ٦٩٣ مرافعات ومادة ٤٠٣ من القانون المالي

وإذا رأى الباشكاتب ان الاجراءات التي جرى اتباعها هي قانونية وثبت له حق الطالب في سحب الامانة يلزم أن يبين ذلك بشهادة يحررها على المستندات وعند اطلاع كاتب الحسابات على هذه الشهادة يحرر اذن الصرف

(١) يجب قبل الصرف أن يثبت الدائن انه أخبر مدينه على يد محضر قبل استلام المبلغ المعروض بثلاثة أيام بالاقول « لا يدخل فيها يوم الاخبار » بأنه عازم على استلامه بابراره أصل الاخبار المذكور

(٢) لا يصح الصرف في هذه الحالة الا بعد مضي ثلاثة أيام كامله من تاريخ الاخبار للدائن على يد محضر بالرجوع عن العرض

على الطلب بعد أن يتأكد من أنه لم يتوقع حجز تحت يده على الامانة المطلوب سحبها وأنه لم يسبق صرفها وبعد التأشير على إذن الصرف من كاتب الحسابات ومن الباشكاتب يوقع عليه من رئيس قلم النيابة ويقدم الى الصراف فيصرف قيمته ويأخذها ايضالا على الاذن

حجز ما للمدين لدى الغير

على الامانات بأنواعها « مودعة . قضائية . آل خبرة »

وكيفية الصرف

حجز ما للمدين لدى الغير الذي يتوقع عادة تحت يد قلم الكتاب على ما يكون موجوداً بصندوق المحكمة من النقود لدوي الشأن يكون

أولاً — اما بحكم قضائي

ثانياً — « بمقررسي

ثالثاً — « بسند عرفي

رابعاً — « بناء على أمر من القاضي

خامساً — « بناء على ائذار

يجب قبل كل شيء أن يبحث قلم الكتاب فيما اذا كان الحجز المتوقع تحت يده حجزاً قانونياً مستوفياً للشرائط التي نص عليها في الفصل الثاني من قانون المرافعات أم حجزاً باطلاً - فاذا ظهر له أن الحجز باطل لا يجب عليه أن يشد على هذا البطان ويصرف المبلغ المحجوز عليه للمدين « المحجوز على ماله » أو أن يصرف النظر عن هذا البطان ويصرف المبلغ الى نفس الحاجز بل يجب في هذه الحالة ايقاف الصرف حتى يصدر حكم المحكمة في هذا البطان بناء على طلب صاحب الشأن لانه لاحق الا للمحكمة في الحكم

على قيمة الحجز ثم ان هذا التصرف يدرأ عن قلم الكتاب كل مسؤولية

بعض أوجه البطلان

التي نص القانون عليها

أولاً ويكون البطلان في حالة ما اذا كان الحجز توقع على يد مندوب محضر لا على يد محضر اذ الحجز بهذه الصورة باطل كما قضت المادة ١٥٥ مرافعات

ثانياً اذا كان الاعلان المعلن لقلم الكتاب بالحجز على يد المحضر خالياً من صورة السند الرسمي أو الحكم القضائي أو السند العرفي أو أمر القاضي بالتصريح بالحجز الى آخر ما جاء بالمادة ١٥٥ مرافعات

ثالثاً اذا كان اخبار المدين بالحجز المتوقع على أمواله جاء بميعاد الثمانية الايام المقررة بالمادة ١١٩ مرافعات

(احتساب ميعاد الثمانية الايام)

لا يحسب يوم الحجز نفسه من ضمن الميعاد المذكور في المادة ١١٩ مرافعات ويجب احتساب اليوم الذي يحصل فيه الاخبار بالحجز (ولو لم تكمل الثمانية الايام المذكورة) لانه من القواعد القانونية انه متى قدر القانون عمل شيء في ميعاد معين أو أثناء مدة مخصوصة فالميعاد الذي يحدده لا يكون أياً كاملاً الا عند النص الصريح

الحجز بحكم قضائي

يجب على قلم الكتاب أن يتثبت قبل الصرف للعاجز بالحكم القضائي على ماله في صندوق المحكمة من الاحوال الآتية

أولاً ان الصورة الممنوعة لقلم الكتاب بالحجز منسوخ فيها صورة الحكم
ثانياً ان الحكم المتوقع للحجز به نهائي وغير قابل للمعارضة أو الاستئناف
أو أصبح نهائياً أما اذا كان غير نهائي فيوقف التصرف حتى تمضي المواعيد
المقررة قانوناً للمعارضة في حالة ما اذا كان الحكم غنياً أو للاستئناف في
حالة ما اذا كان الحكم ابتدائياً الا في حالة ما اذا كان الحكم مشمولاً بالتنفيذ
المؤقت

ثالثاً ان الحجز توقع على يد محضر
رابعاً ينظر فيما اذا كان حصل اخلاء المدين بالحجز في المدة القانونية المقررة
في المادة ٤١٩ مرافعات من عدمه مع مراعاة الشرح المتقدم في كيفية احتساب
الميعاد المذكور

خامساً ينظر قلم الكتاب في المبلغ المحجوز عليه
فاذا كان المبلغ المحجوز عليه كفالة فيراعي الاجراءات الآتية :
أولاً - ثبت من أن صاحبها لا يزال مالكا لها بمعنى أنه لم يخالف شرط
الكفالة المنصوص عليه في المادة ١٥٥ من قانون تحقيق الجنايات
ثانياً - ان الكفالة مودعة من نفس شخص المدين المحجوز عليه
(فاذا كانت الكفالة مودعة من شخص آخر غير المدين المحجوز عليه
أو مودعة من ذلك الشخص لحساب ذلك المدين فلا تصرف الا باتفاق
المدين المودعة لحسابه والشخص المودعة منه أو بعد صدور حكم نهائي في ذلك)
فاذا صدر الحكم بأحقية مدين الحاجز لها فتصرف اليه وبالعكس اذا
صدر الحكم بعدم أحقية ذلك المدين

ثالثاً - ان الحكم الصادر في القضية بالبراءة هو حكم نهائي أو

أصبح نهائياً

رابعا - أن المبلغ مودع من نفس المأمور فاذا كان مودعاً من شخص آخر
خلافه (فتراعى الاجراءات السابقة المذكورة في الفقرة الثانية في صرف
مبلغ الكفالة)

وإذا كان المبلغ المتوقع المجز عليه هو نصف رسوم مستحق ردها طبقاً
لتعليمات تعريف الرسوم صحيفة ١٥ وما بعدها فتراعى الاجراءات الآتية
أولاً - أن لا مانع من رد نصف الرسوم من الموانع التي سيأتي الكلام
عليها بعد

ثانياً - أنه لم يكن مستحقاً على القضية رسوم ولا مصارف
وإذا كان المبلغ من الامانات القضائية

ينظر فيما إذا كانت القضية المودع لثمة رسوم أوراقها تلك الامانة كل
رسمها وأصبح غير مستحق لها رسم من هذه الامانة وان الباقي منها هو
لدافعيها أم لا

وإذا كان المبلغ من أمانات آل الخبرة والشهود فتتناول هذه المسألة
حالتين

الاولى : حالته ما اذا كان المحجوز على ماله هو نفس الخبير المودعة
لحسابه تلك الامانة

الثانية : حالة ما اذا كان للمحجوز على ماله هو نفس دافع تلك الامانة
الحالة الاولى

ينجب على قلم الكتاب أنه يراعى
ان المبلغ بقدر للخير بمقتضى أمر تقدير وأصبح هذا الامر نهائياً

الحالة الثانية

يجب على قلم الكتاب أنه يراعي أولاً . ان المبلغ أصبح من حق نفس دافعه (كما لو حصل الاستغناء عند الخير بعد تعيينه ودفع الامانة أو بعد دفع الامانة في حالة ما اذا كان دفعها لثمة مصاريف وتمويض الشهود كما تقضي المادة ٣١ من ترميم الرسوم واستغنى الحال عن اعلان الشهود . أو حصل شطب القضية للصلح ولم يتنديء الخير في مباشرة مأموريته)

ثانياً . ان القضية المودع فيها هذه الامانة لم يكن مستحق عليها للخرينة

رسوم

واذا كان المبلغ المودع مضبوط في قضية جنائية فيتم أمر النيابة في

ذلك المبلغ

وتراعى كامل هذه الاجكام المتقدم ذكرها فيما اذا كان الحجز بناء على

عقد رسمي وقطع يراعى ان هذا العقد سبق ان وضعت عليه الصيغة التنفيذية وأعلن قبل الحجز به الى قس الخصوم الآخرين

أما فيما اذا كان الحجز بناء على سند عرفي أو أمر من القاضي فهذا الحجز

من طبعه يكون مطروحاً أمام المحكمة للفصل فيمع موضوع الخصومة وغاية

ما على قلم الكتاب مراعاته عند صدور الحكم أنه يراعى مسألة صدور الحكم

نهائياً في حالة ما اذا كان الحكم غير مشمول بالتنفيذ المجل مع التمسك بما

نصت عنه المادة ٤٥٨ من قانون المرافعات

أما اذا كان الحجز المتوقع بناء على انذار فعلي قلم الكتاب أن يتبع أحكام

منشور وزارة الحفابة الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩١٣ نمرة ٢٣٧٢ وعليه في

جميع الاحوال فيما يتعلق بالحالة الاخيرة (حالة الانذار) ان يعرض الامر على قسم قضايا الحكومة لا فتائه في الصرف وعليه اتباع ما يصدر له منه في شأن ذلك .

وعلى العموم يجب في حالة الحكم في الحجز في الحالتين الثالثة والرابعة اتباع الاحكام المينة عليه في حالة ما اذا كان الحجز توقع بناء على حكم قضائي على أنواع الامانات السابق الكلام عليها .

الحجز على الامانة كلها

والحجز على جزء منها وفاء للمطلوب

اذا كان الحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب كان على الامانة كلها ولو كان مبلغ الوفاء أقل بكثير من قيمة الامانة فيجب على قلم الكتاب في هذه الحالة حجز كامل الامانة وعدم صرف شيء منها حتي يفصل بين الخصوم والحكمة في ذلك هي عدم امكانه التصرف في المبلغ الموجود لديه ما دام انه قد توقع عليه ذلك الحجز - لان الحجز بهذه الصورة يقتضي حبس كامل المبلغ المحجوز عليه وللمدين المحجوز على ماله أن يتظلم من هذا الحجز لقاضي الامور المستعجلة

أما اذا كان الحجز المتوقع تحت يد قلم الكتاب على جزء من الامانة بقدر مبلغ الوفاء وملحقاته القانونية وأراد المدين صرف الباقي الذي لم يكن محجوزاً عليه من قبل الدائن فلا مانع قانوناً من صرفه وغاية الامرانه تراعى أحكام المادة ٤١١ من قانون المرافعات وهي حجز المبلغ المحجوز عليه وملحقاته القانونية حسب مقتضيات المادة المشار اليها

الامانات الاخرى

أمانات

آل الخبرة

تصرف أمانات أهل الخبرة للخبراء

تنفيذا لأمر التقدير الصادر بتقديرها وفي هذه الحالة يجب مراعاة

الاحوال الآتية قبل الصرف وهي

«١» ان الامر أعلنه الخبير للخصوم « طرفي التداعي اذا لم يكن قد فصل في المصارف فاذا كان قد فصل فيها بحكم فلا يطن أمر التقدير الا للخصم الذي ألزم بأجرة الخبير ومعنى هذا انه لا احتياج لاعلان الخصم الذي لا يكون ملزماً بأجرة الخبير بأي حال كان »

«٢» ان أمر التقدير أصبح نهائياً أي ان مواعيد المعارضة والاستئناف انقضت ولم يحصل المعارضة والاستئناف « ويثبت ذلك بشهادة من قلم الكتاب » أو حصلاً وحكم فيها حكماً أصبح نهائياً

ويصح تنفيذ أمر التقدير اذا وافق عليه الخصم الصادر عليه وكان قد فصل في الدعوى بحكم ألزمه بالمصارف وأقر امام كاتب المحكمة بذلك وبعدم معارضته في التقدير — وكانت الامانة المقتضى صرفها من الخزينة مودعة من ذلك الخصم

ويجب بعد تحرير اذن الصرف أن يؤشر على أصل أمر التقدير يصرف الامانة اذا كان باتياً منه شيء ويراد التنفيذ به وذلك لمراعاته وقت التنفيذ بمعرفة المحضر المنفذ

صرف الامانات المودعة لنمة آل الخيرة

لمودعيها ذاتهم في حالة الاستغناء عن الخير أو شطب الدعوى
تصرف الامانات التي تكون من هذا القبيل لدافعيها بعد اثباتهم ان
الخير المودعة الامانة لذمته لم يباشر مأموريته
وللتأكد من ذلك نرى أن لا مانع من اجراء التحري عن ذلك بواسطة
قلم الكتاب من نفس الخير المعين

فاذا ثبت لدى قلم الكتاب ان الخير لم يباشر مأموريته ولم يبدأ فيها
يكون لا مانع حينئذ من صرف الامانة لدافعيها بعد التثبت من ان الدعوى
لم يكن مستحقاً عليها رسوم وملاحظة استرداد قسيمة الامانة (١) أو أخذ الاقرار
في حالة قدماها على هامش الورقة اذن الصرف
الامانات القضائية

الامانات القضائية تصرف لمودعيها كلها اذا حصل الاستغناء عن اجراء
العمل المرفوعة من أجله قبل الشروع فيه صحيفة ٣٨ من تعريف الرسوم وتصرف
بواقفيها لدافعيها أو للحاجزين عليها اذا توقع عليها حجز بعد سداد كامل الرسوم
المستحقة على القضايا والاوراق المودعة لسداد رسومها ويكون الصرف لمودعيها
اما باذن صرف مستقل استمارة نمرة ٥٠ ع ح أو عند التسوية على نفس المحافظة
استمارة نمرة ١٥٦ ع ح طبقاً للمادة ٣٣٣ فصل ٧ قسم ٥ قانون مالي

(١) استرداد قسيمة الامانة استمارة نمرة ١٥٥ مكررة ع ح من الخير أمر غير ميسور
لان هذه القسيمة تعطى لدافع النقدي اجمع المادة ٣٩٣ فصل ٦ قسم ٥ قانون مالي
وعلى ذلك حالة استرداد القسيمة عند الصرف لا تنطبق على غير دافعيها اذا كان
الصرف غير حاصل لهم

طبعه سنة ١٨٩٤ في حالة ما اذا كانت التسوية حصلت في حضور مع استرداد
القسيمة وبأذن خاص للحاجز عليها بعد ايفاء الشروط المقررة قانوناً للحجز
وفي كلتا الحالتين لا يفوت قلم الكتاب التأشير على ورق القضية بما يفيد
الصرف

ويلاحظ في حالة صرف باقى الامانة على نفس حافظة التسوية أن
يؤثر العامل الذي أجرى تسوية أوراق الدعوى على نفس استمارة التسوية
بجانب العبارة الواردة في آخرها وهى « المبلغ المتبقى » كله (صرفه) الى ...
وهذه الكلمة هى التي يعتمد عليها الكاتب المكلف بالتحصيل في صرف
الباقى من الامانة بعد التسوى بدون احتياج لتأشيرات أخرى من القضية
لان هذه الكلمة تعتبر كإقرار بعدم وجود مانع من الصرف

الامانات المودعة للحجوز عليها

من

حاجزين متعددين والاتفاق على الصرف بينهم
ينظر الى نوع الامانة ويستوفى اللازم كما تقرر في الاحكام السابقة وبعد
ذلك يحرر كاتب المحكمة تقريراً رسمياً يذكر فيه اتفاق الحاضرين وكيفية الصرف
لهم واثبات معرفهم له اذا كان يعرفهم شخصياً أو بشهادة شاهدين يوقعان على
التقرير منه اذا كان عكس ذلك

وبناء على هذا التقرير يحرر كاتب المحكمة اذن الصرف استمارة نمرة ٥٠
ع ح ويوقع تأشيراً على كل حكم من أحكام الدائنين بمقدار المبلغ المنصرف
لهم خصماً من مطالبهم مع ذكر تاريخ الصرف وتاريخ ونمرة الامانة ويترى

هذا التأشير بتوقيع ظاهر

هذا مع مراعاة التثبت من أن المدين المحجوز علي ماله مالك أو أصبح مالكا للأمانة المحجوز عليها ملكا تاما لا نزاع فيه وأنه مدين لكل الدائنين ليكون الاتفاق على الصرف صحيحا

اقرار

المدين للمحضر وقت الحجز بعدم صرف المبلغ

حتى يفصل في القضية بينهما

الطلب الحاصل من المدين للمحضر وقت التنفيذ بيع الأشياء المحجوزة أو قبض المبلغ المراد الحجز من أجله بعدم تسلم ذلك المتحصل الى الدائن ورغبة في ايداعه الخزينة وعدم صرفه اليه الى أنه يفصل في القضية التي بينه وبين خصمه طلب غير جدير بالاثبات لعدم انطباقه علي أحكام القانون ولا يجوز بمقتضاه حجز المبلغ وعدم صرفه لهذا السبب (راجع (١) منشور محكمة طنطا الالهية الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ من رياستها الي محاكمها الجزئية وهذا نصه

علنا أن بعض محضري الحاكم الجزئية عند ما يكتفون بتنفيذ أحكام مدينه صادرة بدين بمقتضى أحكام انتهائه يستولون على هذا الدين ولمحقاته من المحكوم عليه عند التنفيذ وفي الوقت نفسه يطلب منهم الخضم الذي دفع هذا المبلغ ايداعه في خزينة المحكمة لحين الفصل في القضية التي بينه وبين

(١) هذه الحالة مثلا كحالة صدور أمر بالحجز التحفظي وعند تنفيذه دفع المدين

الدين وطلب من المحضر عدم تسليمه الى الدائن. حتى يفصل بينهما وهذا على سبيل المثال

طالب التنفيذ وانه هؤلاء المحضرين يودعون ما تحصل بالخزينة لمجرد هذا القول

ولما ان مثل هذا الطلب من المحضر وقت التنفيذ يخالف نصوص الاحكام ولا يصح الأخذ به بل يجب على من يريد هذا العمل انه يتبع نصوص ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ مرافعات

لذلك تري وجوب تسليم المبالغ التي تحصل بمعرفة المحضرين لاصحاب الشأن عند استيلائهم عليها من اربابها وايداعها في خزينة المحكمة على ذمتهم حسب التعليمات الحسائية بدون التفات الى مثل هذه الاقوال الا اذا توفرت الشروط المنصوص عنها في ثلاث مواد سالقة الذكر

التأشير بالصرف

بما انه يوجد الآن لدي المحاكم الاهلية ختم فولاذي منقوش عليه كلمة (صرف) فيقتضي أن يعمم بهذا الختم على جميع الاوراق التي تقدم تأييداً لطلب الصرف وعلى علوم الخبر والايصالات كذلك مع ذكر تاريخ حصول الصرف.

الامانات المودعة

في دعاوي الاستحقاق

الامانات المودعة من رافعي دعاوي الاستحقاق طبقاً للمادة ٥٩٧ مرافعات يجب صرفها اليهم اذا حكم لصالحهم في تلك الدعاوي وأصبحت أحكامهم نهائية أما اذا حكم برفض دعاويهم فلا تصرف اليهم الا بعد الحكم في قضايا البيع التي أوقفت اجراءاتها بسبب اقلمة تلك الدعاوي وعدم استحقاق رسوم أو مصاريف نشأت أو تنشأ بسبب الايقاف ومن جهة أخرى لا بد من تصريح

طالب البيع الذي أوقفت دعواه بسبب دعوى الاستحقاق وإقراره بتنازله عن حقوقه فيها التي أعطاهها إياه القانون في المادة ٥٩٧ مرافعات ومواقته على صرفها للمدفوعة منه

صرف مبالغ الصلح في القضايا المدنية وما يحصل بغير حق من الرسوم والغرامات في المواد الجنائية ومبالغ الصلح في المخالفات التي لا يصح الصلح فيها وغير ذلك مبالغ الصلح يجب أن تصرف للمدين أنفسهم أو لوكلائهم المثبوتة وكالهم ولا يجوز رد نصف الرسوم في حالة وجود موانع عدم الرد المبينة في تعريف الرسوم صحفي ١٦ و ١٧ منها

والصلح الذي يجيز الرد يشترط فيه الشروط الآتية
أولاً — أن يكون مشتتلاً على الكيفية التي تم عليها الصلح بين الخصوم
ثانياً — أن يكون قد تحرر به محضر رسمي بين الخصوم واجب التنفيذ والمحضر الواجب التنفيذ المراد به هنا هو الذي يجوز بمقتضى المادة ١٠٧ مرافعات أن تعطى منه صورة تنفيذية للتنفيذ بمقتضاها فإذا اصطلاح الطرفان أمام المحكمة على أن المدعى تنازل عن جزء من دينه وأخذ الباقي والتزم بالمصاريف والمحكمة صدقت على ذلك فلا يعتبر هذا الصلح صلحاً يجيز الرد لأنه فاقده لأحد الشروط السابقة وهي قوة التنفيذ إذ ليس من نفاذ هنا —

والخلاصة أن كل محضر صلح حصل أمام المحكمة ولا تجيز المادة ١٠٧ مرافعات إعطاء صورة تنفيذية منه لا يجوز بناء عليه رد نصف الرسم
ثالثاً — أن تكون المحكمة صدقت عليه فإذا قرر الطرفان أنهما اصطلاحاً معاً وتنازل المدعى عن دعواه أو طلب شطب القضية وحكم بقبول التنازل أو

بالشطب بدون تصديق على الصلح فهذا الصلح لا يجوز الرد أيضاً ولا يجوز الرد أيضاً في الاحوال الآتية

أولاً — الصلح في قضايا نزع الملكية صحيفة ١٧ لائحة

ثانياً — الصلح في القضايا المحفظة الرسوم (منشور الوزارة في ٢٧ يونيو

سنة ١٩١١ و صحيفة ١٧ لائحة)

ثالثاً — حالة ما اذا كان صدر في القضية أحكام تمهيدية

وتعريف تلك الاحكام هو الآتي

الاحكام التمهيدية هي التي يستدل منها على ما استحكم به المحكمة في

أصل الدعوى

خرج من ذلك الاحكام التحضيرية وهي الاحكام الصادرة في أثناء

المرافعة بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما استحكم به المحكمة في أصل الدعوى

فهذه الاحكام لا تمنع من الرد

وبديهي أن الحكم يعرف ان كان تمهيدياً أو تحضيرياً من نفس ما جاء به

والقرارات والاحكام الآتية لا تمنع من الرد أيضاً

أولاً — قرار قبول التنازل عن بعض المدعي به أو قرار قبول ضمان

أو خصوم ثلث

ثانياً حكم اثبات الغية

ثالثاً قرار تأجيل القضية للنطق بالحكم

ويجب أن تصرف كل محكمة مبالغ الصلح في القضايا المصطلح فيها

أمامها وان كانت غير المحاكم التي تسددت الرسوم اليها لأن صرف نصف

الرسوم للصلح يستلزم اطلاع جهة الصرف على ذات القضية للتحقق من

عدم وجود الموانع المنصوص عنها بترفعة الرسوم القضائية وتوقيع ما يلزم أيضاً من التأشير على القضية وقت الصرف فضلاً عن لزوم اطلاع حضرات المفتشين عند عمل التفتيش على المصروفات المنصرفة من التحصيل بغير حق على ذات القضايا (مكاتبه قلم التفتيش الرقيمة ٣ أغسطس سنة ٨٩٨ نمرة ٣٠) ويجب كما تقدم قبل الصرف أن يحصل التأشير على قسائم الإيرادات بحصول الصرف لنفس الخصم أو لوكيله الرسمي وتاريخ ذلك وذلك في حالة ما إذا كان الرسم تسدد لخزينة المحكمة التي ستولى الصرف فإن كان الرسم تسدد في محكمة أخرى فيتحرر لها بطلب إجراء هذا التأشير

وكذا يجب التأشير على أوراق القضية بما يفيد ذلك

وعلى الصراف أن يتحقق قبل إجراء الصرف أنه قد تأثر على هامش اذن الصرف بكامل هذه التأشيرات فضلاً عن وجوب التأكد من شخصية المقتضي الصرف لهم وعلى العموم يجب عليه أن يلاحظ عند صرف كل مبلغ مودع في أي قضية ما سواء كانت جنائية أو مدنية أنه قد جرى التأشير بالصرف على أوراق القضية ويتوقع بذلك على هامش اذن الصرف

والغرض من التأشير على القضايا ودفاتر الإيرادات وغيرها هو ضمان العمل حتى لا يتكرر الصرف مرة فأكثر

أحكام الشطب وإبطال المرافعة وعدم الاختصاص

المجوزات التي تتوقع على مبالغ مودعة بالخزينة وبحكم في القضايا الخاصة بها بالشطب أو بإبطال المرافعة أو بعدم الاختصاص يجب عند صرف تلك الامانات مراعاة الآتي

أولاً - ان أحكام الشطب لا تلقي عراض افتتاح الدعاوي لان معنى

الشطب استبعاد القضية من الجدول العمومي أي اعتبارها كأنها لم تقيد فيه
فما تقدم هذا القيد وهو عرائض افتتاح الدعاوي لم يزل صحيحاً ويمكن إعادة
قيدته وما تلاه هو الذي التى تبعاً لانهاء القيد

وعلى ذلك فالحجز الذي يتوقع بناء على دعوى أو بسببها ويحكم فيها
بالشطب يعتبر قائماً ولا يسوغ صرف المبلغ المحجوز الا اذا صدر حكم في
موضوع ذلك الحجز أو باتفاق الطرفين على الصرف بتقرير امام كاتب المحكمة
ثانياً — ان الحكم الصادر بابطال المرافعة يلغى عرائض افتتاح الدعاوي
لان هذه العرائض من ضمن أوراق المرافعة فالحجز المتوقع في دعوى حكم
فيها بابطال المرافعة يعتبر كأنه لم يكن ويجب صرف ذلك المبلغ بلا توقف على
طلب الفصل في الحجز

ثالثاً — أما الحكم الصادر بعدم الاختصاص فيصبح فصل الخطاب بعدم
صيورته نهائياً بمعنى أن لا تكون بعده دعوى قائمة ولا وجه لاي قاف صرف
الامانات التي يحكم في الدعاوي الخاصة بها بعدم الاختصاص ويصبح ذلك الحكم
نهائياً ولم يعقبه دعوى

دقة المراجعة

في الصرف

يجب على الباشكاتب في المحكمة الكلية وكاتب أول المحكمة الجزئية
وكتاب الحسابات مراعاة عدم صرف المصارف القضائية « اتعاب الاطباء
وبدل السفيرة للمأمورين الذين يحضرون بصفة شهود في الدعاوي الجنائية
أو اتعاب آكل الخبرة في قضايا المرافعة أو أجر سبكه حديد للمحضرين والمندوبين
والحجاب وغيرهم » الا اذا كان التقدير منطبقاً على الاوامر واللوائح ومستندات

الصرف مسنوفة وبنيير ذلك لا يصح الصرف الا بتصریح خصوصي من وزارة الحتمانية وانه بخلاف هذه القاعدة لا يتدخضم شيء بالحسابات « منشور ٢ ابريل سنة ١٩٠٠ نمرة ٨ »

التوكيلات

التوكيل في الصرف

١

يجب قبل الصرف للوكيل الاطلاع على التوكيل الذي يده لمعرفته حدوده وذلك لكي يكون الصرف لذي صفة دفعا للمسئولية وضمانا للمصلحة لان الموكل قانونا غير ملزم باجراءات وكيله الا فيما دخل في التوكيل او كان خارجا عنه وأجازته الموكل

الصرف لشخص غير وكيل يترتب عليه حتما الزام المتسبب برد ماضاع على الموكل من ماله الخاص وهذه النتيجة لا يدفعها الا مسألة مراجعته توكيل الوكيل

والاطلاع على التوكيل حق اجازته المادة ٥١٨ من القانون المدني ويتقسم التوكيل الى قسمين

أولاً - توكيل عام - وهو ما يترتب عليه اذن الوكيل باجراء الاعمال الميئنة بالتوكيل وتوابعها الضرورية

ثانياً - توكيل خاص - وهو التفويض للوكيل في الاعمال الموكل لاجلها فقط فالتوكيل الخاص بشأن صرف مبلغ مودع في صندوق أي محكمة يجب ارفاقه باذن الصرف لانه معدود من المستندات التي أجازت الصرف أما التوكيل العام فيكفي الاطلاع عليه لمعرفة حدوده وذكر تاريخه

ونعته والمحكمة التي تصدق عليه منها في اذن الصرف ورده لصاحبه بإيصال
على اذن الصرف (وما هذا الا من قبيل التسهيل في الاعمال)

اقرار الوكيل

يجب عند تقرير الوكيل شيئاً بطريق التوكيل ان يكون في التوكيل
نص صريح عن الشيء المراد التقرير به كما قضت المادة ١٩٠ من القانون المدني
وعلى ذلك تقرير وكيل بتنازله أو بالموافقة على صرف مبلغ لا آخر لا يكون
صحيحاً الا اذا كان في التوكيل نص صريح بذلك

ويجب أن يلاحظ منطوق المادة ١٩٠ من القانون المدني عند الصرف
لوكلاء متعددين

فمثلاً اذا صدر توكيل لشخصين في صرف مبلغ مودع بالخزينة فلا يجوز
صرف ذلك المبلغ الا لهما معاً مادام انه لم يذكر في توكيلهما تخويل صريح
لاحدهما بأداء الصرف بمفرده فاذا وجد ذلك التخويل جاز لاحدهما الصرف
بمفرده

ويجب أن يلاحظ أيضاً عند صرف مبلغ لوكيل بطريق التوكيل عن
وكيل شخص ثالث انه يثبت الوكيل الطالب للصرف طبقاً للمادة ٢٠٠ من
القانون المدني ان توكيل صاحب المبلغ الاصيل الصادر منه للوكيل المراد اجراء
الصرف بتوكيله به نص صريح مباح فيه من الموكل لوكيله بتوكيل من يشاء
عنه في كل أو بعض التوكيل

منشور سعادة النائب العمومي

بما أن المنشور الصادر من سعادة النائب العمومي بتاريخ ٣ أغسطس
سنة ١٩١١ القاضي بأن لاتسلم النفود التي يحصلها المحضرون تنفيذاً لأحكام

مدنيه لكتابة المحامين الذين ليس يدهم توكيلات خاصة باستلامهم النقود بل يجب ايداعها حالا في الخزينة ولا تسلم لهؤلاء الكتابة أو غيرهم الا اذا قدموا توكيلات تبين لهم استلام النقود لا ينطبق الا في الحالة التي لا يكون فيها توكيل لنفس كاتب المحامي من نفس صاحب الشأن فلذا كان هناك في التوكيل الصادر من الشخص للمحامي نص صريح الى كاتب المحامي مباح له فيه استلام ما يستحصل من النقود فلا مانع من تسليمها له

فاذا كان في التوكيل الاذن المنصوص عنه في المادة ٥٢٠ من القانون المدني للوكيل بانابة غيره في التوكيل كله أو بعضه فيكون التوكيل الصادر اذا من المحامي بناء على توكيل من المحم المذکور به نص صريح في انابة غيره ومباح في هذا التوكيل بصرف الامانات والمبالغ ووكل المحامي وكيله أو كاتبه في صرف ما تحصل من التنفيذ أو ما يودع لثمة موكله كان هذا التوكيل صحيحاً ويجوز بمقتضاه الصرف له

الامانات والودائع

من أشياء ذات قيمة — أو من سندات

كيفية ايداعها وكيفية صرفها

وضع هذا الباب نقلاً عن القانون المالي طبعة سنة ١٨٩٦ الواردة في

الفصل السادس من القسم الخامس — حسابات المحاكم الاهلية

الودائع من سندات أو من أشياء ذات القيمة هي من نوعين

أولاً — السندات أو الاشياء ذات القيمة المعروض ايداعها عرضاً

حقيقياً

ثانياً — الاشياء ذات القيمة المضبوطة من التهمين بصفة أشياء مثبتة

للجناية ويعتبر من الاشياء ذات القيمة ما يضبط من نقود غير مقبولة مخزائن الحكومة ومن مصاعن وأحجار كريمة مادة ٤١٠

السندات أو الاشياء ذات القيمة المعروض ايداعها عرضاً حقيقياً امام قاضي التحقيق أو وقت المرافعة بالمحكمة أو بموجب اعلان محضر تورد في خزينه المحكمة بموجب اذن قبول استمارة نمرة ١٦٤ حسابات موقعاً عليه من باشكاتب المحكمة وميناً فيه

أولاً - اسم المودع - ثانياً، اسم الشخص المودعة لحسابه - ثالثاً - بيان السندات والاشياء المودعة - رابعاً - قيمتها بحسب التثمين أو بحسب سعرها بالبورصة في يوم الايداع مادة ٤١١

السندات أو الاشياء المودعة توضع ضمن ملفات يختم عليها بالجمع الاخر من الصراف ومن باشكاتب المحكمة ويتوضع على الملفات تاريخ ايداع الامانة واسم المودع ونمرة القضية مادة ٤١٢

بعد ايداع الامانة يسلم اذن القبول وعليه سند الاضافة من الصراف الى كاتب الحسابات فيقيد في دفتر استمارة نمرة ١٦٥ حسابات ويورد ما فيه من البيانات في الخانات المختصة بها بالدقة المذكور مادة ٤١٣

الاىصال المقتضى تسليمه لمودع الامانة يحرر على الاستمارة المسطرة في اذن القبول وفصل الاىصال من الاذن بعد أن يتوضح فيه نمرة الامانة وتاريخ قيدها ويتأثر عليها من كاتب الحسابات ومن الباشكاتب قبل أن يوقع الباشكاتب على الاىصال المذكور يجب عليه أن يتحقق من تحصيل رسم الايداع (مادة ٤١٤)

الاشياء ذات القيمة المضبوطة من المتهمين بصفة اشياء مثبتة للجناية تودع

بمخزنة المحكمة بموجب اذن قبول موقفاً عليه من رئيس قلم النيابة وتوضع هذه الاشياء داخل ملفات يختم عليها بالجمع الاحمر وتقيّد بدقتر (نمرة ١٦٥ حسابات) ويتبع في استلامها وردها أحكام المادة ٤٠٠ وما يليها^(١) (مادة ٤١٩)

يسوغ تسليم الاشياء المذكورة موقفاً الى قاضي التحقيق او الى رئيس المحكمة بناء على اذن من القاضي الذي يطلبها وهذا الاذن يجوز عليه سند الاستلام من القاضي ويوضع بالمخزنة بدلا عن الامانة ويماد اليه عند ردها ثانياً الى المخزنة وفي هذه الحالة لا يلزم قيد الامانة عند خروجها ولا رجوعها (مادة ٤٢٠)

لدي رجوع الاشياء المذكورة وتوضع ثانياً داخل ملفات يختم عليها الاشياء المضبوطة من التهمين لا يجوز ردها لهم الا اذا صدر أمر بديم وجود دوجه لاقامة الدعوى عليهم ولم يحصل ما رضة عليه او اذا صدر حكم نهائي أو أصبح نهائياً براءة ساحتها (مادة ٤٢١)

ومع ذلك فلا شيء المضبوطة التي لم تستعمل في ارتكاب الجريمة أو التي لم تكن موضوع الجريمة يجوز في أي حال ردها للمتهم بناء على أمر النيابة أما اذا صدر حكم على التهمين فالاشياء المضبوطة منهم اذا تقرر ضبطها لجانب الحكومة يجب ارساها لنظارة المالية في أول يناير وأول يولييه من كل سنة وذلك بمقتضى كشف يتوضح فيه بأنها بحسب الوارد بالدقتر استمارة نمرة

١٦٥ ع ح

١ أحكام المادة ٤٠٠ وما يليها ذكرت في باب عرض الدين غلي الدائن ورسم الايداع يؤخذ باعتبار نص المادة ٣٩ من تعريف الرسوم القضائية أمام المحاكم الاهلية

حجز ما للمدين لدى الغير على السندات والاشياء ذات القيمة
اذا توقع تحت يد قلم الكتاب حجز ما للمدين لدى الغير على سندات
أو أشياء من ذات القيمة المودعة بخزينة المحكمة سواء كان ايداعها بناء على
عرض أو بناء على حجز أو كانت ضبطت مع التهمين بصفة أشياء مثبتة
للجناية يتبع في صرفها الاجراءات المبينة في هذه المذكرة السالف الكلام
عنها تحت عنوان (حجز ما للمدين لدى الغير)

باقي اجراءات الصرف

أما باقي اجراءات الصرف غير ما ذكر فنري أنها سهلة لا تحتاج لشرح
أو تبيان وتركها لكفاءة الرؤساء الكتائين أو الحساين

الحجز المتوقع على مبلغ مودع بالخزينة بدعوى بناء على سند حرفي
أو أمر القاضي ولم تقيد الدعوى في الجلسة المحددة لها

فاتنا أن نذكر شيئاً عن هذه الحالة وإتماماً للقاعدة قول

أن مجرد اعلان صحيفة الدعوى للخصم أو اعلان ورقة الحجز للمحجوز
تحت يده يجعل القضية قائمة من هذا التاريخ وكذلك الحجز ولا يشترط في
ذلك قانوناً قيد الدعوى في جدول القضايا بالمحكمة لان ذلك القيد ليس
بشرط قانوني لجل الحجز موجوداً أو القضية قائمة بين الخصوم

بناء على ذلك اذا توقع حجز تحفظي تحت يد الغير باعلان مستوف
للشروط القانونية المبينة في الفصل الثاني من قانون المرافعات ولم يقيد ذلك الحجز
في جدول القضايا بالجلسة المحددة له للفصل في الحجز ووضوعه وسقط
الاعلان كان الحجز معتبراً قائماً ولا يجوز التصرف فيه في صرف المبلغ المحجوز
عليه بغير الطريقتين

أولهما - صدور حكم بالناء هذا الحجز أو أحقية الخابز له
ثانيهما - اتفاق الطرفين على الصرف بتقرير أمام كاتب المحكمة
وبغيرها تين الطريقتين لا يمكن صرف هذا المبلغ

الكفالة وضمان الافراج

ضمان الافراج والكفالة هما المبالغ التي تودع من المتهم أو لحسابه في
المواد الجنائية للافراج عنه في الحالة الاولى أو لايقات تنفيذ الحكم حتى
يفصل فيه أمام محكمة ثاني درجة في الحالة الثانية

والفرق بينهما جزئي يتلخص في أن الكفالة تقدرها المحكمة المختصة
بالحكم في الموضوع في نفس الحكم الصادر منها بالقوبة بخلاف ضمان
الافراج فإنه لا يقدر في الحكم إنما يتمدر في بعض الحالات الآتية :

أولاً - من تلقاء نفس النيابة

ثانياً - ... قاضي التحقيق أو بناء على تظلم المتهم اليه

ثالثاً - ... قدره المحكمة الجزئية بناء على تظلم المتهم

رابعاً - ... قدره المحكمة الابتدائية بناء على تظلم المتهم

خامساً - يقدره قاضي الاحالة « أنظر المواد ٤١ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦

تحقيق جنايات و ١٦ تشكيل جنايات »

ضمان الافراج

المبالغ المودعة من المتهم في المواد الجنائية بصفة ضمان افراج لا يسوع
ردعها له الا اذا صدر قرار من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
عليه ولم ترفع معارضة على هذا القرار أو اذا صدر حكم نهائي أو أصبح نهائياً
ببراءة ساحته

أما إذا حكم على المتهم فالمبلغ المودع بصفة ضمان افراج يتخصص طبقاً لنص المادة « ١١٠ » من قانون تحقيق الجنايات لصرف ما يأتي بحسب ترتيبه :

أولاً -- المصاريف التي صرفتها الحكومة

ثانياً -- « » دفعها معجلاً المدعى بالحقوق المدنية

ثالثاً -- الترامة

رابعاً -- مصاريف تنفيذ الحكم غير الترامة وغير المصاريف التي صرفت قبل انعقاد الجلسة

خامساً -- الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القضاة « مادة ٤٠٧ »
قسم ٥ فصل ٦ قانون مالي طبعة ١٨٩٦

ضمان الافراج في قضايا الجنايات

وقرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى

قضت المادة ٤٠٧ فصل ٦ قسم ٥ عاكم أهلية قانون مالي طبعة سنة ١٨٩٦ بأن ضمان الافراج المودع من المتهم في المواد الجنائية لا يصرف اليه الا اذا صدر قرار من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه مادة ١١٦ تحقيق جنايات ولم رفع عن هذا القرار المعارضة المنصوص عنها في المادة ١٢٢ من القانون المذكور

ملحوظة -- والعلّة في عدم صرف الضمان حتي يصبح القرار نهائياً هو لان المعارضة فيه تجمل الدعوي في الحالة التي كانت عليها من قبل مادة ١٢٦ تحقيق جنايات

قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوي

قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوي المنصوص عنه في المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يصدر في حالتين

الاولى - اما لعدم كفاية الادلة

الثانية - اما لعدم الجناية أو لعدم الصحة

وهذا القرار بمقتضى المادة ١٥ من القانون المذكور غير قابل نطق ما

الا في الحالتين الآتيتين

الاولى - حالة الخطأ في تطبيق القانون وفي هذه الحالة يكون الطعن

خاصا فقط بالنائب العمومي وحده كما نص في المادة ١٣ من هذا القانون

اذله في ظرف ثمانية عشر يوماً كاملة من تاريخ الأمر الطعن فيه امام محكمة

الاستئناف منعقدة بهيئة قض و ابرام

الثانية - حالة عدم كفاية الادلة وفي هذه الحالة يكون الطعن للنائب

العمومي وللمدعي بالحق المدني بمقتضى الفقرة «ج» من المادة ١٢ الواردة في

المادة الثالثة من القانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٤ الصادر بتعديل بعض نصوص

قانون تحقيق الجنايات ويكون هذا الطعن بطريق المعارضة امام المحكمة

الابتدائية منعقدة بهيئة اودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن

لا وجه لاقامة الدعوي على التهم لعدم كفاية الادلة - ويكون ميعاد الطعن

بالنسبة للنائب العمومي في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر

وبالنسبة للمدعي بالحق المدني في غضون ثلاثة أيام من اشعاره بالأمر المذكور

الخلاصة

والخلاصة من ذلك أن القرار الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة

الدعوى لعدم الجناية أو لعدم الصحة يوازي القرار الصادر من قاضي الاحالة بهذا المعنى فيما يختص بالصرف في الطرق الحسابية

وبما ان ضمان الافراج لا يصرف في الحالة الاولى حتى يصبح القرار نهائياً فيجب أن لا يصرف في الحالة الثانية حتى يصبح قرار قاضي الاحالة نهائياً أيضاً أي بعد مضي ثمانية عشر يوماً كاملة وهذه المدة بتديء من يوم صدور الامر المذكور (راجع المادة ١٣ السالف ذكرها).

أما القرار الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة فهذا فيما يختص بصرف ضمان الافراج يجب أن تراعى فيه أحكام وقواعد القرار الصادر بأنه لا وجه لاقامة الدعوى لعدم الجناية ويجب أن لا يصرف الضمان في هذه الحالة الا بعد مضي العشرة الايام الكاملة المقررة للنائب العمومي بمقتضى الفقرة ج من المادة ١٢ للطن في هذه القرار (راجع قانون نمرة ٧ لسنة ١٩١٤)

ضمان الافراج في قضايا الجنج

المبالغ المودعة ضمان إفراج في قضايا الجنج لا يسوغ صرفها الا اذا أصبح الحكم الصادر بالعقوبة أو بالبراءة نهائياً - أي بعد مضي الميعاد المقرر في المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات

ضمان الافراج في قضايا الجنج والجنايات

التي تحفظها النيابة قبل تقديمها للجلسة أو قاضي الاحالة

المبالغ المودعة ضمان إفراج في قضايا الجنج والجنايات التي تحفظها النيابة لاي سبب كان بقرار منها يجب صرفها بمجرد صدور القرار المذكور

الكفالات - كيفية صرفها

المبالغ المودعة من التهم في المواد الجنائية بصفة كفالة طبقاً للمادة ١٥٥

من قانون تحقيق الجنايات لا يسوغ ردها الا اذا اثبت انه لم يخالف شروط الكفالة أما في حالة مخالفته لها يجب مصادرة الكفالة فوراً بمعرفة النيابة بأن تنقل من حساب الامانات الى حساب الإيرادات القطعية بمحافظة تسوية استمارة نمرة ١٥٦ ع ح لنوع الرسوم المقررة

ولذلك يجب على المتهم المدفوعة منه الكفالة أن يثبت لكتاب الحسابات وقت الصرف بشهادة أنه لم يخالف شرط الكفالة أمام محكمة ثاني درجة حتى يكون له حق في صرفها إن لم يوجد مانع آخر

الكفالات التي تودع من المتهم

ويحصل التنازل عن الاستئناف قبل أو بعد التقرير به

لامانع من صرف الكفالات التي تودع من المتهم لايقاف تنفيذ الحكم الصادر عليه لتنازله عن الاستئناف بعد دفعها وقبول الحكم الابتدائي ولا محل لا انتظار تصديق محكمة ثاني درجة على هذا التنازل

ويجب أنه لا يجوز اذن الصرف استمارة نمرة (٥٠ ع ح) في حالة صرف الكفالات وضمان الافراج الا بعد التثبت من أنه لم يحكم على صاحب الضمان أو الكفالة المطلوب صرفها بغرامة أو رسوم أو مصاريف حتى لا يمكن معاملته بمقتضى المادة ٥١ من ترفيعة الرسوم القضائية

فاذا كان محكوماً بشي من ذلك فيجب ايقاف الصرف حتى يضيف القلم الجنائي للإيرادات من هذه الامانات بمقتضى استمارة التسوية نمرة (١٥٦ ع ح) البالغ التي استحققت على المتهم لانواعها وبعد ذلك يكون لامانه من صرف الباقي منها ويراعى أيضاً استرداد علم الخبر استمارة نمرة (٣٧ ع ح مكررة)

المسلم لدافع الضمانة أو الكفالة وقت الايداع في حالة ما اذا كان الصرف سيكون لنفس الاشخاص المودعة منهم تلك الامانات اما في حالة فقدته فيؤخذ اقرار صاحب الامانة على هامش اذن الصرف بأن علم الخبير قد منه وتعمده بأنه لو ظهر يكون لاغياً ولا يعدل به

وقد أجازت وزارة المالية بمشورها الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ بأن للمحاكم الكلية والجزئية أن تصرف بدون استئذنها جميع المبالغ التي تفقد ايصالها سواء كانت تلك المبالغ من الامانات بأنواعها الثلاثة « مودعة - مقرر آلة خبرة وشهود » أو مما يتحصل بغير حق

مبالغ ضمان الافراج والكفالة

المودعة من غير المthem

المبالغ المودعة بصفة ضمان للافراج عن المتهم في المواد الجنائية من شخص آخر خلافاً لمتبر قانوناً ملكاً للمتهم الا اذا ثبت عكس ذلك ولا يجوز صرفها الا للمتهم المودعة لحسابه والشخص المودعة منه معا. وبغير ذلك لا تصرف لاحدهما على افراده وتعتبر المبالغ التي من هذا القبيل متنازعا فيها ويجب ايقاف صرفها حتى يصدر في شأنها حكم نهائي أو يصبح نهائياً بأحقية أحدهما لها في مواجهة الآخر (١)

ومن تحكم له المحكمة بالاحقية تصرف اليه وكذلك الحال في المبالغ المودعة كفالة عن المتهم من شخص آخر خلافاً وذلك بغير اخلال بما قضت به المادة ٥١ من تعريف الرسوم القضائية في الحالتين حالة الضمان وحالة

(١) يجب على الصراف أن لا يصرف أي مبلغ الا بعد تحققه من شخصية طالب لصرف مادة ٤١ فصل ٤ قسم ١ قانون مالي طبعة مؤقته

الكفالة - مع مراعاة ايضا عدم الاخلال بشرط الكفالة في الحالة الثانية المنصوص عنه في المادة ١٥٥ تحقيق جنايات

ضمان الافراج

المودعة في قضايا الجنايات التي يحكم فيها بالبراءة
يصرف ضمان الافراج في هذه الحالة فوراً ان لم يكن محجوزاً عليه
أو وجود مانع قانوني من الصرف
« لهنا تمت هذه المذكرة بما عن لنا في اجراءات الصرف ومالتي نام في
التجارب ولكل رأي »

الفصل التاسع

مذكرة

بعض المبادئ التي أقرتها وزارة الحفانية في تعريفة الرسوم القضائية

المنازعات في المقارات

إذا طلب الحكم بصفة عرض مبلغ مرهونة من أجله أطيان وطلب فسخ
عقد الرهن وصحة عقد بيع صادر من مورث بعض المدعى عليهم يبيع ذلك
الشيء المرهون وثبتت ملكية المدعى له بقي هذه الحالة يؤخذ رسم على أكبر
العقدين فقط إذا كانت الطلبات حاصلة وقت رفع الدعوى مع بعضها وأما
إذا قدم العقد الأكبر قيمة في أثناء سير الدعوى فيؤخذ رسم على الزيادة
قائمة بذاتها « مكتبة الوزارة رقم أول ديسمبر سنة ١٩٠٣ لبيني سويف »

طلب تنعيم عمل قصر فيه المحضر صحيفة ٢٦ لائحة
إذا نشأ عن التصدير لزوم إعادة النشر فيكلف صاحب الشأن بسداد
الاجرة وله حق الرجوع على المحضر بها « مكتبة الوزارة نمرة ٦٠ تفتيش
لبنى سويف »

الفقرة الزابعة عشر من صحيفة ٢٩ لائحة
يؤخذ رسم مقرر على نسخ عقود المزارعين الميين بها حصة كل شريك
في المحصولات ولم تشمل على تقدير قيمة لها « مكتبة الوزارة نمرة ٦٠ تفتيش
لبنى سويف »

تعليمات المادة ٣٧ صحيفة ٤٦ لائحة
إذا انتقل الكاتب ولم يحصل التصديق منه على الامضاء بسبب الامتناع
أو بسبب الوفاة فلا يتحرر محضر ولا يؤخذ رسم « مكتبة الوزارة رقم أول
ديسمبر سنة ١٩٠٣ نمرة ٧ لبنى سويف »

المبالغ التي يودعها المحضرون
وتعليمات المادة ٣٨ صحيفة ٤٧ لائحة
إذا امتنع من تحصيل التقود له عن استلامها فتودع في الخزينة برسم
ايداع « مكتبة الوزارة في أول ديسمبر سنة ٩٠٣ نمرة ٧ لبنى سويف »
إذا دفع الخصم المبلغ الموضح في البروتستو للمحضر يصير ايداعه في الخزينة
عند عدم وجود أصحابه ومثله في هذه الحالة كمثل التقود التي تحصل عند
تنفيذ الاحكام وإذا فلا رسم على ايداعه « كتاب الحفانية للزقازيق في ٢٢
يونيه سنة ٩٠٥ »

دعاوي الشفعة صحيفة ٢٢ لائحة

تقدير دعاوي الشفعة يكون بحسب القيمة الواردة في العقود «كتاب
الوزارة للزقاوي رقم ٣٠ يناير سنة ٩٠٨»

طلب التنفيذ ثانياً صحيفة ٢٦ لائحة

الاجراءات التي تحصل بناء على طلب صاحب الشأن تتبع الرسم النسبي
المحصل على التنفيذ أما طلب التنفيذ الذي يقدم بعد المرة الثانية فيؤخذ عنه
رسم جديد — «كتاب الوزارة نمرة ٤ للزقاوي رقم ١٢ فبراير سنة ٩٠٨»
الطنن في الانتخاب صحيفة ٤٤ لائحة

صور الاحكام في قضايا الطنن في الانتخاب التي يطلبها الخصوم أو غيرهم
من الافراد لا شأن لها بالدعوى وبحسب عليها رسم مقرر لان إعفاء الاصل
لا يخرج هذه القضايا عن كونها دعاوي تستحق على الصور المطلوبة منها الرسوم
المقررة على الدعاوي «كتاب النائب العمومي للزقاوي في ٢٤ فبراير سنة ٩١٠»
وهذا الرسم يؤخذ طبقاً لنص الفقرة الاولى من مادة (١٣) من لائحة
الرسوم أما صور التنفيذ فلا يؤخذ رسوم عليها

«كتاب الوزارة لمحكمة الاستئناف في ٣١ يولية سنة ٩١٣ نمرة ٨٨٧٣»

اعلان ورثة المتوفي

الاعلان الذي يؤخذ عنه رسم مقرر هو اعلان صحيفة الدعوى لورثة

المتوفي

القضايا الموقوفة التي يقدمها قلم الكتاب طبقاً للمنشور
القضايا الموقوفة التي يقدمها قلم الكتاب للجلسات طبقاً للمنشور ١٧ مايو
سنة ٩٠٩ نمرة ٤٤١٧ ويظهر عند اعلانها وفاة أحد الخصوم فيها لا محل لاعلان

ورثته بعمرة قلم الكتاب لان تقديم الدعوى بنير اعلانها اليهم يجعل الدعوى غير مقامة في وجههم بل يكتفي باعلان الخصوم الذين سبق اعلانهم بصحيفة الدعوى (كتاب الحقاينة لبني سوف في ٢١ مايو سنة ١٩١٤)

تنفيذ الغرامات المدنية على تركات من يتوفون ممن

حكم عليهم بها

الغرامات التي يحكم بها في القضايا المدنية بمقتضى أحكام انتهائية يلزم التنفيذ بها على المحكوم عليهم والرجوع بها على تركتهم اذا لم تنقض المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق

(مكاتب الحقاينة لمحكمة بني سوف في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ نمرة ٣٥)

تفتيش

قضايا طلب صرف مبالغ مودعة الخزينة

القضايا التي موضوعها الحكم بصرف مبالغ مودعة الخزينة (ولا نزاع في أصلها) تدخل تحت حكم المادة ١٣ من تعريفة الرسوم (مبدأ مقرر من الوزارة)

المنازعة في أعيان تدعي الحكومة أنها من المنافع العمومية

اذا رفعت دعوى من جانب الحكومة بخصوص نزاع في أعيان تدعي أنها من المنافع العمومية فتعتبر هذه الدعوى نزاعاً لا يمكن تقدير قيمة له لان موضوعه يكون غالباً طلب استرداد ماغصب من المنافع العمومية أو ازالة ما أثبت عليها من المباني وغير ذلك من المسائل التي لا يمكن تقدير قيمتها أما اذا رفعت الدعوى من الافراد بطلب تكميت ملكيتهم لقطعة أرض فلادعت الحكومة أنها من الاملاك المندة للمنافع العمومية فلا نزاع في أنها

تكون قابلة للتقدير ورسمها نسبي لان ما يجب النظر اليه في تقدير الرسوم هو موضوع دعوى المدعى لا دفع المدعى عليه
(كتاب الوزارة لمحكمة الاستئناف العليا الرقم ٢٤ يونية سنة ١٩١٣ هـ)
(هـيش)

الاستئناف عن التضامن

اذا رفع استئناف من دائن محكوم له بمبلغ على عدة أشخاص بضير أن
يصرح الحكم الابتدائي بالتضامن - طالبا الحكم استئنافيا بالتضامن - هذا
الطلب مجهول القيمة ويؤخذ عنه رسم مقرر
(كتاب الوزارة لمحكمة الاستئناف في ٦ يولية سنة ١٩١٣ هـ)
طلبات استبدال الخبراء

طلب استبدال الخبير هو من مستلزمات سير الدعوى ولذلك لا محل
لاخذ رسم عليه

طلبات رد الخبراء

رد الخبير ليس من مستلزمات الدعوى باعتباره طالبا مستقلا ولكون
موضوعه غير موضوع الدعوى الاصلية ولذلك يجب أن يؤخذ عليه رسم مقرر
واما تؤخذ أمانة حتى اذا خسر طالب الرد دعواه تسوي الرسوم منها ويرد له
الرائد وان اكتسبها ردت له الامانة بأكملها قياسا على ماقررت الوزارة بشأن
طلبات رد القضاة (منشور ٧ يونية سنة ١٩١٠)

« كتاب الوزارة لمحكمة الاستئناف في ١٨ يويه سنة ١٩١٢ عمرة ٥٧٨٧ »

تكليف المستأنف عليه - المستأنف قيد استئنافه في ثمانية أيام
لا يدخل تكليف المستأنف عليه لخصمه بقيد استئنافه في ثمانية أيام ضمن

ربع الرسم النسبي المدفوع من المستأنف بل يؤخذ على ذلك رسم مقرر

طلب بطلان الاستئناف

إذا أعلن المستأنف عليه خصمه للجلسة لسماع الحكم بطلان الاستئناف لعدم قيده في الميعاد اعتبر ذلك طلباً مستقلاً وغير قابل للتقدير ويؤخذ عليه

رسم مقرر

كتاب الوزارة السالف ذكره ،

طلب بطلان المرافعة

طلب بطلان المرافعة هو دعوى جديدة تقدم بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوي كصريح المادة ٣٠٢ مرافعات - ولذلك يجب أن يؤخذ على جميع اجراءاتها رسم مقرر باعتبارها دعوى غير قابلة للتقدير كما قررت الوزارة ذلك في منشور ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٣

تقدير اتعاب المحاماة

إذا طلب أحد المحامين تقدير اتعاب له ضد موكله ولم يمين مقدار ما يطالب به فيجب في هذه الحالة أخذ أمانة منه مناسبة وعند حصول التقدير يجري تسوية الرسوم فاذا كانت الامانة التي أخذت لا تكفي للرسوم التي استحققت بناء على التقدير فلا تعطى صورة الامر التنفيذية الا بعد تحصيل ما يستحق من الرسوم

كتاب الوزارة السالف ذكره أيضاً (راجع المادة ٣٥ من لائحة وتعليمات اللائحة صحيفة ١٣)

الطلبات التبعية

الطلبات التبعية لطلبات أصلية مقدرة قيمتها بتمتع طلبات لازمة للطلبات

الاصيلة ولا عل لاخذ رسم عليها خلاف ما تحصل على الطلبات الاصيلة
ولنضرب لذلك مثلاً بالدعوى التى رفعت امام محكمة استئناف مصر
وموضوعها: رفع شخص دعوى يطلب فيها ١٠٠٠ جنيه تعويض عن ضرر لحقه
من نسبته الى اختلاس وتبديد مبالغ وباستمرار مرتبه الشهري وهو هـ جنيهه
الى أن تسلم له رقبته تدل على خلو طرفه وعووالفاء التسجيل الواقع على أملاكه
بمصاريف من طرف الخصوم

فهذه الدعوى تشمل طليين طلب أصلي وهو التعويض والآخر تبعي
وهو باقي الطلبات فيؤخذ في هذه الحالة رسم على الطلب الاصلي رسم نسبي
أما الطلب التبعي فلا رسم عليه بما أنه من لوازم الطلب الاصلي اذلا يمكن اعتباره
طلباً مستقلاً واذاً لا محل لاخذ رسم مقرر. عليه «كتاب الوزارة رقم ١٦
أغسطس سنة ١٩١٢ تفتيش - لمحكمة الاستئناف»

احتساب الرسم على الطلبات الواردة في صحف الدعاوي تماماً
تحتسب الرسوم على الطلبات الواردة في صحف الدعاوي تماماً ولنضرب
لذلك مثلاً أيضاً - الدعوى المستأنفة امام محكمة الاستئناف وهي: رفعت دعوى
من شركاء في شركة تجارية لها فروع في جهات - ولها أطيان مملوكة لها بعضها
مرهونة منها وبعضها مرهونة لها - لها ديون وعليها مثلها وحصل ما يوجب
تقليل الثقة بها تطلب تعيين حارس قضائي عليها والحكم بفسخها وتعيين مصف
لها فالمعتبر طلباً في موضوع هذه الدعوى هو فسخ شركة وتعيين مصف
لها ويجب أخذ الرسم عنها بالتطبيق لنص المادة السادسة فقرة سادسة من ترفة
الرسوم أي باعتبار قيمة الشيء المدين في العقد «مكتبة الوزارة لمحكمة الاستئناف
١٨ يونية سنة ١٩١٢»

الاستئنافات والمعارضات والتماس إعادة النظر

تؤخذ الرسوم على الاستئنافات والمعارضات وطلبات الالتماس باعتبار المبلغ المطلوب رفع الاستئناف عنه أو المبلغ المطلوب المعارضة فيه أو التماس النظر فيه « بمعنى أنه إذا حكم بمبلغ ١٠٠ جنيه واستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وطلب تعديل الحكم إلى مبلغ ٦٠ جنيه فقط تؤخذ رسوم الاستئناف في هذه الحالة على مبلغ ٦٠ جنيه »
(وهذا المبدأ مقرر من الوزارة)

مصاريف الاستئناف

في حالة تأييد الحكم

قضت لائحة الرسوم بأنه إذا زادت قيمة الدعوى عن ثلاثمائة جنيه لا يؤخذ مقدماً عليها سوى الرسم المستحق عن الثلاثمائة جنيه وباقي الرسم يؤخذ بعد صدور الحكم — على ما يحكم به زائدة عن هذا المقدار « مادة ١٧ »
فلو فرضنا وكانت المحكمة الابتدائية قد حكمت بالزام المدعي عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ خمسمائة جنيه ثم استأنف المدعي عليه وقضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم يجب دفع الرسم في الاستئناف عن المائتي جنيه الزائدة عن الثلاثمائة لأن تأييد الحكم في هذه الحالة معناه أن المحكمة الاستئنافية حكمت للمدعي « الذي هو المستأنف عليه » بمبلغ خمسمائة جنيه.

هذا ملحقته به محكمة الاستئناف في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٥ في معارضة الست نظله بنت لمباي ضد يعقوب أفندي على وقلم الكتاب واليك أسباب الحكم

الاسباب

حيث أن المعارض يرتكن في دعواه على انه في دعوى الاستئناف
يتمتع المستأنف مدعياً فاذا تأيد الحكم يكون بمثابة من رفضت دعواه
فلا يؤخذ منه رسم غير مادفع مقدماً

وحيث ان هذه النظرية غير صحيحة لان المستأنف الذي رفضت دعواه
ابتدائياً ليس في الحقيقة مدعياً انما هو أمام الاستئناف في نفس المركز الذي
كان عليه أمام المحكمة الابتدائية فالمعارض في هذه الدعوى كان مدعياً
عليه ابتدائياً وقد حكم عليه باستئنافه أعاد الدعوى للمركز الذي كانت عليه
ابتدائياً فهو اذا مستأنف لامدع— وصدر بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف
في ٢٨ فبراير سنة ٩١٦ درج بالشرائح صحيفة ٤٢٧ سنة ثالثة

حكمت محكمة الاستئناف العليا بالحكم الصادر منها في ٢٥ ذي القعدة
سنة ١٣٣٠ (الموافق ٥ نوفمبر سنة ٩١٢) برفض المعارضة المرفوعة من قلم
الكتاب في أمر تقدير مصاريف الدعوى الجنائية ١٧١ سنة ٩١٢ المحكوم
فيها بالزام المتهمين بمصاريف الدعوى المدنية فقط وقررت القاعدة الآتية :
ان الدعاوي الجنائية هي في الاصل بلا مصاريف وان المحكوم عليه
لا يلزم بدفع مصاريفها الا اذا حكمت عليه المحكمة بها وبقدر الكمية التي
تحكم بها عليه فاذا حكمت المحكمة على شخص بمقوبة وبتعويض مدني
وأثرته بمصاريف الدعوى المدنية يكون معنى حكمها انه معفي من مصاريف
الدعوى الجنائية ولا يلزم بأن يرد للمدعي المدني سوى المصاريف التي تستلزمها
دعواه المدنية فقط وعلى ذلك لا يصح لقلم الكتاب أن يطالب هذا المدعي
المدني باكثر من مصاريف دعواه المدنية أعني بمصاريف لا يمكنه الرجوع

بها على المحكوم عليه

وحيث ان هذا المبدأ مفسر لاحكام المواد ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ من قانون تحقيق الجنايات فيجب على أقلام الكتاب اتباعه ومراعاة عدم تحصيل رسوم زائدة عن الرسوم المستحقة على طلبات المدعى بالحق المدني في حالة ما اذا حكمت المحكمة بالزام المتهمين بمصاريف الدعوى المدنية فقط

أما اذا حكم بكل المصاريف الجنائية فمند ذلك يرجع الى القاعدة الاصلية القاضية بأخذ أوجه الرسمين الرسم النسبي المستحق على طلبات المدعى بالحق المدني أو الرسم المقرر المستحق على الدعوى الجنائية وتحقيقاً لهذا الغرض يستمر قلم الكتاب على تحصيل الرسوم التي تقي بمصاريف الدعوى لو حكم فيها بالزام المتهمين بجميع المصاريف ثم تسوي الرسوم بعد الحكم في الدعوى فاذا حكم ببعض المصاريف الجنائية ينظر أيضاً لما اذا كان هذا البعض

يزيد عن رسوم الدعوى المدنية أو يساويها أو يقل عنها فاذا كان مساوياً للرسوم المدنية أو ناقصاً عنها أخذ الرسم باعتبار الطلبات المدنية وإن كان زائداً قدر الرسم باعتبار القدر المحكوم به باعتبار الرسوم الجنائية وفي جميع الاحوال قدر الرسوم المستحقة على طلبات المدعى بالحق المدني بالكيفية التي تقدر بها لورفع دعواه بصفة مدنية محضة

واقضى النشر لاتباعه والعمل بموجبه وتعديل تعليمات تعريفه الرسوم والوجه الخالص من ملحق هذه التعليمات الصادر في ٣ ربيع أول سنة ١٣٢٢ (١٩ مايو سنة ١٩٠٤) بهذا المعنى

ناظر الحقاينة

تحريراً في ١٢ أبريل سنة ١٩١٣

امضا

أشكل على بعض المحاكم تطبيق القواعد المقررة في منشور الوزارة الصادر بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩١٣ نمرة ٤٨١١ فيما يتعلق بطريقة تسوية الرسوم في الحالة التي يحكم فيها على المتهم بتعويض يقل عن طلبات المدعى المدني وبالمصاريف المناسبة للتعويض وفيما يتعلق بطريقة احتساب مصاريف الشهود وأتعاب الخبراء لذلك رأت الوزارة إيضاحها بالطريقة الآتية

الحالة الأولى - في حالة الزام المتهم بالمصاريف المناسبة للتعويض المدني

المحكوم عليه به

(١) إذا حكم بالزام المتهم بالمصاريف المناسبة للتعويض المدني المحكوم عليه به وجب في هذه الحالة تقدير الرسوم بحسب طلبات المدعى بالحق المدني وتحصيلها بالكيفية الواردة في لائحة الرسوم (مادة ٢٥٥ من قانون تحقيق الجنايات) ولا يرد شيء منها ولو حكم للمدعى المدني بأقل مما طلب (مادة ٢٥ من لائحة الرسوم) وإنما إذا كان التعويض المحكوم به يزيد على مبلغ ٣٠٠ جنيه فيجب تسوية الرسم بنسبة المبلغ المحكوم به

(٢) إذا حكم على المتهم بقوبة وتعويض مدني وبالمصاريف ولم تصرح المحكمة في حكمها بأنها ألزمت المتهم بالمصاريف المدنية فتسوى الرسوم حينئذ بحسب أرجح الرسمين المدني أو الجنائي عملاً بنص المادة ١٩ من لائحة الرسوم

(٣) إذا حكم برفض طلبات المدعى بالحق المدني والزامه بالمصاريف وجب تقدير الرسوم باعتبار طلباته المدنية لقاية ٣٠٠ جنيه فقط (مادة ٢٥٦ فقرة ثانية) وأحكام لائحة الرسوم

الحالة الثانية - بمصاريف الشهود والخبراء

تختلف طريقة احتساب هذه المصارف باختلاف نص الحكم
مطالب الشهود والخبراء

(١) إذا حكم بالزام المتهم بالمصارف الجنائية شمل ذلك النص مصارف
الشهود وأتاعب الخبراء ولو كان حضورهم بناء على طلب النيابة ووجب خصمها
من أمانة المدعي بالحق المدني لانه ملزم بأن يدفع في هذه الحالة أرجح الرسمين
(المدني والجنائي) بناء على نص المادة ١٩ من لأئحة الرسوم و٢٥٥ من قانون
تحقيق الجنايات

(٢) أما إذا حكم بالزام المتهم بالمصارف المدنية كلها أو بعضها أوردت
طلبات المدعي بالحق المدني قضي هذه الحالة لا يكون المدعي بالحق المدني ملزماً
بمصارف الشهود وأتاعب الخبراء الذين حضروا أو غينوا بناء على طلب النيابة
حتى ولو كان للدعي بالحق المدني انضم للنيابة في طلباتها أو كان حصل ذلك
بأمر المحكمة من تلقاء نفسها

أما إذا كان تعيين أهل الخبرة أو سماع بعض الشهود حاصلًا بناء على
طلب المدعي بالحق المدني فمصاريف ذلك عليه لان دخوله في الدعوى هو
الذي استلزمها (٢٥٦ تحقيق جنابات) وذلك ما لم تنضم النيابة اليه في سماع
الشهود المذكورين أو في تعيين أهل الخبرة اذا كان هو المحرك للدعوى
قضي هذه الحالة تقيد مصاريفهم من المصارف الجنائية كما تقدم
منشور ١٥ مايو سنة ١٩١٦ من وزارة الحفائية نصه

اختلفت المحاكم في أخذ رسوم على ما يزيد عن الثلاثمائة جنيه
في دعاوي القسمة الواجب التصديق عليها من المحكمة الابتدائية طبقاً لنص
المادة ٥٦٤ تعتبر مدني فالبيض يحصل الرسوم المستحقة على ما يزيد على

ثلاثمائة جنيه بمجرد الاقتراع امام القاضي الجزئي والبيض يرجى التحصيل الى ما بعد تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة

وبما ان المادة ١٧ من ترفعة الرسوم فقرة أولى قضت صريحا بأن الرسوم المستعقة على ما يزيد عن ثلاثمائة جنيه لا يؤخذ الا على ما يحكم به والمادة ٤٥٦ مدني أوجبت التصديق من المحكمة الابتدائية على القسمة في الحالة المينة بها وحينئذ فالأقترع لا يعد حكما مكسبا للخصوم حقا غير ما كان لهم قبل رفع الدعوى حتى ولو قبلوه جميعا ما لم يصدق عليه من المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٤٥٦ ساقطة الذكر

فبناء عليه ترى الوزارة انه لا يجوز تحصيل الرسوم على ما زاد عن ثلاثمائة جنيه الا بعد ذلك التصديق واذا شطبت الدعوى بعد الاقتراع وقبل التصديق فلا يؤخذ شيء الا اذا تجددت بعد الشطب فيتحصل فيها ربع وعند الحكم بالتصديق تؤخذ باقي الرسوم

منشور ملحق للباب الثاني

من الفصل « السابع »

منشور وزارة الحفانية عمرة ٤٥٨٢ الرقم ١٥ مايو سنة ١٩١٦ نعه
دلت قارير حضرات مقتضى أقلام المحاكم على ان كثيرا من طلبات بيع المتقولات تؤجل عدة مرات بحجة عدم وجود محضرين في اليوم المعين للبيع أو عدم وجود مزايدين ولهذين السببين يتعطل تنفيذ الاحكام جملة شهور
وبما أن التنفيذ هو ثمرة الاعمال القضائية فيتحمم الاسراع في كل ما يتعلق به
طبقا لنصوص القانون الصريحة - فلزم الصورتين المذكورتين تقرر
أولا - يخصص لتنفيذ البيع في كل منطقة يوم أو يومان من كل أسبوع أو أسبوعين بنسبة العمل فيها ويحسب متوسط التنفيذات التي طلبت في السنة أشهر الماضية

مراجعة عدد المحضرين في كل محكمة - وبشرطه أن يكون ذلك اليوم هو السابق على اليوم المقرر لاهم وأقرب أسواق المنطقة

ثانياً - يجب على المحضر عند توقيع المحجز التنفيذي أن لا يكتفى بتحديد يوم البيع في المحل الواقع فيه المحجز إذا كان المحجز من المتقولات الممكن نقلها عادة بل يبين يوماً آخر من أيام الأسواق العمومية في البلاد القريبة ويذكر ذلك في محضر المحجز حتى إذا لم يتم البيع في اليوم الأول ولم يقبل الدائن أخذ الأشياء المحجوزة بمد تشيئها نظير مطلوبه تباع بالسوق العمومي بغير احتياج للبصق إعلانات جديدة ونشرها وأما المتقولات الأخرى الغير ممكن نقلها مثل المزروعات والآلات البخارية فيحدد لمبيعا يوم واحد في الجهة الموجودة بها

ثالثاً - يجب على الباشمحضر أو نائبه أن يعطي للمحضر قبل قيامه للمحجز التنفيذي كشفاً بمدد البوع المحددة في منطقته في الأيام المقبلة لمراعاته عند تحديد يومي البيع حتى لا تتكون عدة بوع لا يستطاع إتمامها في يوم واحد

رابعاً - يجب على الباشمحضر أو نائبه عند ما يقدم الدائن أوراق البيع أن يأخذ منه تعهداً كتابياً يقضى بمحضوره هو أو نائب يسميه إلى محل البيع حتى إذا لم يوجد مزادون غيره تعرض عليه الأشياء المحجوزة لحصنها من مطلوبه بالثمن المقدّر وإن لم يقبل تغل للسوق العمومي بمعاونة ومساعدة شيخ البلد لبيعها فيه أن كان من الممكن نقلها وإذا كان طالب التنفيذ لا يقبل أن يسطي هذا التعهد فلي قلم المحضرين أن يؤشرو بذلك على المحكم ولا يؤجل الشروع في التنفيذ في كل حال على ما ذكر

خامساً - يجب على المحضر المكلف بالبيع في حالة عدم وجود مزادين أن يستعين بأحد مشايخ أو أعيان البلد (من لهم المام بتقدير قيمة الأشياء المحجوزة ولا يأخذون عادة أجراً على ذلك) وإن يرضها على الدائن أو نائبه حتى إذا قبلها بالقيمة المقدرة فيها والا فيؤجل البيع لليوم الآخر بالسوق العمومي أو بنفس الجهة المحجوز فيها حسب الأحوال ويكتفى بذلك في المحضر طبقاً للمادة ٤٦٤ مراقفات

سادساً - إذا لم يوجد مزادون في اليوم التالي ولم يقبل الدائن أخذ الأشياء بالثمن الذي يقدر أخيراً بمعرفة خير من أهل السوق أو من أهل البلد الذين لا صلة لهم

بالخصمين فيكتفي بإثبات ذلك في محضر التنفيذ ولا يؤخر البيع لآجال أخرى إذ لا يمكن استمرار التأجيل إلى ما لا نهاية لأن ذلك معطل وغير منتج وقد دل العمل على أن هذه التأجيلات مضرة بالخزينة بطالبي التنفيذ أنفسهم فضلاً عن مخالفتها الروح للمادة ٤٦٤ مرافعات القاضية بأنه إن لم يتم البيع في اليوم الأول فيؤخر اليوم التالي إذا لم يكن يوم عيد أو موسم فاذا كان التأخير لا أكثر من يوم واحد لا يجوز إلا لعذر شرعي فبالأولى لا يجوز استمرار التأجيل عدة مرات ولجلة شهور الأمر الذي ترتب على التسامح فيما ارتكابه بعض المحضرين وتعطيل تنفيذ الأحكام وتسكين الخزينة بمبالغ أكثر من المطلوب التنفيذ أحياناً وكل بيع لا يتم مع بذل الجهود السابقة يجب على الباشمحضر أو نائبه أن يعرض أمره على حضرة رئيس المحكمة أو القاضي الجزئي حتى إذا تبين أن السبب هو إهمال المحضر رفع مجازاته يأمر بناءً على طلب الطالب بالتدابير محضراً آخر موثوق به بانجراء البيع برسوم مقررة ومصاريف على المحضر الأول كما في حالة إهماله الواردة في المادة ٤٦٥ مرافعات أما إذا طلب الدائن أو المدين إجراء البيع في أي محل غير المحل السابق وأمر القاضي بذلك طبقاً لنص المادة ٤٦٦ مرافعات فالبيع في هذه الحالة يتبع الرسم النسبي السابق تحصيله

سابقاً — على الباشمحضر أو نائبه أن يقيد بدقته طلب البيع بنمرة جديدة كما هو الحاصل الآن ويجب عليه أن يؤشر في خانة الملاحظات بالنمرة الأصلية كما يؤشر أمامها أيضاً بالنمرة الجديدة وبالمثل أمام النمرة التي يقيد بها طلب الاسترداد وهكذا في حالة التأجيل لو حصل وذلك لسهولة الوقوف على ما يحصل في كل تنفيذ من استرداد وتأجيل وإيقاف

وتعشم الوزارة أنه بذلك ومعاونة الجميع خصوصاً الباشمحضرون ونوابهم تحت إشراف حضرات رؤساء المحاكم وقضاة المحاكم الجزئية ومراقبتهم المستمرة لا يتعطل تنفيذ الأحكام احتراماً لها وانصافاً لذوى الحقوق

وزير الحفانية



Bibliotheca Alexandrina



0530109